

مذكرات

الجزء الثالث



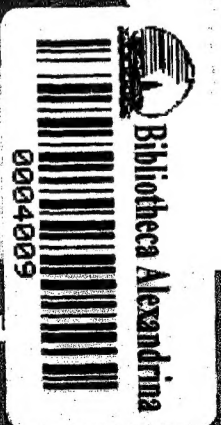
تحقيق

د. عبد العظيم رمضان

تاريخ وتاريخ مصر المعاصر



الهيئة المصرية العامة للكتاب



مذکرات سعد زغلول

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات

اسعد زغلول

الجزء الثالث

تحقيق

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

قام بقراءة الكراسات :

سامى عزيز

ابزيس راغب

محمد حجازى

مصطفى الغاياتى

استيرة غالى

الإخراج الفنى والتنفيذ :

هاشم الأشمونى

ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)

تقديم



بعد أن قدمت الجزءين الأول والثاني من مذكرات سعد زغلول في عامين متوالين ، هما عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، يسعدني أن أقدم للقارئ العربي الجزء الثالث في هذا العام ١٩٨٩ ، وهو يتناول يوميات الزعيم الخالد في الفترة من ١٩ ابريل سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، وهي التي تتضمنها الكراسات رقم ١٧ و ١٦ و ١٣ و ١٨ - حسب الترتيب الزمني للكراسات ، وليس الترتيب الرقمي .

ويرجع السبب في صدور هذا الجزء الثالث في هذه الفترة القياسية ، إلى نفس العامل الذي جعلنا نصدر الجزء الثاني في فترة قياسية مقارنة ، وهي عام ونصف ، وهو الرغبة القوية في تجديد أمل القراء في قراءة كامل المذكرات في فترة زمنية معقولة ، بعد أن فقد الكثيرون هذا الأمل عندما علموا أن تحقيق الجزء الأول وحده استغرق خمسة أعوام - أي من عام ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٦

ويتناول هذا الجزء أخطر حدثين هزا مصر في تلك الفترة ، وهما محاولة مد امتياز شركة قنال السويس ، ومصرع بطرس غالى باشا . وقد كتب سعد زغلول قصة مد امتياز شركة قنال السويس كاملة ، ومن الداخل ، وبأسلوب درامى مؤثر يلقي كل الضوء على موقفه ، وموقف زملائه ، وموقف رئيس النظار ، وموقف الخديوى عباس حلمى ، والأمراء ، والانجليز ، ومثلئ الأمة . كما كتب قصة مصرع بطرس غالى من نافذته الخاصة .

وفى خلال ذلك كله كان سعد زغلول يتناول الأحداث اليومية بصراحته الفريدة ، ويتناول فيها صراعاته مع المستشار الانجليزى لوزارة المعارف دنلوب حول صبغ التعليم فى مصر بالصبغة الوطنية ، وتعيين الوطنيين بدلاً من الانجليز ، وعلاقاته مع المعتمد البريطانى فى مصر ، السير إلدون غورست ، وعلاقاته مع الخديو عباس ، وينفث غضبه وآراءه النقدية فى كل ما يراه ويتعرض له من أحداث ووقائع ، ويوضح رفضه لكل مظهر من مظاهر الاعتداء على اختصاصاته كناظر وطنى ، والذي يذهب فيه إلى حد كتابة استعفائه بالفعل . ويؤكد فى كل صفحة من يومياته الفريدة - التى كتبها لنفسه ، ولم يكتبها لكى يقرأها الغير - أنه كان الوزير الوطنى الغيور الذى يعمل لمصلحة بلده بكل ما يملك من قوة ، على حساب صحته وأعصابه ، ولم يكن ذلك الطراز الذى حاول المفكرون تصويره تحت ستار البحث العلمى ، وأرادوا به اغتيال شرف ووطنية هذا الزعيم المصرى الكبير .

وقد اتبعنا فى تحديد نهاية هذا الجزء نفس القاعدة التى اتبعناها فى الجزء الثانى ، وهى قاعدة التقسيم الكمى ، وليس التقسيم الموضوعى . بمعنى أننا لم نستطع الوقوف عند حدث معين لانهاء الجزء ، بعد أن وجدنا أن هذا التقسيم سوف يؤدى إلى تفاوت كبير فى حجم

الأجزاء ، فتزيد صفحات بعض الأجزاء إلى حد لا يحتمله كتاب ،
وتقل صفحات البعض الآخر إلى حد يخل بالحجم المعقول لكتاب .

لذلك وقفنا عند تاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ . وهو تاريخ قلت بعدها
يوميات سعد زغلول فجأة إلى حد كبير ، وبدرجة تشير الدهشة !
وقلت متابعته للأحداث على نحو دعانا إلى الشك في اختفاء كراسة
أخرى كان يكتب فيها مذكراته ، بل اختفاء كراسات ! .

ويكفى في ذلك القول بأن يوميات سعد زغلول في الفترة من ١١
يناير سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، قد شغلت نحو ٣٥٠
صفحة من الكراسات ، بينما لم تشغل هذه اليوميات في فترة مماثلة —
أى من ٢ يوليو ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١ — أكثر من ٣٣ صفحة
فقط ! وذلك دون سبب معقول ، إذ لم تقل أهمية الوقائع في تلك الفترة
السابقة ، بل إنه في تلك الفترة اختفى جورست من المسرح السياسى
في مصر ، بوفاته في ١٢ يوليو ١٩١١ ، وظهور اللورد كتشنر مكانه ،
ووصوله إلى مصر في ٢٧ سبتمبر ١٩١١ ، وانتهاء سياسة الوفاق .

وأكثر من ذلك أن طريقة كتابة سعد زغلول يومياته تغيرت ،
فبعد أن كان يتبع طريقة التفصيل ، والكتابة اليومية ، حتى تاريخ ٢
يوليو ١٩١٠ ، أخذ يتبع طريقة الاجمال ، والكتابة عن عدة أيام
مرة واحدة . ونلاحظ أن ذلك حدث بعد عودته من أوروبا ، التى
سافر إليها في يولية ١٩١٠ ، وهو عادة لا يكتب يومياته خارج مصر
اللهم إلا نادراً جداً ، كما سوف يرى القارئ في هذا الجزء ، وباللغة
الفرنسية . فهل استمرت عادة عدم كتابة يومياته في الخارج معه بعد
عودته ؟ هذه مجرد تكهنات ، لأن سفر سعد في يولية ١٩١٠ لم يكن هو
السفر الوحيد ، بل سبقه سفره كل صيف ، وكان يعود في كل مرة
ليستأنف كتابه يومياته .

على كل حال ، فان عادة سعد زغلول فى كتابة يومياته فى أكثر من كراس واحد فى وقت واحد ، قد تسببت فى أن هذا الجزء الثالث سوف يتضمن وقائع يرجع تاريخها إلى الجزء الأول ! أى إلى وقائع كتبها فى الكراسة العاشرة . كما أنها سوف تتضمن وقائع كتبها فى الكراسة العشرين ، التى سوف تصدر فى الجزء الرابع ! .

والوقائع الأولى كتبها سعد زغلول فى الكراسة ١٨ من هذا الجزء ، من صفحة ٩٥٠ إلى صفحة ٩٥٣ ، وقد سقطت من سياقها الذى ورد فى ص ٥٢٢ من الكراسة العاشرة ، وتمثلت فى واقعيتين :

الأولى ، فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، وتختص بفكرة إنشاء مجلس نيابى فى مصر . وقد تتبع فيها سعد تطور هذه الفكرة فى مجلس شورى القوانين ، وفى الصحف الوطنية ، وموقف الحكومة الانجليزية منها ، ووصل إلى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، حين انقسم مجلس شورى القوانين بين فريقين : الأول ، يطالب بإنشاء مجلس نيابى ، وقد ذكر سعد زغلول من أسمائه : إسماعيل أباطة ، ومحمود عبد الغفار ، وعلى شعراوى ، وأحمد يحيى . والثانى ، ويطالب بتوسيع اختصاص المجلس ، والاشتغال فيما يمكن ويغنى ، وإحالة المسألة على اللجنة التى تشكلت فى المجلس لأجل النظر فى تعديل القانون النظامى ، وانتظار ما تفعله الجمعية العمومية ، التى كانت قد سبقت فأبدت هذا الطلب . وقد تغلب هذا الفريق المعتدل على الفريق المتطرف بأغلبية أحد عشر صوتاً ضد عشرة أصوات . وعند ذلك أخذت الصحف الوطنية تطرى العشرة المتطرفين لموقفهم ، وهاجمت الأحد عشر عضواً ، ونسبتهم إلى خيانة الوطن . وقد أسمى سعد زغلول هؤلاء العشرة باسم « العشرة الكرام » . وأكمل فى هذه الكراسة الكلام عنهم .

أما الواقعة الثانية ، فهي واقعة استقالة مصطفى فهمى باشا ،
وتعيين بطرس غالى باشا فى منصبه رئيساً للنظار . وهى واقعة عاد
سعد زغلول إلى تناولها فى صفحات هذه الكراسة ، كما أنه تناولها أيضاً
فى الكراسة التاسعة بتفصيل أكثر .

وقد كتب سعد زغلول هذه الصفحات الجديدة بخط يده فى
أجندة أفرنجية ، وفقاً للترتيب الأفرنجى - أى من الشمال إلى
اليمن ، ونسبها - أغلب الظن - عندما أراد إملأ يومياته على سعيد
زغلول ، التى تبدأ من يوم أول فبراير سنة ١٩١٠ ، فتصور أنها
كراسة جديدة ، نظراً لأن صفحاتها من اليمن حتى قبل نهاية الكراسة
هى صفحات بيضاء . أو أنه أراد الاستفادة من الصفحات البيضاء فى
الكتابة ، فأملئ فيها هذه اليوميات ، وفقاً للنظام العربى - أى من
اليمن إلى الشمال ، حتى يوم ٢ يوليو ١٩١٠ .

وبذلك أصبحت هذه الكراسة (١٨) تحتوى على أحداث جديدة
من صفحة ٩١٥ إلى صفحة ٩٤٩ ، وأحداث قديمة من صفحة ٩٥٠
إلى صفحة ٩٥٣ ! وهذا ما اكتشفته عند تحقيق هذه الكراسة ، وكان
من العسير اكتشافه قبل ذلك ، بسبب عدم إتمام قراءة الكراسات ،
ولأن تحقيقها يتم أولاً بأول ، ويتم نشره فور الانتهاء منه .

والمهم أننا رأينا من الأصوب أن نبدأ هذا الجزء الثالث بتلك
الصفحات ، على الرغم من فوات سياق الأحداث ، لأننا إذا أوردناها
فى ترتيبها فى هذا الجزء ، نكون قد فعلنا ما هو أسوأ ، إذ نكون قد
قطعنا سياق أحداث هذا الجزء بأحداث ترجع إلى الجزء الأول . فضلاً
عن ذلك فإن إيراد واقعة تعيين بطرس غالى باشا فى منصب رئيس
النظار ، بعد أن يكون القارئ قد انتهى من قراءة واقعة مصرعه ،

سوف يجافى المنهج العلمى بقدر ما يجافى الناحية الفنية فى الكتابة التاريخية .

أما الوقائع الأخرى التى يرجع تاريخها إلى الجزء الثانى من هذه المذكرات ، فهى التى تتصل بمشروع إعادة العمل بقانون المطبوعات . وقد تناول سعد زغلول أحداثه فى الكراسة الخامسة عشرة ، التى أوردناها فى الجزء الثانى ، ثم لاحظنا عند فحصنا للكراسة العشرين ، التى ستصدر فى الجزء الرابع ، أن سعد زغلول تناولها بشكل آخر فى الصفحات من ١٠٥٥ إلى ١٠٤٩ (عدداً تنازلياً) . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه القضية نظراً لردود الفعل الشعبية الغاضبة لإعادة العمل بهذا القانون . وكان سعد زغلول معارضاً له ، ثم قبله انقازاً للخديوى عباس حلمى أمام الاحتلال — أو على حد قوله : « ليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديوى ، ونصبر على ما يصيبنا منها » (ص ٧٩٩ من الكراسة ١٥) .

وبطبيعة الحال فلم يكن لنا أن نتظر صدور الجزء الرابع من المذكرات لنورد هذه الصفحات التى تتكلم عن قانون المطبوعات ، فأثرنا إصدارها فى هذا الجزء ، وصدرناه بها ، تالية لما ورد فى الجزء الأول من الكراسة الثامنة عشرة .

وقد ترتب على كل ذلك أن ترتبنا الزمنى لكراسات مذكرات سعد زغلول ، الذى أوردناه كملحق للجزء الأول ، يجب أن يقرأ عليه التغيير الآن : إذ يجب أن تنقسم الكراسة الثامنة عشرة إلى قسمين ، فيتلو الجزء الأول ، وهو من ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ (من صفحة ٩٥٣ إلى صفحة ٩٥٠ عدداً عكسياً) — الكراسة العاشرة .

ثانياً - يتلو الجزء الأول من الكراسة ٢٠ ، وهو من ١٧ مارس ١٩٠٩ إلى ٢١ مارس ١٩٠٩ (من صفحة ١٠٥٥ إلى صفحة ١٠٤٩ عدداً عكسياً) - الكراسة ١٥ . ويمكن للقارئ الذى يملك الجزء الأول أن يجرى هذا التعديل .

وعلى كل حال فقد أثرنا فى هذا الجزء الثالث أن ندع شكل كتابة سعد زغلول للمذكرات على ما هو عليه ، مثل كتابة « ألا » على شكل « أن لا » عندما يكون اللفظ الواقع بعد « أن » فعلاً لا اسماً ، وكتابة الهمزة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة على واو ، بدلا من نبرة ، مثل « مستول » التى يكتبها سعد « مسؤول » ، أو كتابة « مسألة » على شكل « مسئلة » . ليعيش القارئ فى جو المذكرات . على أنه بالنسبة لكتابة الألف الممدودة على شكل أ ، - أى بهمزة على ألف وألف ممدودة - فقد أثرنا تغييرها إلى ألف واحدة عليها علامة المد .

وفى نفس الوقت اتبعنا نفس القواعد التى اتبعناها فى الجزءين السالفين فيما يختص بكتابة أرقام الصفحات الجديدة فى نفس السطر بدون انقطاع ، بعد تمييزها بتغيير البنت من بنت ١٦ أبيض - وهو بنت السطر - إلى بنت ١٨ أسود .

وفى نفس الوقت أتبعنا هذا الجزء أيضاً بكشاف للأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات ، وكنا فى الجزء الثانى قد أعددنا الكشاف ليشمل الجزء الأول والثانى ، نظراً لما لاحظناه من أخطاء كثيرة فى كشاف الجزء الأول .

ويلاحظ قارئ الجزء الثانى أننا مضينا بترقيم صفحاته من حيث انتهى ترقيم الجزء الأول . وقد رأينا أن نتبع هذه القاعدة بالنسبة للجزء الثالث ، ولكن مع الجمع بينها وبين القاعدة الأولى ، فنمضى بترقيم الصفحات من حيث انتهى الجزء الثانى ، من جهة ، ويكون

مكانها أعلى الصفحة ، ونفرد للجزء الثالث - من جهة أخرى - أرقامه الخاصة التي تبدأ برقم «١» وتنتهى بما تنتهى إليه . وبذلك يمكن للقارئ أن يتابع عدد صفحات ما صدر من الأجزاء ، وفي نفس الوقت يتابع أرقام صفحات الجزء الواحد مستقلا . وسوف تكون أرقام الكشف هي أرقام صفحات الجزء الثالث ، وليس الترقيم العام .

وبمناسبة الترقيم فانه لا مفر لنا أن نذكّر القارئ بما كتبناه في مقدمة الجزء الأول من المذكرات ، وهو أن سعد زغلول كتب يومياته بدون علامات ترقيم ، وبدون فقرات بالمعنى العلمى المعروف - وإنما هي صفحات من الكتابة المستمرة ، التي لا يتضح منها انتهاء كلام أو ابتداء كلام آخر ، ولا انتهاء موضوع وابتداء موضوع آخر ، كما يختلط فيها الكلام المباشر وغير المباشر ، وتختلط الضمائر أيضا ، فلا يُعرف ما يعود إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب ! لأن سعد زغلول لم يقصد أن يكتب لغيره ، بل كان يكتب لنفسه .

ومن هنا فان جزءا كبيرا من جهد التحقيق انصرف الى تقسيم الفقرات وتقسيم الجمل والعبارات بعلامات الترقيم ، وكان قرار وضع فصله بدلا من نقطة ، أو العكس ، يستغرق وقتا أكثر مما يتصور القارئ ! واعتقد أنني أرحت ضميرى العلمى فى هذا الصدد لحد كبير . وغيّرت « شكل » المذكرات تغييرا شاملا ، بينما احتفظت بكل حرف . كتبه سعد زغلول بدون مساس .

وقد صُدّرنا كل كراسة بأهم ما احتوت عليه من قضايا ومسائل تناوها سعد زغلول فى مذكراته ، لمجرد التنبيه إليها ، وإن كنا نعلم أن هذا العمل قد يكون مضللاً ، إذ أن يوميات سعد زغلول تحترى على عشرات ومئات النقاط التي لا تقل أهمية للباحث أو المتخصص ،

وتتطلب - بالتالى - قراءتها قراءة شاملة متأنية وفاحصة . ونعتقد أن كشف الأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات الملحق بهذا الجزء يمكن أن يستكمل هذه الخدمة العلمية بشكل أشمل .

على كل حال فاني لا أملك في نهاية هذا التقديم إلا أن أقدم خالص الشكر لكل من أسهم في اخراج هذا العمل العلمى إلى حيز الوجود ، خصوصاً صديقى الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس مجلس إدارة هيئة الكتاب ، الذى وضع كافة إمكانيات الهيئة في خدمة هذا العمل ، كما أعطاه الأولوية على أية أعمال علمية أخرى ، تقديراً لأهميته . وفي الوقت نفسه فلست أعتقد أنني أستطيع أن أفي الأستاذة سميرة عرابي ، رئيس الادارة المركزية لشئون المطابع ، حقها من الشكر لتذليلها كل الصعوبات وتقديمها كل الامكانيات لاجراج هذا العمل في هذه الصورة المشرفة . وأشكر أيضاً الأستاذ يوسف عتابي وقسم الجمع التصويرى الذى يرأسه ، للعناية الفائقة التى بذلها في تنفيذ كل التوصيات المطبعية التى لا غنى عنها لاطهار هذا العمل في الصورة العلمية الجديرة به ، وسرعة الجمع والتصحيح ، بما وفر كثيراً من الوقت ، وقرب ظهور هذا الجزء قبل الموعد الذى كنت أتوقعه ببضعة أشهر .

وفي نفس الوقت فاني أشكر مجموعة العمل في هذا الجزء من مذكرات سعد زغلول ، التى تتكون من كل من الأستاذ سامى عزيز والسيدة استيرا غالى والأستاذ مصطفى الفاياتى والأنسة هويدا عبد العظيم رمضان ، وأخص بالذكر الأستاذ سامى عزيز ، الذى كان الساعد الأيمن لى ، والذى تحمل العبء الأكبر في دفع العمل في المجموعة إلى الأمام . وقد كان له ولكل من السيدة استيرا غالى

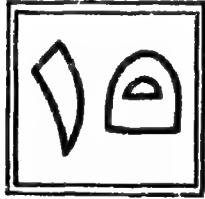
والأستاذ مصطفى الغاياتي الفضل في عمل كشافات هذا الجزء . كما أوجه الشكر للسيدة أميرة خواسك لتطوعها بمساعدتي في مراجعة بروفة الكتاب على أصل المذكرات ، رغم ما في هذا العمل من مشقة .

على أنى أعلن أنى أتحمّل وحدى المسؤولية عن تحقيق هذا الجزء ، الذى هو مهمتى الأساسية ، وعن مراجعة بروفات الكتاب على أصل الكراسات ، والتحقق من مطابقتها لما ورد بها من اليوميات مطابقة حرفية ، وقد أرضيت بذلك ضميرى ، وأملى أن أكون قد أرضيت الخالق، الذى أخشى وحده مراقبته،والذى عليه وحده أعتمد وأرجو الجزاء .

مصر الجديدة فى ٣١ مايو ١٩٨٩ .

د. عبد العظيم رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب — جامعة المنوفية



الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الأول

الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الأول

من ص ٩٥٠ إلى ص ٩٥٣

(عداً تنازلياً)

يوم ١٠ نوفمبر ١٩٠٨

محتويات الكراسة :

- فكرة انشاء مجلس نيابي في مصر
- استقالة مصطفى فهمي باشا وتعيين بطرس غالي باشا في منصبه

[ص ٩٥٣]

سمعت^(١) أخيرا أن سَوْرَة^(٢) العشرة الكرام خفت ، وأنهم هدموا^(٣) ، وعدلوا عن طلب الدستور الى توسيع الاختصاص . وقال قوم : إن ذلك حصل بسعى الجمعية ، لأنها إتفقت مع الجمعية على تغيير الوزارة في مقابلة أن يسعى هو في ارجاع أعضاء الشورى عن طلب المجلس النيابى .

أما استعفاء الوزارة ، فان مصطفى باشا فهمى كان يفكر في هذا الأمر من ثلاث سنوات - أى من قبل خروج اللورد كرومر بسنة تقريبا - ولكنه كان يريد أن يكون استعفاؤه تخليا عن الوظيفة ، بدون أن يحدث رجة ولا ضجة ، ولا أن يكون منسوبا الى حادث معين .

وعقب استعفاء اللورد كرومر ، فاتح جورست في المسئلة ، فرجاه أن لا يفعل ، ووعدته بكل مساعدة ، فعدل . ولكنه رأى الأحوال جارية على غير نظام : فجورست يتشاور مع الخديوى ،

(١) فى الأصل : « وسمعت » .

(٢) هكذا فى الأصل : « سَوْرَة » ، ومعناها : « قمة » ، تقول : سَوْرَة المجد ، أى ارتفاعه ، وسورة الغضب . وقد تُقرأ « ثورة » .

(٣) فى الأصل : « هداؤا »

ويستأثرا بالأمر معا من غير أن يكون له علم به^(٤) ، والجناب العالى أخذ يظهر سلطته ، ويتداخل فى المسائل تداخلا معيبا . ومن جهة اخرى فانه قد يحصل أن الحكومة تتفق مع جورست على أمر ، وتتشدد فيه ، ثم بعد ذلك يلين جورست ، ويترك الحكومة فى تشددها ! .

وقد حصل أن جورست انتخب متشلا^(٥) مستشارا للداخلية بالاتفاق مع الخديوى ، ولم يخبر مصطفى الا بعد انعقاد الاتفاق ، فوجد نفسه مصطفى فى مركز حرج للغاية ، ولذلك كاشف متشلا به ، وهذا بلغه الى جورست ، فلم يعارض فيه ، وانما كان الأمر مؤجلا الى ما بعد الاجازات .

وقد سافرنا من هنا ونية الباشا معقودة على هذا الاستعفاء ، ولكنى كنت أراجع فيه ، واجتهد فى إثباته عن عزمه ، فلم يؤثر فيه .

وبعد المأمورية التى قام بها أباطة باشا فى لوندرة ، وبعد الانقلاب فى تركيا ، قلت له : الأحسن أن لا تتعجل فى الأمر ، اذ ربما كان فى هذا الانقلاب ما يحمل على ارضائك . فلم يعدل . وكتب بعزمه كتابا الى جورست .

ولما عاد [ص ٩٥٢] من اجازته فى ١٩ اكتوبر ، مكث بالاسكندرية الى يوم ٢١ منه ، ثم فى يوم ٢٢ زار جورست ، وأخبره بما كتبه اليه ، فتأسف جورست ، ولكنه لم يهتم بإثباته عن عزمه ، لكنه^(٥) قال له : الأحسن أن لا تستعجل ، وأن تؤجل الى ما بعد العيد . فاتفقا على أن يكون الاستعفاء عقب عيد الملك - أى فى يوم ١٠

(٤) قراءة تقريبية .

(٥) Mr. Machell ، مستشار الداخلية .

(٥ م) فى الأصل : ولكنه .

نوفمبر سنة ٩٠٩ . وقد كان مصطفى أخبر زوجته وصهره : محمود^(٦) وسرهنك^(٧) .

ويظهر أن جورست سار^(٨) بالأمر الخديوى ، فأخذ المقربون من الخديوى يشيعون الاشاعات عن تغير الوزارة ، وذكروا أسماء النظار الجدد . ولكن جريدة المؤيد ، التى تستقى أخبارها عادة من المعية ، كذبت الخبر فى اليوم التالى ، وقالت إن الأمر سيحصل عقب العيد بلا مهل .

وفى يوم أول أمس - ٩ نوفمبر - طلب مصطفى مقابلة الخديوى ، فحدد له الساعة أربعة من بعد ظهر أمس ، ثم حدد له الساعة ٣, ٢٠ . فحظى بمقابلته ، وأعرب له عن قصده ، وأبدى أسفه على أن سنه وصحته لا تساعدانه على دوام خدمته ، وأن يعفو عنه اذا كان وجد منه تقصيرا فى الواجب أو عملا لا يرتضيه ، فان ذلك لا يكون منه بسوء قصد . فلاطفه الخديوى ، وجامله ، وأظهر له أسفه ، وعزمه على مراجعته عند الحاجة ، وجعله مشمولا على الدوام برعايته ، وانصرف .

ولم اكن أعلم بتغيير ميعاد المقابلة ، فكنت أرسلت اليه ساعيا فى الساعة ٤ نجبره بأنى منتظره فى البيت ، فعاد الساعى مخبرا بأنه وجدته خرج من عابدين ، لأنه حضر فى الساعة ٣, ٢٠ .

(٦) هو : الدكتور محمود صدقى ، عدل سعد زغلول .

(٧) هو : اسماعيل باشا سرهنك ، عدل سعد زغلول ، وهو ضابط ومؤرخ مصرى ، ألف كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار ١٨٩٦ - ١٩٢٣ .

(٨) فى الأصل : « سر » ، وهو خطأ ، لأن الفعل : « سار » أى : أفضى بسر .

ثم حضر عندي عزيز بيك كحيل وفتح الله بركات ، وحضرت الجرائد ، وفي المؤيد ما يدل على علمه بمقابلة مصطفى باشا ، والغرض منه ، وبأن جورست قابل الخديوى قبل مصطفى ، وفي نيته أن يقابله بعده أيضا . وأن الوزارة ستُحل بعملية^(١٢) الاستعفاء ، وتتركب وزارة أخرى . فقلت : حسنا إن الباشا فعل ذلك .

ثم مضيت الى الجزيرة ، فلم أجد الباشا عاد الى منزله . فسرت في طريق عودته ، فلم أصادفه . فعدت فوجدته ، فقصص على ما تقدم ، وقال لى إن جورست كان عنده الآن ، وأوصاه بأن يكتم الخبر ، لأن المخابرات [ص ٩٥١] جارية بينه وبين حكومته ، وأنه رجاء^(١٣) الخديوى أن يكتمه كذلك . فقلت : ولكن « المؤيد » نشره !

ثم قال إن جورست أخبره بعد ذلك بأمر أحزنه جدا ، ولا يعلق عليه . قلت : ماذا ؟ قال : لا يمكن أن افضى به اليك ، لأنى وعدته بذلك . فقلت : هوتعين بطرس مكانك ! فبهت ! وقال : ومن أين عرفت ؟ قلت من الحالة ، لأن جورست لم يتغير^(١٤) في البدء عندما اتفقت معه على الاستعفاء ، مع أن هذا كان من أشد ما يلزم^(١٥) . فقال : حقيقة هو هذا ، وإنهم يتخابرون الآن مع الحكومة الانجليزية . فقلت هذه كوميدي^(١٦) أن جورست صامت لا يخاطب حكومته إلا الآن ، وألم يتكلم مع الخديوى على عزمك ؟ إن هناك

(١٢) قراءة تقريرية .

(١٣) فى الأصل : رجبى .

(١٤) كلمة « يتغير » قراءة تقريرية ، والمعنى فى هذه الحالة - أن جورست لم يتأثر .

(١٥) قراءة ترجيحية .

(١٦) قراءة ترجيحية

قرائن قاطعة تدل على خلاف ذلك ! ولكنى لست محزونا متعكرا من هذا التعيين ، وأراه مناسبا للحالة الحاضرة ، لأن بطرس ينكشف للناس ، وتظهر حقيقة سياسته ، ولا بد أن يغضب الخديوى عليه عاجلا أو آجلا ، عندما يراه عاجزا عن ارضاء كل شهراته . ثم إن الكافة لا يرضون عن هذا التعيين ، لأنه ضد الأغلبية ، وتنكسر به خواطر المسلمون عموما ، وإن كان فيهم كثير ممن لا يقبلون ، ويجلون بطرس ويحترمونه - ثم قال لى ان جورست ترجاه أن لا يصرح لزملائه أيضا بالاستعفاء ! - قلت : إن هذا غاية فى الحماقة ، واسمح لى سعادتك أن أقول بأنه كان من الواجب عليك أن تخبر زملاءك^(١٧) بالأمر قبل حصوله ، لأن التضامن فى الاستعفاء يوجب ذلك . وتذكر أنى قلت لك ذلك ، وألححت عليك ، قبل أن تتوجه الى عابدين - بأن تخبر اخوانك ، فلم تقبل ، بحجة أن هذا ليس استعفاء ، ولكنه حوالة على المعاش . قلت : إنى لا أجد فرقا بين الأمرين . ولكنه مع ذلك أصر على رأيه . وأضفت على ذلك بأنه يلزم أن تجمعهم غدا ، وتخبرهم بما كان ، وتعتذر لهم عن عدم اخبارهم من قبل . واتفقنا على أن يدعواهم للاجتماع عنده غدا الساعة ١٠ صباحا ، وكان ذلك فى يوم ١٠ نوفمبر .

[ص ٩٥٠]

ثم انصرفت من عنده الى الكلوب الخديوى ، فأخذ القوم يسألوننى ويتساءلون فيما بينهم ، فكنت أسكت تارة ، وأجيب بما لا يفيد فى الأمر يقينا تارة أخرى . وعلمت - بعد ذلك - أن بطرس مرشح لرئاسة النظار ، وأن الاشاعة بذلك تدور على السنة الكثير من

(١٧) فى الأصل : « زملائك » .

الناس . وقرأت في « الجريدة » « ولا بورس ايجسيان » باستعفاء مصطفى باشا . وقد عدت الى منزلي ، وحضر فتحى وآخرون ، وأخذنا نتحدث الى ما بعد نصف الليل .

ولم أذق طعم النوم في هذه الليلة ، وكانت الفكرة ، التي تتردد علىّ ، هي (١٨) سقوطى - مع غيرى - فطيسا ، وأحس من نفسى الأسف الشديد على ذلك (١٩) . وقد أصبحت ولم أجد في نفسى همه على الذهاب الى الديوان ، فمضيت الى مصطفى باشا ، وأخبرته بكل ما سمعت .

وفي الساعة ١٠ ، حضر بقية الزملاء - الا مظلوم فانه كان باسكندرية . ولما تجمع عقدهم ، قال مصطفى باشا : إن حالة صحتى وان كانت أحسن في هذا العام من قبل ، غير أنها لا تتحمل شقاء الأعمال . وكان في نفسى أن أخرج من الوزارة طلبا للراحة في وقت هدوء وسكون ، ولم أجد وقتا أنسب من ذلك . ولم أنجب سعادتكم (٢٠) من قبل بهذا العزم ، لاني رأيت أن يكون الاستعفاء قاصرا على شخصى ، ولا يتناولكم . وإنى متأسف لفراقكم بعد أن عشت فيكم ١٣ عاما مع تمام الوفاق والوثام .

فقال فخرى باشا : كان يلزم إخبارنا من قبل ! قال مصطفى :

(١٨) أضفنا : « هي » لتستقيم العبارة .

(١٩) كتب سعد زغلول في موضع آخر (ص ٣٨٣ من الكراسة التاسعة)

يقول : « لم يكن يؤسفنى من السقوط إلا حصوله ضمن سقوط الكل ، لأنى أحب أن يكون خاصا للأسباب الخاصة التي قامت بي ، ولا تزال قائمة ، وتستمر كذلك حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً : إما بازالتها ، أو باظهارها للناس جميعا » .

(٢٠) م) في الأصل : « سعاداتكم » .

ذلك ما حصل ! وكل من الحاضرين تتم ببعض كلمات . ثم انتهى الاجتماع .

وجلس مع الباشا برهة ، ثم عدت الى منزلى فى الساعة ١١ قبل الظهر ، وجلس على المائدة اكتب ما هنالك ، واذا بمحرر « لوجورنال دى كير » قد دخل ، واستفهم عن الحال ؟ فقلت : لا أدري شيئا ! وكل الذى أقوله لك إن استعفاء مصطفى باشا قد حصل وسلمه ، ولكنه لم يصير الى الآن رسميا . فقال : إن هناك اشاعة قوية بأنك أنت الذى ستعين رئيسا للوزارة ! قلت : لا أصل لذلك ، وأؤكد لك أن هذا لم يحصل . ثم انصرف .

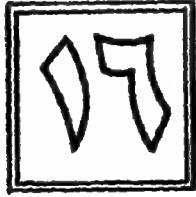
وقد حضرت بعض الأوراق من الديوان ، وعرضها فؤاد^(٢٠) على ، فأنهيتها وأمضيتها .

وكانت الاشاعات - بعد ذلك - تكثر وتختلف وتتكون^(٢١) فى كل آن ، ورشحوا للوزارة كثيرين ، وأسقطوا منها الكثير . ومن المرشحين كان سابا باشا ، ()^(٢٢) باشا وسرهنك باشا ، وشفيق باشا ، والرئاسة لها فخرى باشا .

(٢٠) يقصد فؤاد : الكاتب .

(٢١) وقد تقرأ : « وتتلون » .

(٢٢) اسم غير مقروء ، وقد يكون زكى .



الكراسة العشرون

الجزء الأول

الكراسة العشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٥٣ إلى ص ١٠٤٩
(عداً تنازلياً)

ومن ص ١٠٥٥ إلى ص ١٠٥٤
(عداً تنازلياً)

من يوم ١٧ مارس ١٦٠٩
إلى يوم ٢١ مارس ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- مشكلة قانون المطبوعات .

[ص ١٠٥٣]

وضع بطرس ، بمساعدة المستشارين الخديوين ، مشروع قرار وزارى من مجلس النظار ، بتنفيذ بعض نصوص قانون المطبوعات ، الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ . ومهد لهذا القرار بأن الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ طلبت وضع قانون للمطبوعات ، ومجلس شورى القوانين طلب تنفيذ القانون المذكور فى سنة ١٩٠٤ ، وبأن ضرورة الصحافة تزداد يوما عن يوم .

وكنتم الإشتغال بهذا المشروع عن زملائه ، ولم يعرضه على أحد منهم الا فى يوم الأربع الماضى ١٧ مارث ، حيث اجتمعنا لديه فى منزله للمداولة فى قانون المعاشات ، وبعد أن انتهينا منه مد بساطا أخضر على طاولة أمامه واتكأ عليها بكوعيه ، وانشأ يقول :

« إن الحكومة اشتغلت بأمر المطبوعات من مدة عام ونصف ، وفى الصيف الماضى حصل التكلم فيها مع « جراى » ، وسعى جورست لدى حكومته فيها فى الصيف الماضى ، وحمل اللورد كرومر على أن يخطب فى شأنها ، وانتهى الحال على وضع هذا المشروع ! » - وتلاه .

فأخذنا نتناقش فيه مدة طويلة ، ولكنه (٢٣) لم يكن يناقش مناقشة

(٢٣) أى : بطرس .

الزميل للزميل ، ولا العارف بالحقيقة مع الباحث عنها ، بل مناقشة الأمر للمأمور . ولذلك كان يكثر من القول : « كل ما قيل ، إنه من فُكر خطر على البال ، هو ومثله ، وأهم منه وأكثر ، فلا تتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد ، أنا عارف الذى ستقوله ! » .. الخ .

وأخيرا أراد أن يصدق مجلس النظار على المشروع المذكور في جلسة الغد - أى الخميس ١٨ مارث - فرجونه أن يؤجلها ريثما نتأمل فيها . وبعد جهد جهيد قبل السعى في التأخير . فانصرفنا من لدنه دهشين من المشروع ، ومن المعاملة !

وبعد أن وصلنا منازلنا ، افتركت - مع سعيد - أن نجتمع للمشاورة . فاجتمعنا بعد الساعة ٩ ، وأخذنا نتداول الى الساعة ١ بعد نصف الليل ، وقررنا المعارضة في التفاصيل ، فاذا لم يقبل أعطينا رأينا بعدم القبول (٢٤) .

[ص ١٠٥٢]

اتخذنا هذا الاحتياط خيفة أن الخديوى يفاجئنا بالتصديق على المشروع ! وكان فينا حشمت ، ولكنه لم يكن معنا قلبا ، بل قالبا فقط على ما يظهر !

فلما أصبحنا ، واجتمعنا بعابدين ، لم يحصل ذكر لهذا المشروع . ولما نزلنا ، تكلم رشدى مع بطرس في شأنه ، فهز كتفيه

(٢٤) في يومية سعد زغلول يوم ٢٦ مارس ١٩٠٩ ، في الكراسة الخامسة عشرة ، التى تناول فيها هذا الموضوع ، قال : « وتداولنا فى الأمر طويلاً ، ثم قررنا تأخيرهُ ؛ فإن وجدنا اتفاقاً على امضائه ، رفضناه بتاتا » . وفى هذه الرواية يظهر أن المعارضة فى التفاصيل اتخذت ذريعة لتأخير المشروع .

وقال : إنها مشكلة سياسية ! فانقلب رشدى الى يقول : كأن لسان حال الرئيس يعنى بكونها مشكلة سياسية : إما القبول أو الاعتزال ! - وكان موهوما .

ثم جاء سعيد ، فقال لبطرس : ان هذا مشروع صعب ، ولا يصح تنفيذه ! - فهب فيه ، وامتنع ، ومنعه من مكالمه أحد من المستشارين الخديويين .

ثم حصلت عدة إجتماعات بيننا نحن الثلاثة تارة ، ومعنا حشمت تارة أخرى ، ومع بطرس مرة ثالثة . وقد طاف الشيخ على يوسف بنا يوم الخميس ويوم الجمعة ، وتكلم مع الخديوى ، وقال لى : لا تتوقف^(٢٥) ! ليس أحد معك ! فأظهرت له عدم الاستحسان .

ودعا^(٢٦) الخديوى حشمت وسعيد ورشدى يوم السبت ، ثم دعا^(٢٧) الاثنين يوم الأحد ، وكلموه فى الأمر ، فأحال^(٢٨) على بطرس . وفى اليوم الثانى أثر الكلام فيه ، وعدل عن رأيه ، ونبه عليهما أن يعلننا ذلك لبطرس .

وكنا عند هذا^(٢٩) مساء السبت ، فلم نزل فى مناقشة إلى الساعة الثامنة . وانحط الرأى على أن تتولى لجنة فى الداخلية : من مستشارها ، والمستشار القضائى ، والنائب العمومى - لاعطاء رأيهم عن كل حادثة . وتكلف بطرس بمخاطبة غورست بذلك .

(٢٥) أى : لا تقف فى وجه المشروع .

(٢٦) فى الأصل : « ودعى » .

(٢٧) أضيفت : « دعا » لسلاسة العبارة .

(٢٨) أى : فأحالهم .

(٢٩) أى : عند بطرس .

وفي الصباح أُبلغنا بعدم قبول هذا الرأي ! فأظهرنا الاستياء من المشروع ، وقلنا : إنا نميل إلى رفضه . واستمهلناه للتفكير ، فأمهلنا .

وتقابل رشدى مع جورست — بناء على دعوة منه . ثم عاد من لدنه مشوش الفكر ، مضطرب الخاطر ، وقال : إن غورست مستعد في تنفيذه ، وإنه قال^(٣٠) إنه اشتغل من سنة فيه ، حتى تحصيل على رضا حكومته : فإما قبول ، أو رفض . وأشار إليه عن ضعف عزيمتنا ، وخشيتنا من تحمل المسئولية ، [ص ١٠٥١] وأظهر أن عدم غابرتنا فيه إكتفاء بمخابرته بطرس^(٣٣) ، وفهم منه رشدى أنه يرجو أن يأمر^(٣٤) بتنفيذ القانون ، اللهم إلا إذا فضل تجربة الطريقة القضائية . وقد أخذنا في أن نكتب العبارة المناسبة لهذا الأمر ، متمسكين^(٣٥) بالسرية ، وأخذ هو يترجمها^(٣٦) ولكنه أبطأ ، وتلعثم كثيراً .

وأخيراً اتفق الرأي على العبارة الآتية : أن لا ينفذ قانون المطبوعات إلا بعد السير في الطريقة القضائية ، وتبين عدم نجاحها . وحضر الجلسة على يوسف ، ولم يحضرها حشمت خلافاً لوعده ! وبقينا لحد الساعة ٢ صباحاً . وأرى الوقوف عند هذا الحد .

كنت أنا الذى أجمعهم ، وأنا الذى أتولى المناقشة عنهم أمام بطرس ، إلا في يوم الأحد ، فقد خرج سعيد إلى بطرس ، وقال له :

(٣٠) في الأصل : « وقال » .

(٣٣) والمعنى أن السبب في عدم مخابرتة النظار ، إنما كان لاكتفائه بمخابرة بطرس في المشروع .

(٣٤) أى : بطرس .

(٣٥) قراءة تقريبية .

(٣٦) قراءة تقريبية .

إن المشروع خيانة ! وبطرس قال : إن هذا كلام من (.....) (٣٧)
أى انتهينا من عند بطرس على مسألة (٣٨) ...

[ص ١٠٥٠]

كان أول اجتماع في منزل بطرس يوم الأربعاء ١٧ مارث سنة ٩٠٩ ،
وانتهينا فيه على الاتفاق على تأجيل المشروع في الغد - ١٨ منه - حتى
نتمكن من التحقيق فيه . واجتمعنا في المساء بعد الساعة التاسعة
عندنا ، واتفقت الكلمة على رفضه إذا لم يؤجل . وفي الصباح لم يجر له
ذكر في مجلس النظار . وطلب رشدى من بطرس مباحثة المستشارين
الخدويين فيه ، فلم يقبل ، وقال إنها مسألة سياسية . وأخذ رشدى
يؤول (٣٩) معناها بأننا إما أن نقبل المشروع أونستقيل . وأراد سعيد أن
يقول فيه كلمة ، فhez كتفيه وولى عنه مدبراً . واجتمعنا في المساء عندنا
على غير طائل .

وفي الصباح ، حضر عندى على يوسف ، وفهمت أنه على علم
بالمسألة . ورأيته غير نافر كل النفور منها ، ولكنه يستحسن التلطيف
فيها . وذهب على أن يتوجه إلى الخديوى . ثم عاد في المساء مخبراً بأن
هذا أحاله على بطرس ، فلم يجده .

واجتمعنا نحن الثلاثة ، وقررنا عدم الموافقة على المشروع أصلاً .
ثم اجتمعنا عند بطرس ، وتناقشنا من الساعة الخامسة إلى الساعة
الثامنة ، وكنت أنا أول المناقشين . وقد أظهر إخوانى ضعفاً . وانتهينا

(٣٧) عبارة غير مقروءة .

(٣٨) انقطع الكلام في الأصل .

(٣٩) في الأصل : « يؤل » .

بقبول المشروع ، على شرط أن يُكوّن في الداخلية قومسيون^(٤٠) مؤلف من مستشار خديوى ، والنائب العمومى ، ومستشار الداخلية ، لفحص مسائل المطبوعات ، ويعرض رأيه للنظر فيها . فوعد بطرس أن يخبر غورست في هذا الشأن . وانصرفنا .

وفي العودة ، قال لى سعيد : إننا سنعمل عملاً قبيحاً ! فسكتُ [ص ١٠٤٩] مسافة ، ثم قلت : ولماذا لم تتكلموا ؟ لقد^(٤١) تركتمونى وحدى في المناقشة - نعم إن رشدى همس الىّ في أثنائها مضطرباً : إنا نتبعك ! ولكنه كان^(٤٢) يوافق - أكثر الأحيان - بطرس ! ولما أصبحت ، وجدت نفسى غير مرتاحة لهذا القرار ، فدعوت رشدى وسعيد صباحاً ، واجتمعنا ، وقلت لهما ما فى نفسى ، فوافقانى ، وتمنينا لو رفض غورست القومسيون ، فتخذ ذلك حجة على رفض المشروع !

ثم توجهنا لبطرس في الظهر ، فأخبرنا بأن غورست لم يقبل تشكيل القومسيون ! قلنا : اذن نرفض المشروع ! قال : هذه آخر كلمة لكم ؟ قلنا : لا ، نريد أن نفكر ! ثم انصرفنا .

وقد دُعِى سعيد ورشدى الى القبة ، فتكلما مع الخديوى وأورياه شر المشروع ، فعدل عنه . . . الخ ما قيل في غير هذا الموضع .

وكان رشدى تكلم مع مكلرث ، فورد إليه مكتوب منه ، يبين له فيه أن غورست مستعد لمقابلته الساعة ٧ مساءً ، فذهب اليه .

(٤٠) أى : لجنة .

(٤١) في الأصل : « ولقد » .

(٤٢) م) في الأصل : « وكان » . وقد أضفنا « ولكنه » ليستقيم المعنى .

إن^(٤٢) قانون ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لا يسرى على الأجانب ، لعدم أخذ رضاء دولهم عنهم . وإذا تساهل بعض الدول في تطبيقه على التابعين لهم - لمصلحة وقتية - فلا يتساهل الباقي . ولا يمكن للمحاكم المختلطة أن تطبقه بوجه من الوجوه .

ولهذا السبب ، تكون محاولة تنفيذه على الوطنيين ظلما واضحا ، ولا يترتب عليها أقل فائدة . أما الظلم فواضح ، وأما عدم الفائدة فلأنه ليس أسهل على الوطنيين من أن ينشروا جرائدهم تحت أسماء أجنبية ، ويكتبوا^(٤٣) فيها ما يشاؤون من الأفكار والأخبار التي تتضرر منها الحكومة الآن .

فالوزارة التي تسعى في هذا الأمر ، تعرض نفسها للسخط العام ، بدون أن تحصل على الفائدة المقصودة . وأقل ما يقال فيها إنها لم تستعمل السلطة التي تركت لها إلا في الاضرار بالبلاد بالضغط على حريتها ، وإنها رجعت - في حكمها - الى القوانين التي وضعت قبيل الثورة العربية ، فلم يكن من نتيجة تطبيقها الا المساعدة على إشعالها .

(٤٢) أمل سعد زغلول هذا الكلام على سكرتيه ، ويبدو أنه نتيجة بحثه القانوني لمشروع إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، والذي بطل العمل به منذ عام ١٨٩٤ ، ورؤيته للنتائج السياسية التي يمكن أن تترتب عليه (انظر ص ٩٤٢ من الجزء الثاني من المذكرات) وواضح ان اهتمامه بهذا الموضوع ، كان يؤرقه ، حتى إنه كتب روايته فيه عدة مرات : في هذه الكراسة ، وفي الكراسة رقم ١٥ .

(٤٣) في الأصل : « يكتبون » .

وإن كرومر - على سعة نفوذه وشدة استبداده - لم يجزؤ (٢٤٣) على تنفيذ هذا القانون ، بل عمل على تعطيله . ولكن الوزارة الوطنية أقدمت على ما أحجم عنه ، مستسلمة لارادة الخديوى والمحتلين .

نعم إنه لا يمكنها أن تقاوم هاتين الارادتين ، ولكن يمكنها ألا تكون آلة في الاضرار بحرية ، هى سندها الوحيد ، وملجؤها (٤٤) الأعلى . على أن الحكومة اذا توصلت - بهذا الحق - الى تقييد حرية المطبوعات ، فلا يمكنها أن تقييد حرية الاجتماعات والخطابات (٤٥) ، لأن قانون ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ ، الذى تريد تنفيذه ، لم يشتمل على حكم مختص بها .

قيل إن هذا القانون يطبق على الأجانب إداريا ، بمعنى أن الحكومة - اذا رأت فى جريدة أجنبية شيئا مكذرا للراحة - تقفل هذه الجريدة ، ولا تتأخر الدولة التابعة لها هذه الجريدة فى مساعدة الحكومة على ذلك . نعم ، إن المحاكم المختلطة ربما حكمت بتعويضات لصاحب هذه الجريدة ، غير أن الحكومة تتحمل هذه الأحكام فى سبيل حفظ الراحة العامة .

ولكن هذا خطأ ، وفيه إضرار بالحكومة ، لأن المحاكم المذكورة لا يمكنها أن تطبق هذا القانون على الأجانب ، لعدم قبول الدول له ، ولا يمكنها أن تطبق غيره إلا بعد البحث فى السبب الذى حمل الحكومة على القفل - وفى هذا تعريض أعمال الحكومة [ص ١٠٥٤] كلها لمراقبة المحاكم المختلطة . وكثيرا ما تحكم بخطأ الحكومة ،

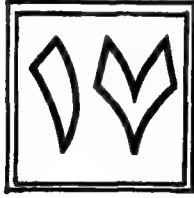
(٢٤٣) م) فى الأصل : يجزأ .

(٤٤) فى الأصل : « وملجأها » .

(٤٥) أى : حرية الخطابة .

وبصحة (٢٤٥) الطعن الموجه ضدها ! ويترتب على ذلك أنه - بعد أن يكون الطعن صادرا في شخص مفرد ، ليس له مقام رسمي - يصبح مؤيدا بحكم هيئة قضائية معتبرة !

هذا بفرض أن قانون سنة ٨١ باقٍ نافذ المفعول الى الآن ، ولكن هذه المسألة مشكوك فيها !



الكراسة السابعة عشرة

الكراسة السابعة عشرة

من ص ٨٤١ إلى ص ٩١٤

من ٩ ابريل ١٩٠٩

إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- اعتراض سعد زغلول على تعيين المدرسين والمفتشين الانجليز .
- رغبة سعد زغلول في ترجمة أمهات الكتب الى العربية .
- قضية لغة التعليم في مدرسة الحقوق .

- اعتراض سعد زغلول على تدريس اسماعيل بك حسنين في الجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول الجامعة المصرية .
- مشكلة مدرسة المهندسخانة .
- مشكلة اكتشاف خطأ في امتحان الشهادة الثانوية .
- معارضة سعد زغلول في التفرقة بين المصريين والانجليز في الترقيات في الميزانية .
- مسألة البعثات العلمية من مدرسة المعلمين .
- غضب الخديوى على مصطفى ماهر باشا مدير الأوقاف ، وحدى سيف النصر .
- قضية توسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية .
- اكتشاف كتاب في الأدب الانجليزى يمس الدين الاسلامى .
- السعى لدى الحكومة العثمانية للموافقة على استقراض مصر ما تحتاج من مال ، لتكيلها بالديون .
- مسألة مد امتياز قنال السويس .
- الخلاف بين سعد ودنلوب حول شغل المحلات الخالية بمن زاد سنهم على ١٧ سنة من التلاميذ .
- مشروع انشاء مجارى القاهرة .

[ص ٨٤٢ (٤٦)]

٢٢ ابريل سنة ٩٠٩

عرض على المستشار في الأسبوع الماضى انشاء تسعة فصول بالمدارس الثانوية ، فى السنتين الثالثة والرابعة . وقال : إن زيادة هذه الفصول تستلزم تعيين خمسة من الانجليز لتعليم التاريخ واللغة الانجليزية . فقلت : إن الأولى تعيين المدرسين الانجليز للرياضة (٤٦م) فى السنة الثالثة ، مدرسين للغة والتاريخ ، عوضاً عن جلب مدرسين جدد من بلاد الانجليز .

فقال : إن من مدرسى الرياضة فى السنة الثالثة اثنين سيتعينان لتعليم الرياضة باللغة العربية ، كما قررنا ذلك سابقاً . قلت : إن هذا القرار معلق تنفيذه على ما يظهره الاختبار من اقتدارهما ، وعلى الاستغناء عنهما فى تعليم المواد التى تعلم باللغة الانجليزية . ولم يظهر الاختبار اقتدارهما ! والحاجة شديدة إليهما لتعليم التاريخ واللغة بالانجليزية .

(٤٦) ص ٨٤١ لا توجد بها مذكرات .
(٤٦م) يقصد مدرسى الرياضة الانجليز .

قال : ولكننا نريد تشجيع الانجليز على تعلم اللغة العربية ، التي قصدنا بتعليمهم إياها أن يعلموا باللغة العربية . قلت : إن هذا لم يكن قصدي ، وأرى الاشتغال به غير مفيد ، لأنه لا يمكن لانجليز أن يتأهل لتدريس العلوم باللغة العربية إلا بعد زمان طويل جداً . ولقد سئلت في مجلس النظر عن هذه المسألة - عند تقرير مبلغ التعويض اللازم اعطاؤه لمن يعلمون من الوطنيين اللغة العربية للمعلمين الإنجليز - فقلت : إن هذا ليس في قصدنا ، ولكن ذلك لا يمنع من تعيين من يوجد - بالصدقة - من الانجليز بارعاً في اللغة العربية ، ومقتدراً على التدريس بها .

فقال : ولكن ليس في الوطنيين من فيهم أهلية لتدريس الرياضيات^(٤٧) باللغة العربية ، في الفصول المزمع إنشاؤها . قلت : إن لم نجد أصلاً ، تعين علينا أن نتحمل تعيين هذين الانجليزين . قال : ومع ذلك فإن هذين المدرسين ضعاف في اللغة الانجليزية ، فلا يجيدان تعليمها . قلت : وهما بالطبع في العربية أضعف منهما في الانجليزية !

ثم فكرت ، ورأيت أن الأحسن الاقتصاد في انشاء الفصول ، وهذا يتأتى بجعل عدد التلامذة في كل الفصول بالمدراس الثانوية واحداً ، وبناء على ذلك أمكن اقتصاد خمسة فصول .

ولما كاشفت المستشار بهذه الفكرة ، تلعثم ، وقال : إن التلامذة لا يقبلون أن ينتقلوا من مدرسة إلى أخرى ، إذا استلزمت التسوية بين الفصول هذا الانتقال . قلت : لاجبار للتلامذة في هذا الأمر . علي أنا لم نعبأ بإختيارهم في إلزام الكثير [ص ٨٤٣] منهم - خصوصاً من

(٤٧) في الأصل : الرياضات ..

تجاوز منهم سبع عشرة سنة - بالدخول في مدرسة اسكندرية . فأخذ الحسبة^(٤٨) التي تحررت عن عدد الفصول ، وانصرف يتجسس من السكرتير على من حررها ! ثم جمع المفتشين ونظار المدارس ، وأخذ يتداول معهم في هذا الأمر .

ولقد صممت على أن لا أزيد عدد الانجليز الموجودين الآن بالمدارس ، ولو أدى ذلك إلى تنقيص عدد التلامذة المستجدين بالمدارس الثانوية ! وأفضل طريقة أن لا نقبل في المدارس الثانوية - فيما عدا السنة الأولى - تلامذة من المدارس الحرة ، أو من منازلهم ، إذا ترتب على قبولهم زيادة في الفصول .

في يوم الاثنين ١٩ ابريل ٩٠٩ ، قال لي « ولز »^(٤٩) إنه يود أن يتكلم معي في ميزانيته قبل أن يتكلم فيها مع المستشار المالي . ثم عرض تعيين مفتش انجليزى في الدرجة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه ، للتفتيش على أعمال النسيج الذى يرى ضرورة إدخاله في المدارس الصناعية ، إجابة لرغبة الكثيرين ، وفي مقدمتهم البرنس حسين . ثم تعيين مدرس انجليزى لمدرسة المهندسخانة ، لضرورة زيادة التعليم العملى فيها .

فقلت : إنه لا فائدة من تعيين المفتش الانجليزى ، لأنه يجهل اللغة العربية ، والتلامذة الذين سيتعلمون النسيج لا يعرفون الانجليزية ، وليس هناك معلمون لهذا الفن . والرأى عندى أن يخصص عدد من تلامذة الارسالية لتلقى هذا الفن ، حتى إذا نبغوا فيه ، عادوا إلى بلادهم فعلموها . وإذا احتاج الأمر بعد ذلك إلى أن

(٤٨) يقصد : الاحصائية .

(٤٩) المستر سيدنى هربرت ويلز ، مدير المدارس الصناعية . (لزيادة الاطلاع

انظر كشف الجزء الثانى ص ١٠٧٠) .

يكون عليهم مفتش انجليزى فلا بأس من تعيينه . كما أنى أرى - إذا لم يمكن تعيين وطنى لدرس العمليات فى المهندسخانة - تأخير زيادة العمليات^(٥٠) فيها ، حتى ينبغ من المصريين فى أوروبا من يمكنه تعليمها .

ويحسن بنا أن نسير على هذه الطريقة ، لأن طريقة الإتيان بأساتذة من انجلترا قد جربت فى أزيد من ربع قرن ، ولم تأت بالنتيجة المطلوبة ! فإنه - بعد هذه المدة الطويلة - لم يوجد من المصريين من فيه الكفاءة للتعليم . ولهذا وجب علينا أن نعدل إلى تجربة طريقة أخرى .

فقال : إني أميل لرأيك ، ولكن ماذا نصنع ؟ ثم عرض إنشاء ثلاث درجات من ٦٠٠ جنيه إلى ٨٠٠ جنيه ، لترقية ثلاثة مدرسين انجليز ، ومنح مبلغ ٨٠٠ جنيه لترقية جملة من الموظفين فى مدرسة الصناعة . فعلقت النظر فى ذلك على مقدار ما تجود به المالية فى هذا العام على المعارف .

[ص ٨٤٥]

٢٩ ابريل سنة ٩٠٩

فى يوم الثلاث أخبرنى المستشار بأن غورست مصرّ على تعيين المدرسين الانجليزين للتدريس باللغة العربية ، واستغرب من معارضتك فى تعيينهما ! وسيخير بالأمر بطرس باشا . وأن السبب فيما عرضه « ولز » لتعيين مفتش للنسيج ، إلحاح البرنس حسين على إدخال هذه الصناعة فى المدارس الصناعية . وأما إنشاء وظيفة بمدرسة المهندسخانة ، فهو نتيجة التقسيم الذى حصل فى بروجرام هذه المدرسة فى العام الماضى . ويقول غورست انه سيتعين فيها

(٥٠) يقصد اضافة درس العمليات

« رودك » ، الذي كان موظفاً بديوان الأشغال ، وهو وإن لم يكن أهلاً للإدارة ، خير بفن البناء الذي سيكلف بالقائه . وإنه في المسائل الفنية ، يجب الاعتماد في كفاءة الأشخاص على ذوى الخبرة فيها .

فتبسمت قليلاً ، وقلت : إن « رلز » عندما عرض على إنشاء وظيفة للتعليم العملى فى مدرسة المهندسخانة ، لم يتكلم عن « رودك » . ولونكلم عنه لكان الرفض أشد ، لأنه سبق أن عرض على تعيينه فرفضت ، بالنسبة لكونه خرج من نظارة الأشغال لعدم كفاءته ، ولا يجوز أن تنشأ الوظائف لمنفعة الأشخاص . وسأقنع البرنس حسين فى مسألة النسيج . أما مسألة المدرسين الانجليزين ، فإنها^(٥١) أضعف من أن يلقيا الدرس بالعربية . ومع ذلك ، فهناك المفتشون أمامك ، إذا قدموا تقريراً بأهليتهما للتدريس بالعربية فإنها يتعينان .

[ص ٨٤٤]

وقد تبين^(٥٢) من أوراق تعيينها أنها ليسا رياضيان ، بل حاملين لشهادة البكلوريا فى الأدبيات : أحدهما : شوبروج من أكسفورد ، والثانى روبسن من كمبردج . وتعين الأول بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠٤ ، والثانى بتاريخ أول أكتوبر سنة ٩٠٤ ، بصفة مدرسين للغة الانجليزية وما يدرس بها . وأنها تحصلا على الشهادة فى نفس السنة التى تعينا فيها ، وكان من أحدهما ٢١ سنة ، والثانى ٢٣ !

(٥١) فى الأصل : « فانه » .

(٥٢) فى الأصل : « تبين » وقد أضفنا « قد » . والفقرة إضافة كتبها سعد زغلول فى الصفحة المقابلة .

[ص ٨٤٥]

فى يوم ٢٨ استدعانى بطرس ، وقال : إن غورست تكلم معه فى هذه المسألة ، بأن لهذين المدرسين حقاً مكتسباً فى تدريس الرياضة باللغة العربية ، وأنها تعينا مدرسين للرياضة ، ولا يقبلان التدريس فى غيرها .

فأفهمته الحقيقة ، فطلب أن نعود إلى الكلام فيها بعد الظهر . وانطلقت إلى غورست ، وفاتحته فى هذه المسائل السالف ذكرها . فأعاد على ما كان قاله لى فى شأن هذين المدرسين فى شهر أكتوبر الماضى ، وأنه يريد أن أشجع الانجليز كما شجع هو المصريين ! وأنه إذا كان لنا أن لا نكثر من عدد الانجليز الموجودين ، فإن علينا أن نشجع بالترقى الموظفين^(٥٣) منهم . قلت : علينا ذلك بمقدار ما ينفع تلامذتنا !

فأطال القول فى هذا الموضوع كثيراً ، وقال : إننا تساهلنا فى تعيين المصريين للتدريس - مع ضعفهم - حتى ليصح^(٥٤) لنا أن نقول : إن درجة التعليم انحطت من يوم تعيينكم فى نظارة المعارف !

فقلت : من ذا الذى قال ذلك ، هل تقدم لسعادتك [ص ٨٤٦] احصاء عن نتيجة التعليم فى هذه المدة ؟ قال : لا ! قلت : إنكم إذا قلتم ذلك كان خطأ ، وأنا لا أنكر أن فىنا ضعفاً ، ولكنه لا بد من هذا الضعف فى البداية .

(٥٣) هكذا فى الأصل : والمعنى ينصرف إلى المتفوقين .

(٥٤) فى الأصل : حتى يصح .

وقال إنه فيما يختص بالوظائف ، يمكنك أن تبحث عن الضرورة الداعية لانشائها ، أما اختيار الموظف الصالح لها - بعد الحكم بضرورتها - فانه يُرجع فيه الى رأى آل الخبرة . وأطال القول في هذا الموضوع .

وقصصت عليه مسألة «رودك» ، وقلت : إني عارضت فيه ، لأنى سمعت من «ولز» نفسه أنه ترك «الأشغال» لعدم كفاءته ، فربأت بمدرسة المهندسخانة أن يشاع عنها أن وظائف التدريس تنشأ فيها لتعيش^(٥٥) من لم تكن فيهم أهلية تساعدكم على العيش في مصلحة أخرى . قال : إن كانت المصالح تدار بملاحظة ما يقال ويكتب في الجرائد ، تعطلت المصالح .

قلت : إني أول من لا يبالى بالمطاعن الغير العادلة ، ولكن المطاعن التى أحس بعدالتها ، وأوجهها لنفسى قبل أن يوجهها إلى أى انسان ، لا يمكننى تحملها . وإني أعتقد اعتقاداً جازماً بضعف هذين الانجليزيين فى اللغة ، فلذلك لا يمكننى أن أتحمّل النقد فى تعيينها .

ثم تكلمت معه فى شأن وجوب ترجمة أمهات الكتب إلى اللغة العربية . فهرب من الموضوع ! ثم تكلمنا فى مدرسة الحقوق ، واللسان الذى يجب التعليم به فيها .

فقال : إنك ترى أن يكون التعليم بالعربية ، ورشدى باشا يرى أن يكون بالفرنسوية ، ويقول هو ويطرس باشا إن العربية لا تصلح لتدريس علم الحقوق ! فقلت : إن هذا خطأ ، والعربية ، مثلها مثل سائر اللغات ، يمكن أن يُعلّم بها كل فن ، إنما يلزم أن يكون مع ذلك ترجمة أمهات الكتب كما قدمنا .

(٥٥) هكذا فى الأصل : وهى عربية صحيحة .

وهنا انقطع الكلام في هذا الموضوع ، وعدنا إلى الكلام في مسألة المدرسين ، فقال : إنى أريد تشجيع الانجليز . فقلت - عند الانصراف - نشجعهم بمقدار ما نستفيد منهم .

ثم انصرفت بعد أن استغرقت الحادثة نحو الساعة ، حضر في اثنائها بطرس ، فاستقبله في حجرة أخرى ، ولم يمكث معه سوى دقيقة ، ثم عاد مخبراً بأنه كان يحدثه في مسألة الأزهر .

وبعد الظهر من هذا اليوم ، اجتمعنا كالعادة في بيت بطرس باشا ، ولم يكن سرى باشا^(٥٦) حاضراً ، فحكيت لهم كل ما جرى تفصيلاً . وقال بطرس إنه وجد غورست منفعلاً إنفعالاً شديداً ضدى ، وإن الذى ملأه غيظاً دنلوب .

وتكلمت معهم في مسألة الترجمة ، وفي جميع المسائل السالفة ذكرها ، فكان كلهم من رأيى . وقال سعيد : إن بطرس باشا [ص ٨٤٨] يجب عليه أن يعضدنى . وقال بطرس باشا : سنرى في ذلك .

ولكنى أحس بأنه لا يفعل شيئاً ، وأنه أضعف من أن يحاول مقاومة هذا السيل !

[ص ٨٤٧]

تبين الآن سر غضب غورست ، وشكواه لبطرس باشا من معارضتى في تعيين الانجليزين للتدريس بالعربية ، ذلك أنه كان كتب في تقريره إلى ناظر الخارجية الانجليزية ، بتاريخ ٢٧ مارس ، أن هذين

(٥٦) اسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال العمومية والحربية والبحرية (لمزيد من المعلومات أنظر كشف الجزء الثانى ص ١٠٥٥) .

الانجليزين يُدَرِّسان باللغة العربية ، وأن غيرهما من إخوانهما سيحدون^(٥٧) حدوهما قريباً !

وقد قدم برادة تقاريره عن كل منهما ، وذكر فيها أنها يرتكبان خطأ في العربية ، ولا يتحرران الصواب في تقدير درجات التلامذة . وأن حالتها مُرضية على العموم بالنسبة لما يقوم به من تدريس التطبيقات الهندسية ، ولا مندوحة الآن من تعيينها .

في يوم الاثنين ٣ مايو سنة ٩٠٩ ، بسرأي رأس التين ، بعد قدوم الخديوى من سياحته بمديرية البحيرة ، في الساعة ١١ صباحاً ، جلسنا بحضرته ، ما عدا بطرس ورشدي اللذين تأخرا لخطأ في فهم ميعاد عودة الخديوى من سياحته . فقال سعيد للجناب العالى ، إني أخبرت سعد بحكاية بطرس باشا فيما يختص بالمدرسين الانجليزين . فقال له : حسناً فعلت . وأعادها ، كما حكاهها سعيد .

فعرضت عليه وقائعها ، وقلت : إني مستعد لأن أقول ذلك أمام بطرس نفسه . فقال : لا لا لا . لا تشعل النار بعد اطفائها . ثم قال لى إن السير إلدن غورست حكى له مسألة هذين المدرسين ، وأنها يجب تعيينهما للتدريس بالعربية ، لأنها جازا امتحانها ، ولأن اثنين من الانجليز رفا لعدم تعلمهما إياها . فقلت : انها مضيا لامتحان حقيقة ، ولكن لم يكن الغرض من هذا الامتحان الحصول على الأهلية للتدريس باللغة العربية ، لأنه مقرر قبل الشروع في التعليم بها بزمان طويل ، ولأن مواده قليلة جداً . قال : ولكن المسألة انتهت ! قلت : إنها لم تنته إلى الآن ، لأنها موقوفة على ما يظهر من تقارير المفتشين ، ثم حصل الكلام الذى أشرت إليه في موضع آخر .

(٥٧) فى الأصل : سيحدوا .

[ص ٨٤٨]

أحضرت برادة ، وسألته عن المدرسين المذكورين ، فقال : إنهما لا يعلمان سوى التطبيقات الهندسية ، وهى لا تحتاج فى تعليمها إلا لألفاظ قليلة . وهما - إن أمكنها استعمال هذه الألفاظ - فلا يمكنها استعمال غيرها من الألفاظ اللازمة لتعليم الرياضه ، على اختلاف أنواعها . وإنه يؤكد بأنه لا يمكن أن يُعهد إليهما بالتدريس لفصل فى الرياضيات النظرية ، بل لا بد أن يُجربا فى القليل منها تحت إشراف مدرس عربى - كما هو حاصل الآن معهما فى التطبيقات . وقال : إن شوبرج أقر له اليوم (الأربعاء ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٩) بذلك .

فقلت لبرادة : هل يمكن أن أنقل عنك هذه العبارة ؟ قال :
يمكن !

وقد كنت أطلعت على التقارير التى قدمها برادة واستوترت فى شأنها ، وعرفت برادة تعنيفاً شديداً على أنه أغفل فى تقاريره الإشارة إلى عدم اختبارهما فى تصحيح كرايس التلاميذ ، وإلى اقتصارهم^(٥٨) على تدريس التطبيقات . ومن ضمن ما قلت له : إنكم تتصرفون فى الأشياء بغير شعور ! ألا تعلم أن الغرض هو اعطاء الوظائف لمثل هؤلاء المدرسين ، وأن يُحكم على التلميذ المصرى بأن لا يفهم ما يلقى عليه : إما لأنه لا يفهم لغة المعلم - كما كان الحال فى السابق - وإما أن المعلم لا يحسن لغة التلميذ ، كما يراد أن نصير إليه ! إني لا أريد أن تكون متعصبين ، ولكنى أريد أن نكون يقظين ، وأن نحسب ما يترتب على أقوالنا قبل إبدائها ، وأن نبحث ما نكلف بالبحث فيه - خصوصاً

(٥٨) فى الأصل : « اختصارهما » - وهو خطأ

في الموضوعات الخطيرة - من كل جهاته ، لا من جهة واحدة فقط فاعتبر^(٥٩) ووعده باتتباع هذه النصائح .

أخبرني سعيد أن بطرس باشا قال للخديوي بأنه كلفني أن أضع له تقريراً عن مسألة المدرسين الانجليزيين ، وأنني لم أفعل^(٦٠) وذهبت إلى غورست فاتفقت معه على تعيينها ! فقال سعيد للخديوي : إن هذا لم يحصل ، وإن المسألة عرضت علينا يوم الأربعاء ، ومكثنا نتداول فيها نحو ثلاث ساعات ، ولم يبد بطرس ما يدل على تأثره ، وإن الذي أعلمه أن المسألة لم يبت فيها أمر لحد الآن . فقال الخديوي : إنه قبطي !

[ص ٨٥٠]

٨ مايو سنة ٩٠٩

في يوم الخميس ٦ مايو سنة ٩٠٩ ، تكلمت مع ولز في شأن التقرير الذي رفعه الى بخصوص تعيين مسيورودك في المهندسخانة ، فأقنعتة بعدم مناسبة تعيينه ، وتم الاتفاق على تعيين انجليزى سواه .

كما تم الاتفاق على انشاء تعليم النسيج بمدرسة الصنائع في السنة المقبلة ، ويتبع ذلك تعليم تأثيث المنازل وتنسيقها ، بحيث يتم التناسب بين اشكاها ومفروشاتها . ولم أرد أن أعارض في ذلك ، مع علمي بأن الحالة لم تكن شديدة إليه الآن ، وأنه من الصعب الاستفادة منه لعدم وجود المعدات اللازمة له - خصوصاً التلامذة - لأنى وجدت

(٥٩) يقصد سعد زغلول بكلمة : « فاعتبر » ، « فاقنع » ، أو تعلم الدرس أو العبرة .

(٦٠) في الأصل : « فلم أفعل » ، وقد أجرينا التعديل لسلامة العبارة .

نفسى عارضت فى كثير من الأشياء فى هذه الأيام ، ونجحت فى بعضها ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بتوسيع الصناعة وترقيتها ، فالمعارضة فيها تعد معارضة فى الإصلاح ، ويتخذها الأعداء وسيلة لترويج غاياتهم .

[ص ٨٤٩]

ومن أغرب ما جرى فى هذه المحادثة ، ما أجاب به ولز - عند اعتراضى عليه بأن رودك لم يكن معه دبلوم هندسة^(٦٠) ، وأن كل ما بيده عبارة عن شهادات من أشخاص خبيرين لا من مدرسة - من أنه لم يتعلم الفن الذى سيكلف بتعليمه فى مدرسة ، بل فى بعض مكاتب المعماريين ! قلت : إذن الخطب سهل ، وما علينا إلا أن نحتذى مثاله ، ونضع التلامذة الثلاث فى مكاتب المعماريين ليتعلموا ! فقال : ولكن تغير الحال الآن فى انجلترا ، وصار هذا الفن يعلم فى المدارس تلقيناً ، لا فى المكاتب تقليداً . قلت - مبتسماً - : وهل^(٦١) المراد - حيثئذ - أن نتعلم الطريقة الحديثة من صاحب الطريقة القديمة ؟

ثم قال : إن الناس يظنون أن البنايات التى سقطت كانت من تصميمات رودك ، وهو ظن باطل . قلت : وهل يمكنك أن توضح لنا أثراً صالحاً من آثار رودك فى نظارة الأشغال ؟ فهرب من هذا السؤال ! وأخيراً تم الأمر على ذلك الاتفاق ، وقال بأنه سيكتب للسيرة لادن غورست بهذا المعنى . ثم أخبرت المستشار بذلك ، فاصفر ، وقال :

(٦٠) فى الأصل : « هندسية » .

(٦١) فى الأصل : « وكل » .

(٦١م) فى الأصل : « وهو » .

إن ولز لم يخبره ، مع أنه تكلم معه في أشياء تختص بمدرسة المهندسخانة .

[ص ٨٥٠]

أخبرني المستشار بأن المستشار القضائي وضع نفسه تحت تصرفي بالنسبة لامتحان مدرسة الحقوق . فقلت : إذن تُكتب الجوابات اللازمة للممتحنين . ثم تكلمنا في مشروع لائحة الامتحان بهذه المدرسة ، واتفقنا على التعديلات التي أدخلتها - ماعدا ما يختص بتعيين اللسان^(٦٢) الذي يكون به الامتحان ، حيث أهملناه معنا لما يترتب على الكلام عنه من المناقشات .

وقد أشرت إليه بأن دفاعنا عن منع الامتحان باللغة العربية يكون ضعيفاً ، لوجود كثير من رجال القضاء والمحاماة ، والذين يظن فيهم الأهلية للقيام بمأمورية الامتحان كما ينبغي - خصوصاً وأن أغلب الممتحنين في السنوات السابقة كانوا منهم ، وهم لا يقلون كفاءة عن الأجانب الذين يُنتخبون الآن للامتحان .

أخبرني بأن الدكتور سميث ، المدرس بمدرسة الطب ، دُعي لوظيفة أخرى بإنجلترا ، وأثنى عليه ثناء جميلاً ، حتى قال إنه فريد عصره في قته ، وأنه يريد مكافأته بتسهيل الانتقال عليه . فلم أر في ذلك مانعاً ، ووافقته عليه .

١٠ مايو سنة ٩٠٩

عينت ثلاث لجان لتحضير ميزانية السنة المقبلة ، ونهت على

(٦٢) يقصد : « اللغة » .

رؤسائها - في خطاب تعيينهم - أن يتداولوا معي بعد إتمام أعمالهم - وقبل عرضها رسمياً - في موضوعها . فلم يفعلوا ذلك ، وقدموا ما أتموا إلى برناربك ، الذى بنى عليه [ص ٨٥١] وضع مشروع للميزانية ، وطبعه . وعرض على المستشار خلاصة مطبوعة منه !

فكثبت إلى هؤلاء الرؤساء ، بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٠٩ ، استفهم منهم عن الأسباب التى حملتهم على مخالفة ذلك التنبيه ؟ فأجاب منهم عبد الرحيم أحمد بما لا يلقى السؤال . ولما يُجب إلى الآن باقيهم ! وبلغنى أنهم كتبوا سراً إلى المستشار - عند وصول السؤال إليهم وهم مشغولون بالامتحانات ، يستشيرونه فيما يجيبون به ؟ وقد طلب هو ترجمة إجابة عبد الرحيم بك .

١١ مايو سنة ٩٠٩

بلغنى أن المستشار رغب إلى إسماعيل بك حسنين^(٦٣) أن يدرس في الجامعة ، فأجابه بأنه يمكنه أن يُلقى بها درسين في الأسبوع ، وإنه تحرى مقابلي للتكلم في هذا الخصوص ، فلم يجدنى .

كثرت الشكوى من صعوبة الأسئلة في امتحان البكالوريا بقسميه ، ونشرت الجرائد من ذلك شيئاً كثيراً . كما ورد الى كثير من

(٦٣) إسماعيل بك حسنين ، تخرج من مدرسة المعلمين ، وأرسل في بعثة الى فرنسا في سنة ١٨٨٥ ، وأتم الدراسة في مدرسة المعلمين بسان كلو ، وحصل على شهادة التدريس ، ونجح بتفوق في العلوم الطبيعية ، وكان ترتيبه العاشر من بين ٢١ طالبا انتخبوا من ٢٥١ أتوا من كافة أنحاء فرنسا . وعند عودته الى مصر عين مدرسا من الدرجة الثانية لكفائيته ، وترقى الى وكالة وزارة المعارف في ٣١ ديسمبر ١٩١٣ .

الخطابات المجهولة الاسم بهذا المعنى . ويلزم البحث فيما إذا كانت حقيقة صعبة ؟ وفيما إذا كانت الصعوبة بمقدار واحد في القسمين ؟ وفي جميع المواد سواء ما يعلم منها بالعربية أو غيرها ؟

١٣ مايو سنة ٩٠٩

أخبرني أمس المستشار بأن السير إلدن غورست يرى عدم مس نظام التعليم في المدارس الثانوية بالنسبة للغة الفرنسية ، وذلك لأن تقسيم الدراسة الثانوية إلى قسمين : أدبي وعلمي ، بعد السنة الثانية ، لم يتبدى إلا في سنة ١٩٠٦ ، ولم يتعلم التلامذة اللغة الفرنسية في القسم الأدبي إلا من هذا التاريخ . فتلامذة الحقوق الذين تخرجوا في العام الماضي ، وسيخرجون في العام القابل ، وفي العام بعده ، ليسوا من الذين ابتدأوا تعلم الفرنسية من ذلك التاريخ ، وقد زيدت على سني دراسة الفرنسية بمدرسة الحقوق سنة ثالثة ، فالأحسن انتظار نتيجة هذا النظام ، ولا تظهر هذه النتيجة إلا بعد ثلاث سنوات على الأقل . وأشار إلى أن رشدى باشا أبدى رأيه بدون أن يبحث التلامذة ، وبأنه يميل إلى أن يكون التعليم بهذه المدرسة باللغة الفرنسية .

فقلت : إني لا أميل هذا الميل ، وأرى أن يكون التعليم باللغة العربية . قال : ولكن المستشار القضائي يرى أنها لا تصلح للتعليم ، وأن التعليم بالإنجليزية مفيد ! قلت : الذي أعلمه عن هذا المستشار أنه يبدي استغرابه من تعلم الحقوق باللغة [ص ٨٥٢] الانجليزية ! وهو ليس^(٦٤) بحجة في اللغة العربية ، فلا يعتد بقوله فيها .

(٦٤) في الأصل : « وليس » ، وقد أضفنا : « وهو » لسلاسة العبارة .

على أنه لم يعد معنى لهذا البحث بعدما تقرر مبدأ جعل التعليم باللغة العربية بالمدارس على اختلاف درجاتها . وقد أيد ذلك السير إلدن غورست في تقريره الأخير ، حيث قال : إن الغرض الذى نرمى إليه هو جعل التعليم أهلياً - أى باللغة العربية - فوجب علينا حينئذ أن نسلك الطرق الموصلة لهذا الغرض . ومن هذه الطرق - وهو الأهم - تكوين معلمين وطنيين .

فيلزمنا فى أن نفكر فى أن نرسل هذا العام بعض الحقوقيين ، ليكملوا دراستهم فى فرنسا ، حتى يبلغوا درجة الأجرأجيه^(٦٥) ، أو على الأقل الدكتوراه^(٦٦) . ولا يصل الليسانسيه الى الدرجة الأولى^(٦٧) إلا بعد خمس سنين على الأقل .

فقال : إن الجامعة أرسلت من هذا النوع ، فلنتظر نتيجة عملها ! قلت إنه لا علاقة لنا بالجامعة ، ولا يصح أن نعلق مشروعاتنا عليها . قال : وهل يوجد فى المصرين من يرغبون فى^(٦٨) تخصيص أنفسهم لتدريس الحقوق ، مع أنه يمكنهم أن يصيروا قضاة ومستشارين فى الاستئناف ؟ قلت : يوجد ، وتأهيلهم للتدريس لا يمنعهم من الترقى بعد فى وظائف القضاء . على أنه يلزمنا أن نفتح الباب أمامهم ، فإذا لم يدخله أحد فلا لوم علينا .

فاصفر وبيت ، وقال : إن هذا النظام وضعه اللورد كرومر جزءاً فجزءاً^(٦٩) . قلت : وهو كذلك ، ولكن انعقد الاتفاق على الوصول

(٦٥) يقصد : ان يحصلوا على درجة الـ « Agregation » - أى الأستاذية .

(٦٦) فى الأصل : « الدكتوراه » بدون هاء مربوطة

(٦٧) أى يصل الى درجة الـ « Agregation »

(٦٨) فى الأصل بدون « فى » ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٦٩) فى الأصل : « فجزأ » - وهو خطأ

إلى تلك الغاية ، ولا يمكن الوصول إليها بدون ذلك . قال : سأتكلم في هذا الشأن مع غورست .

وأخبرني بأنه طلب تأجيل مشروع قبول غير تلامذة الحقوق في الامتحانات ، حتى تتاح له فرصة ينال بها فائدة بواسطة هذا المشروع من القناصل . قلت : إن هذا المشروع لا يصلح أن يكون وسيلة لهذا الغرض ، إذ ليس فيه مزية للأجانب ، ولا لحكوماتهم ، بل ميزته تنحصر في المصريين . وقنصل فرنسا إنما يريد أن يكون للامتحانات التي تحصل في مدرسة الحقوق الفرنسية بمصر ، أو بفرنسا ، اعتبار لدى الحكومة المصرية . فلا ارتباط بين الأمرين .

أخبرني بأن يعقوب أرتين^(٧٠) دعاه لزيارة الجامعة ، فزارها ،

(٧٠) يعقوب أرتين باشا ، تولى وكالة المعارف في عهد وزارة نوبار باشا التي تأسست في ٩ يناير ١٨٨٤ ، وكان ناظر المعارف محمود باشا حمدي الفلكي ، واستمر من أول أبريل ١٨٨٤ إلى ١١ يولييه ١٨٨٨ ، وعاد إلى وكالة المعارف في ١٤ مايو ١٨٩١ . وكان ناظر المعارف محمد زكي باشا ، ورئيس النظار مصطفى فهمي باشا . واستمر حتى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ حين تولى نظارة المعارف سعد زغلول باشا ، فاستقال يعقوب أرتين باشا ، بعد أن أمضى في وكالة النظارة في المدينتين نحو عشرين عاما ، كان فيها مطلق اليد في أعمال النظارة ، نظرا لأن ناظر المعارف كان يتولى في نفس الوقت نظارة الأشغال ، وكان لا يحضر لنظارة المعارف سوى مرتين في الأسبوع ، فأتى يعقوب أرتين باشا وضع مناهج التعليم كلها ، وسن سنة عن تقديم تقرير سنوي لحاكم البلاد عن حالة التعليم في البلاد ، كما سن لوائح الشهادات والدبلومات (أنظر : أمين سامي باشا : التعليم في مصر (القاهرة ١٩١٧) وقد أخطأنا في تعريفنا ليعقوب أرتين باشا في الجزء الثاني من المذكرات ص ٧٠٩ ، لأنه تعريف لأرتين باشا ، ترجمان محمد علي ، وهو غير يعقوب أرتين .

وقابل بها البرنس فؤاد^(٧١) ، وطلب منه أن يلقي اسماعيل حسنين بعض الدروس فيها ، وأن يباشر بعض موظفى المعارف الامتحانات التى تحصل بها فى السنة المقبلة .

ويظهر أن فى الأمر دسيسة ، وأن غرض يعقوب أرتين من ذلك تأييد سياسته فى التعليم بالمعارف ، باظهار الاحتياج إلى دنلوب ومعاونيه ، [ص ٨٥٣] حتى فى الامتحانات^(٧٢) ! فقلت : إن الجامعة لا تريد أن تعرفنا فلا نعرفها ، والأحسن لنا ولها عدم التداخل فى شأنها . والأولى لاسماعيل حسنين - إن كان عنده سعة من الوقت - أن يتكفل باعطاء بعض الدروس فى مدرسته .

(٧١) البرنس فؤاد ، هو البرنس أحمد فؤاد ، الذى أصبح سلطانا ثم ملكا لمصر فيما بعد . وهو سادس أبناء الخديو اسماعيل ، وقد ولد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ ، وتعلم فى الكلية الحربية فى ايطاليا ، وعين بعد تخرجه ضابطا فى جيشها لمدة ثلاث سنوات ، ثم عينته الحكومة العثمانية فى عام ١٨٩٠ ملحقا حربيا بسفارتها فى فيينا ، وبقي بها مدة ستين ، ثم استدعاه الخديو عباس حلمى الثانى بعد توليته فى عام ١٨٩٢ إلى مصر ، وعينه كبيرا لياورائه . ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥ ، وتفرغ للشئون العامة ، فرأس مجلس ادارة الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨ . واعتلى العرش بعد وفاة أخيه السلطان حسين فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ . وبعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وعلان الاستقلال ، اتخذ لنفسه لقب ملك مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ . وقد شهدت الفترة منذ تأليف وزارة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٦ صراعا ضاريا بينه وبين حزب الوفد حول الحكم ، وهل يكون فى يد الأمة أو فى يد الملك . حتى توفى فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ .

(٧٢) يجدر ملاحظة أن يعقوب أرتين باشا حين دعا دنلوب الى زيارة الجامعة قد دعاه بصفته عضوا فى مجلس ادارتها الأول ، وكان رئيس مجلس الادارة هو الأمير أحمد فؤاد .

ثم تكلمنا في مسألة التلميذ عباس حلمي ، المرفوت من المدرسة الخديوية بسبب المظاهرات ، وقلت : إن والده يُلقى المسؤولية في ذلك على الأحزاب والجرائد أولا ، ثم على الحكومة التي أهملت شأنهم ثانيا . قلت : وله الحق في ذلك . قال : يعني أن الحكم الذي أصدرته المحكمة على ابنه في غير محله ! فنظرت إليه شذرا ، وقلت : هل عندك شيء آخر تريد الكلام عنه ؟

ثم خضنا في الحديث عن بعض الأعمال اليومية ، وأهمها مسألة الأراضي التي يطلب بعض الأجانب من الحكومة أخذها لبناء مدارس عليها . ورأيت منع ذلك ، لاختصاص هذا التسامح بالكتاتيب .

١٧ مايو سنة ٩٠٩

نبهت على اسماعيل حسنين ، يوم الأربعاء ١٢ مايو سنة ٩٠٩ ، بأن لا يقبل التدريس بالجامعة .

وتوجهت إلى غورست يوم الخميس ١٣ منه ، وتكلمت معه في الموضوعات السالف التكلم مع دنلوب فيها - ماعدا الجامعة . فشدد في عدم العفو عن التلميذ عباس حلمي ، حتى لا يفهم التلامذة الضعف في الحكومة . وقال : إن دنلوب هو الذي ألفت نظره إلى لزوم انتظار نتيجة تقسيم الدراسة الثانوية . ثم قال إنه^(٧٣) يشك في أن يوجد من يرغب من النباه في^(٧٤) تكميل دراسة الحقوق بفرانسا^(٧٥) . وسألني في هذا الموضوع نفس الاسئلة التي كان وضعها دنلوب ، وقال : إن

(٧٣) أضفنا : « ثم قال » ليستقيم المعنى .

(٧٤) أضيفت « في » .

(٧٥) هكذا في الأصل .

رشدی يرى أن يكون التعليم في مدرسة الحقوق بالفرنسوية !

فقلت : إن رشدی أخبرني بأنه لم يعبر عن مراده كما ينبغي .
وإني^(٢٧٥) أؤكد بأن العربية - مثل غيرها من اللغات - تصلح لتعليم
كل علم . والقانون موضوع باللغة العربية ، والتحقيقات في القضايا
أمام المحاكم الأهلية بها ، والمرافعات تجري بها أيضا .

فلم يخالف في ذلك ، وقال : يلزم النظر في الجهة المالية . قلت :
إن هذا أسهل ما يكون ، ولا نريد زيادة عما سيخصص للرسالة
الأوروبية . على أنه إن استدعى هذا المشروع زيادة مائة جنيه أو
مائتين ، فالخطب سهل !

قال : ولكن الانجليز يقولون بأن التلامذة ضعاف في المواد التي
يتلقونها بالعربية ! قلت : إنه يمكنني أن أكذب تكذيبا صريحا هذه
القضية فيما يختص بالمواد التي تعلم بهذه اللغة في مدرسة الحقوق .
وحكيت له نتيجة [ص ٨٥٤] الأبحاث التي أجريتها في هذا
الموضوع بمناسبة تقرير المستشار القضائي عن الامتحان في السنة
الماضية . قلت : وأما بالنسبة للمواد الأخرى في بقية المدارس ، فلم
أعلم شيئا عنها . ومع ذلك فلا أدعى بأننا علماء كغيرنا من الأجانب ،
ولكن يجب علينا أن نعمل على تكوين العلماء . والموضوع الذي نحن
بصدده هو من هذا القبيل . وقد كثرت الحاجات للناس على - خصوصا بعد
اطلاعهم على تقرير جنابكم الأخير ، وتبينهم أنكم تؤيدون مبدأ جعل
التعليم في المدارس أهليا - أي باللغة العربية .

قال : حقيقة إنني أؤيد هذا المبدأ ، وأسعى إليه مثلك ، ولا فرق
بيننا إلا في السرعة والبطء ، فأنت تريد الوصول إلى هذه الغاية

(٢٧٥) في الأصل : « قلت وإن » وقد حذفنا « قلت » لزيادتها في الجملة .

سريعاً ، وأنا أريد بلوغها بالتأني . وهناك قوم - وهم الانجليز - لا يودون القرب منها ، ويتتقون على في السعي اليها كما يتتقد الأهلون عليك في التباطؤ عنها !- واستشهد « بالانجليز جازيت » التي طعنت عليه لأنه سمح بتعيين وكلاء للمدارس الثانوية من الوطنيين . فقلت : إن مثل هذه الانتقادات لا يُعبأ بها ، وإني مسرور جداً من كونك على هذه الفكرة .

وأخبرني بأن « ولز » كتب اليه بالعدول عن تعيين رودك ، وأنه هو لم يكن متشبثاً في تعيينه ، وفوض الرأي إلى فيه . قلت : إننا أحسننا في ابعاده . ثم تكلمنا في مسألة ادخال النسيج في مدرسة بولاق ، وفي لائحة معافاة المدارس الصناعية من القرعة العسكرية ، فلم أجد له رأياً خاصاً فيها . وانصرفت ، بعد أن استغرقت محادثتنا ساعة وعشرين دقيقة .

وفي يوم الأحد ١٦ منه ، حضر عندي حمزة بك فهمي ، الموظف بالمعية السنية ، ويده عريضة بعنوان من بعض التلامذة ، يلتمسون مني فيها العفو عن التلميذ عباس حلمي . وقال : إن الجناح العالي اطلع عليها ، وأمر بتقديمها اليك لتنظر فيها .

فحكيت له ما جرى في هذه المسألة ، وأخذت العريضة منه ، ووعدته بعرض مفضلاتها على الجناح العالي عند التوجه إلى اسكندرية . ثم تقابلت أمس مساء مع بطرس في فرح يكن ، وقلت له على كل ما جرى في هذه المسألة . فقال : اتركها الآن إلى ما بعد ! فقلت : كيف تترك ؟ سأتكلم فيها مع الجناح العالي عند توجهنا إلى اسكندرية .

أشرت في هذه الحفلة - في حديث مع البرنس حسين - إلى سوء معاملة البرنس فؤاد بالنسبة للجامعة . فقال : إن في المسألة كلاماً

كثيرا . ورجاني أن أذهب اليه اليوم في الساعة ستة ونصف بعد الظهر ،
للخوض في هذا الموضوع .
ذهبت اليه في الميعاد ، والموضوع مفصل [ص ٨٥٥] في محل
آخر .

٢٦ مايو سنة ٩٠٩

في يوم ٢٥ مايو سنة ٩٠٩ ، حضر سعادة اسماعيل باشا سرى ،
وقال : ان دنلوب أخبر « وب »^(٧٦) ان الراغبين في المهندسخانة
لا يتجاوزون ٢٦ طالبا ، وان هذه حالة سيئة ، لأنهم محتاجون لكثير من
مهندسى الرى في هذا العام وفي الأعوام المقبلة . فإذا لم تقم هذه
المدرسة بتخريج العدد الكافى من المهندسين ، لزم احضارهم من
الأجانب .

قلت : إن لهذا الإدبار - فيما أظن - سببين ، أولهما : ما شاع في
العام الماضى من أن الحكومة تريد خفض هذه المدرسة إلى مدرسة
صناعية ، وتفضيل المتخرجين من غيرها عليهم في المرتب والترقية .
والثانى : سوء ادارة مديرها . ولقد اجتهدت في ازالة السبب الأول ،
وأكدت أن هذه الاشاعة لا حقيقة لها - غير أنه يظهر أن أثرها لا يزال
عالقا بالأذهان . وأرى أن يبين لهم وللکافة ، الدرجات التى يصعدون
اليها في نظارة الأشغال ، والمستقبل الذى ينتظرهم .

واتفقنا على زيارتها معا ، وأن يتولى سعادته هذا البيان . وقد
استعفى ناظرها الحالى ، وفي النية تعيين وكيلها .

طلب منى أن أذن لناظر مدرسة المنصورة أن يتوجه - مدة الاجازة -

(٧٦) مستروب مستشار بنظارة الأشغال ، أنظر الجزء الأول ص ٥٠٨ .

مع اثنين من مهندسى الاشغال ، لأملاك الجناح العالى بالدولة العلية ، لاجراء أعمال هندسية فيها ، تتعلق بريها وإصلاحها . ولكنى علمت - بالاستعلام - أن أجازة هذه المدرسة لا تبدىء إلا بعد ١٥ يولية . وكنت علمت من سعيد أن الخديوى طلب موظفا من الداخلية لمثل هذه الغاية ، ولكن « شيتى »^(٧٧) يعارض فى ذلك .

تكلمت مع المستشار فى شكوى الناس من صعوبة الامتحان - خصوصا بالنسبة للسؤال الأول فى الحساب ، والثالث فى الهندسة ، فى امتحان القسم الأول . فقال : ولكن المتحنيين يؤكدون غير ذلك ! قلت : إنه لا ينتظر منهم غير هذا التأكيد ، ولهذا يجب تحقيق هذه المسألة . فتعهد به .

عرض على ترجمة اعلان معدّ للنشر فى جرائد انجلترا ، بخصوص خلّو وظيفة بمدرسة الطب لتدريس « الأناطومى »^(٧٨) ، مشتملة على بيان أن الماهية ٨٠٠ جنيه ، وأن يُكشف طبييا على الراغب ، وأن من يرغب زيادة الاستعلام يمكنه الاطلاع عند الدكتور كيتنج على المنشور [ص ٨٥٧] المشتمل على البيانات اللازمة .

فطلبت الاطلاع على هذا المنشور أولا ، ورغبت أن يضاف إلى تلك البيانات : الشهادة التى يلزم أن يكون الطالب حاملا لها ، ومدة الممارسة التى يكون مضّاها .

فحاول فى ذلك ،^(٧٩) وقال إن الدكتور كيتنج يريد أن يسافر هذا

(٧٧) هو آرثر شيتى ، مستشار نظارة الداخلية من ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ (انظر أيضا الجزء الثانى ص ٨٣٠) .

(٧٨) علم الـ Anatomy ، وهو علم التشريح .

(٧٩) يقصد أنه « حاول » ، إنشاء سعد زغلول عن اضافة هذه البيانات .

الاعلان غدا . قلت : كان يجب عليه أن يعرض هذا الأمر في الوقت اللائق ، ولا ضرر في تأخير الأمر أسبوعا . فوعد باجراء اللازم .

كتب إلى « ولز » مضمون الشروط ، التي يلزم بيانها لمن يريدون أن ينتظموا في سلك الارسالية المصرية بانجلترا ، من التلامذة التابعين لادارته . وفيها أن الحكومة تصرف عليهم ، وتعينهم معلمين بمدارسها عند عودتهم ، ويلتزمون بالاستمرار في خدمتها سبع سنوات ، ويجب عليهم أن يردوا ما صرف عليهم إذا تخلوا عن العمل قبل تمام هذه المدة . فكتبت اليه أن يضيف إلى هذا البيان : المرتب الذي يبدأون بتناوله ، والدرجات التي يمكن أن يترقوا اليها .

١٢ يونية سنة ٩٠٩

تكلم الناس في امتحان الدراسة الثانوية بقسميه في هذا العام ، ونشرت بعض الجرائد كلاما في بيان الخطأ في الأسئلة التي وُضعت له - خصوصا أسئلة الرياضة في امتحان القسم الأول . وتقدمت إلى عريضة من شخص قبضى يدعى ()^(٨٠) يؤكد فيها أن المسألة الثالثة الهندسية يؤدي حلها إلى نتيجة غير معقولة ، وهي أن وتر الدائرة أكبر من قطرها !

فحوّلت هذه العريضة على رئيس الامتحان « بويد كاربنتر »^(٨١) فاستكتب جوابا عليه من اسماعيل بك حسنين واستيوارت ، بأن المفروض في السؤال قطر ووتر من دائرتين مختلفتين لا من دائرة واحدة !

ثم قدم إلى محمود بك عبد الغفار تقريرا يشير إلى هذا الخطأ بعينه

(٨٠) بياض في الأصل .

(٨١) المفتش الأول بنظارة المعارف .

في هذا السؤال ، وإلى كون المسألة الأولى من الحساب خارجة عن البروجرام ، وإلى عدم وجود أسئلة نظرية بجانب المسائل التمرينية - بخلاف ما حصل في الجبر . وطلب تحقيق ذلك ، وإزالة ما ترتب عليه من الضرر .

فاستشرت - في المسألتين الأوليين - سرى باشا وغيره ، فحققوا حصول الخطأ فيهما ، وبينوه لي بيانا تاما ، واقتنعت به كل الاقتناع ، ولكن المستشار حاول ستره .

[ص ٨٥٦]

وأخيرا عينت كلا من اسماعيل حسنين بك ، وعاطف بك ، ليجثا في أوراق الامتحان عما إذا كان هناك من تأثير بهذا الخطأ ؟ فوجدا سبعة يمكن أن يكون للخطأ في مسألة الحساب الأولى دخل في سقوطهم ، وقدموا لي تقريرا بذلك . وأخبراني بأنها وجدا مائة وتسعين تلميذا لم ينالوا في الهندسة الا صفرا ، وأن ذلك نتيجة عدم وجود نظريات بين أسئلة الهندسة .

فدفعت هذا التقرير إلى بويد كارينتر ، فبحث ما فيه ، بمعاونة لجان الامتحان ، وقدموا إلى تقريرا بأن أولئك السبعة من بينهم ثلاثة لم يتأثروا بهذا الخطأ ، وأربعة تأثروا به . وطلب قبولهم في الامتحان التحريري ، وامتحانهم شفويا .

ولما أعلمت بذلك المستشار نازع في الخطأ ! [ص ٨٥٧] فطلبت أن تبحث اللجنة العلمية الادارية في هذا الشأن ، وتبدى رأيها فيه ، لأنني أريد أن أعلن رأيها للملا تظمينا للخواطر الهائجة . فأخذت في البحث [ص ٨٥٩] فيه ، ولكنها انقسمت على نفسها ، ولم يتم للآن الاتحاد بين أعضائها .

ولقد حقق الكثير إلى^(٨٢) وقوع خطأ كثير في الامتحان ، منه أن اللجان لم تكن سائرة على قواعد متحدة في التقدير ، وأن المصححين في الرياضة ، لما شعروا بخطأ المسألة الأولى في الحساب ، أعطوا لكل من حلها أعلى درجة - ولولم يكن حلها مطابقتا لحقيقة السؤال ! وعلمت أن هذه المسألة بعينها كانت من ضمن أسئلة البكالوريا في بعض الأعوام السابقة ، ولكن على الطريقة البسيطة ، ودعى : ما هو أصغر عدد ، إذا ضرب في العدد كذا - لا إذا أضيف .

١٦ يونية سنة ٩٠٩

أخبرني المستشار بأن اللجنة العلمية لم تهتد إلى حل ، وأنها منقسمة . فقلت : إن أفضل طريقة هي الطريقة التي أشرت بها أولا ، من اعتبار الأربعة الواردة أسماؤهم في تقرير كاربنتر مقبولين ، ثم امتحانهم شفهيًا . فانصاع ، وتنفذ ذلك فعلا ، ونجحوا جميعا في الامتحان الشفهي ماعدا واحدا سقط .

ثم عاد المستشار إلى أمس ، وقال : إن الانجليز هنا يرون أنه لا خطأ في المسألة الأولى - ومنهم كلارك مدير الحسابات - و
(٨٣) بمصلحة المساحة . قلت : ان الخطأ واضح ، لا يحتمل الجدل ! وإذا كان هؤلاء الانجليز يعتقدون صحة ما يقولون ، فليتنجاسروا بالأذن بنشر آرائهم تحت أسمائهم ، لأن المسألة هامة ، والناس مشتغلون بها كثيرا ، وكلام مثل هؤلاء الحجة في فن الحساب ، مما يهدىء الخواطر !

قال : ولكن ليس هناك عادة بالنشر ! قلت : إن النشر هنا

(٨٢) أى : أكد الكثير لى .

(٨٣) بياض في الأصل .

ضرورى ، لأن هناك شكوى يجب علينا الاجابة عنها ، وقد سأل عنها مجلس شورى القوانين ، فمن الواجب احاطته بنتيجة تحقيقها .
والأحسن هؤلاء الانجليز أن يسكتوا ، وأن يشكرونى على الحل الذى وفقت اليه بهذه المسألة !

وكان جاء فى كلامه أنه يود عرض المسألة على السير إلدن غورست ، بصفة كونه حسابيا . قلت : لا بأس فى ذلك ، ولكنه لا يغير حقيقة المسألة فى شىء .

[ص ٨٥٨]

وقد خاطبنى السير إلدن غورست فى هذه المسألة ، فى يوم التشرىفات بوداع الخديوى باسكندرية ، واجتهد بأن يقنعنى بأن ليس فى المسألة الأولى الحسائية خطأ . فأفهمته بأنها ليست خطأ فى ذاتها ، ولكن وضعها هو الخطأ ، بسبب أن حلها يتوقف على قواعد لم تكن داخلية فى البروجرام ، وقد أدرك الممتحنون أنفسهم هذا الخطأ فتساهلوا فى تقدير النمر ، وأعطوا أعلاها لمن حلها ، ولو بغير الطريقة المقصودة . قال : ولكن إعادة الامتحان فيه إضرار بالاحترام الواجب لقرارات الامتحان . قلت : محل هذا فيما إذا كان القصد الطعن فى تقديرات الممتحنين ، ولكن الموضوع هو أن المسألة وضعت خطأ ، والممتحنون قبلوا أولئك الأربعة من أنفسهم بدون أن يلتزموا بذلك . قال : إن كان الأمر كذلك فلا بأس .

[ص ٨٥٩]

تشتغل نظارة المعارف بتحضير الميزانية فى شهر مارس من كل سنة ، وقد اجتمعت لديها طلبات نظار المدارس ورغباتهم فى نهاية

الشهر المذكور ، وتعينت قومسيونات لفحصها وتمحيصها ، وكتب^(٨٤) الى رؤسائها أن يتفاوضوا معي فيما يقررونها قبل تقديمه رسميا ، [ص ٨٦٠] فلم يفعل ذلك منهم أحد ، ورفعوا ما قرروه الى مسيو برنار ، وأخذ هذا يشتغل بتحرير الميزانية ، حتى أتمها . وأخبرني المستشار بذلك ، وبأنه سيعرضها على في اسكندرية، وأنه - لهذه الغاية - سيستصحب معه مسيو برنار ، الذي حضرها .

سافرنا الى الاسكندرية بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٠٩ ، ولم يعرضها على ! ثم عدنا ، ووعد بأن يعرضها على باسكندرية عند العودة اليها في يوم ٢٩ منه ، وأخذ أيضا - لهذه الغاية - مسيو برنار معه ، ولم يحصل أيضا واستمر الحال على ذلك ، حتى يوم ٩ يونية الجاري قدم الى نوته^(٨٤م) عن الميزانية ، وهي النوتة التي تحرر عادة شرحا للميزانية الجديدة . فأخذت أقرأها ، وأتمعن أبوابها . ثم سألتني عنها يوم الأحد ١٣ يونية سنة ٩٠٩ ، فقلت : إني وجدتها - على الاجمال - لا بأس بها . وحددنا جلسة ١٩ منه لانعقاد المجلس الأعلى ، للنظر فيها وفي غيرها من المواد .

وقد أرسلتُ الى أوراق المجلس الأعلى ، بما فيها نسخة من نوتة الميزانية المذكورة ، فقلبت بالصدفة بعض صفحاتها ، فوجدتها مخالفة للنسخة التي اطلعت عليها ، من جهة تفصيل الترقيات في الثانية ، واجمالها في الأولى ، حيث وُضع مبلغ للترقيات من غير تعيينها !

فاستغربت جدا من هذه المخالفة ! وفهمت أنه فعل ذلك ليخفي عن اللجنة العلمية الادارية ومجلس المعارف الأعلى ترقية المدرسين

(٨٤) في الأصل : « كتب » .

(٨٤م) نوتة ، أى مذكرة .

الانجليزيين شوبروج وروبينس - خصوصا وأنى كنت - قبل ذلك
بيومين - أظهرت له عدم استحسانى لذلك ، وقلت له :

« إن مثل هذه الترقية مما يزيد السخط على نظارة المعارف ، ويقلل
الثقة فيها ، ويثبط هم رجالها العاملين . فإن المعلم المصرى ، الذى
مكث فى وظيفته أزيد من عشرين سنة ، والذى يراقب ذلك الانجليزى
فى درسه ، لم تبلغ ماهيته أزيد من أربعة وعشرين جنيها ! حالة كونك
تريد^(٨٥) أن هذين المدرسين يترقيان إلى الدرجة من ٣٥ إلى ٤٥ فى
مسافة خمس سنوات !

« إنه لا شىء يؤثر فى النفوس أكثر من هذا الامتياز . وقد جربت
هذا فى نفسى ، فإنى كنت رئيسا على انجليزيين فى محكمة الاستئناف ،
لا يعرفان من القانون شيئا ، ولا من لغة البلاد وعوائدها ، فكنت
أدرس جميع القضايا ، وأحرر جميع الأحكام التى تصدر فيها ، وحملنى
ذلك أتعابا جساما ، حتى أصبت بالمرض الذى أعالجه الآن^(٨٦) .
وخلفنى رشدى باشا فى رئاسة هذه الجلسة ، فتعب تعبى ، ولم يسلم
من مرضى ! وكنا كلما افترنا فى هذا الامتياز ، الذى لا سبب له الا
صفة الانجليزية ، كلما اشتد بغضنا للسياسة الانجليزية ، وحنقنا
عليها . فإذا كان الانجليز يريدون أن يستميلوا المصريين [ص
٨٦١] اليهم ، وجب أن يُبطلوا هذه الامتيازات التى لا معنى لها ،
وأن يوزعوا المزايا على قدر الكفاءات .

قال : إنى أريد ذلك ، ولكن الميزانية لا تساعد على ذلك !
قلت : لماذا تساعد الميزانية على مثل تلك الترقية ، ولا تساعد على ترقية

(٨٥) يقصد أن يقول : « بينا أنت تريد » .

(٨٦) يقصد : « أعالج منه الآن » .

المصريين ؟ إن لم يكن في الميزانية سعة الا بمقدار تلك الترقية ، فالأولى توزيعها على المستحقين !

كل هذا تكلمت به له قائلا : إني أعبر في ذلك عن شعور جميع المصريين . وإذا كتموه عليكم - لسبب أو لآخر - فهو يجيش في نفوسهم ، ويغلي في صدورهم ، ويتحدثون به فيما بينهم ، ولا يبعد أن يجاهروا به في مجلس شورا هم .

فلهذا غير تلك النوتة بنوتة أخرى ، جعلها مجملة ، وهى التى عرضها على اللجنة العلمية الادارية . وعلمت منه ، ومن غيره ، أن اسماعيل بك حسنين طلب منه تفصيل ذلك المجل ، فامتنع عن اجابته ! ولما أشرت اليه عن هذه المخالفة بين المذكرتين ، تجاهل الأمر ابتداء ، ثم اعترف بأنه فعل ذلك حتى لا تطلع اللجنة العلمية على التفصيل ، وكذلك المجلس الأعلى ! فقلت : ولكن المجلس الأعلى ربما طلب هذا التفصيل . قال : إذا طلبه أقدمه اليه . ولكن الأحسن أن لا نلفته إلى المناقشة في هذا الموضوع !

ولكنى رأيت أن وضع الميزانية بهذه الكيفية غير موافق . فتكلمت معه بعد ذلك في تأجيل النظر إلى ما بعد الاجازات ، وقلت : (٨٧) لأنى لم أتمكن من الوقوف على طلبات المدارس المختلفة ، ومقارنة المهم منها بغيره ، لعدم عمل رؤساء اللجان بما نهبت عليهم به سابقا . فقال : وأنا كذلك . قلت : إذن لا معنى لتقديم الميزانية بينها (٨٨) نجعل نحن الاثنين حقيقتها !

واستطردت من هنا إلى الكلام عن عدم تنفيذ رؤساء اللجان

(٨٧) فى الأصل : « قلت » .

(٨٨) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

ما أمرتهم به في شأن الميزانية ، وعن عدم اجابتهم - لحد الآن - عن السؤال الذي وجهته اليهم عن أسباب عدم التنفيذ ! فعاد في اليوم الثاني مخبرا بأنه عندما وصلهما هذا السؤال استشاراه في الجواب عنه ، وهو عدّل فيما عرضاه عليه بعض التعديل ، وكان يظن أنها أرسلها هذا الجواب من ذلك العهد ! وقال إنه^(٨٩) لم يمنعها إلا الاشتغال بالامتحان ، كما فهم منهما ذلك ، وأنها سيحضران لتقديم اعتذارهما .

تكلّمتنا في الإرسالية إلى أوروبا من مدرسة المعلمين ، فقلت : إن الأفضل عندي أن يكون الإرسال من متخرجي هذه المدرسة ، لا من تلامذتها . وأن يدخل المرسلون في إحدى الجامعات بانجلترا لينالوا شهادتها . وأنه^(٩٠) في مدة هذا العام ، وما بعده ، ينبغي أن نرسل من حملة البكالوريا ، ممن نرى فيه الأهلية لذلك ، لأننا محتاجين لتلامذة مدرسة المعلمين من [ص ٨٦٣] جهة ، ومن جهة أخرى لأن^(٩١) تلامذة السنة الأولى منها لا يفوقون بكثير حاملي البكالوريا .

فتكلّم في الماهية التي يجب أن يتديء بها حامل البكالوريا بعد عودته من انجلترا ، وقال إنها يجب أن تكون مثل الماهية التي يتديء بها المتخرجون من مدرسة المعلمين . قلت : إن هذا لا أهمية له في نظر المصريين ، والمهم هو أن يُعلّموا ، ويتقرر في نفوسهم أن الحكومة معتنية بهم ، وتقدر المستحق منهم قدره ، وأن أمامه مستقبلا عظيما . وقد ابتدأت الحكومة تعمل على رعاية هذه الحقيقة ، وأخذ الناس يفهمونها ، ويسرني أن أقول لك بأن عند محادثتي للفتيان الذين أريد أن أرسلهم إلى فرنسا للدراسة الدكتوراه في علم الحقوق ، لمحت عليهم

(٨٩) غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٩٠) في الأصل : « وانهم » ، وقد عدلت ليستقيم المعنى .

(٩١) في الأصل : « أن » .

الرغبة الشديدة في التعلم لحيازة درجة عالية في العلم ، بقطع النظر عن مستقبلهم في الحكومة ، إذ كنت أقول لهم : إن الحكومة لا ترتبط معكم بشيء سوى تعليمكم ، ولكنها غير مسؤولة بعد عن توظيفكم ، فقد يجوز أن تغير فكرتها ولا توظف أحدا منكم ، ويجوز أن لا تجدوا وظيفة خالية تشغلونها - فكانوا يقولون : بعد أن نتحصل على تلك الدرجة على نفقة الحكومة ، سواء علينا توظيفنا أم لم نتوظف ،^(٩٢) والشكر للحكومة على كل حال . وهذا يدل دلالة تامة على أن المصرى الآن ابتداء يطلب العلم للعلم ، لا للوظيفة .

وكان يتغير لونه عند سماع هذا الحديث !

اشتغلت بانتخاب شبان الارسالية الفرنسية ، وعرض على ناظر المدرسة - فيمن عرضهم - شاب يدعى عزيز حبشى ، وهو أول المدرسة في امتحان هذا العام ، موصوف بالذكاء والنباهة والتحصيل . غير أنه خفيف مضطرب الحركات ، لا يحمل الغير على احترامه ، بل يبعثه على الاستخفاف به . وكان « هبل » يشدد في انتخابه ، فاستبعدته .

فقال لى الوكيل : ربما تأول استبعاده - مع كونه أول المدرسة - إلى تأويلات مذهبية^(٩٢) ! قلت : لا يهمنى ذلك ! وكلمنى فيه المستشار ، فرفضته . فقال : الأحسن أن يُقدم إلى الكشف الطبى ، وإذا لم يقبل فيه كانت المسئولية بعيدة عنا . قلت : الأحسن أن تكون قرية منا !

وكنت طلبت شيرون لأتكلم معه فى شأن الارسالية ، فتكلم

(٩٢) يقصد : « يتساوى لدينا أن نتوظف أولا نتوظف » .

(٩٢ م) أى دينية ، بسبب أن عزيز حبشى قبطى .

فيه (٩٣) أيضا ! مع أنه ظهر لي أنه لا يعرفه . وفهمت أنه محمول على هذا السعى .

[ص ٨٦٢]

١٧ يونيه سنة ٩٠٩

حضر إلى رشدى باشا البارحة ، وتكلم معى بخصوص الشاب المذكور ، وقال ان ماكلريث تحدث معه فيه ، فتعهد له بأن أقبل إرساله مع المرسلين . قال : والأحسن أن ترسله ، لأنه أول المدرسة ، وفى عدم ارساله تجلبة للقال والقليل .

فتأثرت، وشدت الكلام معه ، لأنه لم يكن ينبغى له أن يتعهد بشيء لا يعرف حقيقته - خصوصا وأن تعهده بهذه الكيفية ، يضعف من شأن معارضتى . وأخيرا اتفقت معه على أن نرى الشخص المذكور .

ثم تقابلت مع بطرس باشا ، ورأيتة محيطة بكل المسألة ، وشعرت بأن مسعى رشدى آت من جهته . فقصصت عليه القصة جميعها ، وفلت : إن أهم سبب يبدو أنه لاقتناعى بإرساله هو ابعادى عن تهمة التعصب . ولا أبالى بهذه التهمة ، لأنى مقتنع ببراءتى منها ، لأن القصد من عملى الصالح العام ، وأن لا تكون الارسالية فى المستقبل حجة علينا ، لا لنا . فيتحتم أن لا نرسل إلا من نتأكد فيه صفات الكمال . وإذا كان ما يقولون صحيحا من أنه أكفأ من המתحنيين ، فالأحسن أن نعينه من الآن مدرسا بالمدرسة ، وانى مستعد لذلك ! إن

(٩٣) أتى تكلم فى مسألة عزيز حبشى .

« هل » قال لى : إن الخفة التى فيه ربما زالت بالزمان ، فالأحسن أن يتأخر ارساله حتى نرى فعل الزمان فيه .

فقال : الأحسن أن ترسله الآن ، وإذا لم يتحسن فى السنة المقبلة ، تستحضره ! فضحكت ! . وقال : لأن الكلام كثير فى المذاهب والأديان ، بسبب ما يثيره مرقس سميكة ! قلت : إن هذه حالة تسمى الأقباط أكثر مما تنفعهم . وأفضل شيء فى تأكيد الصفاء بينهم أن لا يُتناقش فى هذه المسائل علنا ، وأن لا يتداخل العموم فى المباحثة فيها .

ثم أفضنا فى حديث غيره ، أهم ما فيه تعيين خلف للسيد البكرى وللقاضى [ص ٨٦٤] فى مجلس شورى القوانين . ومما قال : إنه^(٩٤) لا يجب الافتخار ، وإنه يجادل كثيرا غورست فى كثير من المسائل - ومن ذلك كلامه مع هرقي فى شأن البنك الزراعى ، وإلحاحه عليه فى إيقاف مطالبة مدينيه ، وإنظارهم^(٩٥) إلى ميسرة .

من ضمن ما قاله رشدى - فى تلك الجلسة - إن المستشار القضائى يريد أن يعرف اللغة التى يعلم بها من يتعين من المصريين فى مدرسة الحقوق ، بعد حصولهم على الدكتوراه^(٩٦) ، وإنه يعارض فى الإرسال إذا كانت هى اللغة العربية . وإنه^(٩٧) اجتهد فى أن يؤجل هذه المسألة إلى حينها .

(٩٤) أى بطرس باشا .

(٩٥) أى : إمهالهم .

(٩٦) فى الأصل : « الدكتوراه » بدون هاء مربوطة ، والقصد : بعد حصولهم على الدكتوراه من الخارج .

(٩٧) أى : رشدى باشا .

فقلت له : إن الأحسن أن يعرفوا من الآن بأن التعليم سيكون باللغة العربية ، وأن الأولى العدول عن الإرسالية إذا كان التعليم بغير اللغة العربية .

ثم قال : إنهم^(٩٨) قبلوا هذه الإرسالية ضد ميلهم ، وهم يتلمسون كل سبب لاحتباطها .

[ص ٨٦٣]

ألح المستشار في عرض الشبان ، المراد إرسالهم ، على الصحة . ولكنني رأيت عرضهم على طبيب المعارف ، لأنه لا معنى للالتجاء إلى مصلحة أخرى مع وجود مثلها للمعارف . فانصاع بعد مناقشته .

[ص ٨٦٥]

وعرض^(٩٩) على الغاء اللجنة العلمية الادارية ، لأنه لم يعد لها فائدة ، ولأنها معطلة - كما يرى هو ويرى غورست أيضا ! فقلت : الأحسن أن تكتب مذكرة بالأسباب التي تبعث على إلغائها ، للنظر فيها بعد الأجازات .

تكلم معي غورست في هذه المسألة ، فقلت : الأحسن تأجيلها إلى ما بعد الأجازات . ورأيته مائلاً إلى إلغائها . ثم تكلم في حذف تشويق من يراد انتخابهم من الانجليز للتدريس ، إلى تعلم اللغة العربية ، من الاعلان عن انتخابهم ، فقال : إنا نريد أن يفهم هؤلاء الانجليز اللغة العربية ، لا لأجل أن يدرسوا بها ، بل لكي يسهل

(٩٨) أى : الانجليز .

(٩٩) في الأصل : « عرض » .

التفاهم بينهم وبين المصريين فيما إذا تعينوا في وظائف أخرى .

قلت : الأصوب - حيثئذ - أن ينصحهم أصدقائهم بذلك ، لا أن تصدر هذه النصيحة من نظارة المعارف ! لأنه يظهر لي أن بين جعل المدة التي يتعين الانجليزى لها ستين فقط ، وبين تشجيعه على تعلم اللغة العربية ، تناقضا ! .

قال : إن تشجيعهم على تعلم هذه اللغة الغرض منه ما يمكن أن يتعين فيه من الوظائف الأخرى ! ولما رأيته ملحا في ذلك ، لم أشأ التشبث في هذه المسألة التافهة .

تكلم في مسألة عزيز حبشى . فشرحت له أسباب المعارضة ، ثم قلت : إنه إذا كان لابد من إرساله ، فليكن فوق العدد الذى قررناه للارسالية (١٠٠) ! .

تكلم في أن كينشى ، أحد مستشارى محكمة الاستئناف المختلطة ، ينصح بارسال تلامذة الحقوق إلى لوزان . فقلت : سأستعلم عن هذه المسألة ، وعن الدراسة في جامعة لوزان .

ثم عدت وتكلمت في المسألة مع دنلوب ، واستفهمت عن هذه الجامعة ؟ فقليل أن ليس بها درس للدكتوراه (١٠١) . ثم ورد لي (١٠٢) تلغراف من ماكليث بأن غورست استحسّن إرسال أربعة تلامذة إلى لوزان ! فرأيت أن أجمع بمكليث في الاسكندرية ، للمداولة في هذا الشأن . وحصل ذلك في يوم ٢٢ يونيه سنة ٩٠٩ ، وفهمت من محادثته أنه لا رأى له فيها .

(١٠٠) يريد سعد زغلول بهذا الاقتراح حفظ حق من يستحق إرساله من المبعوثين ، فلا يضار بارسال عزيز حبشى . وهو اقتراح ذكى وعادل .
(١٠١) في الأصل : « للدكتوراه » بدون هاء مربوطة .
(١٠٢) في الأصل : « وردني » .

وتكلمنا في موضوعات شتى ، منها إعادة امتحان الساقطين في مدرسة الحقوق ، فلم أجد منه معارضة . ورأيت أن دنلوب أساء الوساطة بيننا فيها ! فاتفقنا على أن لا نوسط أحداً فيما يختص بالشؤون التي تستلزم مبادلة آرائنا . وتبين لي أن كل ما كان يرغب أن تكون إعادة [ص ٨٦٦] الامتحان بمعرفة اللجان التي تم أمامها ابتداء .

ثم اجتمعنا في اليوم التالي بالسير إلدن غورست ، في الساعة الحادية عشرة (٢١٠٢) صباحاً . فلم يقبل ما اتفقنا عليه في هذه المسألة ، ورأى تأجيلها هذا العام . وتقرر — بعد الأخذ والعطاء — أن أبحث حالة جامعة لوزان ، وفيما إذا كان هناك خطر من وجود التلامذة بمركزها ، وأنى إذا تحققت من وجود هذا الخطر ، أو شككت فيه ، وجب أن يكون الإرسال إلى فرانساً . ثم تكلمنا في مسألة إباحة الامتحان في الحقوق لغير طلاب مدرستها ممن يدرسون في غيرها ، فوافق عليه مبدئياً .

وكننت تكلمت معه — في الجلسة السابقة — بشأن عدم عرض مشروع مجالس المديرية على نظارة المعارف ، لتبدى رأياً فيما يختص بها منه ، فقال : إن سعيد باشا يطلعك عليه إذا شئت . وتكلم بكلام ركيك في هذا الموضوع .

ثم تكلم عما نشرته جريدة النوفل (Les Nouvelles) من أني أخبرت محرر الأهرام — في محادثة جرت بيني وبينه — بأن الحكومة كانت تريد إقفال اللواء ، واني عارضت في هذا القرار ! وطلب مني أن أكذب هذه الراوية . فقلت : إن المحادثة التي نشرت في الأهرام خالية عن ذلك ، وإن النوفل (Les Nouvelles) اخترعها اختراعاً !

وتأييدا لذلك ، بعثت له في اليوم نفسه بكل من الجريدتين المذكورتين . ثم كذبت في الأهرام ذلك .

عند انصرافي من الجلسة الأخيرة لدى غورست ، قال لي إن مجلس الشورى قرر أن يكون له الحق في ضرب ضرائب لمصلحة التعليم ، لا تتجاوز خمسة في المائة . فقلت : ذلك ما كنا نبغي . وانصرفت .

ثم أخبرت فتحى باشا أن يبلغ بطرس ما اتفقنا عليه بشأن الارسالية . وطلبت من عبد الخالق باشا ثروت ، النائب العمومى ، الذى حضر فى المركب لوداعى - أن يوافينى بكتاب عن التلامذة الموجودين فى لوزان ، وما يشتغلون به . فوعدنى بذلك ، ولكنه لم يتبع وعده بالوفاء .

ثم كلفت محمود بك فهمى ، ناظر مدرسة طنطا ، الذى لاقيته بفيشى عند توجهه إلى لوزان فى أواخر يوليو - أن يبحث عن جامعتها ، والتلامذة المصريين فيها ، وما يشتغلون به خارجا عنها .

ثم توجهت بنفسى إليها فى أوائل أغسطس ، بعد أن كاتبته كبتشى - المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة - وكاتبنى فى موضعها .

وتبين لى^(١٠٣) من المعلومات التى اتصلت بى من هذه الطرق المختلفة [ص ٨٦٧] أن ليس بهذه الجامعة درس خاص بالدكتوراه ، وإنما من يريد من الطلبة الحصول على هذه الدرجة العلمية ، يلزمه أن يدرس بنفسه العلوم اللازمة ، ثم يتقدم للامتحان . وأن هناك نحو الستة عشر تلميذا من أبناء الساكنين بمصر ، منهم ستة مصريون ، والباقيون من أجناس مختلفة . وأن لهم

(١٠٣) فى الأصل : « لها » .

جمعية ذات شعار خاص يحملونه عند اجتماعهم وعند الاحتفالات التي يقيمونها ، مجارة لما يقيمه الحزب الوطنى فى مصر .

فكتبت خطابين : أحدهما لبطرس ، والآخر لسعيد ، بما اتصل بى من هذه المعلومات ، وبأن الافضل - بناء على ذلك - أن يكون الارسال الى فرانسافى مدن مختلفة .

فاستأذن بطرس - بواسطة « جراهم » - السير إلدن غورست فى ذلك ، وكتب جراهام ، بتاريخ ٢ سبتمبر ، كتابا يبدى له فيه بأن لا معارضة لغورست فى ذلك . ثم أكد لى مضمون هذا الخطاب بعد عودتى .

حضرت الى مصر فى يوم ٧ سبتمبر الى بورسعيد ، واستقبلنى وكيل المحافظة بأمر بطرس . ووجدت اشاعة دائرة على الألسنة بوقوع خلاف بين النظار ، وبأنه سيقع تغيير فيها . وقد أوردت (١٠٤) هذه الاشاعة جريدة المقطم بعدد ٦ منه ، فذكرت أن شفيق باشا سيعين للمعارف ، ويخلفه رشدى بعد أن تتوحد أقلام المعية ، ويخلف رشدى سعيد ، ويتعين ابراهيم نجيب مكان هذا الأخير .

وبعد أن مكثت بمصر ليلتين ، توجهت الى الاسكندرية ، وقابلت بطرس . ودار الكلام على هذه الاشاعات ، وغيرها مما نشرته جريدة « الايجيپسيان جازت » - من كون بعض النظار يدبرون المكائد لرئيسهم ، ومن الاتفاق مع الحزب الوطنى على امتداح الخديوى وترك الطعن فيه ، والحملة على بطرس . فلم أجد لهذه الاشاعات من أثر !

فى صبيحة يوم السبت ١١ سبتمبر ، وردت الأخبار بقيام الخديوى من اسطمبول فى الساعة التاسعة مساء من يوم الجمعة ١٠ منه ، ولكن

(١٠٤) فى الأصل : « وأوردت » .

لم تُعلم الساعة التي يصل فيها . فذهبنا الى سراى رأس التين في الساعة الخامسة من يوم الأحد لانتظاره .

وكان قليل لنا إننا سنتناول طعام العشاء فيها ، ولكن لم يجرؤ أحد أن يؤكد لنا ذلك الا في الساعة ٧ مساء ، حيث دعينا للطعام في غرفة غير غرفة المائدة . وقد كانت مظلمة ، ولا تليق بمقام المدعوين ، وكانت الألوان كذلك غير مناسبة . فأجلسنى [ص ٨٦٨] بطرس عن يساره ، وأجلس اللورد مسسل عن يمينه ، قائلاً : نجلس هنا ، كما نجلس في مجلس النظر ! . ولا أدري ان كان تعمّد الخطأ في ذلك ، أو أخطأ العمد ! - لأنى أجلس في مجلس النظر على يمين رئيسه ، أو على يسار الخديوى ، والرئيس على يمينه ، ثم المستشار المالى من بعده . ولم تسمح الظروف بالمنازعة في ذلك ، وكان كل منا حذرا في كلامه كأنما الخديوى حاضر بيننا ، وخدم السراى يروحون ويغدون بكلمات يتبادلونها سرا مع موظفى المعية ، الذين كانوا يشاركوننا في الأكل ، ولا يجربون على أن يطلبوا طلبا الا بعد كثير من التردد .

ثم جاءت البشرى بظهور واپور المحروسة ، فانصرفنا للمقابلة وكان معنا مدير الأوقاف ، فمنعه شفيق من مصاحبتنا ! وكان البرنس محمد على بالسراى ، فلم يشأ أن يطلع علينا ، وأكل في الحرم . ثم أدركنا في المرسى ، وسلم علينا ببرود ، ووقفنا من حوله سكونا . ثم نزل في باخرة صغيرة ، ولم يدع أحدا منا للركوب معه ، وجلس بجانب العدة^(١٠٥) ، وتخلفنا عنه ، فقال زكى باشا : ألا تنزلون ؟ قال بطرس : إنا ننتظر الأمر ! قال : تفضلوا ! فنزلنا . وأخذنا المجالس الأولى من الباخرة ، فقلت للبرنس : ان هذا محلك - مشيرا الى صدر السفينة - فانتقل اليه . ولكن البرود كان مستمرا في المجلس .

(١٠٥) هكذا في الأصل ، ويقصد الموتور .

حتى وصلنا الى المحروسة ، فأصعدنا اليها ، ولمحت وجه امرأة جميلة بأحد النوافذ ، وأدخلنا في صالون وقفنا به هنيهة ، ثم أصعدنا الى آخر. وهناك خرج علينا الخديوى ، فسلم على أخيه سلاما يميل الى البرود ! وهش لبطرس . ثم أعطى تنبيهات تتعلق بالنزول في الباخرة الصغيرة ، ونزلنا معه - ما عدا حشمت ، فانه نزل مع باقى موظفى المعية في باخرة أخرى .

ثم تكلم عن مدير الأوقاف ، بما يدل على شدة غضبه عليه^(١٠٦) . فقال له بطرس : الأفضل تأجيل المسألة . قال : إن هذا أيضا من رجال الحكومة حتى أتأخر في شأنه ؟ انى لا أقابله .

ثم لم يُرد أن يصعد الى السراى من الطريق المعتاد ، بل دخل من باب الحرم ، قال : لأنى لا أريد أن أقابل في الطريق البرنس حسين ،

(١٠٦) كان مدير الأوقاف في ذلك الوقت هو مصطفى ماهر باشا ، وقد تلقى تعليمه العالى في فرنسا ، إذ أرسل في بعثة على نفقته ليدرس العلوم التجهيزية بفرساي في عام ١٨٨٦ ، وعاد الى مصر ليشغل بعض المناصب حتى عين مديراً للأوقاف ، وعزل في مارس ١٩١٠ لتقدمه تقريراً عن حالة ديوان الأوقاف المالية قال فيه بأن الديوان مشرف على الافلاس بسبب كثرة المطالبات منه (يقصد : من الخديوى والأمراء) وكان المعروف عن هذا الديوان أن أعماله سر من الأسرار التى لا يطلع عليها أحد ، الأمر الذى أثار غضب الخديوى عليه ، خصوصاً عندما علم أنه أطلع جورست على حالة الديوان المالية قبل نشر تقريره . وعندما قدم تقريره أثار انتباه الصحف التى أشار بعضها بوجوب تعيين انجليزى يشرف على أعمال الديوان . فقام الخديوى بعزله ، وعين مكانه أحمد شفيق باشا في ٢٦ مارس ١٩١٠ . وقد أصبح فيما بعد وزيراً للمعارف في المدة من أول مارس إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للمعارف .

وقن حضر^(١٠٧) غيره من البرنسات . ثم انصرفنا من أودة التشريفات .

وبعد أن قابل البرنسات دعانا ، فجلسنا بحضرته برهة ، تكلم فيها عن اسطمبول ، واستبداد الحكومة فيها ، وتعدد المستبدين بها - مما دل على عدم رضاه عنها . وتكلم على شاووش^(١٠٧) ، وأنه [ص ٨٦٩] قابل - في سفره - شايين من رجال الحزب الوطني ، أحدهما يدعى مصطفى عزت المحامي ، وأظهر امتنانه من نباهته وذكائه . ولما قيل له « إن اللواء » يطعن شديدا على الانجليز ، ضحك كثيرا ! ثم سألتني - عند الانصراف - عما اذا كان دنلوب حضر من سفره ؟ وبعد ذلك انصرفنا ، وحجز بطرس لديه .

ثم انعقد مجلس النظار في اليوم التالي ، وصدق على قانون مجالس المديریات ، وعلى بعض المسائل العادية . ولم يجربه ما يستحق الذكر ، سوى ما يختص بتعيين شخص يدعى حمدي سيف النصر ، حكمدارا لبوليس مديرية أسيوط ، بمهية شهرى ٣٥ جنيها - حيث اعترض الخديوى على تعيينه بأنه يعرفه ، لأنه كان موظفا عنده ، وكان سلوكه غير حميد ، وقابله في أوروبا ثلاث مرات ، ينفق باسراف ، وأن تعيينه دون غيره ممن هو أكفأ منه ، وأقدم في الخدمة - يشبط عزائم ضباط الجيش ، ويستجلب سخطهم .

ولم يدافع سعيد^(١٠٨) بشيء سوى قوله : « إن » شيتى^(١٠٩)

(١٠٧) في الأصل : « حضر حضر » . .

(١٠٧ م) يقصد : عبد العزيز جاویش .

(١٠٨) محمد سعيد باشا ، ناظر الداخلية .

(١٠٩) أرثر شيتى ، مستشار نظارة الداخلية . (انظر تعريفا له في الجزء الثانى من المذكرات ، صفحة ٨٣٠) .

يعرفه ! فقلت : إذا كان الأمر كذلك ، لا معنى لتعيينه ! وعضدنى
رشدى . ثم قلت : إذا كان لابد من الانتفاع به ، فيلزم أن يكون
بصفة انتداب .

لكن بعد أن سمع الخديوى وبطرس اسم « شيقى » ، ضَعُفَتْ
معارضة الخديوى ! وقال : الأحسن أن يتعين حتى يُجرب ،
وسترون (١١٠) !

ثم سأل عن مقدار السقوط فى الامتحانات هذا العام ، فقلت :
انه كثير ، والسبب فيه أنا تشددنا فى الامتحان حتى يكون الناجحون من
أهل الرقى ، وعلى تمام الاستعداد . على أنه لم يكن (١١١) يتلقى
الجواب بحسن الاصغاء ! مما شعرت معه أنه يريد الاتهام لا
الاستفهام .

ثم قال بطرس : انى اذا سافرت يكون رشدى فى الخارجية ،
وسعد فى الرئاسة - وكان قطرة باشا (١١١) قد خرج - فقال الخديوى :
ان خلو النظارة من الناظر والوكيل غير مناسب . وقال : إن عزيز باشا
عزت يريد الاستعفاء . وأشار الى أنه مجنون ! ثم انصرفنا على ذلك .
وسألنى عما إذا كنت باقيا بالاسكندرية أورا حلاً عنها ؟ فقلت : كما يريد
الخديوى ! فقال : وأنتم هنا الآن ؟ قلت : نعم . فقال : طيب !
وانصرفنا .

(١١٠) هذا الموقف يحدد الفرق بين شخصية سعد زغلول وشخصية كل من
الخديوى وبطرس باشا ؛ فبينما اعتبر سعد زغلول مساندة شيقى ،
مستشار الداخلية الانجليزى ، للمرشح كافياً لعدم تعيينه ، وجدها
الخديوى وبطرس باشا كافية للعدول عن رأيها بشأن عدم تعيينه ! .
(١١١) فى الأصل : « ولم يكن » ، وقد أدخلنا التعديل لسلاسة العبارة .
(١١١ م) قطرة باشا هو سكرتير مجلس النظار .

ثم ودعنا بطرس على محطة سيدى جابر ، وكان البرنس حسين عائداً لمصر ، وحضر للوداع سسل ، وجراهام ، واسماعيل أباظة . فقلت لبطرس باشا : هل تريد أن تقول شيئاً قبل سفرك ؟ قال : لا شيء ، وإنما يلزم مراقبة رشدى ، وإلا تَحْدُثُ [ص ٨٧٠] حوادث . قلت : طمن خاطرك من هذه الجهة ، فاننا سنجرى على مبدئك^(١١٢) ! قال : ما هو ؟ فقلت له : بعدين ! وضحكنا ، ثم سافر .

علمت من سعيد - بعد ذلك - أن معارضة الخديوى في سيف النصر ، لأنه كان أحد الضباط الذين أشاعوا بأن الخديوى يُسخرهم في أشغاله الخصوصية بمربوط ! وانه^(١١٣) لم يشأ أن يصادمه في الجلسة ، اتقاء غضبه . ثم شاع - بعد ذلك - أن سعيدا^(١١٤) عينه لقرب مصاهرته له ، ويوساطة الشيخ على يوسف . وقد تحققت من كذب^(١١٥) هذه الاشاعة .

سبب غضب الخديوى على مدير الأوقاف ماهر باشا ، ما اتصل به من أنه ألقى الى غورست أن ديوان الأوقاف على شرف الافلاس ، وأنه اشترى أطياناً بأثمان باهظة محابة لبعض الأمراء . ويظن الناس أن ماهر مدفوع من غورست ، حتى يكون لهم^(١١٦) على الخديوى حجة يسكونها عليه كلما أرادوا الحصول منه على شيء .

جرى الكلام بينى وبين « بويد كارينتر » في شأن عدم مجاوبته على الخطاب ، الذى أرسلته اليه سابقاً ، للاستفهام عن سبب تقديمه

(١١٢) فى الأصل : « مبدأك » .

(١١٣) أى سعيد باشا .

(١١٤) فى الأصل : « سعيد » .

(١١٥) أضيفت « من » ليستقيم المعنى .

(١١٦) أى . للانحليز .

الميزانية لبرنار قبل أن يتكلم معى فيها . فأفهمنى أن المستشار ألزمه بتسليمها قبل عرضها على ، والتزم^(١١٧) أن يوضح لى ذلك . ولما ورد خطابى اليه ، توجه به الى المستشار ، وأفهمه أنه هو السبب فى صدور هذا الخطاب ، وأنه هو المسؤول عن هذه المسألة . فتكفل له بنهوها منى . والا فانى^(١١٨) فى أشد الأسف من هذه المسألة ، وكذلك سوانسون . ثم تكلم معى سوانسون بهذا المعنى . فأشرت اليهما أن يجيبا على ذلك الخطاب بالاكْتفاء بهذه المحادثة ، فكتبنا ذلك .

تكلم أباطة معى ، ومع رشدى ، فى شأن البحث عن طريقة لتطهير الحزب الوطنى من الطائشين ، والانتفاع به ، وفى حمل حزب الأمة على ترك معاداة الخديوى ، والسير فيما ينفع البلاد . وقال : ان الوزراء يجب أن يفتكروا فى هذه المسألة . فقلت : انها مسألة صعبة ، لأنها موقوفة على أمور لا يمكن للوزراء القيام بها .

[ص ٨٧٢]

بلغنى — وأنا فى باريس — أنهم تكلموا مع الخديوى فى الأستانة بأن يمنح الدستور لبلاده . وأنه توجه لهذه الغاية متنكراً الى لندره ، واتفق مع رجال الحل والعقد فيها على إعطاء مصر حق تقرير بعض القوانين التى لا تختص بالمالية ، ولا بالحرية . وأنه اشترى بعشرة آلاف جنيه سهاما^(١١٩) من جريدة « طنين » التركية . وقد كان « المؤيد » و « الجريدة » أشارتا إلى هذا المعنى ، وأكدته « الجريدة » بعد عودتى بإمضاء حسن صبرى .

(١١٧) أى : المستشار . والقصد أنه تعهد بذلك .

(١١٨) أى : بويدكارينتر .

(١١٩) يقصد : أسهماً .

فتكلمت مع بطرس بشأن ذلك ، فكذب توجه الخديوى إلى لوندرة ، على كيفية تدل على أنها حقيقة ! أو على أنه (١٢٠) كان عَليمَ بهذه الاشاعة من قبل ! ثم أشار إلى بأنه أقنع غورست بضرورة منح مجلس الشورى حق تقرير القوانين الجزائية . وقال إنه لم يقل بهذا لأحد غيرى ، حتى ولا الخديوى . وأن غورست سيسعى فى ذلك . قلت : إن صح ذلك كانت هذه خدمة عظيمة لبلادنا .

روى لى صديق فى أوربا بأن سعيد تكلم مع شيتى بأنه غير مرتاح فى منصبه ، لأنه لم يقدم لبلاده خدمة تُذكر فتشكر . وأنه مستاء من هذا الوجود العاطل . فبلغ شيتى هذا إلى غورست . فقال له غورست : وماذا يريد أن يفعله سعيد ؟ فبلغ شيتى ذلك إلى سعيد ، معترفاً لكونه بلغ غورست حديث سعيد معه بدون استئذانه . فأبدى سعيد رغبته فى منح مجلس الشورى شيئاً من السلطة ، فوعد غورست بذلك .

ويشيع أباطة باشا — من عام أول — أن السير جراى وعده بشيء من ذلك ، بناء على ما أقنعه به من الحجة الدامغة . وشاع فى هذه الأيام أنه يعد تقريراً ، من ضمن مشتملاته مؤاخذه هذا الوزير على عدم الوفاء بوعدده .

[ص ٨٧١]

ويقول البرنس حسين انه استحصل من غورست على وعد بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وانه قسّم لغورست المسافة،التي يتدرج فيها مجلس الشورى إلى الحكم الذاتى ، إلى ثلاثة مراحل ، فهو الآن فى المرحلة الأولى التى مكث بها زماناً طويلاً ، وقد آن الأوان لأن يرحل عنها إلى المرحلة الثانية .

(١٢٠) فى الأصل : « أنها » .

ولا أدري إذا كان مؤتمر جنيف^(١٢١) من شأنه أن يعطل هذه المسألة ، أو يساعد عليها كما قال هاردي^(١٢٢) رئيس حزب العمال ! أخشى أن يكون لما نشره « الثان » (Temps)^(١٢٣) في فرنسا ، « و جازت دي كولوني » بألمانيا — بايعاز — تأثير سيء على ما عساه يكون في النية من منح بعض الشيء للهيئات النيابية في مصر .

(١٢١) يقصد مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ، الذي نظمه لجنة من شباب الوطنيين ، وهم : محمد فهمي ، وعلى الشمسي (باشا) ، ومحمد لطفي جمعة ، و (الدكتور) محمد سامي كمال ، وحامد العلايلي (بك) . والأمير العطار أفندي ، وحلمي مسلم أفندي ، وعثمان فايد أفندي ، و (الدكتور) سيد مرعي . واحتضن الحزب الوطني هذه الحركة ، وعضدها على صفحات « اللواء » ، وساعد المؤتمر بماله . واشترك فيه من الانجليز : كير هاردي ، رئيس حزب العمال ، والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون . من أعضاء مجلس العموم . وقد افتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ ، واستمر منعقداً مدة ثلاثة أيام ، وخطب فيه كير هاردي ومحمد فريد . وكان المؤتمر مظاهرة ضد الاحتلال البريطاني في مصر . (انظر : عبد الرحمن الرافعي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ١٩٤١ .

(١٢٢) في الأصل : « كاردى » ، وهو خطأ ، ويقصد به « جيمس كير هاردي » . James Keir Hardie (١٨٥٦ — ١٩١٥) وهو أول زعيم لحزب العمال البريطاني . وكان في الأصل صيياً في المناجم في العاشرة من عمره ، ثم انتخب كأول نائب عمالي مستقل في مجلس العموم عام ١٨٩٢ ، واشترك في تكوين حزب العمال البريطاني في عام ١٩٠٦ .

(١٢٣) جريدة فرنسية .

[ص ٨٧١]

ومن هذا القبيل ، تصريح الصدر الأعظم بأنه لا علاقة لرجال^(١٢٤) تركيا بالحزب الوطنى ، وأنها راضية عن الحالة الحاضرة فى مصر - وإن كانت لا تشكو من تغييرها إذا رغب المصريون ذلك ! وكان لهذا التصريح وقع شديد على الحزب الوطنى . وعلمت أن تلك الأقوال وهذا التصريح كان بسعى الانجليز .

[ص ٨٧٣]

بالقرب من الناحية التى لحشت بك^(١٢٥) وحرمه أطيان فيها ، بلد فيها صراف له محسوبة على هذه العائلة . وحدث أن وقع بينه وبين عمدة الناحية وأهلها خلاف ، حمل المديرية على أن تطلب نقله إلى بلدة أخرى . فرأى حشمت ، مع رئيس القلم المختص بأمرور الصيارف ، إبقاءه ! وتأثر بذلك على الأوراق المتعلقة به . ولكن صدر بعد ذلك أمر من مدير القلم بنقله ، فقام حشمت لذلك وقعد ، وعين مندوباً لتحقيق ذلك الخلاف ، بعد أن استشار بطرس . ورفع المندوب تقريراً فى صالح الصراف ، غير أن بطرس طلب من المدير أن يطلع على هذا التقرير ويبدى ملحوظاته . ففعل ، وفند بعض ما ورد فيه . ويظهر أن انجليز نظارة المالية أساءوا الظن بحشمت فى هذه المسألة ، فشددوا أزر المدير ضده ! واشتد الأمر حتى كاد يستعفى كل من المدير والناظر^(١٢٦) !

(١٢٤) فى الأصل : « رجال » .

(١٢٥) هو أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية . وقد ورد لقبه « بك » خطأ فى

المذكرات ، رغم أنه يحمل لقب « باشا » .

(١٢٦) أى ناظر المالية أحمد حشمت باشا .

وبعد مداولات كثيرة ، رأى بطرس أن يكتب الناظر للمدير خطاباً بأن الصلح تم بين الصراف والعمدة ، ويطلب رأيه فيما إذا كان لا يزال مصراً - بعد ذلك - على نقله ؟ وأن المدير يجاوبه بأنه لا بأس من بقاءه ! وتنفذ ذلك .

غير أن عبارة المدير - في جوابه - جاءت جافية ، ملقية كل المسؤولية على النظارة . فغضب لها حشمت ، لكن بطرس أمره بتنفيذ الاتفاق الأول ، فنفذه صاغراً .

فلو أنه لاحظ شيئاً من كرامة نفسه ، لترك مسألة نقل الصراف جانباً ، وتشبث في تحقيق صدور الأمر من المالية على خلاف ما اتفق عليه مع رئيس القلم - لأن الحق من هذه الجهة في جانبه . ولكنه جبن عن أن يناقش مرؤوسيه الانجليز ، الذين خالفوا أمره ، وسعى في منازعة المدير - الذى يعلم غضب الخديوى عليه - ولكنه لم يستطع - مع ذلك - الوصول إلى بغيته ! ولقد صرحت له بذلك أمام إخوانه .

حكمت لجنة النفى الإدارى بالفيوم على شخصين بوضعهما تحت المراقبة مدة خمس سنين ، وتقديم مبلغ جسيم بصفة ضمان . فعدلت هذا الحكم لجنة الاستئناف ، فهال الأمر بعض أهالى الفيوم ، وكتبت لجنة الاتحاد فيها تلغرافات بالاحتجاج على هذا التعديل . وكان المدير - حينئذ - باسكندرية .

فجاء سعيد حاملاً ما ورد إليه من الاحتجاج ، غضباً من المدير ، وهو يقول : إنه هو الذى حرك هذا الاحتجاج ، فإن لم يعدل عن هذه الخطوة كانت العاقبة وخيمة عليه . واستمر في تكرار هذا القول . فقلت لسعيد : [ص ٨٧٤] إن المدير هنا باسكندرية ، ولا يمكن أن يُنسب هذا الاحتجاج إليه في الظاهر . فالأحسن أن تتحقق من الأمر قبل مباشرة أى عمل ، فإن أظهر التحقيق أن للمدير

دخلا في هذا الاحتجاج ، كان لك الحق في مؤاخذته ، وإلا صرفت النظر عنه .
فقال : إني متحقق من كونه هو المحرك ، وأطلب منك أن تنصحه بالعدول عن هذه الخطأ ، وإلا ساءت العاقبة ، لأن الاناء امتلأ منه ! قلت : ما شأنى في هذه النصيحة ؟ قال : إن لك تأثيراً عليه ! ونظر إلى حشمت ! فاستغربت من ذلك ! ولكنى لم أقل شيئاً ، وصرفت الكلام إلى موضوع آخر .

أشاعوا أن لهذا التعديل سبباً ، لأن أحد الشخصين المحكوم عليهما منسوب إلى رجل يدعى ()^(١٢٧) من المقرين للمعية ، والثاني محسوب على رجل مالى شهير قيل إنه جاك منشة^(١٢٨) . وأشارت إلى ذلك « الدبلى بوست » فى بعض أعدادها .
ولكنى علمت أن سعيد — فى اللجنة الاستثنائية — كان يدافع عن الحكم المستأنف ضد النائب العمومى ورئيس الاستئناف اللذين^(١٢٩) كان من رأيهما براءة المتهمين بالمرّة . لأن عبد الخالق قال ذلك لفتحى .

(١٢٧) اسم غير مقروء ، وقد يقرأ : « دلة » .

(١٢٨) من عائلة « منشة » اليهودية المشهورة فى مصر . وهو ابن باخور دى منشى ، الذى أنشأ مستشفى « منشى » فى شارع محرم بك فى الاسكندرية على نفقته الخاصة ، كما أنه حفيد البارون يعقوب منشى الذى أنشأ فى الاسكندرية كثيراً من المدارس والمستشفيات . وقد ولد فى القاهرة ، وأقام فى الاسكندرية ، وأسس فيها بنكاً كبيراً له فروع منتشرة فى القطر ، واشترك فى مشروعات كثيرة مثل السكك الحديدية وشركات المياه وشركات الأملاك الثابتة . وقد تولى رئاسة السركل (الدائرة) الحديدية ، وحاز على وسامى العثمانى والمجيدى من الدرجة الأولى .
(الياس زخورا : مرآة العصر ص ٥١٥ — ٥١٧) .

(١٢٩) فى الأصل : الذين .

ثم علمت أن الخديوى تكلم مع سعيد - أمام بطرس - فى خصوص محسوب (١٣٠) فى يوم حضوره . وأنه عُرِضت عليه مسألة حشمت مع المدير ، فلام بطرس على أنه لم ينتهز هذه الفرصة لقبول استعفاء المدير والتخلص منه .

فى يوم الأربعاء ١٥ سبتمبر ، للتبريك بحلول شهر الصوم ، قال الخديوى :

إن بطرس أحسن بسفره ، لأن الحمل قد ثقل عليه ، خصوصا وقد اشتدت المطاعن ضده من كل الجهات . وقال : لا أدري (١٣١) لماذا لم يتكلموا عند تعيينه ، ثم انطلقت ألسنتهم الآن ضده ؟

وجرى ذكر القاضى الشرعى ، فقال : إنه محب للنقود ! وإنه يلزم تطهير المحكمة الشرعية مما بها من الأوساخ ، حتى لا يقال إننا نهمل اصلاح ما يتعلق بنا . والتفت الى قائلا : أليس كذلك يا فلان ؟ قلت : نعم كذلك .

وفهمت من كيفية القاء هذا السؤال ، والظروف التى قيل فيها ، أنه يعنى بذلك رفت بعض القضاة - خصوصا الشيخ عبد الكريم سلمان (١٣٢) . وأيد لى ذلك رشدى باشا بطلبه منى أن ألفت الشيخ المذكور لا سترضاء الخديوى .

ثم استأذنته فى السفر لمصر ، فأذن ، وحضرت إليها صبيحة يوم الخميس ، كما حضر رشدى ، ولكن ورد عليه تلغراف [ص ٨٧٥] يستدعيه للعودة الى اسكندرية ، وأخبرنى بأن ذلك للمفاوضة معه فى

(١٣٠) اسم غير مقروء ، وهو الذى أشرنا اليه ، وقد يكون دلة .

(١٣١) أضفنا : « وقال » لسلاسة العبارة .

(١٣٢) الشيخ عبد الكريم سلمان ، صديق الشيخ محمد عبده ونصيره ، وقد اشترك معه فى تحرير جريدة « الوقائع المصرية » .

كيفية استقبال رؤوف باشا ، المندوب العثماني العالي ، وأشير على بالبقاء في مصر لاستقباله . فلم يحضر لغاية يوم الجمعة ، حيث عدت إلى اسكندرية ، وعلمت أنه حصلت عدة اجتماعات في « المنتزه »^(١٣٣) من إخواني ، ولم أعلم من موضوعها شيئاً ، لأنهم كانوا يقولون إن الكلام جرى فيها على موضوعات عامة .

وطلبت مقابلة جنابه ، فأجبت — بعد مضي عدة ساعات — بالمقابلة في اليوم الثاني الساعة ١١ ، وبقية النظر في الساعة ٢ بعد الظهر من يوم السبت . فاستقبلني بهشاشة وبشاشة ، وعرضت عليه نتائج الامتحانات المختلفة ، ومسألة الارشالية والتلميذ عباس حلمي ، وتعيين بهجت وهبي بمدرسة الطب . فأظهر استحسانه لما عرض عليه .

وقال إنه يريد العفو عن عباس حلمي الآن ، لأن الانتظار لحين عودة غورست يفهم منه أن له دخلاً فيه . فعرضت عليه تشدد غورست في عدم العفو عنه ، فأخبرني بأنه سينهى المسألة مع جراهام . ولكنه لما أحس منه التردد في الموافقة ، رغب في تأخير المسألة لحين عودة غورست .

وقال لي — عند الانصراف من تلك الجلسة — : إنه دعا^(١٣٤) رشدي اليوم للكلام في مسألة الأزهر ، لأنه اشترك في وضع قوانينه . واشتكى من شاكر .

ثم دعاهم^(١٣٥) مرة أخرى للاجتماع لديه ، إلا سرى باشا . ثم أخبرني سعيد بأن الخديوي قال : إنه لا يلزم أن سعدا^(١٣٥م) يتأثر من

(١٣٣) يقصد : قصر المنتزه . (١٣٥) أي دعا النظر .

(١٣٤) في الأصل : « دعى » (١٣٥م) في الأصل : « سعد » .

عدم دعوته لهذه الاجتماعات ، لأنها خاصة بالأزهر ، الذى لا أود أن يتداخل فيه لعدم نفور العلماء^(١٣٦) ، ولعنايته بمدرسة القضاء التى تنافس الأزهر فى موضوعه ، ولكنى مستعد لأن أفاوضه فى كل أمر آخر . وقال له إن أباطة وشى فى حقه بأنه تارك كل الأمور إلى اسماعيل باشا صدقى !

ثم دعانا^(١٣٧) للاجتماع جميعاً عنده . ودار الكلام على موضوعات شتى ، أهمها مسألة القرض ، وأظهر لى فيها من الانعطاف ما لا مثيل له ، وقال لى : إنه أبدى ممنونيته منى لد نلوب ، عندما عرض عليه بعض المسائل المتعلقة بنظارة المعارف .

وفى يوم السبت ٩ أكتوبر اجتمعنا بالمنتزه ، فأتخبرنا بأن المستشار المالى قابله ، وتكلم معه فى شأن احتقار المصريين للانجليز ، ووجود حزب قوى يسعى ضد غورست فى انجلترا . وبأنه^(١٣٨) طلب منه وقائع ذلك . وأنه^(١٣٩) أجاب بأن الأمر بالعكس ، وأن احتقار المرؤوسين للرؤساء لم تكن عادة مصرية ، بل اكتسبوها من الانجليز ! قال : ولم أرد أن أضرب له مثلاً بمسألة قيام التلامذة ، مع جلوس الأستاذ ، عند دخولك [ص ٨٧٦] الفصل - حتى لا أفسد عليك حالك عندهم .

وجرى الكلام على مقتل مأمور سيوه . فشرح لنا أحوال هذه الجهة شرحاً وافياً ، كمن عاشرهم مدة طويلة ! وأشار بتعيين القومسيون الذى تعين ، ورتب بنفسه كل ما يلزم لهذه الارسالية ، حتى إنه نسى

(١٣٦) يقصد : لتجنب نفور العلماء .

(١٣٧) أى : الخديوى .

(١٣٨) أى : الخديوى .

(١٣٩) أى : الخديوى .

علف الدواب ، فاستدرك نسيانه في الصباح ، وأخبر به تلفونياً ناظر الداخلية !

وجرى الكلام في مسألة نجيب بك فهمي ، وتردد النيابة ونظارة الحقانية في رفع الدعوى عليه . ورأيت أن الخديوى يميل نوعاً لعدم اقامتها ، والانجليز كذلك ، لأنها ربما تمس أحد رؤساء المصلحة الانجليز . ثم أبدى سروره من مروره بمديرية الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة ، على غير استعداد. وكان رشدى وسرى - عند الكلام على علاقة الموظفين المصريين بالانجليز - ساكتين .

وفي ليلة ١١ أكتوبر ، اجتمعنا للاحتفال بليلة القدر بمسجد أبى العباس المرسى . وأظهر الخديوى نحونا من الانعطاف شيئاً كثيراً ، وأخذنى معه في العربة لرأس التين ، وكان مسروراً من الاحتفاء به . وقال : إن تلامذة المدارس إذا استمروا على الهدوء - كما تقول - فإنى أزور مدارسهم . قلت : إنها فكرة جميلة .

ثم اجتمعنا في رأس التين ، وتكلمنا كثيراً في موضوعات شتى . وقلت له - قبل الاجتماع - عندما سألتني عن دنلوب : إنه أتعبني جداً ، ولم أرد أن أصدع خاطرك الشريف بأخباره ، وقد كنت صممت على أن ألتمس الاستقالة من الجناح العالى . قال : متى ذلك ؟ قلت : من زمن . فأطرق رأسه ، وأبدى شيئاً من الكدر . ثم أخذنا معه في الكشك إلى محطة الرمل - وكان في كل ذلك غاية في اللطف والمجاملة .

وأخبرنى اسماعيل أباطة بأنه ممنون جداً من حالة المعارف ، وأنه عرف قيمتى ، وأنه يؤيدنى كل التأييد في كل مطالبى . قلت : إنى لا أبغى غير ذلك ، ولا يهمنى تأييد شخصى ، ولكن هذا التأييد من شأنه أن يشجعنى على خدمة بلادى كما أبتغى

حضر دنلوب ، وطعن في حق الارسالية المصرية بانجلترا ، وأن تلامذتها يسировون سيرا غير مرضى نقر الانجليز منهم ، وأنه لابد من النظر في شأنهم . فلم أرد أن أتوسع معه في الأمر ، ورأيت منه ملاينة ومسايرة ، لكنها ملاينة من يريد التخرز من الوقوع في مشكلة . ولم يحصل بيني وبينه جديد يستحق الاثبات ، إلا ميله للتضييق ، وميل للتوسعة فيها ينتص بالتعليم .

ولقد اجتمعنا أمس - ١٣ أكتوبر سنة ٩٠٩ - بمجلس المعارف الأعلى . وقبل افتتاح [ص ٨٧٨] الجلسة ، جرى ذكر مباني الأشغال ، والاعتراض عليها . فقال دنلوب : إن هذه لم تكن في جدول الأعمال ! - وكان الكلام بيني وبين المستشار المالي - فقلت له - باستغراب - : إن الجلسة لم تفتح بعد ! فامتقع لونه وسكت .

[ص ٨٧٧]

ومما تقرر في هذه الجلسة إنشاء مدرسة ثانوية بأسبوط ، وإنشاء مدرسة للبنات باسكندرية ، وتجديد بناء مدرستي قنا وبني سويف .

[ص ٨٧٨]

في يوم ١١ أكتوبر أخبرني المستشار بأن الكتاب الانجليزي ، الذي انتخب لدراسة آداب اللغة الانجليزية ، وجد به شيء يمس بالدين الاسلامي . فاتفقنا على الأمر بلمه من أيدي التلاميذ .

وقلت : إنه ينبغي أن يضاف لبويد كاربنتر وكروفوت ، المنوطين بانتخاب الكتب الانجليزية ، مسلم تلقى عليه تبعة مثل هذا الاهمال . فلم يرد أن يوافق على هذا ، وقال : إن مثل ذلك لا يخفى على الانجليز ! قلت : ولكنه خفى بالفعل عليهم ! قال : وهذا رغما

عن التعليمات التي أعطيها لهم ، ولو كان عُرض على الكتاب لما انتُخب . قلت : إن هذا مما يزيد في مسؤوليتهم ، ويؤيد ما رأيت ، ولا بد من معاقبة المهملين على الأقل ، بدفع قيمة الكتاب ، وللناس حق أن يشتبهوا فينا ، لأن هذه المسألة ليست الأولى من نوعها . فانصرف على ذلك .

في يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر حضر السير إلدون غورست ، واستقبلناه على المحطة ، وتأخر المستشارون عند قدومه ، والتف النظر حوله إلى أن ركب العربى ، ولم يجر كلام في هذه البرهة إلا في أشياء تافهة كالعادة . وكان معنا شفيق باشا من طرف الخديوى ، وجنابه^(١٤٠) هو الذى أذننا بالحضور ، وأرسل سعيد - الذى كان مقيماً باسكندرية - لهذه الغاية .

في يوم ١٥ سبتمبر ، بجلسة التبريك بقدوم عيد الفطر ، أبدى الجناب العالى امتنانه من النظر ، فقال : إني ممنون جداً منكم ، ومن أعمالكم ، ومعجب غاية الاعجاب باتحادكم على القيام بواجباتكم . وإني مؤيدكم في أعمالكم ، وأتمنى أن نعمل دائماً معاً ، وأن نبقى قلباً واحداً ويداً واحدة في جميع الأحوال . فدعوت له بالعر والتأييد .

ثم سأل عن حالة السير إلدون غورست . فقلت : إن عليه - ظاهراً - من جودة الصحة . قال : ولكن الظواهر لا يعول عليها .

ثم تكلم معي في شأن اجتماع فتحى بلطفى السيد ، وقال : إنه لا ينبغي أن يعاشره ! قلت : إني لا أظن أن هناك اتفاقاً بينهما ! وانصرفت . ثم تكلم مع فتحى في هذا المعنى .

(١٤٠) أى : جناب الخديوى .

وبهذه المناسبة نقول ان سعيد باشا تكلم معى يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر فى حملة الجرائد على [ص ٨٧٩] السير إلدون غورست ، والشكوى من السياسة الحاضرة التى ترمى إلى استبدال الانجليز بالوطنيين^(١٤٠) - فقال : إنه لا ينبغي لجرائدنا أن تهمل الدفاع عنا فى هذه المسألة . وطلب أن أتكلم مع لطفى فى هذا الخصوص . فأبيت : أولاً ، لما رأيته من إعراض لطفى فى هذا الموضوع ، الذى سبق أن تكلمت معه فيه . وثانياً^(١٤١) ، من عدم نشره ما أكلفه بنشره أحياناً .

فألح سعيد فى طلبه . فاستدعيناه وشافهناه فى هذا الموضوع ، فاستحسن رأينا فيه غاية الاستحسان ، وواعد بمتابعة الكلام فيه ، واستملى بعض الأشياء مما يساعده على الدفاع .

ثم استطرد سعيد من هذا الموضوع إلى التكلم معه فى شأن استرضاء الجناب العالى عنه . فأبى أولاً ، ثم وعد بالتفكر فى الأمر ثانياً . ثم حضر فى اليوم التالى مخبراً بأنه رأى - بعد التفكير - أن يسير على خطته ، ويجرى فى طريقته ، مهما كانت النتيجة ، لما رآه من استحالة الانتفاع بالجناب العالى ، واعوجاج سير أغلب الملتفين

(١٤٠ م) المعنى الوارد فى هذه العبارة هو : احلال الوطنيين محل الانجليز ، وليس العكس كما يشير ظاهر العبارة - لأن الباء فى فعل « يستبدل » تدخل على المتروك ، وقد أدخلت الباء فى العبارة خطأ على « الوطنيين » وكان يجب أن تدخل على « الانجليز » .

وهنا نوضح أن المعنى فى عبارة « حملة الجرائد » الوارد فى الفقرة ، ينصرف الى الجرائد الانجليزية ، وليس الجرائد الوطنية . وهو ما سوف يتضح من سياق الكلام التالى . وكانت الجرائد الانجليزية تهاجم سياسة غورست تحت ضغط سعد زغلول فى احلال الوطنيين محل الانجليز .

(١٤١) أضيفت « ثانياً » لسلسلة العبارة .

حوله ، والذين له بهم ثقة . فقلت : هذا شأنك ، ولم يكن الكلام معك في هذا الغرض إلا عَرَضاً .

وأخبرني بأن البعض من النظار سعوا - في غيبي - أن يحملوا المالية على تقييدى في أمر الترقيات ، بقيود أدلقت منها جميع النظارات ، وروجوا هذه السعاية بأنى أرقى كثيراً من أقاربى ! ثم انصرف . وقرأت في جريدته ، بعد ذلك ، مقالة افتتاحية في رد حملة الجرائد الانجليزية ، بعكس ما اتفقنا عليه ! فاستأت من ذلك جداً ، ووجدت نفس هذا الاستياء عند سعيد .

وردت كثير من وفود العمد والأعيان في التشريفات ، مع كونها قاصرة على المقيمين في اسكندرية ! وبلغنى أن حضورهم - بهذه الكثرة - كان بايعاز ! حتى أكد لى بعضهم أن المدير في بعض الجهات طلب من بلد واحدة ثلاثين شخصاً !

في مساء يوم الثلاث حضر عندى الشيخ على يوسف بمصر ، وتكلم في موضوع سأشرحه فيما بعد عند تمام الأمر فيه .

٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٩

اجتمعت وسعيد ، يوم الأحد ١٧ أكتوبر ، بالجناب العالى في المنتزة . وجرى كلام طويل في موضوعات شتى ، منها أن السير إلدن غورست أظهر له عدم اهتمامه بحملة بعض الجرائد الانجليزية عليه ، وقال إنه لا يغير خطته التى كانت أول خطة جرى اللورد كرومر عليها ، وأنه متأثر من جونستون - التى كانت ناظرة للمدرسة السنية - لسعيها في انجلترا ضده .

وقال : إن^(١٤٧) الملك لم يقابله عند عودته ، وليس في

(١٤٢) في الأصل : « قال وان » وقد عدلنا النص لسلاسة العبارة .

[ص ٨٨٠] النية اعطاء شيء لمجلس شورى القوانين الآن . ثم تكلم^(١٤٣) عن السير كاسل ، ومعاملته لكبار الرجال ، ومعرفته بكيفية استمالتهم . وأشار لما فعله معه في مسألة كومبوا^(١٤٣) ، وما وعده به في غيرها . ثم تكلم في مسألة قنال السويس ، وأن هناك خلافاً بين بعض النظار الانجليز في شأنها ، وأوصى بالبحث مع الماليين في أمرها . وأخبره^(١٤٤) سعيد بمسألة لطفى السيد وما كتبه الجريدة .

علمت أن بعض حملة أسهم شركة « اللواء » - وأظنه على كامل^(١٤٥) - يريد رهن مقدار عظيم منها ، وأن بعض المقررين ساع في شرائها . قال لي ثقة : إن بين الجناب العالي وروبرتسن^(١٤٦) علاقة متينة ، وإنه يحركه كيف شاء ، ولذلك أيد السير غورست لدى جراى^(١٤٧) ، فتأيد !

جرت مخابرة بين الخديوى والباب العالي بخصوص التصريح لمصر بالاستقراض من غير استئذان الحكومة العثمانية ، فأجاب الصدر

(١٤٣) أى : جورست .

(١٤٣ م) يقصد : كوم امبو .

(١٤٤) أى : أخبر سعيد الخديوى .

(١٤٥) على فهمى كامل ، أخو مصطفى كامل . (انظر حاشية ٦١٢ في ص ٣٩١ من الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول) .

(١٤٦) يقصد : المسترجون روبرتسون ، النائب بمجلس العموم ، ومن الأحرار الراهيكاليين الساخطين على سياسة كرومر في مصر ، وقد تعاطف مع مصر في حادث دنشواى (لمزيد من التفاصيل : انظر حاشية ٢٧٨ في الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ص . ٢٧٠) .

(١٤٧) السير ادوارد جراى ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد اسمه في كشف الجزء الثانى اللورد وليام جراى - وهو خطأ .

الأعظم بأن الحكومة العثمانية مستعدة للموافقة على اقتراض ما تحتاج مصر إليه من المال ، إذا تبين مقداره ، وما يُصرف فيه ، وبشرط أن لا يكون متعلقاً بالحرية والبحرية .

وعلمت أن السير كاسل يسعى في هذه المسألة ليكون الاستقراض منه ، وأنه حمل الملك على التداخل فيها ، واستمالة الحكومة العثمانية للقبول بها . ويظهر أن الخديوى متفق معه على ذلك ، ولكنه يتظاهر بضد ذلك !

وقد كان محمود باشا شكرى^(١٤٨) مكلفاً بالمخابرة في هذا الموضوع ، فقال له الصدر الأعظم أخيراً : إن حل هذه المسألة يتوقف على مجلس المبعوثان ، لأن ما تطلبه مصر إنما هو امتياز يلزم النظر فيه بهذا المجلس ، ولا يظنه يوافق عليه .

غير أن سفير إنجلترا بالآستانة ، أرسل للوكالة الانجليزية^(١٤٩) بلزوم مجاوية الصدر الأعظم على خطابه الأخير بالتلغراف^(١٥٠) ، فكتبت الوكالة الانجليزية صورة هذا التلغراف ، ومن مقتضاها أنه حصل سوء تفاهم فيما تطلبه مصر ، وأن غرضها الحصول على إذن عام بالاستقراض ، حتى تتمكن - عند الحاجة - من عقد السلفات التي ربما دعت إليها حاجة ترقية القطر في الزراعة والصناعة .

وقد حصلت المداولة في هذا الأمر أمس ، فأبدى محمود باشا شكرى ما سمعه من الصدر الأعظم ، فقلت : إن هذا الكلام وجيه جداً ، ولا غبار عليه ، ومعاودة الطلب لا فائدة منها ، مع وجود ذلك

(١٤٨) محمود باشا شكرى ، هورئيس الديوان التركى الخديوى .

(١٤٩) يقصد دار الوكالة البريطانية بالقاهرة .

(١٥٠) تضمن هذا الخطاب ان الدولة العلية توافق على عمل قرض لتنمية ثروة البلاد ، على أن تبين الأوجه التى سيصرف فيها القرض .

المانع ، والغالب أن مجلس المبعوثان يرفض الطلب [ص ٨٨١] إذا عُرض عليه . والرأى عندى إخبار غورست برواية محمود شكرى ، فإنها ربما غيرت فكرته . فقال بطرس : إن الأحسن هو إرسال التلغراف بطلب إعادة النظر فى المسألة ، لما فيها من الفائدة لمصر .

وقيل إن سفير انجلترا علق قبول ما عرضه عليه الباب العالى من زيادة الجمارك ، على الرضاء بما تطلبه مصر .

ولم يتكلم أحد من بقية النظار بشىء أصلاً ، بل كل الكلام كان دائراً بين الخديوى وشكرى ويطرس وأنا . وأخيراً تحرر الخطاب الآتى مضمونه :

« نشكركم على عنايتكم بهذه المسألة ، وإن تقدّم مصر فى الزراعة والصناعة والمعارف ربما توقف على اقتراض المال ، وكان فى لزوم الاستئذان ما يفوت الوقت المناسب . ومن جهة أخرى فإن سبب لزوم الاستئذان قد زال ، ولهذا يكون من المرغوب فيه منح ما كان لمصر من حق عقد القروض بدون استئذان » (١٥١) .

والذى يظهر ويغلب على ظنى ، أن فى النية الاستقراض ، ولكنه يخشى أن لا تقبل الدولة العلية به ، ولذلك حصل السعى فى إزالة مانع الاستئذان ، حتى إذا أطلقت مصر من هذا القيد ، استلقت بلا حساب لمنفعة الدائنين وسماستهم ، لا لمنفعتها ، وازداد بذلك تمكن انجلترا منها . والله كشاف الغيوب !

وصل بطرس باشا أمس . وبما تكلم به معى عند العودة من رأس

(١٥١) أورد أحمد شفيق نص هذا الخطاب على النحو الآتى : « ان الحكومة تشكر الدولة على مساعدتها لعقد قرض ، ولكن الحكومة ليس فى نيتها الآن عمله ، والذى يهمها فقط أن يُرد إليها ما كان لها ، فى مدة الخديوى السابق ، من الحق فى عقد القروض عند الحاجة بدون استئذان » .

التين ، أنه سمع أن موظفين بالداخلية - ذكرت له أسماؤهم - يحتبون في الجرائد ، ويدسّون الدسائس . قلت : لا أعلم بذلك . فقال : إن الأولى ترك هذه الجرائد وشأنها ، فإن الاشتغال بها يقرر في أوهام أربابها أن لها شأنًا !

تكلم الخديوى على المائدة أمس في مسألة سيوه ، وقال : إن الذى جرّأ السيويين على الاستخفاف بسلطة الحكومة ، ما سبق من العفو عن المجرمين منهم ، وتخفيف الضرائب عنهم . وإن اللازم إعادة الضرائب كما كانت . قلت : ولكن أغلبهم طائعون ! فأطرق متبسماً تبسم المغلوب !

ثم ذكر البرنس حسين وشكايته من القضاء ، والأحكام التى يصدرها ضده فى قضاياه . وقال إنه يظن (١٥٢) أن العيب فى محاميه لا فى القضاء .

سألنى الجنب العالى عن كيتنج (١٥٢) ، فقلت : إنه خبيث ، وضع شروطاً صعبة لمن يريد [ص ٨٨٢] أن يكون فى الإرسالية المصرية ، وهى : أن يكون متخرجاً من مدرسة الطب ، وأمضى سنتين بصفة مساعد للتدريس بمهية لا تتجاوز ١٢ جنيهاً ، وعلى شرط أن لا يؤدى عملاً فى الخارج . وإنى كلمته فى صعوبة هذه الشروط ، وأنه يصح أن يقال فيها إنها وضعت لأن تكون مانعاً من الانتظام فى سلك هذه الإرسالية ! قال الجنب العالى : نعم ، إنه يشكو ، ويقول : إنك تعرقل مساعيه . قلت : إنه لا يمكننى أن أتركه وشأنه يفعل ما يشاء !

(١٥٢) الدكتور كيتنج ، ناظر مدرسة الطب .

(١٥٢ م) يقصد : البرنس حسين .

٢١ أكتوبر سنة ٩٠٩

عدنا أمس جميعاً من اسكندرية ، وجرى حديث عن تعيين
العضوين الناقصين بمجلس شورى القوانين . فقلت - بناء على
اتفاقي مع سعيد من قبل - : إن الأليق لهذه الوظيفة هو درويش بك
سيد أحمد ، ولييب بك البتنوني . فعارض كل من بطرس ورشدي فيهما
بأن الأول لا يمكنه البحث في موضوع عام ، والمناقشة فيه ، والدفاع
عن رأيه - وأن محمود خليل أفضل منه ، لسماجته في القول
(تبايته !) .

قلت : إن الأمر ليس بالسماجة ! أما حشمت فقال : إن الأفضل
تعيين خليل بك إبراهيم . فقلت : إن لدينا ما يكفي من مرقس
سميكة ومقار باشا ، ولا ينبغي أن نزيد الطين بلة بتعيين ثالث لهم !
فسكت ، وسكت بطرس معه .

ثم قلت : وإذا كان الأمر كذلك ، فالأفضل تعيين الهلباوي . قال
رشدي : إن حسن بك صبرى قال له إنه مرشح لهذه الوظيفة ،
ولا يخشى إلا من معارضة البرنس حسين ! وأفتكر أن حشمت
عضد^(١٥٣) هذا الترشيح . فقلت لرشدي ، وكررت القول : هل قال
لك ذلك حسن صبرى ؟ قال : نعم . فلم أبدأ استحساناً ولا
استقباحاً . وقال بطرس : إنا نريد شخصاً يعرف لغة أجنبية ! وفضل
إسماعيل^(١٥٤) البرعى على درويش بك . ويظهر لي أنه قال ذلك ، لا
لأنه يعتقد هذا الاعتقاد ، بل لكي يستميل سعيد إلي المعارضة في
درويش بك - فيما يظهر !

(١٥٣) في الأصل : « عضض » ، وهو خطأ إملائي . ويلاحظ أن سعد زغلول
أملى هذه الكراسة .

(١٥٤) يقصد : إسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال (انظر ترجمته في الجزء
الأول من مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣)

ثم جرى الكلام في قنال السويس ، فرأيت من بطرس الميل إلى استحسانها . فقلت : أرجو أن تلتفت الى هذه المسألة بنوع خاص ، لأنها دقيقة ، والكلام فيها كثير .

قلت لبطرس - وكان دفع الجواب على إفادة الصدارة العظمى بخصوص الاستقراض ، إلى رشدى ليترجمه للغة الفرنسية - : « انى لا أفهم فتح باب هذه المسألة الآن ، مع كون مصر ليست فى حاجة إلى الاستقراض ! قال إنه لا فائدة من ورائها [ص ٨٨٤] والمخبرة فيها نظرية محضة .

وقد استقبله على محطة مصر ، السير إلدون غورست والمستشار المالى (١٥٥) وقليل من الوطنيين وأقاربه . ولوحظ عدم مجيء المحافظ ولا وكيله ، ولا الحكمدار ولا وكيله !

يوم ٢١ أكتوبر (١٥٦) :

زارنى اليوم بطرس فى الساعة واحدة بعد الظهر ، وبيده تلغراف عن وصول الجناح العالى إلى رودس ، واستشارنى فى اعلانه بالجرائد . فقلت : يلزم نشره . ثم سألته عن حال غورست ، فقال : إنه عظيم الاستياء ، وإنه تكلم فى كتابات الجرائد ، ومن يخالط أربابها - مما سنتكلم على تفصيله بعد .

ثم قال انه (١٥٦) تكلم معه ، وكذلك المستشار المالى ، فى مسألة قنال السويس . وحاصلها أنه يراود إعطاء الحكومة من الشركة مبلغ أربعة مليون جنيه ، ثم ثلاثة ونصف فى المائة من أرباح القنال ، ثم

(١٥٥) المستشار المالى هوبول هارفى Harvey .

(١٥٦) هكذا فى الأصل ، وتبدأ من هنا كتابة سعد زغلول بخط يده على امتداد صفحات ٨٨٤ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ (حتى منتصفها تقريباً) .

(١٥٦ م) أى : غورست .

تزداد هذه القيمة إلى ١٢ في المائة ، وذلك لغاية انتهاء مدة الامتياز (١٥٧) - الذى يلزم اطالته بمقدار ما مضى من مدته (١٥٨) . وفى نهاية هذه المدة تكون (١٥٩) الأرباح مناصفة بين الشركة وبين الحكومة . ولا يكون للحكومة حق - لقاء ذلك - فى الأرباح إلا إذا زادت عن خمسين مليوناً (١٦٠) ، فإذا زادت عن هذا المبلغ أخذت الزيادة إلى مائة ، فإن تجاوزت الأرباح مائة مليون قُسمت الزيادة مناصفة بين الاثنين (١٦١) .

قال بطرس : ولقد عارض المساهمون فى أول الأمر فى هذه الشروط ، ولكنهم عادوا فقبلوا . ومن حيث أن مصر لا يمكنها أن تستقل عنهم ، وأنها (١٦٢) ، لموقعها الجغرافى ، ولسابق تاريخها الدال على أنها كانت على الدوام تابعة ، ولغفلة أهلها - فإن هذه الشروط أحسن لها ، وأوفق لفائدتها ، وربما حدثت اختراعات تقلل من أرباح القنال - البالغ قدرها فى السنة مائة وخمسين مليون [ص ٨٨٥] فرنك فى العام - فلهذا يتراءى أن الاتفاق المعروض فى خير مصر . ولقد دفع لى المستشار المالى نسخة منه ، ويراد الفصل فى هذه المسألة على وجه

(١٥٧) كانت مدة الامتياز تنتهى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ .

(١٥٨) أى إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ . وكان قد مضى على مدة الامتياز أربعون عاماً .

(١٥٩) أى فى فترة مد الامتياز ، وهى أربعون عاماً .

(١٦٠) أى أنه إذا كان صافى الأرباح السنوية ٥٠ مليون فرنك أو أقل ، يكون كل المبلغ للشركة ، ولا تحصل الحكومة المصرية على شيء . وفى الأصل : « مليون » بدلا من « مليوناً » .

(١٦١) أى أن المناصفة فى الأرباح فى فترة مد الامتياز لا تتم إلا إذا زاد الربح على مائة مليون فرنك .

(١٦٢) فى الأصل : « انها » .

السرعة ، لأن مجلس الشركة يريد ذلك . وأشار ، في أثناء حديثه ، إلى أن الشركة لا تريد أن تدفع الآن مبلغ الأربعة مليون جنيه ، لأن ذلك يضايقها ، ويؤثر تأثيراً محسوساً في فوائدهم (١٦٣) .

قلت : إن المستشار يريد أن يتخذ السرعة في كل مسألة وسيلة لحلها على حسب ما يراه !

ولقد طلبتُ (١٦٤) منه - إذا كان من الممكن - أن يطلعني على الشروط التي دُفعت إليه . فقال : إن المستشار المالي سيحضر لديه غدا ، للمناقشة فيها .

في ٤ أكتوبر :

أمس ورد على تقرير المستشار المالي عن قنال السويس ، وقد تضمن أسفه على كون جيل مصر الحالي محروما من التمتع بفوائد

(١٦٣) أورد سعد زغلول في صفحة ٨٨٣ المقابلة لصفحة ٨٨٤ الحسبة الآتية :
المبلغ المتكون بعد ٥٤ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٣٠٠ ألف ٧,٢٠٠,٠٠٠
المبلغ المستهلك بعد ٤٥ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٩٠٠ ألف ٢٠,١١٠,٠٠٠
٦٢,٨٠٤,٠٠٠

وقد عملت هذه الحسبة بمعرفة أحد العارفين بفن المحاسبة ، ويتج منها أن ما تتحصل عليه الحكومة بعد ٥٤ سنة من جميع المبالغ التي تدفع إليها ، قيمة تنازلها عن الإيراد مدة خمسة وأربعين ، وعن نصفه إلى ما شاء الله لا يزيد عن مبلغ إثنين وستين مليون () * وثمنامائة وأربعة آلاف ، وهو مبلغ زهيد يكاد أن لا يوازي قيمة الإيراد السنوي سبع سنوات ، على أن فائدة هذا المبلغ السنوية باعتبار ٣ ونصف في المائة .

* كلمة غير مقرومة ، ويلاحظ أن الأجمال الذي أورده سعد زغلول خاطيء ، كما أن الرقم الثالث معاد عليه في الألوف ، وقد يقرأ ١٤٠ ألفا أو ٧٤٠ ألفا .

(١٦٤) - أى طلب سعد زغلول من بطرس غالى .

القنال ، مع كونه تحمل جزءا عظيما من نفقاته وأتعابه . وقال إن الاقتصاد يدعو إلى النظر في طريقة تجعل هذا الجبل يستفيد منه ، ويتقى خطرات المستقبل ، لأنه ربما حدثت اختراعات أبطلت الحاجة إلى البحار في الأسفار - مثل الطيارات - وكذلك يخشى على مصر - وهي ضعيفة - إذا عادت إليها ملكية القنال ، أن لا تستطيع الدفاع عنه ، وفي إمكان الدول أن يقروها على القبول بحرية المرور فيه . كما أن في إمكان الشركة أن تخفض عوائد المرور تخفيضاً باهظاً لا تستطيع [ص ٨٨٦] مصر رفعه من بعد . قال : ولذلك حصلت مخاطر في هذا الخصوص من السنة الفائتة ، ووضع مشروع ابتدائي من مقتضاه أن تأخذ مصر من الشركة ثلاثة مليون جنيه ، وأن تقبل مد مدة الامتياز بمقدار المدة الماضية ، ويكون لها في نظير هذا التمديد ذلك المبلغ ، ثم ٢ في المائة من أرباح القنال لغاية سنة ٢١ ، ثم أربعة لغاية سنة ٣٠ ، ثم ستة في المائة لغاية سنة ٤٠ ، ثم ٨ في المائة لغاية سنة ٥٠ ، ثم ١٠ في المائة لغاية ستين ، ثم ١٢ في المائة لغاية سنة ١٩٦٨ . وأن يكون للحكومة بعد ذلك نصف الأيراد وللشركة النصف الآخر لغاية سنة ٢٠٠٨ .

وقال إن (١٦٥) الشركة لم تقبل بهذا المشروع ، اذ لم تجد فيه ضمانا كافية لحصولها على المبالغ التي تكون دفعتها . ولذلك وضع مشروع آخر من مقتضاه أن تدفع الشركة - على أربعة أقساط متساوية - أربعة ملايين جنيه (١٦٦) للحكومة ، وأن تدفع - فوق ذلك - اعتبارا من سنة ١٩٢١ المائة أربعة من مجموع أرباح القنال لغاية سنة ١٩٣٠ ، ثم يزداد هذا المبلغ ٢٪ لغاية سنة ١٩٤٠ ، ثم يزداد ٢٪ لغاية سنة

(١٦٥) في الأصل : « وأن » .

(١٦٦) في الأصل : جنيها .

١٩٥٠ (١٦٧) ، ثم ٢٪ لغاية سنة ٦٠ ، ثم ٢٪ لغاية سنة ٦٨ ، ثم بعد ذلك تقسم الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ - على شرط أن لا ينقص نصيب الشركة عن مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في السنة . ويُنظَن أن الشركة تقبل بهذا المشروع ، ويرجو أن مجلس النظار يصدق عليه ، لما فيه من الفائدة لمصر (١٦٨) .

تكلمت الجرائد الأوروبية في هذا المشروع ، ولكنها لم تنشره تماما . ويظهر أن الذي كان اتصل لعلمها هو المشروع الأول . وتناقلت الحديث فيه الجرائد الوطنية ، فخطأته جرائد الحزب الوطني ، وطلبت من الحكومة رفضه . وكذلك « الجريدة » . أما « المؤيد » فانه ابتداء بالاعتراض عليه ، ثم تقهقر . ولا تزال الجرائد تكتب فيه ، والناس يتحدثون به . ولكنهم لم يكونوا عالمين بحقيقته ، ولم يبلغ منهم الاهتمام به الى الساعة الحاضرة (صباح يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩) ، ولم يسألني في شأنه سائل من تلقاء نفسه ، الا هلباوى بك .

[ص ٨٨٨]

وقد قرأته لأول مرة مع سعيد ، ولم نتمكن من الوقوف على حقيقته تمام الوقوف ! ولم نكن نعلم حاجة مصر الى النقود ! فذهبنا الى رشدى باشا وحشمت باشا فى منازلها ، ودعوناها للاجتماع معنا للمداولة فيه . فاجتمعنا مساء أول أمس وأمس ، ورأينا أن حشمت ليس أكثر علما به منا ، ولا رأى له فيه ، ولا علم لديه بالمخابرات التى جرت بشأنه ، وقد وُزع عليه تقرير المستشار كما وزع علينا .

(١٦٧) كتبت فى الأصل سنوات : ١٩٣٠ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ على النحو الآتى : ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ وهوزلة قلم .
(١٦٨) انتهى هنا الجزء المكتوب بخط سعد زغلول .

ثم وزعت علينا قائمة ببيان الوجوه التي سيُصرف فيها مبلغ الأربعة ملايين جنيه ، فتبيننا من هذه القائمة أن السودان سيُصرف عليه من هذا المبلغ اثنين مليون جنيه ونصف ا ومليون لأعمال الري ، ونصف مليون للسكة الحديد .

أما رشدي فظهر أنه من أنصار المشروع ، وأما حشمت فليس له رأى ، وأما سعيد فانه غير ميال اليه ، ويرى أنه لا يصح الموافقة عليه .

ولقد تكلمت معهم بهذا المعنى ، وأن المشروع ، اذا كان من الجهة المالية غير مضر بمصر ، فانه لا حاجة اليه ، ولا يصح أن تباع مصر ملكها لصرف ثمنه على ملك^(١٦٩) - إن لم يكن كله لغيرها ، فليس لها فيه الا النصف ! وإن حكومة السودان ، ان كانت محتاجة لنقد ، فما عليها الا أن تستلف النقود باسمها ! واذا احتاجت لضمانه ، فمصر أو انجلترا تضمنها .

ولقد كنا أمس عند بطرس باشا بالخارجية ، وحضر روكاسيرا ، فتكلمت بهذه اللهجة ، فكان جواب بطرس ان على شعراوى تكلم معه في عدم مناسبة بيع القنال لفائدة السودان ، وأن المادة ١٦ من عقد الامتياز تدل على أن للشركة حق تجديده - فانها بعد أن نصت على أن القنال يعود للملكية الحكومة عند انتهاء المدة المحددة للامتياز بشرط أن تدفع للشركة قيمة المواد والأدوات ، قالت : ومع ذلك اذا حفظت الشركة الامتياز ، فنصيب الحكومة في الأرباح يكون عشرين في المائة ، ثم يزداد نصيبها خمسة عند كل تجديد ، ولكنه لا يصح أن يتجاوز ٣٥ ٪ .

قال روكاسيرا : ان الشركة لم تتمسك بهذا في مخابراتها ، [ص ٨٨٧] وان كان له وجه . ولا يبعد أن تحكم المحاكم به .

(١٦٩) يقصد السودان .

قلت : ان هذا وجيه ، ومن المرجح أن تحكم المحاكم بمقتضاه ، خصوصا وأن هذه المحاكم تكون مiale للشركة . ولقد وجدت الإشارة الى هذا المعنى فى التقرير الذى قدمه المستشار المالى ، حيث قال : وربما كان مفيدا استلفات النظر الى أنه - عند تحرير العقد الأولى للامتياز - لوحظ امكان التجديد ، اذ اشترط أنه « اذا حفظت الشركة الامتياز لمدة متتابعة ، فان حصة الخمسة عشر فى المائة المشروطة للحكومة المصرية تبلغ فى المدة الثانية عشرين فى المائة ، ثم ٢٥ ٪ فى المدة الثالثة ، وهكذا على هذا النوال تزداد هذه الحصة خمسة فى المائة لكل مدة من غير أن تتجاوز فى جميع الأحوال ٣٥ ٪ من صافى الأرباح » . ومن العبث أن نقول إن هذه شروط يمكن للحكومة المصرية أن لا تقبلها . وبما أن الكلمة الأخيرة فى التجديد لها ، فانها يمكنها أن تعلق القبول به على ما تريد من الشروط ، وللقومبانية أن تتنازل عن التجديد ، اذا رأت هذه الشروط غير ملائمة لها .

ولقد أثرت على هذه المسألة تأثيرا عظيما ، وبت أفكر : لماذا أن الشركة لم تتمسك بهذا النص ؟ ولماذا أورده المستشار فى تقريره ؟ فأخذت أبحث فى الاتفاقات التالية ، فعثرت فى المجموعة العمومية لمسيو جلاد ، من سنة ١٨٤٩ لسنة ١٩٠٨ ، على اتفاقية [ص ٨٨٩] انعقدت بين اسماعيل باشا ومسيو دولبس بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، ورد فى المادة ١٥ منها ما نصه : « تقرر بصفة تفسيرية أنه فى نهاية مدة التسعة وتسعين سنة المقررة لامتياز قنال السويس ، وعند عدم وجود اتفاق جديد بين الحكومة المصرية والشركة ، ينتهى الامتياز حتما من نفسه » .

[ص ٨٨٨]

قال روكاسيرا^(١٧٠) : ان الحكومة لا تريد أن يعقد السودان سلفة باسمه ! فقال رشدي : ان شركة انجلترا في السودان صورية^(١٧٠م) ، جعل الغرض منها التخلص من الامتيازات الأجنبية . قال بطرس : والدولة العلية لم تقر على هذه الشركة^(١٧١) لغاية الآن . ثم انفض المجلس على غير طائل .

وقد أخبرني سعيد بأن شيتي سأله فيما اذا كان المشروع يصادف استحسان الأمة ، اذا تخصصت المبالغ الناتجة منه لتخفيف الضرائب ؟

[ص ٨٨٧]

وأخبرني سعيد أن « شيتي » من رأيه أخذ رأى الجمعية العمومية فيه . واستشرنا النصوص ، فوجدنا أن ذلك جائز . ثم تكلم سعيد مع بطرس في هذا الخصوص ، فسخر بهذه الفكرة !

ثم إنه قال - في جلسة أخرى - إن الانجليز ساخطون كلهم على

(١٧٠) في الأصل : « وقال » . والكلام هنا امتداد لكلام روكاسيرا في اجتماع النظر عند بطرس باشا بالخارجية ، الذي حضره روكاسيرا . وقد قطعه سعد في الصفحة المقابلة (٨٨٧) بالاضافات التي سلف ذكرها في المتن .

(١٧٠م) يقصد : شركة انجلترا لمصرفي حكم السودان .
(١٧١) يقصد أن الدولة العثمانية لم توافق على الاتفاق الثنائي بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير ١٨٩٩ ، الذي اشتركت به انجلترا في إدارة السودان .

« شيتي » ، ويقولون إنه هو الذى ألفت فكر سعيد الى الجمعية العمومية . ويتهمون سعيد بترويجها .

[ص ٨٩٠]

وعلمت من بطرس ان المخابرة في هذا الموضوع جارية من مدة ، وأنه كان يتراسل فيها مع المستشار المالى وهو في أوروبا . أما الخديوى فانه كان تكلم معنا في هذا الخصوص ، ورغب الينا بحثه ، وكلف حشمت بوضع تقرير لنا عنه . وأحسنا منه أنه إن لم يكن غير مبال له ، فانه خالى الذهن منه . ومع ذلك فمن الجائز أن نكون مخطئين في احساسنا ، وأن يكون متفقا عليه من قبل !

تكلم معى المستشار أمس في وضع طريقة للأسئلة التى يوجهها مجلس الشورى للنظار ، فقلت : ان هذه المسألة ليست خاصة بالمعارف وحدها ، بل هى عامة لجميع النظارات ، وتتعلق (١٧٢) بعلاقة الحكومة مع مجلس الشورى . ومن المعلوم أنه يلزم الجرى في هذه المسألة على الطريقة المتبعة في البلاد الشوروية . وتكلمت مع بطرس فيها ، فقال إنه مشتغل بها .

علمت أن بطرس تكفل بكم أفواه الجرائد عن التكلم في مسألة القنال .

في يوم الأربعاء ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٩ ، حضر مغربي (١٧٢) في الساعة الرابعة بعد الظهر ، وقال إنه أخبر المستشار - من يومين - بما أمرتم به من قبول التلامذة ، الزائد سنهم عن ١٧ سنة ، في المحلات الحالية .

(١٧٢) في الأصل : « ويتعلق » .

(١٧٢ م) هو محمد على المغربي ، مدير أقلام عربى نظارة المعارف (أنظر ترجمته في الجزء الأول من المذكرات ، ص ٢٧١ حاشية ٢٨١ .

ثم تكلم فيها معه أمس ، فدخل عندكم^(١٧٣) للكلام عنها . ثم انختمت الجوابات المختصة بها ، وأرسلت للبوستة . قال : فسألني المستشار عما إذا كان من الممكن سحبها ؟ وأرسلني الى سعادتك قائلاً : كيف يمكن قبول هؤلاء ، مع أن كلا من بطرس باشا والسير غورست سألاه عما إذا كان قبل بعض التلامذة ممن زاد سنهم عن الحد المقرر ؟ فأكد لهما عدم حصول ذلك . فأمرته بالانصراف . وكان حشمت باشا حاضرا ، غير أنه لم يلتفت جيدا لهذه العبارة .

ثم احضرت^(١٧٤) المستشار يوم الخميس ، وتكلمت معه في هذه المسألة بأنى - على ما أتذكر - فاتحته فيها ، واتفقت معه عليها ، على أن المسألة مقررة من قبل بما تقرر في نظيرها - في العام الماضي - تقريراً صدق عليه هيئة مجلس المعارف الأعلى . فقال : ولكن إذا وضعت قاعدة يلزم اتباعها !

قلت : إن القاعدة متبعة ، وإنك إذا أردت سحب الجوابات من البوستة ، فاني أوقف ارسالها حتى أنهي هذه المسألة مرة واحدة ، لأن بطرس وغورست إذا كان من رأيهما عدم قبول أحد ممن زاد سنهم عن المقرر - مع وجود محلات خالية - فاني لا أقبل بهذا الرأي مطلقاً ، لما [ص ٨٩١] فيه من تعطيل التعليم ، والتضييق على الناس فيه . وإذا سهل عليك أنت أن تفعل ذلك لكونك أجنياً عن الأمة ، فليس هذا من السهل على ، لأن الضرر فيه عائد على أهلي وأقربائي وأنسبائي وأصدقائي وبنى وطني . ودعوت مغربي لكتابة^(١٧٥) تلغراف بتوقيف الجوابات ! فقال : لا أريد ذلك . قلت : وما الذي تريده بعد هذا ؟

(١٧٣) أى : فدخل المستشار عند سعد زغلول .

(١٧٤) في الأصل : « فأحضرت » .

(١٧٥) في الأصل : بكتابة .

وطال الكلام على هذا المنوال ، وأخذ ينكر شيئاً فشيئاً ما قاله للغيري .
ثم انتقلنا للكلام في موضوع آخر .

وذهبت الى بطرس منفعلا ، وسألته فيها اذا كان سأل حقيقة هذا السؤال لدنلوب ؟ فقال : هذا غير حقيقى ، وانما سألته فيما تطعن فيه الجرائد في قبول المقيدين وغير المقيدين . قال : ومن رأى قبول من زاد سنهم عن المقرر ما دامت هناك محلات . فحكيت له جميع ما جرى بيني وبين دنلوب بالحرف الواحد .

ثم ذهبت في اليوم التالى - ٢٨ أكتوبر - الى السير إلدن غورست ، وقصصت عليه كذلك كل ما جرى ، وزدت بأنى مستاء جدا من هذه الحالة ، التى لا أستطيع صبرا عليها . فقال : إن عندك حقا في الموضوع ، ولكن كان يلزم - عند الاستثناء - استئذان مجلس المعارف الأعلى واضع هذا القرار !

قلت : إن الانجليز يتهومونا بأننا لا نطبق روح القانون ، وانما نطبق حروفها ، ثم إذا أردنا أن نطبق روحها نتهم بمخالفة نصوصها ! فالقرار - الذى اشتركت في وضعه - مبنى على مسألة المحلات . ونفس المجلس - الذى وضعه - فسر هذا التفسير . فلم يكن ، بعد هذا التفسير ، من حاجة لعرض هذه المسألة عليه مرة أخرى ، وانما يلزم تطبيق القرار بالمعنى الذى فسر به .

ودفعت له المذكرة ، التى كنت قدمتها لمجلس المعارف الأعلى ، والقرار الصادر منه بالتصديق عليها برمتها ، فقرأهما ، وأمعن النظر فيهما طويلا ، ثم قال : إن الحق معك .

قلت : أما من جهة الطريقة التى جرى عليها فى هذه المسألة ، فسيئة جدا ، ولا يمكن التوفيق بينها وبين قولك لى - فى زيارة القدوم - : إنك لا تحب أن نكتب ميل الجمهور إلينا بالطعن عليكم -

لأن الكلام مع مدير الأقسام ، بالطريقة التي تكلم المستشار بها ، لا يؤمن معها اشاعة الأمر ، وعند ذلك يرى الناس أنى أجاهد فى نفع أبنساء وطنى ، وأن الانجليز - السدين يمثلهم دنلوب فى المعارف - يعارضون فى ذلك !

ثم قلت (٢١٧٥) : وليست هذه المسألة أول ما ارتكبه (١٧٦) من المنغصات ، بل هناك مسائل كثيرة لا يسع الوقت لشرحها ، ولم أرد أن أصدعك بعرضها عليك فى حينها .

[ص ٨٩٢]

ثم حكيت له مسألة بويد كاربنتر وسوانسون ، المختصة بعرض الميزانية على ابتداء قبل عرضها رسميا - من أولها الى آخرها - ومسألة تجسسه مع السكرتير ، وسؤاله عمن يكتب لى بعض الكتابات الى تتضمن بعض الملحوظات ، ومسألة إعراضه عن الحضور الى عندما أرسلت اليه بعض الحجاب فى السنة الماضية !

فقال : إنه رجل لاذوق عنده ، ولكن هذه طبيعته ، والطبع لا يتحول . وكثير من الانجليز يشكون منه أيضا - غير أنه على جانب من المعرفة .

قلت : إنه لم يجعل لى فرصة ثمكنى من الانتفاع بهذه المعرفة : يريد إلغاء اللجنة العلمية الادارية ، مع أنه هو السبب فى تعطيل أعمالها ، لأنه يمكث الساعتين والثلاثة يتكلم - بلا طائل - فى موضوع لا يحتاج لأزيد من دقيقة أو دقيقتين ! ويمكنك أن تسأل فى ذلك ولز وكاربنتر . ومن حسن ادارته أن يأتى بالكتابة - بعد الانصراف -

(١٧٥) فى الأصل : « قلت » وقد أضفنا « ثم » .

(١٧٦) أى : دانلوب .

لانتظاره ، ولا تريد المالية أن تدفع لهم أجور العربات التي يعودون بها للنظارة ، بحجة أن عودتهم إنما هي لتتميم الأعمال التي كان يلزم تميمها في زمن الاشتغال ! على أنهم لا يعودون لتتميم شغل بدءوه^(١٧٧) ، وإنما ليكونوا تحت تصرف جناب المستشار ورهن اشارته ! فناقش غورست في استحقاق هؤلاء الكتبة لأجرة العربات من الجهة المالية .

وأخيرا قال : إني سأكلمه في هذا الخصوص ، وهذا الكلام يستدعى أن أقول له الوقائع التي سردتها . قلت : وأنا أريد ذلك ، لأنني ضقت صدرا ، ولا يحسن بعد ذلك أن أسكت . وانصرف ، بعد أن قال لي : إن أبوابي مفتوحة في كل وقت أمامك ، وكل خلاف عَرَض أنا مستعد لسماعه . فشكرت له وانصرفت .

وأخبرت بطرس بجميع هذه المفصلات ، فقال : حسنا فعلت . قلت : يلزم الالتفات لهذه المسألة ، لأنني وصلت الى حد لا أستطيع معه الصبر .

انصرفت من عند غورست في الساعة ١١ وثلث الى نظارة الخارجية ، حيث اجتمع اخواننا لشرح لهم المستشار المالي مسألة القنال . فأعاد لي ما شرحه عليهم ، ووجهت اليه بعض الأسئلة ، ولكنه تبرم منها ، ولم تكن أجوبته مقنعة . وقال - عند توجيه بعض الأسئلة - بأنكم تلفتون نظر الجمهور اليها ! فقلت له : ما معنى ذلك ؟ قال بطرس : إن الجمهور هو الذي يُلفتهم الى مثل هذه الاعتراضات . وجاء في حديثه قوله : ان الخطة التي سلكتوها ، خطة معارضة . قلت : ليس الأمر كذلك ، ولكنها [ص ٨٩٣] خطة بحث وتنقيب ، وهي خطة يجب أن ترتاح اليها ، لأن قيمة عملك تظهر بها

(١٧٧) في الأصل : « بدأوه » .

أحسن مما تظهر بالتصديق عليه من غير بحث ولا تنقيب .

وفى أثناء ذلك ورد تلغراف بوصول الجناب الخديوى على يمت المحروسة ، فانفضت الجلسة . وسافرنا لمقابلته ، وحصلت مبادلة آراء فى موضوع القنال ، وما قال المستشار ، فسخرت منه كثيرا .

ولما وصلنا الى سيدى جابر ، سألت معاون المحطة عن محل وجود الخديوى ، فقال إنه بالمنتزه ، وإنه هو استلم تلغرافا من أحمد بك صادق يكلفه فيه بأن يخبرنا أن نتوجه للتشرف بالمقابلة غدا صباحا ! وقد كنا غيرنا ملابسنا ظنا بأن المقابلة ستكون عند وصولنا . فوجم بطرس لهذه الطريقة ، وقال : انه يجب علينا التملق أحيانا ! وتكلمت أنا وسعيد فى هذا الشأن ، وتأسفنا منه .

وحصل بينى وبين رشدى مناقشات طويلة جدا فى موضوع المشروع . ورغما عن قوة الحجج التى أقمتها له ضد المشروع ، لم يتحول عن قوله : إنه مشروع مفيد ، ولا شىء فيه ! وكنت أقول له : إن تصلبك ، وعدم تأثرك بهذه الحجج - على خلاف عادتك - يدل على أن هناك شيئا آخر يملك على ابداء هذا الرأى ! وأخيرا صرح بأنه ، وإن كان يرى المشروع مفيدا ، يوافقنا على رفضه اذا رأيناه .

وقد اجتمعنا بالمنتزه عند الخديوى ، فتكلم عن سفره ، وانه ممنون منه ، وأن الرياح عاكسته فى العودة . ثم قدم له حشمت باشا مذكرة المستشار المالى فى مشروع القنال ، وأخذ بطرس باشا يشرحها له ، بايراد ما يؤيد المشروع وما يناقضه ، بلهجة معتدلة .

وقد شرحتُ بعض الأوجه المفندة له ، وقلت : إنه لا خير فى بيع القنال لمصلحة السودان ! وإن هذه طريقة خطيرة . وهناك طريقة لا خطر فيها ، يمكننا أن نسلکہا اذا كنا محتاجين للنقود - وهى طريقة الاقتراض .

وقد تأثر الجناب العالى عندما سمع أن النقود سيستعمل منها جزء عظيم في السودان ، ولكنه كان يلوح منه الميل الى الموافقة عليه ، بعد تعديله بحذف ما يضر منه . وكان سعيد يساعدن فيما أقول .

وقد سأل الجناب العالى حشمت باشا عما اذا كان وضع حسابا عن المسألة ؟ فأجاب بالسلب ! فوقع ذلك وقعا سيئا . ثم حصل الكلام في شيتي ، وتعين خلف له عند نهاية الشتاء الحاضر . فمال الجناب العالى لتعيين هنتر ، وتكفل بالكلام مع غورست في شأنه . ثم (١٧٨) تعيين قاضى جديد خلفا للقديم في مجلس الشورى ، ثم تعيين عضو [ص ٨٩٥] آخر مكان البكرى ، ويطرس يريد تعيين عفيفى ، لأن صالح باشا رفض .

[ص ٨٩٤]

ونحن بمحطة المنتزة - عند العودة - فهمت من رشدى أن امرأة قدمت عريضة للنياية العمومية بأن هناك جمعية سرية ، تألفت من سبع سنوات ، لمعارضة الحكومة الانجليزية ، وتهيج الرأى العام في انجلترا على ادارتها في مصر . وأن الخديوى كان مشجعا لهذه الجمعية ، وبعض الانجليز والوطنيين . وأن لدى هذه المرأة أوراقا تؤيد دعواها (١٧٨م) .

وأن فتحي استلم هذه العريضة من النائب العمومى - الذى كان مريضا ببيته - وترجمها لمكلرث . وأنه هو عرضها على الخديوى الآن ،

(١٧٨) أى : ثم دار الكلام حول .

(١٧٨ م) لعل هذه الجمعية السرية هي التي ورد ذكرها في مذكرات أحمد لطفى السيد المنشورة تحت عنوان : « قصة حياتى » في كتاب الهلال عدد ١٣١ ص ٢٦٢ ، وكان الخديو عباس حلمى محركا لها ، وفيها مصطفى كامل ومحمد فريد .

عند الانصراف . قال : ولم يكن ينبغي لفتحى أن يطلع مكلرث عليها قبل احاطة الخديوى بها علما . فقال بطرس : إنه أطلعه عليها لما بين موزلى - المتهم فيها - وماكلرث من الكراهة . ودافع عن فتحى بقوة . فقلت لرشدى : يلزم التكلم مع فتحى فى هذا الخصوص . ثم فهمت من رشدى أنه قال للخديوى عما فعله فتحى ، ولكنه - فيما يقول هو وسعيد - كان مضطرا ، لأن الخديوى أراد أن يحجز العريضة عنده ، فقال له رشدى : إن مكلرث عنده علم بها ، حيث ترجمها له فتحى !

[ص ٨٩٥]

ثم تغدينا فى كلوب محمد على ، وعدنا الى الأوتيل فى الساعة الرابعة ، واستلم كل منا تلغرافا من على باشا شعراوى وشركاه ، بطلب عرض المشروع على الجمعية العمومية .

ثم اجتمعنا عند الرئيس فى أوتيل آيات . وكان سعيد باشا قد عرض التلغراف ، الوارد اليه ، على الجنب العالى ، وتكلم مع جنابه بمناسبة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، وعدم التساهل فى الأمر فأرسل شفيق الى رئيس النظار ، بأن يتدبر فى العواقب ، ويجتهد فى حل المسألة على وجه مرضى .

فاتفقنا على وجوب العمل على عرضها على الجمعية العمومية . وقال بطرس : إن كل واحد منا يقول لمستشاره إن رئيس النظار عرض المسألة على الخديوى ، بما لها وما عليها ، ولم يظهر الخديوى شيئا ضد المشروع ، ولكنه يمكن أن يكون أميل الى قبوله من رفضه ، غير أن أقوال الجرائد والتلغرافات المتتالية من الجهات المختلفة أثرت فيه نوعا من التأثير على ما يظهر . وإنه هو سيقابل غورست غدا مساء ، ويجتهد فى اقناعه ، بمناسبة عرض المشروع على الجمعية العمومية .

وكلف سعيد بأن يتخلف لمقابلة الخديوى ، واستمالته لهذا الأمر ، فعاد سعيد الى مصر بوابور الصعيد . وأخبرنى أمس - ٣١ أكتوبر سنة ٩٠٩ - بأن الخديوى ميال لهذا الأمر .

ثم ورد على بطرس كتاب فى الساعة ٩ مساءً أمس من غورست ، يدعو فيه لمقابلته . فجلس معه نحو ساعة وعشرين دقيقة ، يُقيم له الحجة بعد الحجة على وجوب عرض المسألة على الجمعية العمومية . ومما قاله له : إنه لا يحسن أن الجمعية العمومية للشركة تُستشار فى هذه العملية ولا تستشار الجمعية العمومية للأمة المصرية فيها ! ومن المحتمل القريب أنها ترفض المشروع ، ولكن ذلك أرضى للرأى العام ، وألّيق بالحكومة .

فألان هذا الكلام وغيره من تصلبه ، وأدخل التردد فيه ، فوعده بالقبول ، بعد مقابلة المستشار المالى والجناب العالى . وفى الساعة واحدة بعد الظهر حضر المستشار المذكور ، وأخبر بطرس باتفاق غورست معه على عرض المشروع على الجمعية العمومية ، وطلب أن تصدق الحكومة عليه أولاً ، وتعلق أمر تنفيذه على تصديق الجمعية العمومية .

فأرأينا - من جهة - أن يسافر سعيد لاجبار الخديوى بذلك ، حتى لا يتمكن غورست من استمالته الى غير ذلك . وخشية أن يظن الظنون بكثرة تردد سعيد بين مصر واسكندرية ، اتفقنا على أن يظهر أن السبب فى ذلك مرض بنته ! وأنه - اذا تم الاتفاق بينه وبين الخديوى - [ص ٨٩٦] يرسل الى تلغرافا بأن صحة بنته فى تحسن . وقد ورد هذا التلغراف منه فى نحو الساعة العاشرة مساءً ، وبلغته لبطرس فى التلفون .

وقد اعترضت على طلب المستشار المالى تصديق الحكومة ابتداءً ،

فقلت : إننا نخشى اذا فعلنا ذلك ورفضت اللجنة العمومية ، أن نلزم بتنفيذ المشروع ، لأننا نكون قد صدّقنا عليه ، واعتبرناه نافعا لمصر . ولكون رأى الجمعية العمومية في هذا الموضوع استشاريا ، فلا محل للارتباط برأيها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فان تصديقنا على المشروع يخالف الجارى فى أخذ رأى مجلس الشورى والجمعية العمومية . على أنه يجعل مركزنا حرجا جدا أمام الأمة ، لأننا نكون قبلنا شيئا نعتبره مخالفا لمصلحتها ، وكتبنا - بهذا التصديق - عهدا على أنفسنا أن ندافع عن المشروع ونروّجه ، ونسعى بكل طريقة لدى الجمعية العمومية للتصديق عليه .

فبعد أن استخف بطرس - بادىء الأمر - بهذا الرأى ، تردد فيه ، وكلف سعيد بأن لا يقول شيئا عنه للخديوى .

ولقد أعجبت بسير بطرس فى هذه المسألة أخيرا ، وأظهرت له ذلك أمام اخوانى . ثم اجتمعنا فى الساعة ٤ بعد الظهر ، واستمر اجتماعنا الى الساعة ٨ ، نتجادل ونتناقش .

فاتنى أن أذكر أن اسماعيل باشا سرى - الذى كان غائبا مع الخديوى - حضر أول اجتماع لنا أمس - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ - عند بطرس ، فقال بطرس : إني معتقد - بدمتى - أن المشروع نافع ، ولكن الناس لا يشعرون ! فقال سرى : إنه عظيم جدا ! وقال رشدى ما يقرب من ذلك . فقلت : إني أعتقد العكس على خط مستقيم ، وانه مشروع مضر جدا .

ثم بعد ذلك قلت لسرى : هل قرأت المشروع وتمعننت فيه ؟ فقال : إني ألقيت عليه نظرة سطحية ! قلت : ولماذا تعجلت بالحكم عليه قبل التمعن فيه ؟ وأبديت له شيئا من مضاره - كمسألة تحمل

الديون المنعقدة قبل انتهاء الامتياز الحالى ، وتحمل المعاش . فقال :
إنه يلزم تعديل هذا

وفى الجلسة التى انعقدت فى الساعة ٤ ، تناقشنا طويلا ، وامتنع
حشمت أن يبدى رأيا ، حتى ألزمنى أن أقول له : إني متعجب من شدة
حذرك ! أليس فيكم غير متبصر غيرى ؟ لماذا أبدى جميع فكرى
أمامك ، وتحشى أن تقول شيئا من فكرك لى ؟ فلم يزد هذا الا اصرارا
على الاحتراس

أما رشدى ، فكان مناقضا لى على خط مستقيم ، يُظهر الاعتقاد
بأن المشروع نافع جدا لمصر ، وأنه لازم للصرف على السودان وغيره
من المنافع العامة فى مصر ، وأن المبلغ الذى يصرف على السودان ليس
ضائعا ، بل هو فى منفعتها ! [ص ٨٩٧] ويقول : إن الحكومة
الانجليزية تسترد جميع المبالغ التى تكون صرفناها على السودان ، بعد
إزهاره وإثماره .

ولقد كنا نظن أن ميزانية تفتيش المشروعات - الذى كان فيه
اسماعيل باشا سرى قبل تعيينه ناظرا - جزء من الميزانية الاعتيادية ،
وأن هذه الميزانية يمكن استعمالها فى الأعمال المقال يلزوم مباشرتها فى
الوجه البحرى . فسألنا اسماعيل باشا سرى عن ذلك ، فقال : ان
ميزانية هذا التفتيش كانت من الاحتياطى . فكانت هذه العبارة من
بواعث الفرح الشديد لدى رشدى ، وكان كمن انتشل من حفرة !

وفى أثناء ذلك حضرت جريدة المؤيد ، فقرأت بها مقالة جاء فيها
اعتراض رأيته مهما ، وهو أن ضمانه مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك
للقومبانية^(١٧٩) كل سنة ، يُسهل عليها أن تخفض رسوم المرور الى حد

. (١٧٩) القومبانية ، وقد ورد ذكرها كثيرا فى المذكرات ، معناها الشركة - أى
شركة قنال السويس . وهى تعريب لكلمة Company .

لا تستفيد معه الحكومة شيئا ، وحينئذ نكون وقعنا بذلك فيما فررنا
بالمشروع منه ! فتداولنا في هذا الاعتراض ، وأشبعت الكلام فيه ،
فأثر على رشدى وأحرجه .

وقال اسماعيل سرى - بعد ذلك - إن المشروع يكون عظيما اذا
عدل بالكيفية الآتية : وهو حذف ضمان الحكومة لمبلغ
٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وعدم ملزوميتها بالديون التي تكون انعقدت
لغرض تحسين القنال وموانيه قبل سنة ٦٩ ، وعدم ملزوميتها بمعاشات
الموظفين . قلت : إنى موافق لك في هذا ، لأن معناه رفض المشروع
فإن الشركة ترفض المشروع - اذا لم يُقبل شرط الضمان . وانصرفنا على
أن نعود للمداولة هذا اليوم .

أعجبني من الناس في هذه المسألة : أولا ، اهتمامهم بها ،
وثانيا ، اتحاد الأحزاب المختلفة على العمل فيها بطريقة واحدة .
والمؤيد هو أكثر الجرائد علما بها ، وأدقهم ملاحظة .

أخبرنى سعيد بأن الخديوى قال له : إنى أرى سعدا (١٧٩م)
مشتدا ، فالأحسن أن تنصحه ، خشية أن يعاكسوه ونُحرم من
خدماته ، لأنه يعطى للمداولة روحا . فقال : إنه محترس، ولكنه يشتد
أمام جنابكم بأن يبدى كل أفكاره . قال له : لا بأس من ذلك أمامى ،
فله أن يقول ما شاء ، ولكن يلزم أن يحترس فى الجهات الأخرى . فقال
له سعيد : وهو كذلك .

أخبرنى سعيد بأنهم يشيعون فى اسكندرية أن حشمت باشا فى
مقدمة سعد وسعيد المعارضين فى المشروع ، وأنه قال لبطرس : إن
الذى يصدق على المشروع ناظر مالية آخر غيرى !

(١٧٩ م) فى الأصل : « سعد » .

وقد كان بلغنى أن الخديوى وبطرس ارتشيا فى هذه المسألة !
فأخبرت بطرس بها [ص ٨٩٨] أمام اخوانى ، وقال سعيد : إنها
مشاعة فى اسكندرية أيضا ! فقال بطرس : أحب أن تصل هذه
الاشاعة الى آذان الانجليز !

كنا عند بطرس عندما حضر المستشار المالى ، فسرعان ما قطعنا
الحديث ، وخرجنا فورا ! فقلت لـ اخوانى : إنكم تفعلون ما لا يليق
بكرامتكم ، وترفعون - بخروجكم على هذه الصورة - المستشار المالى
الى مقام أسمى من مقاماتكم ، وكان اللازم أن نتمهل ، ثم نخرج
واحدا بعد واحد اذا أردنا الخروج ، وإلا بقينا (١٨٠) . وبعد ذلك قال
رشدى : الأحسن أن ننزل ، حتى لا يظهر أن الخروج كان بسبب
حضور المستشار المالى !

حضر أمس عندى رشدى باشا ، ويده مذكرة أرسلها اليه
المستشار المالى بتاريخ ٣٠ اكتوبر (أول أمس) ، ليطلع عليها هو
وسعيد وأنا ، وأرسل معها خطابا يقول فيه : إن بعض من لا علاقة له
بالحكومة ، كتب هذه المذكرة إليه بشأن القنال ، وهو ، وإن كان
لا يقاسم واضعها فى المبالغات التى اشتملت عليها ، يرى من المفيد أن
يعرضها علينا . هذه المذكرة مكتوبة بأسلوب يشبه أسلوب
« برنيوت » (١٨١) ! ولم أفهم معنى مبادرة المستشار المالى - فى كتابه - الى
نفى أن الكاتب موظف بالحكومة ! كما لم نفهم السر فى كتمان المستشار
اسم الكاتب ، وفى جعلها بصفة سرية !

(١٨٠) أعتقد أن هذه الفقرة تضيف إلى صورة سعد زغلول لمسة أخرى توضح
مدى حرصه على كرامته وكرامة الوزراء الوطنيين فى وجه المستشارين
الانجليز ، وهى لمسة جديدة بالتنويه .

(١٨١) يقصد : بـ « برونيت » Sir William Brunyate السير وليم برونيت ،
المستشار القضائى الانجليزى للحكومة المصرية .

وغرض الكاتب من هذه المذكرة ، أن يثبت بأن الحكومة المصرية لاحق لها - قانونا - أن تحصل على رسوم من القنال بعد عودته اليها ! لأن القانون الدولى ، الذى قضى بأن حرية المرور تستلزم رفع الرسوم ، يمنع من ذلك ، كما أن الاتفاق المعقود بين الحكومة والشركة فى سنة ٥٤ ، ثم الاتفاق الآخر المعقود بينهما سنة ١٨٦٦ - يتضمن تنازل الحكومة عن هذا الحق ! فقال رشدى : إنه غير موافق على هذه المذكرة . قلت : إنه يمكنك أن تقول للمستشار إن هذه المذكرة أسخف السخافات .

٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا أمس قبل الظهر عند بطرس باشا ، وتناقشنا فى كيفية عرض المشروع على الجمعية العمومية : هل يعرض مُصدِّقا عليه من مجلس النظر ، معلقا تنفيذه على الجمعية العمومية ، أو يكون عرضا بسيطا غير مسفر برأى الحكومة فيه ؟

فذهبت الى الثانى ، وتمسكت به . وقلت : إننى لا يمكننى أن أوافق على الأول ، لأن رأى رفض المشروع ، لكونه مضرا بالبلاد ، وسوف أعتقد^(١٨٢) هذا الاعتقاد حتى ولو صدقت عليه الجمعية العمومية - [ص ٨٩٩] إلا اذا ظهرت^(١٨٣) أدلة توجب تحويل هذا الاعتقاد !

فقال بطرس : إنه لا فرق بين الأمرين ، لأن تحويله من الحكومة على الجمعية العمومية يعد تصديقا عليه ! . وقد صرح اسماعيل باشا سرى بأنه غير موافق على شرط الضمان ، ولا على المادة ، ولا على مسألة المعاشات .

(١٨٢) فى الأصل : « وأعتقد » . وقد أجرينا التعديل لسهولة فهم العبارة .

(١٨٣) فى الأصل : « إلا ظهرت » .

فقلنا : إنا نريد أن نتكلم فى هذه النقط وغيرها مع المستشار المالى . قال بطرس : ان الأحسن أن يتكلم معه فيها رشدى ، لأنه متظاهر بتأييد المشروع ، فيكون كلامه أخف على المستشار من غيره . ولما تلاقينا برشدى أخبرته بذلك ، فقال : إنه لم يفاوض المستشار فى شىء ، ولم يبد له ما يدل على رأيه .

ثم انصرفنا على أن نجتمع عندى فى الساعة ٥ بعد الظهر ، فرأيت أن أدعو المستشار المالى للحضور معنا فى هذا الاجتماع ، فأجاب الدعوة بالتلفون ، وحضر .

وكانت قد دارت المناقشة - قبل حضوره - فى النقط المذكورة . وقال سرى إن روكاسيرا تكلم معه اليوم فى هذا الموضوع ، وأفهمه بأن الأمر الصادر بعقد الشركة ، يشتمل على نص صريح فى أن رسوم المرور انما تتناولها الشركة بصفة تعويض عن النفقات التى تكبدتها الشركة فى انشاء القنال . وإنه^(١٨٤) عرض على روكاسيرا فكرة لغو الضمان ، ولو باطالة مدة التجديد عشر سنوات أو أكثر ، فاستحسنها ، وأخبره بأن لموظفى الشركة صندوق معاش يتناولون من أرباحه معاشاتهم .

فقلت : إن النص ، الذى يرتكن عليه روكاسيرا ، لا يدل على شىء سوى أن الحكومة المصرية - صاحبة الحق فى رسوم المرور - تنازلت عنه للشركة ، فى مقابلة تلك التكاليف لمدة معينة . فاذا انتهت هذه المدة عاد هذا الحق الى صاحبه . وهو ثابت له ، لأن القنال فى ملكه ، ويانشأه بين البحرين وفر على المراكب زمانا طويلا ومالا طائلا . ثم حضر رشدى ، وقصصت عليه ما قال سرى . وكان هو أخبرنى - من قبل - بأن روكاسيرا تكلم معه فى هذا النص ، ولم يخبرنى برأيه فيه . فسألته فى هذا ، فأبدى مثل رأى فيه .

(١٨٤) أى اسماعيل سرى باشا .

ثم حضر المستشار المالي ، وأخذ رشدى يسأله في موضوع المشروع . فقال عن مسألة الضمان : إن الشركة لا تقبل بدونها ، وإنه لا يمكنها أن تنهاون - بسبب هذا الضمان - في عمل كل ما من شأنه زيادة الأرباح ، والامتناع عن (١٨٤) تخفيض الرسوم . وأكد بأن تطويل مدة التبدل ، لا يستميلها إلى الرضاء بغير الضمان . وعن المادة ٥ ، بأنه تخار مع الشركة في شأنها ، وأنه ربما قبلت بالأ تقسط الديون التي تعقدتها قبل سنة ٦٩ ، لأزيد من ستين سنة . وعن مسألة المعاشات ، بأن رأس مالها لا يتجاوز [حتى ٩٠٠] ٦٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة حين عملها أن تقبل بها ، ولا تناقش في هذا الأمر الجزئي !

فقلت له : إنه لا يصح في العقود أن يسلم أحد المتعاقدين نفسه لسلامة نية الآخر ، بل لابد أن يحتاط لنفسه ، ثم يعتمد بعد هذا الاحتياط على ذمة صاحبه . وتعهد الشركة بأن لا تأتى أى عمل يضر الحكومة ، ولا يضرها - تعهد لم يزد الشركة ارتباطا ، لأنه يجب عليها ذلك ، ولو لم تكتب على نفسها هذا التعهد ! على أن هذه الشركة هي ، التي كان التخوف من تخفيضها للرسوم عند دنو أجلها ، من الأسباب التي حملتك على وضع هذا المشروع . فلم يجب بجواب مفيد عن هذا السؤال .

ثم سألت عن سبب كون الحكومة لم تطلب أكثر من ١٥ ٪ من الأرباح ، عن المدة التي بين ١٧ نوفمبر - موعد انتهاء أجل الامتياز - وأول يناير - موعد ابتداء التجديد - مع أن القنال لها كله في هذه المدة ؟ فقال : إن الشركة لم تقبل بذلك . فقلت : إن عدم قبول الشركة لا يصلح سببا لتنازلنا عن حقنا .

ثم قلت : انى أرى أن هذا المشروع جمع بين صفتين : صفة

سلفة ، وصفة شركة ، وقد استقلت شركة القنال بمزايا كل من العقدين ، وتركت لمصر مضارهما .

فبصفة كونها مقرضة ، ضمنت لها الحكومة المصرية مبلغ الـ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنويا لمدة ٤٠ سنة - وهو قيمة الأربعة ملايين جنيه التي تدفعها على أربع سنوات (١٨٥) - ثم المبلغ ، الذي يتراوح من ٤ الى ١٢ ٪ في المدة ما بين سنة ٢١ وسنة ٦٨ ، وفوائده وفوائد فوائده .

وبصفة كونها شركة ، استحققت أن تقاسم الحكومة الأرباح إن زادت عن ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وحملت الحكومة جزءا من مصاريف التحسين - التي كانت تتحملها وحدها لولا هذه الشركة - ومنعت الحكومة من أن تحول فوائد المبالغ التي تستلمها منها ، أو تقوم بسدادها كلها إذا كثر المال ، ونقصت فوائده ، أو فاضت به خزائنها . واكتسبت أن تضع على عاتق الحكومة معاشات الذين انتفعت بخدماتهم ، وأن تأخذ ٨٥ ٪ من أرباح القنال في المدة السالف ذكرها !

فقال المستشار : هل تظن أن عقد السلفة الخالص أحسن ؟ قلت : نعم ، لأنه عقد يعرف الانسان به مقدار ما يستلمه ومقدار ما يدفعه ، ولا منبع للاشكال فيه - بخلاف هذا العقد فانه مملوء بالظلمات ، ومواضع الشبهات .

فقال : ولكن هذه مناقشة أكاديميك (١٨٦) لأن المشروع سيعرض على الجمعية العمومية ، وأظنها لا تقبله . واليوم الذي ترفض فيه أسر سرورا عظيما ، بصفة كوني انجليزيا !

(١٨٥) م) في الأصل : أربعة سنوات .

(١٨٦) يقصد : « أكاديمية » - أى : علمية .

قلت : كن متأكدا - من [ص ٩٠١] الآن - أن الجمعية العمومية ترفضه . وفي رأيي أن الرفض له ، تسعون في المائة . بل - من الاحتجاجات التي ترد علينا ، وكتابات الجرائد التي نقرأها ، والأحاديث التي تدور بيننا وبين المترددين علينا - يمكنني أن أقول : إنه لا يوجد أربعة في الجمعية العمومية يصدقون على هذا المشروع ! فاعتقد ذلك ، وابن عمك عليه ، وافكر من الآن في السلفة ان كان هناك احتياج للنقود .

فنازعني اخواني في ذلك - خصوصا رشدي وسرى - وقالوا : إنه يوجد كثيرون يقبلونه ! فقلت : خذنا نحن مثلا : إني مخالف على خط مستقيم للمشروع ، واسماعيل باشا سرى ليس موافقا عليه ، ورشدي مستصعب لمسألة الضمان . فوافقني اسماعيل سرى ، وكان في أثناء الكلام يبدي رأيه بصراحة ضد المشروع . قلت : فإذا كنا نحن ضده ، كيف يمكننا أن نقنع غيرنا به وبفائدته ؟ فخرج مضطربا مكتئبا .

قبل هذا الاجتماع ، ورد على من سعيد باشا تلغراف بما يفيد اتفاق الجنب العالي والسير إلدون غورست على تحويل المشروع على الجمعية العمومية .

ودعانا بطرس لديه ، فوجدنا سعيد واسماعيل باشا أباظة ، وتعشينا هناك . فأخذ اسماعيل أباظة يثني على النظر ، بأن هذا العمل سيكسبهم حلة من الفخار في العصر الحاضر والآتي . ودار الحديث على موضوعات شتى ، ولكن كان كل حديث ينتهي بالكلام عن المشروع !

وقد نددت بحشمت أمامهم ، وقلت : إنه كان ساكتا ، ومع توالى اجتماعنا لم نعرف رأيه ، لأنه كان في الأول معنا ، ثم لما سئل عن

رأيد في جلسة أوتيل آيات^(١٨٧) ، قال إنه مع المشروع ، ثم التزم الصمت من ذلك الحين ! - مع أنه ناظر المالية ، وكان يلزمه أن يكون معضدا للمشروع أو مخالفا له ، ومرشدا لنا عن أوجه النفع والضر منه .

وتكلمت في شأن رشدى أيضا أمامهم ، بأن استعسانه للمشروع كان ناتجا عن الخوف ، وأنه كان من همه المستشعرين أدلة تؤيده ، وكان يفرح إذا وجد شيئا منها فرحا شديدا ، ويكتئب إذا وجد ما يضعفها . ثم وقفت بطرس نصيبه من الشناء على اعتداله ، كما امتدحت سرى باشا على حرته .

وانصرفنا : رشدى وسعيد وأنا ، الى منزلى . وهناك أخبرنى سعيد بأن الخديوى ارتاح كثيرا لفكرة انعقاد الجمعية ، وأكد بحضورنا^(١٨٨) في وابور الساعة ٣ بعد الظهر ، ومعنا الديكريتو اللازم لامضائه . قال : ومن رأى الخديوى أن يكون التحويل بسيطا ، وإنه غير ممنون من حشمت ، ويوصيك كثيرا بالاحتياط ، وعدم الحدة .

[ص ٩٠٢]

يوم الثلاث ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (١٩٠)

بعد أن قابل بطرس السير إلدن جورست ، قال انه ينبغي تأخير اصدار الديكريتو بانعقاد الجمعية ، وعلان الجرائد غدا - بواسطة قلم المطبوعات - بأن مجلس النظار انعقد تحت رئاسة سمو الخديوى أمس (٢ نوفمبر) (لأن النشر سيكون في ٣ منه) ، وقرر تحويل مشروع القنال على الجمعية العمومية لأخذ رأيها فيه ، وكلف قطة باشا بذلك .

(١٨٧) هكذا تقرأ .

(١٨٨) أى : أكد على ضرورة حضورنا .

(١٩٠) من أول هذه الصفحة بخط سعد زغلول .

قلت : ولماذا تأخير اصدار الديكريته ؟ قال : حتى لا يكون بين صدورهِ وانعقادها وقت ، لدسائس الدسائسين ، واضلال المضلين . قلت : يمكن توقي ذلك باصدار الديكريته حالاً بانسداد الجمعية بعد ١٥ يوم من صدورهِ . فقال : نهايته ! قلت : وهل المستشار المالى سيمنع هذه الجلسة ؟ قال : لا ، وهو موافق على هذا القرار .

فاشبهت ! ونظرت ، بالى أن السر فى هذا التغيير ربما كان لأن الحكومة الانجليزية تريد أن تُعَدِّلَ عن المشروع من نفسها ، حتى لا تُعرض نفسها أو رجالها للخذلان .

ثم ذهبنا الى اسكندرية ، وقرأت فى جريدة « مصر الفتاة » تحت عنوان : « خبر هام » ، أنه بلغها من مصدر عال أن هناك انقساماً بين النظر : فسعد وسعيد ضد المشروع ، والباقي على الحياد ، وبطرس ماسك الرحي من الوسط ! .

فتأسفت لنشر خبر هذا الانقسام ، وألقت بطرس اليه ، وقلت : سبحان الله ، ان هذا المشروع موضع انقسام الآراء فى وزارة هنا ووزارة لندرة ! قال : ولكن هناك فرقاً بين الأمرين ! ولم يزد . وأدخل توا عند الخديوي .

وبعد ساعة تقريباً دُعينا للحضرة الخديوية . فقال الخديوي لحشمت مازحا : كيف - وأنت فى الدُرْك (١٩١) - لم تقدم لآخوانك المعلومات اللازمة عن مسألة القتال ؟ فقال : يا أفندينا انى لا أعرف شيئاً فى الحساب (١٩٢) ! وإن المستشار المالى قدم مذكرة وافية عنه .

(١٩١) أى : « فى الخدمة » - أى مستولاً بوصفه ناظراً للمالية .

(١٩٢) أليست هذه أعجب اجابة من وزير للمالية أنه لا يعرف الحساب ؟ .

فقال الجنب العالى : ان اسكوفيه وزوفوداكى (١٩٣) امتدحا له المشروع . وان جمهور الأورويابين يستحسنه ، وانه يلزمنا التروى وأخذ الأمر بالاحتياط ، لأننا لا نقدر على فعل كل ما نريد . وقال : إن المستشار المالى يلزم أن يحضر فى الجمعية العمومية لعرض المشروع وتأنيده - قال ذلك بصفة تحد ! - وإنهم لم يُجَبِّروا بهذا المشروع إلا أخيراً .

فقلت : وهل لم يُجَبِّروا الجنب العالى إلا الآن ؟ فقال : أريد (١٩٤) أنهم لم يُجَبِّروكم أنتم ! وأشار إلى أن قرار التحويل وقى الوزارة شر الانتقاد ، وحول المسئولية على غيرها - قال ذلك بعبارة يفهم منها أنه أراد ذلك .

ثم انصرفنا إلى المائدة ، فأسر إلى بطرس بأنى أخطأت فى الكلام معه . ولم يبين وجه الخطأ . ثم بينه بعد العشاء بأنه فى سؤال الخديوية عن عدم اخباره . قال : لأن هذا السؤال وضعه فى مركز حرج ، لأنه إما أن يقول : لم أُخَبِّرْ إلا أخيراً - فيكذب ! أو أنه أخبر من قبل - فيكون كاذباً أيضاً فيما أوهمته عبارته .

[ص ٩٠٣]

فأزاد هذا التفسير ما أحدثه ذلك الإيهام من التأثير عندى . وعند الانصراف شكرت له على النصائح التى بلغها إلى سعيد ، ثم بلغنى الشيخ على يوسف مثلها .

(١٩٣) يقصد : « زرفوداكى » وهو مالى يونانى صاحب بيت مالى فى الاسكندرية ، وقد اقترن اسمه بصفقة تفتيش مشتهر (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٢٥ حاشية ١٥٠) .
(١٩٤) أى : « أقصد » .

ولم يحدث في يوم الأربعاء شيء يستحق الاثبات ، غير أن الجرائد نشرت بأن الخديوى - أثناء التشريفات - امتدح اتحاد الأحزاب في هذه المسألة ، وحث الناس على استعمال الحكمة والروية فيها .

وقد نشرت الجرائد في يوم ٣ نوفمبر ذلك القرار ، وشكرت الحكومة عليه . ولكن لم يكن الشكر بالمقدار المنتظر عند بطرس .

في يوم الخميس ٤ نوفمبر - ونحن بمحطة اسكندرية - كان عثر بطرس ، في جريدة « النوفيل » ، على ذلك الخبر الهام الذى نشرته جريدة « مصر الفتاة » . فقال : إن نشر مثل ذلك يضر بكم . قلت : إنه لا علاقة لنا بهذه الجريدة . فكرر قوله الأول ! وأعدت ما قلت ، وزدت بأنهم - إذا تأولوا بعد ذلك أن لنا دخلاً - فلا نعبأ بتأويلهم ، وعلى الله توكلنا .

ومكثنا بحضرة الخديوى من وقت خروجنا من اسكندرية إلى وصولنا مصر ، بحيث لم نفارقه إلا خمس دقائق فقط . وجرى الحديث في موضوعات شتى ، أهمها : ابداءه (١٩٤م) الاستياء من مصطفى ماهر باشا ومحمد أباطة ، ومن مصلحة السكة الحديد . وأشار إلى التقرير الذى قدم لمؤتمر الشبيبة المصرية في جنيف ضدها (١٩٥م) ، وذكر أنها أنشأت قنطرة طولها ١٢ متراً ، وأنفقت عليها تسعة آلاف جنيه ، وأنه هو أنشأ قنطرة في طول أربعين متراً ، ولم يكلفها إلا ثلاثة آلاف جنيه . فقال المستشار المالى - وكان الخطاب موجهاً إليه - : إنه لا يلزم الحكم - بخفة - على هذه الأشياء !

فاسترسل الخديوى في حديثه ، بعد أن نظر الى نظرة استغراب

(١٩٤ م) فى الأصل : « ابداءه » .

(١٩٥) أى : ضد السكة الحديد .

من ذلك الجواب ! وأعرض عنه المستشار المالى ناظراً إلى جهة (١٩٦) أخرى . وأبدى عدم استحسانه لتعيين بانغوص أغويان قاضياً بالمحاكم المختلطة ، واستياءه من سيرة تلامذة الجماعة بـ « ليون » .

وكان يخرج للسلام على المحتفلين بكل محطة ، ويبدو السرور على وجهه عندما يرى الناس مزدحمين بالمحطات . وقد سارت عربتنا خلف عربته إلى عابدين ، فهتف له جمع عظيم عند مروره بقهوة تلامذة الحقوق ، وهتفوا أيضاً لسعد وسعيد . وكنت أقول لـ اخوانى : إن كثيراً من هذه الجموع المحتشدة يحسدوننا على الوجود فى هذا الموكب ، ويقولون : يا ليتنا كنا مثلهم ! وما شعروا اننا محسودين على ما نحن باكون منه !

فلما سمعت هتاف التلامذة لنا ، استأثت ، لأن فيه جرحاً لخواطير إخواننا ، وموجبا للتفريق بيننا ، ومُسَهلاً لإفساد حالنا علينا . ورشما وصلنا إلى السراى ، قال المستشار المالى لسعيد : أسمعتم تلك التحية ؟ قال له سعيد : إن هذه سخافة من السخافات !

ولما استقر بنا المقام عند الخديوى ، أبدى تأسفه من نداء التلامذة بالدستور ، وقال : إنه لم يكن [ص ٩٠٤] هناك من أعماله باعث يدفعهم إلى تغيير خطتهم ، وإنه يجب الدستور ، ولكن له ظروف مخصوصة . ولشدة تأثرى قلت : إنهم مجانين .

ثم عند الانصراف ، أخبرته بما قولنا به من الهتاف ، فقال : لا تفتكروا فى ذلك . وأخبرت بطرس به ، فقال منفعلاً : إن هذا يضركم . قلت : إنه لا علاقة لنا فى هذا العمل . وأكدت ذلك مع سعيد بالأيمان (١٩٧) . وقال : إن هذا ربما كان فى حواشيكم ، مثل

(١٩٦) انتهى الكلام المكتوب بخط سعد زغلول .

(١٩٧) أى أقسم على ذلك .

عاطف ؟ قلت : إنه لا علاقة له بهذه الجريدة التي نشرت الخلاف .
كما أكد سعيد أن اسماعيل صدقي لا يعرف من أمره شيئاً . ثم انصرفنا
وكل منا مستاء من هذا التصرف !

ثم اجتمعت مع سعيد ، وتبادلنا الأفكار في هذا الشأن ، وانحط
الرأى على أن نتكلم مع شفيق باشا ، حتى ينصح بطرس بالعدول عن
خطته . فتكفل بذلك . ثم أخبرني بالتلفون أنه تكلم معه طويلاً في
هذا الخصوص ، وأنه غير ما في نفسه تقريباً ، وسيظهر لنا شيء من
ذلك غداً .

ثم حضر اسماعيل باشا أباطة ، وفهمت منه أنه كان مكلفاً من
قبل شفيق بالتكلم في المسألة مع بطرس . وعلمنا منه أن مسألة القنال لم
تنته ، وأنه سيحصل الكلام فيها اليوم - السبت ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ -
على شرط الضمان ، وربما حصل التساهل فيه . وكان سعيد حاضراً .
وتكلمنا في حق بطرس كلاماً طويلاً عريضاً ، حتى ينصحه صديقه بأن
يفهم حقيقة مركزه ، ويتأكد أننا لسنا ممن يقبل أن يعيش معه على تلك
الحالة ..

وردتني دعوة من أحمد بك شوقي لوليمة أعدها في منزله بالمطرية ،
احتفالاً بمقدم الخديوى إلى العاصمة . فتوجهت مع سعيد ، ووجدنا
أكثر أعيان المدعوين من المنعم عليهم برتب ونياشين : كمحمود أبو
حسين ، والسيد أبو حسين ، ومصطفى خليل ، وحسن زايد
وغيرهم .

وعند عودتي ، في منتصف الليل ، وجدت خطاباً من السير إلدن
غورست ، يقول فيه : إني أكون شاكراً إذا قابلتني غداً بالوكالة
البريطانية الساعة ١٠ العاشرة .

فقال : إني أريد أن أعرف رأيك في مشروع القنال . قلت : إني

ضده . قال : ولماذا ؟ قلت : لوجوه كثيرة : الأول ، لشرط الضمان . وأخذت في بيان الأضرار الناجمة عنه ، وأهمها : أنه يُسهّل على الشركة خفض الرسوم ، إذ لا يضرها الخفض . فقال : إن الشركة لا يمكنها أن تفعل ذلك ، لأن لها في [ص ٩٠٦] رفع الرسوم فائدة . قلت : إن فائدتها قليلة بالنسبة للمجهودات التي تبذلها .

فقطع الكلام ، وقال : تعلم أننا نستعين بأراء الوطنيين فيما يتعلق بعاداتهم وأخلاقهم ودينهم . أما فيما عدا ذلك ، فإنه يجب أن يكون لنا الرأي النافذ ، والكلمة العليا ! وإذا كان الوطنيون أهلاً للرأي في مثل المسألة الحالية ، لم يكن لوجودنا معنى في هذه البلاد ! ولقد اشتغلت مع المستشار المالي من سنة ونصف في هذه المسألة ، ولم أكن أجنبياً عن المالية ، لأنني كنت مستشاراً مالياً للحكومة المصرية ، وقد اجتهدنا حتى وصلنا بالمشروع إلى الحالة التي هو عليها . فيلزمكم أن تثقوا بما فعلناه ، وتعتقدوا بأن فيه الفائدة لمصر ، من غير بحث في التفصيل ! [ص ٩٠٥] وقد استشرت بطرس والجناب العالي فيه ، فاستحسناه ، وقالوا : إن الناس يُسرون به كثيراً ! [ص ٩٠٦]

قلت : إنك طلبت مني معرفة رأيي ، وقد أبديته لك كما هو ، ولا يسعني — بعد الفحص الذي أجرته — إلا الاعتقاد بكونه غير صالح . [ص ٩٠٥] ولقد ظهر لك الآن أن الناس غير راضين عنه ، وأن بطرس والخديوي أخطأ في ظنهما . [ص ٩٠٦] نعم إنني لست حسابياً ، ولكنني اعتمدت جميع الأرقام التي وضعها المستشار المالي ، ولم أتعرض للبحث عن صحتها وفسادها ، بل أخذتها قضية مسلمة . أما الأسباب الأخرى فلإن حاكمتها ، لأنني أراي أهلاً لا إدراكها وفهم حقيقتها كالمستشار المالي سواء بسواء ، فلم يوصلني البحث إلا إلى ذلك الاعتقاد . ولا يمكنني ، وهذا اعتقادي ، أن أجهر بغيره ، بل يلزمني أن أبدية جهراً كلما سئلت عنه ، كما لا يسعني أن

ألغى عقلى ، وأفكر بعقل المستشار المالى . فإن كان المراد تنفيذ المشروع ، فما عليكم إلا أن تأمروا ، فنكون منفذين لأوامركم ، لا منفذين لأرائنا !

فقال : إني لم أمرك بشيء ، وإنما أردت أن آخذ رأيك ! .

قلت : هذا رأى ! إن المشروع مضر ، ولا فائدة منه للبلاد . وإنى مستعد للمناقشة معك فيه ، فقل لى على وجوه الفائدة منه ، لأنه لا يصح لى أن أقول فى الجمعية العمومية : إن المشروع حسن مفيد ، لأن المستشار المالى والسير إلدن غورست رأيا ذلك ! بل لابد من إقامة البرهان على فائدته .

قال : إنك لست مكلفاً بتأييده أمام الجمعية العمومية ، وإنما يكون هذا من وظيفة حشمت باشا ، وأنت متضامن معه فى هذا العمل .

قلت : إذا صح الكلام على هذا النسق ، فإن حشمت باشا ليس بأعرف بالمشروع منى . بل يمكننى أن أقول بأنه لا يعرف منه شيئاً ! ولا يمكننى أن أنضامن فى أمر يخالف اعتقادى .

قال : ربما أنك تريد — بهذه المخالفة — اكتساب ميل الرأى العام إليك !

قلت : إني لا أبتغى من وراء رأىى أملاً . [ص ٩٠٨] ومبدئى (١٩٨) ، الذى لا أبغى عنه حولاً ، أن أقول الحق مهما كانت عاقبته . فإذا سألتنى عن رأىى فى أمر ، أبديه لك ، بقطع النظر عما إذا كان يرضيك أو يغضبك . على أن الناس يختلفون — حتى فى العقائد الدينية — ولا حرج على الانسان فى اعتقاده . وربما كانت هذه

(١٩٨) فى الأصل : « ومبدأى » .

الحالة ناشئة من كونى تربيت تربية قضائية ، غرست فى هذه العادة .
قال : إنك تأتىنى فى كثير من الأحيان ، وتطلب منى أن أوافقك
على أمر ، بدعوى أن الناس يرغبون فيه — وقد يكون سخيلاً لا يصح
العمل به — فأوافقك عليه .

قلت : إنى إذا قلت إن الناس يرغبون فى كذا ، إنما أحكى
حكاية ، لا أبدى رأياً ، وفرق بين الرواية والحكم . قلت : وإنما كل
ما يمكنك أن تطلبه منى أن لا أبدى رأى خارج هيئة النظر . وهذا
ما أفعله .

فتنازل كثيراً ، وقال : هذا كل ما أطلبه منك . قلت : ولكن
الجرائد تنقل عنا أموراً تُحدث فى ذهن العامة أوهاماً — كما حصل
أمس ! قال : أعرف ذلك ، وأعرف أنك أجنبى عنه (١٩٩) .

ثم انصرفت . ورويت القصة فى الحال على سعيد ، فقال :
سيكون قولى — إن سُئلت — تكراراً لقولك .

[ص ٩٠٧]

ثم دعاه (١٩٩) بواسطة شيتى يوم الأحد ٧ نوفمبر ، ودار بينهما فى
المناقشة ما دار بينى وبينه (٢٠٠) . وطعن على بطرس (٢٠٠) فى اظهاره
عدم الثقة بنا ، فوعده بأن يتكلم فى هذه المسألة معه .

(١٩٩) أى : لا صلة لك به ، وأنك لم توَعِز به .

(١٩٩ م) أى دعا غورست سعيداً .

(٢٠٠) أى : وبين غورست .

(٢٠٠ م) أى : طعن سعيد على بطرس .

كانت مقابلتنا لبطرس مقابلة برود ، وأحجمنا عن الكلام معه حتى يبدأ به . ودّعونا للاجتماع — بعد التشريفات — عنده ، فلم نسأله عن سببه !

وقال لنا إن الخديوى قال له (٢٠١) إنه نصح لأعضاء الشورى ، الذين زاروه ، باستعمال الروية والحكمة فى درس مشروع القنال ، فقال له بطرس : إن المستشار المالى حضر لديه أمس ، وأفهمه بأنه تخابر مع الشركة فى شرط الضمان ، وربما حصل شىء من التساهل فيه ، وسيحدثنا المستشار المالى عنه بعد التشريفات . قال : حسن !

ثم عرض عليه بطرس أنه وُضع مشروع (٢٠٢) بتوجيه أسئلة من أعضاء الشورى للنظار ، يتضمن لزوم كتابة الأسئلة وتسليمها للرئيس قبل سبعة أيام ، وأن يكون للرئيس حق منع توجيهها إذا رأى فيها ما يخل بالأداب أو يمس الشخصيات . فقال الجناب العالى : ربما كان الأحسن ترك هذا المشروع الآن ، لأننا لا نريد إثارة الخواطر الهادئة — خصوصا بالنسبة لك .

قال : إن الأمر نافع لهم ، إذ ليس من حقهم أن يسألوا الا فيما يختص بالمشروعات المعروضة عليهم ، وهذا المشروع يعطيهم الحق فى

(٢٠١) فى الأصل : « وقال لنا الخديوى » ، وقد عدلنا العبارة كما هو فى المتن ليستقيم المعنى .

(٢٠٢) هكذا فى الأصل . وقد أبقيناه على أصله احتمالا لأن يكون نائب فاعل ، ولذلك شكلنا « وضع » ليكون فعلا مبينا للمجهول .

غيرها . ولا عبرة [ص ٩١٠] برضى الناس وسخطهم ، لأن أهل مصر لا ثبات لهم !

فقال الخديوى : ومع ذلك فإن الأحسن تأجيل هذه المسألة . فوعده بأن يعود اليه بعد الظهر ، ويعرض عليه مشروعها . وعند الانصراف ، مَسَكَ يدي وقال : تشجع ولا تكدر خاطرك ، وكن معنا (٢٠٢) .

ثم اجتمعنا فى نظارة الخارجية ، وحضر المستشار المالى ، فقال [ص ٩٠٩] إنه مما يرتبط بمشروع القنال ، أن يكون للحكومة حق تعيين مدير من الآن ، وتكون ماهيته ٣٠٠٠٠ فرنك . فقال بطرس باشا : أن هذا بمثابة بقشيش ! (وتوضيح ذلك - على ما علمت - أن البرنس حسين يسعى من زمن فى أن يتعين بصفة قومسير فى القنال بدل القومسير الحالى مسيو أوليفيه ، فلما تكلم الانجليز معه فى شأن القنال ، وجد المشروع عظيما ، وسعى ، واشترط لمساعدته عليه انشاء تلك الوظيفة) - قال ذلك بطرس (٢٠٣) على هيئة مزح ، فتكدر المستشار منها ، واحتج عليها .

ثم قال (٢٠٤) : [ص ٩١٠] إني ، من منذ اجتماعى الأخير معكم ، تفكرت فى شرط الضمانة ، ورأيت صعبا مثلكم ، وافتكرت فى طرق أخرى أعرضها على الشركة . فخطر لى أن يكون الحساب فى آخر سنة ٢٠٠٨ باعتبار ٣١/٢ ٪ سنويا ، عن المبالغ التى تكون الحكومة استولتها قبل سنة ١٩٦٩ ، وأن تحسب هذه المبالغ أقساطا متساوية عن

(٢٠٢) م) هكذا فى الأصل ، والمعنى أن الخديوى هو الذى أمسك بيد بارون ، ولم يمسك بيد سعد زغلول .

(٢٠٣) أى قال بطرس : إن هذا بمثابة بقشيش !

(٢٠٤) أى المستشار .

مدة التجديد ، ثم يُنظر : إن كان القسط السنوى يزيد عن نصف صافى أرباح القنال ، دفعت الحكومة الزيادة ، وإن نقصت دفعت الشركة ما نقص . غير أن فى هذه الطريقة نفس ضمن طريقة الضمان ، لأن الشركة يمكنها أن تخفض الرسوم اعتمادا على أنها تستولى ما نقص من الحكومة .

وافتكرت فى طريقة أخرى ، وهى أن يكون الربح — اعتبارا من سنة ٦٩ — مناصفة بين الشركة والحكومة ، بالغاما بلغ ، ولكن تكون مدة الامتداد ٤٥ سنة ، عوضا عن أربعين . فما رأيكم ؟

فقال الجميع — خصوصا رشدى وحشمت وسرى — : ان هذا عظيم جدا !

قلت : إنه لا يمكننا أن نبدى رأيا الآن فيه ، حتى نتدبر الأمر ، لأن هناك مسائل أخرى .

فتكلمنا — منها — على مسألة الديون التى تنعقد بعد سنة ١٩١١ . فقال : إنه ربما أمكننا أن نشترط على الشركة ألا تمد أقساط الديون ، التى تعقدها بعد سنة ٩١١ ، لأكثر من ٦٠ سنة . قلت : ولكن فى هذا تحميل للحكومة ببعض الديون التى تكون انعقدت قرب انتهاء أجل الامتياز .

ثم حصلت مناقشة فى مسألة المعاشى ، فأظهر المستشار صعوبة عظمى فى شأنها . [ص ٩٠٩] وهما اعترض به عليهما أنه يخشى أن الشركة ترفع للموظفين مرتباتهم قبيل انتهاء الامتياز ، حتى تعظم معاشاتهم . كما فعلت الدائرة السنية ، ويفعل الدومين . — ويخشى أيضا أن ترتب معاشات استثنائية . فقال : إن لوائح المعاشات التى وضعها وسلمتها لنا ليس فيها ذلك .

قلت : نريد أن نطلع على هذه اللوائح ! فامتعض المستشار ،

وقال إنه تصعب المناقشة مع هذه الروح . وجمع أوراقه ، ووضعها في محفظته ، ثم لفها ، وقام منصرفا . فأشار إليه بطرس بالجلوس ، فجلس . وأعيدت المناقشة .

[ص ٩١٠]

وتكلمت في مسألة الاكتفاء بالخمس عشرة (٢٠٦) في المائة من الأرباح عن المدة من ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ - نهاية الامتياز الحالي - وأول يناير سنة ٦٩ - بداية الامتياز الجديد ، فقلت : إن للحكومة كل القنال ، فمأعنى الاكتفاء بهذا الجزء منه ؟ على أنه إذا اعتبرت الاتفاقية القديمة ، وكانت هذه المدة من التجديد ، كان لنا عشرون في المائة من الأرباح - لا ١٥٪ - وإن اعتبرت من المدة الجديدة كان لنا النصف . فقال : إن هذا كلام جرائد . قلت : فليكن ، فما جوابكم عنه ؟ قال : إن الشركة لا تقبل . قلت : إن صح أن يكون هذا جوابا من الشركة ، فلنا أن نقول في الرد عليه : نحن لا نقبل أيضا !

[ص ٩١١]

وجرى - في أثناء المناقشة - كلام بشدة بينى وبينه ، لأن طريقته في الكلام كانت طريقة تهديد وتسفيه ، حتى أجب أن أقول له : ما هذا ؟ إذا كنت تشتغل أنت لمصر فكذلك نحن نشتغل لمصر ، ولك رأى ولنا رأى آخر ، ولا عيب في أن تختلف آراؤنا ، وليس لك أن تطلب أن نوافقك على شيء لا نراه صوابا ، وتحمل أن يكون بجانب رأيك رأى آخر .

فقال : إذن رأيك رفض المشروع ؟ قلت : نعم إلى أرفضه رفضا

(٢٠٦) في الأصل : « بالخمس عشر » .

باتا بالحالة التي هو عليها . فسأل الحاضرين ، فقالوا جميعا : رأينا رفضه بالحالة التي هو عليها ، أما إذا لغى شرط الضمان ، فإنه يكون مقبولا .

قلت : لا يمكننا أن نقول بقبوله الآن ، لأنه محوّل على الجمعية العمومية ، ومحوّل عليها لنظره ، فلا يليق بنا أن نتخذ قرارا بشأنه . فانحط الرأي أخيرا على الرفض إذا لم يتعدل شرط الضمان . وانصرف ، على أن يرسل تلغرافا للشركة بذلك .

فأظهر بطرس — بعد انصرافه — جهله بمسألة المائة ١٥ ، فبيّتها له بعد انصراف المستشار . ولا أدري ان كان ذلك جهلا منه أو تجاهلا !

عندما عرض المستشار لغو شرط الضمان ، كان رشدي وسري وحشمت يتسابقون إلى الاستحسان ، ويتنافسون فيه . وكلما دارت المناقشة على شرط آخر ، قالوا : إن هذه جزئيات لا أهمية لها ! قلت لرشدي : إن المشروع كل أجزاءه تلك الجزئيات ، فإذا كانت كل جزئية منها في غير صالحنا ، هل يمكن أن يكون الكل في صالحنا ؟

٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

في مساء يوم ٦ نوفمبر سنة ٩٠٩ حضر عندي حشمت ، وقال انه كان في المعية — لمسألة وضحها — وصادف بطرس باشا هناك ، فكلفه أن يخبرنا بأن نجتمع لديه في الغد الساعة ١١ صباحا . فقلت : هل تعلم لماذا هذا الاجتماع ؟ قال : لا . قلت : هل لم تقابل مستشارك بعد انفضاض جلسة المناقشة ؟ فتمتم ، ثم قال : رأيت — والباب موارب — في أودته ، وقيل لي إن الكونت دي سريون (٢٠٧) عنده .

(٢٠٧) الكونت دي سريون ، مدير شركة قنال السويس (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٤٥) .

ولما اجتمعنا أمس عند بطرس ، قال بطرس باشا إن المستشار كان كلّف حشمت باشا أمس أن يخبرني بأنه يريد الاجتماع معنا ، لاستيفاء الكلام عن القنال ، وتبليغ نتيجة المخابرة مع سريون . ولكنه لم يحضر الآن ، وأرسل خطابا ، مشفوعا بمذكرة تتضمن أجوبة عن الاعتراضات التي توجهت إليه أمس . فاستغربت من حرص حشمت على كتمان هذه الحقائق الغالية ! ولكني لم أقل له شيئا .
وتتضمن هذه الأجوبة [ص ٩١٣] ما يأتي :

— عن مسألة احتساب ١٥ ٪ من أرباح القنال للحكومة ، في المدة التي ما بين ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ وأول يناير سنة ٦٩ — قال :

إن هذه مسألة فنية ، فالشركة أرادت أن تكون حساباتها من أول السنة ، وتجنبنا للإشكال في الحساب جعلت القسمة على ما تضمنه المشروع . والجزء الذي يضيع على الحكومة زهيد ، معوّض عليها في مبلغ الثمانمائة ألف جنية الزائد في المشروع الثاني عن المشروع الأول .

— عن مسألة اشتراك الحكومة في دفع حصة من مبلغ الأربعة ملايين جنية وفوائده . قال : إن الفرق زهيد ، ولو اشترط عدم تحمل الحكومة شيئا منه لوجب تنقيص مقدار الحصة التي تتناولها من الأرباح في سنة ١٩٢١ .

وهي أجوبة في غاية السخافة ! وقد بينت لهم سخافتها . غير أن رشدي واسماعيل سري لم يكونا يريدان أن يفهما ! وقال اسماعيل سري : إنا نقبل كل شيء — مهما كان — إذا ألغى شرط الضمان ! وأحسست ، من شدته في كلامه عن استحسان المشروع ، أنه حصل كلام معه !

وفي الأثناء ، ورد خطاب من المستشار المالي هرثي على بطرس باشا ، يقول له فيه : ان الأمل قليل في لغو شرط الضمان ، وإنه يمكن

اعتبار المشروع من الآن ساقطا ، وإن الشركة ستعرض مشروعا آخر يقرره مجلسها الذى سينعقد غدا . فقال بطرس : إننا نحللنا الآن من القيود ، وسننظر ما يكون .

عرض سعيد مسألة بلدية العاصمة ، وهل يكون أعضاء البلدية بالانتخاب ، أو بالتعيين ؟ وهل يكون رأيهم قطعيا أو شورويا ؟ فأنشأ اسماعيل سرى يقول : إن هناك مسألة مهمة جدا ، وهى النظارة التى تتبعها البلدية ، ولا بد أن تكون هى نظارة الأشغال ، لأن الأعمال — أعمال « المجرور » (٢٠٨) المزمع انشاؤه — تستلزم ذلك ! فزيّفتُ رأيه ، وقلت : ان « المجرور » ليس من عوامل تغيير الاختصاص ، لأن البلديات من خصائص نظارة الداخلية . ثم قال بطرس : إن المسألة تنظر فيما بعد .

[ص ٩١٢]

فى أثناء هذه الجلسة ، ورد خطاب من المستشار المالى ، على رئيس مجلس النظار ، يقول فيه إنه ورد اليه من وكيل الشركة ما يفيد أن ليس هناك أمل بقبول ما عرضته الحكومة ، وربما استلزم الحال أن تعرض الحكومة مشروعا آخر (Contre Projet) (٢٠٩) واستوضحت معنى هذه الكلمة ، فأخذ بطرس يوضحها . ولكن لم تحصل مناقشة فيها .

[ص ٩١٣]

اجتمعنا أمس — مساء — على وليمة أعدها الشيخ على يوسف بمنزله ، وكان هناك النظار جميعا — الا حشمت لحزنه — وعزت باشا

(٢٠٨) أى : المجارى .

(٢٠٩) أى : مشروعا مضادا .

العابد وغيرهم من بعض الذوات والموظفين . وكنت قرأت في المؤيد — الذى ظهر فى المساء — أن المخابرات جارية بين الحكومة والشركة فى شأن تعديل الشروط . وعلمت من صاحب المؤيد أنه تلقى هذا الخبر من غورست ، فأطلعت بطرس على المؤيد ، وأعلمته بما قال صاحبه عن مصدر خبره . فوجم ، ولم يحرجوا

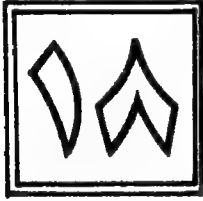
[ص ٩١٤]

وكان المغنى يشد قصيدة أبى فراس التى مطلعها :
 « أراك عصى الدمع . . إلى آخره ، فلما وصل إلى قوله :
 « وأذلت دمعاً من خلأثقه الكبر »
 قال بطرس : إن المعنى لا بأس به ، ولكن التعبير قبيح ! قلت :
 إن هذا التعبير من أحسن ما يكون ! وقال عزت باشا : إن فى هذا
 الشعر نوعاً من الطباق ، الذى هو أحد أنواع البديع . فأخذ بطرس
 يبين قبح العبارة ، بأن الإذلال لا يكون للدمع ، والكبر ليس بصفة من
 صفاته . وكان محمد المويلحى يوافقه على هذه الآراء السخيفة !
 ثم انصرف بطرس ، فقلت للمويلحى : لو علم الشعراء والأدباء
 بموافقتك ، لجلدوك ! فقال : وما أظن أن أباً فراس أصيب فى حياته
 بمصيبة أكبر من انتقاد شعره بهذه الكيفية ! وقلت للشيخ على : قس
 على ما سمعت رأى المعلم (٢١٠) فى المسائل القانونية ! وانصرفنا .

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

فى يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظار تحت رئاسة
 الجنب العالى .

(٢١٠) يقصد بالمعلم : بطرس غالى . و « المعلم » من الأوصاف التى يوصف
 بها الأقباط ، مثل : « المعلم يعقوب » .



الكراسة السادسة عشرة

الكراسة السادسة عشرة

من ص ٨٢٩ إلى ص ٨٤٠

من ٢٢ مايو ١٩٠٩

إلى أول يونيو ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول العلاقة بين نظارة المعارف والجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغلول ودنلوب حول ترقيات الانجليز والمصريين في الميزانية .
- مسألة استقالة البكرى .
- مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين .
- الصراع بين الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة ضعف اقبال الطلبة على مدرسة المهندسخانة .
- مسألة اختلال وسقوط بعض مباني الحكومة بعد اقامتها .

[ص ٨٢٩]

٢٢ مايو سنة ٩٠٩

زرت البرنس حسين يوم الاثنين ١٧ الجارى ، ولكنى لم أتمكن من الكلام معه ، لوجود زائرين لديه . ولكنه أشار إلى أن البرنس فؤاد متأثر منى ، لعدم مساعدة الجامعة !

وتواعدنا على أن أعود إليه فى الغد ، فقال لى : إن البرنس يتوهم أنك تعارض سير الجامعة ، ويظهر أنه تكلم مع السيرغورست فى هذا الموضوع ، فلم يعطه الاهتمام اللازم ، وأرجأ المسألة إلى ما بعد الأجازات . وقال : إن البرنس المذكور يعمل على هواه ، ويريد أن يكون له مظهر سام . وإنه تكلم معى فى خصوصك - لا على أنى أتكلم معك .

فقلت : وسأتكلم مع دولتكم ، لا لتكلم معه أيضا ، ولكن لأخبرك بالحقيقة . لا حقيقة لأنى أعاكس الجامعة فى سيرها ، بل كنت مساعد لها ، مهتما بشأنها ، منفذا فى الحال كل ما يطلبه البرنس منى لها متى كان مستطاعا - ولكنى رأيته لم يقابل حسن هذه المعاملة بما ينبغى لها ، فتكلمت معه فى شأن الخطبة عند افتتاح الجامعة ، فوعد باستشارة

لجنتها ، ولم يخبرنى بشيء بعد ذلك . ثم اعتذر بآنى ، بعد أن تكلمت معه ، رفعت الأمر للخديوى !

وقد أفهمته^(٢١١) خطأ هذا الفهم ، فاعتذر لى . ثم لم ألبث حتى رأيته دعى دنلوب لزيارة الجامعة ! وكلفه بأن يدعو اسماعيل بك حسنين لالقاء بعض دروس فيها ، وبعض رجال المعارف لا متحان تلامذتها فى العام المقبل . وتخابر دنلوب مع اسماعيل حسنين بك ثم أخبرنى ، فاندعشت من أن البرنس خص بالدعوة دنلوب دونى ! وأنه تكلم معه فى شؤون الجامعة من غير أن يفتحنى فى شيء منها ، مع تلاقينا فى أغلب الأحيان ! فتأثرت من هذه المعاملة ، ونبهت على اسماعيل حسنين بأن لا يدرس فى الجامعة ، وبأننا ننظر فى مسألة الامتحان فى حينها .

وبلغ ذلك البرنس ، فغضب له ، وقابلنى المقابلة ، التى لاحظت عليه دولتكم عدم لياقتها . وما كنت لأسلم عليه لولا وجوده بجانب دولتكم . واذا ساء له أن ينكر وجود ناظر للمعارف لأنه مصرى مسلم ، فما من شيء يلزم هذا الوزير بمعرفته .

فأظهر الاستغراب من ذلك كله ، ثم تكلم فى موضوعات شتى — على غير نظام كعاداته ! — فقال إن الخديوى ، فى اليوم التالى لا انعقاد الجمعية العمومية ، عندما أشعرته بتحفظ أعضائها للاعتراض على النظار ، قال : دعهم يتزلون عليهم ، ويوسسونهم طبعنا وتقريعا ! وإنه لا يظن أن الخديوى يدا فى حركة البرنس فؤاد ، وإنه يدارى بطرس لموقعه ، ومتحير فى جمع شمل الأعضاء . وانصرفت .

(٢١١) فى الأصل : « وأفهمته » .

[ص ٨٣١]

في يوم الأربعاء تكلم معى المستشار في شأن الميزانية ، وعرض ترقية روبنسن وشوبروج إلى الدرجة التي من ٣٥ إلى ٤٥ ، وروب إلى الدرجة التي من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ، ومثله ستوارت . قال : لأن هؤلاء تعلموا اللغة العربية ، ويجب أن نكافئهم على تعبهم في تعلمها ، وأن نشجع - بمكافأتهم - غيرهم على متابعتهم .

فاستغربت هذا العرض ، وقلت : في الحقيقة يجب تنشيط كل عامل مجتهد ، سواء كان أجنبيا أو وطنيا ، وسأنظر في هذا الأمر عند بحث الميزانية ومفرداتها . ولكن (٢١٢) من قبيل التشجيعات ، التي يجب ملاحظتها ، تسوية ناظر مدرسة القضاء بغيره من نظار المدارس العالية ، لأنه أظهر كفاءة في العمل ، وأنشأ المدرسة ، واجتاز بها - بحسن ادارتها - عقبات كثيرة !

فأكمد لونه ، وقال : ولكنه شاب ! قلت : شاب عمل عمل الشيوخ ! يجب له المكافأة مثلهم - خصوصا وأن ترقيته لهذه الدرجة تبث في غيره روح النشاط والهمة ! ومع ذلك فإن ترقيته إلى الدرجة من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ليست كافية لتحقيق المساواة بينه وبين زملائه من نظار المدارس العالية ، لأنه ليس له مسكن مثلهم . فقال - بانكسار - : انى لست معارضا . وأجلنا النظر في الميزانية إلى أجل آخر .

[ص ٨٣٠]

ثم عاد إلى الكلام في هذا الموضوع ، يوم السبت ٢٢ مايو باستكدارية ، وقال : إن روبنسن وشوبروج يستحقان الدرجة المطلوبة ، ولولا لم يعلمها باللغة العربية . لأن هناك اعلانا يقضى باستحقاق

(٢١٢) في الأصل : « وسن » . وقد عدلنا العبارة كي ينسجم المعنى .

هذه الدرجة لكل من يمضى الامتحان الراقى ، اذا مضى عليه بالخدمة خمس سنوات . قلت : لاعلم لى بهذا الاعلان ، ولا بد من مراجعته .

ثم عرض انشاء قلم للامتحان ، يرأسه مستر روب بمرتب من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه فقلت : إنى وجدت أعمال الامتحان عادية — إلا قليلا منها — ولا يحتاج الحال إلا إلى تعيين بعض الكتبة فى قلم السجلات المنوط بهذه الأعمال . قال : ولكن اقتراحات المدارس فى شأن اللوائح والنظامات تحتاج لموظف يختص بها . قلت : هذا شىء آخر غير أعمال الامتحان ، ولا مانع من تعيين سكرتير للجنة العلمية الادارية يكون هذا العمل من أخص وظائفه . وإذا كان لابد من ترقية روب ، فالأحسن أن يترقى مكانه .

ثم قلت : إن ترقية ذينك المدرسين : روبنسن وشوبروج ، فيه جرح كبير لاحساس الوطنيين الذين يراقبون دروسهما بالعربية ، ويفيدون التلامذة بسهولة أكثر من هذين المدرسين . لأن الواحد منهم لا يتناول — فى الأكثر — أزيد من ١٦ جنيها . فان كان لابد من ترقيتهما ، وجب ترقية هؤلاء الوطنيين مثلهما .

قال : من أين المال ؟ قلت : من الطريق الذى يأتى منه لهما ! قال : إن الأولى أن تؤخذ الزيادة اللازمة لترقية عاطف بك من وظيفة الناظر بمدرسة المهندسخانة ! قلت إنه لا مناسبة بين المدرستين ! والمهندسخانة محتاجة لا استعمال مما يتوفر فيها من الوظائف فى زيادة مرتبات بعض الوظائف الأخرى . على أنه ليس من الصعب تدبير المال اللازم لتلك الزيادة .

[ص ٨٣١]

ثم تكلمنا في لائحة الصيدلة : (٢١٣) للصيدلة (٢١٤) مدرسة في مدرسة الطب بالقصر العيني ، ولها لائحة تشترط أن يكون من يدخلها حاملا لشهادة الدراسة الثانوية ولكن ليس (٢١٥) فيها غير تلميذ واحد ! ولم يكن بها - في متوسط العشر سنين الماضية - أكثر من ذلك ! فوضع ناظر مدرسة الطب لائحة جديدة لها ، اشترط فيها - فوق ذلك الشرط - أن يقيم طالب الدخول في هذه المدرسة سنتين كاملتين باحدى الاجزخانات ، وأقرت اللجنة العلمية هذه اللائحة - رغبا عن معارضة عاطف بك في شأنها بسبب عدم وجود تلامذة لها - فأشترت على محضر جلسة اللجنة العلمية الادارية بتأجيل النظر فيها .

ثم تكلمت مع المستشار في شأنها جملة مرات ، فتارة كان يعتذر بمرض كيتينج ، وأخرى بعدم استيفاء الكلام معه . وأخيرا قال ان كيتينج يقول ان هذه لائحة نافعة ، ومن شأنها جلب التلامذة إلى هذه المدرسة ! قلت : إن هذا غير معقول ، لأنها زادت في الصعوبة ، ولا يمكنني أن أستند على رأى كيتينج أمام مجلس المعارف الأعلى ، ومجلس شورى القوانين ، بخصوصها .

وكان هذا الأخير حاضرا بالنظارة ، فاستدعيته ، وأقنعت به بصواب ما رأيت ، وانحط الرأى على تأجيلها إلى العام المقبل .

[ص ٨٣٢]

كنت تكلمت مع المستشار في عدم تكلف النظارة بتحصيل كتب الدراسة - على الأقل للمدارس العالية - وترك تلامذتها أحرارا في

(٢١٣) (٢١٤) في الأصل : « الصيدلية » .

(٢١٥) في الأصل : « وليس » .

اقتناء الكتب التي يُبين لهم أسانذتهم فائدة اقتنائها . وأظهر برنار وكاربنتر استحسان هذا الرأي ، كما أظهر المستشار ذلك أيضا .

وبعد مدة طويلة قال المستشار : إن هذه المسألة صعبة ، وتستدعى بحثا طويلا ، ويجب أن تعرض على مجلس المعارف الأعلى ، وما بعد ذلك ! قلت : لا شيء من الصعوبة فيها ، وما أسهل من حصر قيمة الكتب ، واستئصالها من المصاريف الدراسية ، ودرج ذلك في الميزانية . فوعد بالنظر في ذلك ، ولكنه وعد عُرقوبى ! (٢١٦)

في يوم الأربعاء - بعد الظهر - سافرنا إلى الاسكندرية ، فوجدت بالصالون المعد للنظار : البرنس حسين باشا ، وبطرس . وتخلف رشدى وسعيد . وكان حشمت وسرى واقفين خارج الصالون . وفارقنا البرنس حسين عند طنطا إلى العين المخصصة له . وعندما وصل القطار إلى ايتاى البارود ، أسرع بطرس بالنزول لوداع البرنس ، فاتبعناه . وسألته : لماذا هذا ؟ فقال : هذا نوع من التملق !

وانعقد مجلس النظار في صبيحة يوم الخميس ، ولم يتحدث فيه ما يهم ذكره . غير أنى اعترضت على ناظر الداخلية ، لكونه قدم خمسة مشروعات قوانين قبل الجلسة بيوم ! وقلت : إنه يهمننا أن ندرس القوانين درسا دقيقا . فأخذ سعيد يعتذر لضيق الوقت ، ولكن لم أر من الآخرين اهتماما بهذا الموضوع . وقال لى رشدى : إنى (٢١٧) أعرف بأن أهم مشروع وصل إليك من مدة غير قليلة . قلت نعم ، ولكن غير هذا المشروع تجب دراسته ، حتى يُعلم ان كان مهما أو غيره مهم .

وكنتم أريد بهذه الملاحظة أن نبين - خصوصا للمستشار (الى) ...

(٢١٦) أى : « وعد عُرقوب » ، و « عُرقوب » رجل يضرب به المثل في الكذب ، والخلف بالوعد ، فيقال : « أخلف من عُرقوب » ، ومواعيد عُرقوب .

(٢١٧) فى الأصل : « بأتى » .

أننا لا نستخف بدراسة المسائل ، وأنا نعطيهما ما تستحقه من العناية والاهتمام . ولكنى لم أدرك هذا الخرض ، وتصديق على هذه المشروعات بدل تأجيلها ! .

ثم عُرض مشروع عفو عن المحكوم عليهم بثلاثة أشهر فأقل ، نظراً لكثرة المسجونين وضيق السجون . وبحسنا في التماس مناسبة لهذا العفو ، فقال سعيد : هى سفر الخديوى ! فلاحظ بطرس أن هذا السفر لا يصح أن يكون مناسبة . قلت : عيد الميلاد ! قالوا : ولكن بيننا وبينه شهر . قالوا : الأحسن صرف النظر عن الاتيان بمناسبة . ثم سأل الخديوى سعيد وحشمت عن الواحات التى زارها ، فعرض ما رآياه . وجاء فى كلامهما ذكر للسكة الحديد ، التى أنشئت هناك بمعرفة شركة انجليزية . فاستطرد الجنب العالى من هذه السكة إلى الكلام على سكة حديد مريوط ، والمتاعب التى بذلها فى إنشائها ، والفوائد الناجمة عنها ، والمكاسب التى [ص ٨٣٤] أتت بها . وأطنب فى ذلك اطناباً طويلاً ، استغرق تقريباً ثلاثة أرباع الساعة ! وأشار إلى قصور المال الذى بيده عن ابلاغ هذه السكة إلى غايتها .

وكان المستشار المالى - فى أثناء هذا الحديث الطويل - واجهاً ، مكباً على قرطاس يخطط فيه كمن يكتب ولا يكتب شيئاً ! حتى انتهى الخديوى فى حديثه إلى ذكر الحاجة إلى انشاء مركز فى بعض النقط فى تلك الجهة ، فزاد تقطب المستشار المالى ، وأبدى نوعاً من المعارضة فى انشاء هذا المركز . وبدت على وجه الخديوى علامات التأثر ، ومحاولة إخفاؤه .

وكنز - أثناء الجلسة - عارضت فى تعيين شخص سورى بمصلحة المبانى ، يدعى اسكندر أفندى كفرونى ، لكونه غير حاصل لشهادة أصلاً . فقبل إنه يجب تعيينه ، لكونه له المام تام بفن اختزال

الكتابة . فاستلفتُ نظر الجنب العالى إلى هذه المسألة . فقال (٢١٨) إنه يحسن بنظارة المعارف أن تعلم هذا الفن لعظم فائدته . فوعده بذلك .

وعند الانصراف ، طلبت من سموه جلسة لعرض بعض الأمور عليه . فذهبت في الساعة ٤ بعد الظهر ، وعرضت عليه ، أولا ، مسألة التلميذ عباس حلمى . ورأيت منه الميل إلى العفوة عنه ، وكلفنى أن أعاود الكلام مع غورست في شأنه ، وأخبرنى بأنه سيتكلم هو معه . لكنى لما أخبرت بطرس بذلك ، قال لى : الأحسن أن لاتفتح الآن غورست في شأنه ، وإنى سأقول ذلك للخديوى .

ثم عرضت عليه (٢١٩) مسألة البرنس فؤاد ، فقال لى : إن البرنس حسين أخبرنى بشيء منها . وأظهر استصوابه لما فعلت . ثم تكلم فى شأن حساب حرمه مع دائرته ، وتداخل بعض الحريمات فى هذه المسألة وتكلمت معه فى شأن الزيادة التى يطلبها دنلوب للانجليز ، فقال : لا تتوقف (٢٢٠) ، ولا تعارض [ص ٨٣٣] (قال لى بطرس مثل ذلك أيضا برأس التين عقب المأدبة !) . [ص ٨٣٤] وعُدت إلى الكلام فيها على المائدة — فى اليوم التالى — فكرر على الأمر بعدم المعارضة ، [ص ٨٣٣] وقال (٢٢٠) :

« لأن الانجليز الآن تغيرت نوعا أحوالهم ، وقد أساء غورست إلى مجلس الشورى بالطعن عليه » . وأشار إلى أن اشتغال التلامذة

(٢١٨) فى الأصل : « وقال » .

(٢١٩) أى : على الخديوى .

(٢٢٠) أى : « لا تتعنت » أو : « لا تقف فى وجه الزيادة » .

(٢٢٠ م) فى الأصل : « قال » .

بالمياسسة يقومهم في طريقهم ، ويضعف حجتنا أمامهم .. ثم قال (٢٢١) : « والخطر الآن هو في الجمعيات السرية ، التي يتوالى في الخفاء اجتماعها » .

وأشرت إلى استعفاء البكري - في عرض الحديث - فمر عليه مرور الخذر من الشيء لا المنصرف عنه . وفهمت من ذلك ، ومن انتقاده على غورست طعنه على مجلس الشورى - أنه لا يستقبح هذا الاستعفاء ، بل ربما كان له دخل فيه ! .

[ص ٨٣٤]

وقد أبدى الخديوى (٢٢٢) استحسانه لمسألة الإرسالية إلى فرنسا ، وتكلم مع رشدى في شأن المساعدة عليها ، وقال : يجب أن تتعاونوا على العمل معا .

قبل استقبال قنصل النمسا ، الذى احتفل بوليمة الوداع له يوم أمس ، طلب الخديوى من رشدى تعيين مأذون شرعى فى جهة مريوط ، ومنع الشيخ بخيت من التردد على مصر بحجة التدريس بالأزهر ، ورغب من سعيد الموافقة على منح مصطفى خليفة رتبة ، للخدمات الجليلة التى أداها لنظارة المالية . قال ذلك ، والتفت إلى حشمت وقال : أليس كذلك يا حشمت ؟ فقال : نعم ! .

[ص ٨٣٥]

ذهب رشدى أمس إلى بطرس فى أوتيل آيات لزيارته ، والتكلم معه فى مسألة العريش . وعاد يقول : لا تسافروا صباحاً ، لأن

(٢٢١) فى الأصل : « قال » ، وأضفنا : « ثم » .

(٢٢٢) فى الأصل : « وأبدى » ، وقد عدلناها كما ورد فى المتن .

غورست سيقابل الخديوى الساعة ١٠ عشرة ، وكذا بطرس (٢٢٣) .
ولا يتبين سفرنا غدا من عدمه ، إلا بعد هذه المقابلة .

قلت : ليس هناك معنى لهذا ! وما علاقة هذه المقابلات بنا ؟
قال : هكذا قال المعلم ! قلت : إن لم يخطيء ظنى كان المراد أن نكون
بمعية الرئيس عند عودته . ثم سألت هذا (٢٢٤) : أى داع لتأخيرنا ؟
فارتبك فى الجواب ، وقال : لا شيء ! قلت : اننا سنقابل الخديوى ،
مع غورست أو بدونه ، هذا شيء عادى ! قال : حقيقة ! وتحققت من
هيشته صدق ما ظننت . قال : ومع ذلك فلا أدري أن كنت أنا مسافرا
غدا أو بعد غد . فقلت : ومع ذلك ننتظر منك اشارة .

ثم حادثت رشدى فى هذا الموضوع ووجدت عنده هذه الفكرة
بعينها ، قال : وما يؤيد ذلك أنه سألنى عن سبب تخلفى عن الحضور
معكم ؟ .

وكننت على المائدة واجما سابحا فى بحار الأفكار . فلاحظ رشدى
ذلك ، وسألنى فيه ، قلت : كنت أفكر فيما إذا كان الوجود فى مثل هذا
الاحتفال ، والمشاركة فى التمتع بهذه الأنوار اللامعة والمناظر الرائقة ،
والمآكل الشهية ، وفى محادثة الأمير ومؤانسة غيره من أكابر القوم ، مع
ما يتناوله الانسان من المرتب الضخم — يكافئ ما يقاسيه من
المتاعب ، وما يُلم بنفسه من الآلام ، عندما يكلف بامضاء أمر يعتقد
فيه الضرر بأمته ويمستقبل أبنائها ؟ .

فلم أجد لهذا الكلام تأثيراً فيه ! فتهددت ، وصرفت الحديث إلى
موضوع آخر .

(٢٢٣) فى الأصل : « ويطرس » .

(٢٢٤) أى : رشدى .

تعين حسين فهمى باشا^(٢٢٥) قيميا على البرنس سيف الدين ، المحجور عليه لضعف قواه العقلية من بضع سنين ، فانضم ابنه محمود فهمى الى الحزب الوطنى . فأخذ الخديوى يعاكسه^(٢٢٦) ، وسلط عليه محمود صدقى باشا ، الذى كان محافظ القاهرة ، للحصول على فصله من وظيفته . وما أسرع أن تقدمت فى حقه شكوى من بعض الناس ، فعين المجلس الحسبى خبراء لفحص قيامته . وانفصل صدقى من وظيفته قبل حسين فهمى باشا ، وخلفه نجيب باشا ، فسار فى طريقه ا .

وقصد الجناب العالى أن يعين مكانه إسماعيل أباطة ، وبذل فى ذلك مساعى كثيرة — شاركه فيها بطرس والبرنس حسين — ولكنها أخفقت كلها بسبب معارضة عين الحياة هانم ، عمة المحجور عليه (وربما كان للسيرغورست دخل فى هذا الاخفاق) . لكن بطرس — الذى كان يسعى ليل نهار فى هذه المسألة — لم يتأخر عن أن يقول لى أمس إنه قرر صرف النظر عن تعيين أباطة من ثلاثة أيام . ويقال : ان هذا الأخير يعد احتجاجا شديدا ضد السيرغورست .

[ص ٨٣٦]

نشرت « الایجسیان جازیت » — بعدد أمس — جملة زعمت فيها أن سقوط التلامذة فى امتحان الدراسة الثانوية مسبب عن ضعف التعليم باللغة العربية . وأطلعنى بطرس عليها فى القطار ، بحضور بقية النظار — الا سعيد .

(٢٢٥) حسين فهمى باشا محام من أسيوط ، وكان يتولى أمور الجمعية الخيرية الاسلامية فيها (انظر الجزء الأول ، ص ٢٢٥ ، ٤٢٧) .
(٢٢٦) أى : يعاكس حسين فهمى باشا .

فأجبت عنها بأن السقوط حاصل — بالنسبة عينها — في القسم الذي يعلم فيه باللغة الانجليزية أيضا ! فلم أجد عند اخواني اهتماما بالتهمة ، ولا بالجواب عنها . وقلت بطرس : ان « الايجيسيان جازيت » أشارت على النظر أن يخطبوا لبيان حقائق الأمور لأمتهم . وسأجيبها الى ما طلبت بخطبة يكون موضوعها تكذيبها في ما افترته ، أو أن أكذب ذلك رسميا . فقال : الأولى أن يكذب ذلك بعض الجرائد الحرة .

٣٠ مايو سنة ١٩٠٩

أحضرت الشيخ شاكرا ، وكيل مشيخة الأزهر ، المدرسين في مدرسة القضاء الشرعي من العلماء ، وخيرهم بين الأزهر والمدرسة . فمنهم من اختار الأزهر ، ومنهم من رفض هذا الخيار ، ومنهم من تردد . وأخبر الرافضين والمترددين بأن هذا بأمر سمو الخديوى . وحجته في ذلك ايجاد طريقة لرفع ماهيات العلماء ، الذين تقل رواتبهم عن سد حاجاتهم .

ولكونه لم يتعرض لغير هؤلاء المدرسين ، من الموظفين من علماء الأزهر في المدارس ودوائر القضاء الشرعي ، وعدم معقولية هذه الطريقة — استتجنا من ذلك أن الغرض معاكسة مدرسة القضاء !

ووجدت أن بطرس عنده خبر بهذا المسعى ، وعلم به سعيد ورشدي . فتكلم الأول مع شاكرا أمس في شأنه ، وأدخلني في الكلام . فلم أزد الا يقينا بما تقدم .

وفاتح بطرس الجنب العالى — بحضورنا — في الموضوع ، فقال جنابه : إن الغرض ليس المعاكسة ، بل تنظيم أمر المرتبات . قلت : ولكن في هذا التنظيم حرمان للعلماء العاملين من مرتباتهم في المدرسة ،

أو حرمان الأزهرين من (٢٢٦) الانتفاع بعلومهم ! ومادام يمكنهم الجمع بين الاثنين ، فتركهم يتمتعون برواتب الجهتين مما يوجب رضاهم واستمرارهم على الدعاء للمجناب العالى . فقال : ان بطرس باشا ينظر فى المسألة ويحلها . وعند انصرافنا قال لى : انى سويت لك المسألة وانتهى . فدعوت له ، وانصرف .

وانصبرت بطرس بما قال ، فقال (٢٢٧) : سأنظر فى المسألة . قلت : أرجو أن لا تشجع شاكر فى سعيه . قال : سأنظر على كيفية أرتب (٢٢٨) فى شأنها .

وكان دنلوب أخبرنى بأن غورست يرغب فى أن يرانى ، فذهبت اليه . وتكلم معى فى شدة اقبال الطلبة على مدرسة الحقوق والطب ، دون مدرسة المهندسخانة . وفى لزوم تحديد العدد اللازم [ص ٨٣٧] قبوله منهم للأولى والثانية ، والتشجيع على الاقبال على الثالثة .

قلت : أما بالنسبة للحقوق ، فلا نزيد عن المقرر فى السنة الماضية (٢٢٩) . ولا أهمية للتحديد ما دام مشروع تعميم الامتحان ينفذ . ويكفى أن يُقبل فى مدرسة الطب خمسون ، عوضا عن ستين . وسننظر فى طريقة التشجيع على الاقبال على المهندسخانة .

قال : وهلا تزال مصر ا على رأيك فى رفض تعيين مستر رودك مدرسا بها ؟ قلت : لم يحدث شىء يوجب تغيير رأيى . قال : ولكنهم يقولون إنه عالم يفيد المدرسة بعلومه أكثر بكثير من أى انجليزى يؤقى به من انجلترا .

(٢٢٦) م) فى الأصل : « مع » .

(٢٢٧) فى الأصل : « وقال » .

(٢٢٨) قراءة ترجيحية .

(٢٢٩) أى : لا نزيد من عدد الطلبة الذى تقرر قبوله فى السنة الماضية .

قلت : قد يجوز أن يكون أعلم العالمين ، وأن تستفيد المدرسة من وجوده فيها فوائد كثيرة ، ولكن قد شاع وذاع وتقرر في الأذهان أنه هو واضح تصميمات المباني التي لم تلبث بعد إقامتها حتى اختلت وسقطت . وسيقول الناس إن نظارة المعارف لم تعين رودك في مدرسة المهندسخانة لتعليم فن البناء ، بل لتعليم فن الهدم وحسب ! ويجدون من الآثار المحسوسة ، وهي مباني الحكومة ، ما يقتنعون به كل مكابر . ولا شك أن هذا يؤثر في تنفير الناس من المدرسة ، في الوقت الذي نحن مشغولون فيه بالترغيب فيها ! فإذا كنت لا تبالي بتعريضى وتعريضك لهذا الانتقاد ، فلا أعارض في تعيينه . إنما أرجو أن تنظر الى المسألة بفرض أن تكون أنت محل .

فقال : قد أقنعتنى . وحقيقة إن كنت محلك لا أعينه . قلت : ومع ذلك إذا كان لابد من إيجاد وظيفة له ، فرعاية لمخاطرك ، يمكننا أن نُحدث له أى وظيفة كانت بالنظارة — ولكن لا بمدرسة المهندسخانة . قال : لا لا لا

ثم تكلم عن الارسالية إلى فرنسا^(٢٣٠) ، وأشار الى أنه لا يود أن تكون هذه الارسالية سببا في تأييد وجود ناظر لها بفرنسا^(٢٣١) . قلت : إن هذا الأمر لا أهمية له عندى ، والمهم في المسألة أن نكون معلمين مصريين لمدرسة الحقوق ، وكل ما خرج عن هذا الموضوع ليس له عندى الا المحل الثانى .

قال : وماذا تقول اذا كان الارسال لبلد أخرى غير فرنسا ؟ قلت : لا شئ في ذلك اذا كانت من بلاد القانون ، كالسويس^(٢٣٢) (Suisse) والبلجيكا Belgique — والأولى البلجيكا . قال : يمكنك أن تنظر في

(٢٣٠) (٢٣١) في الأصل : « فرنسا » . ونحن نتركها في كثير من الأحيان على هذا الوضع من الكتابة ، لكى يعيش القارىء في جو كتابة المذكرات .

(٢٣٢) يقصد : سويسرا .

المسألة ، حتى اذا توصلت الى حل لها ترسل واحدا أو اثنين لهذه الغاية . قلت : إن هذا العدد لا يكفي ، ولابد من ارسال خمسة أو أربعة على الأقل . فقال : إن هذا على قدر ما تسمح به الميزانية . قلت : وهي تسمح بأكثر من ذلك .

ثم قال : إن الأحسن ، في مسألة الاعلان عن وظيفة مدرسة الطب ، الاقتصار فيه على ما حرره كيتنج . قلت : إني ماكنت أحسب أن هذه المسألة — على تفاهتها — تُعرض عليكم ، وأنا لا أريد أن أتداخل في وضع الشروط التي يجب توفرها فيمن يرشح نفسه لهذه الوظيفة ، [ص ٨٣٨] ولكني أريد أن أعلن ما يضعه كيتنج من الشروط لها (٢٣٣) .

فقال : ولكن الأحسن ترك الحرية له ، لأنه ربما وضع شرطا ، ووجد أن (٢٣٤) من هو خال منه ، أحسن ممن توفر الشرط فيه ! قلت : فليقتصر على ما يستحيل توفر أهلية المدرس بدونه . وإذا كان ناظر المعارف لا يتداخل في المسائل الفنية المختصة بمدرسة الطب ، ولا في المسائل الادارية — وعلى الأخص التافه منها مثل هذه المدرسة — فبماذا يشتغل ؟ وبأى شيء يكون مسئولا ؟ فقال : إن المسألة صغيرة ! قلت : وهي أصغر من أن تعرض عليك ! فاحملونه .

وانتقل الى الحديث عن الجامعة ، فقال : إن البرنس فؤاد يريد أن يعين اسماعيل بك حسنين مدرسا بها ، ويشكو من معارضتك ! .

(٢٣٣) يريد سعد زغلول أن يتضمن الاعلان عن الوظيفة الشروط التي وضعها كيتنج فيمن يرشح لها ، لكي يلتزم به كيتنج ، بينما يريد كيتنج أن ينشر الاعلان دون هذه الشروط ، حتى يتحرر منها عند الاختيار حسبما يشاء !

(٢٣٤) أضيفت « أن » لسلسلة العبارة .

قلت : إني لست بطرطور في نظارة المعارف . وقصصت عليه القصة من أولها الى آخرها ، وأنى تكلمت فيها مع البرنس حسين ، ومع الجناب العالي . وقلت : إني لست ضد الجامعة ، ولا يمكن أن أكون ضدها ، لأنى أحد مؤسسيها ، ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرا للمعارف ، وأنه اذا كانت له حاجة لديه ، فليوجه طلبه اليه . قال : لك الحق ، وسأقول له ذلك ، وإنك تلبي طلبه اذا ترجه بالطلب اليك . قلت : نعم اذا كان تنفيذه في امكانى (٢٣٥) .

ثم انتقل الكلام إلى مبانى الأشغال ومهاظة نفقاتها . ونسبنا له مثلا بالنفقات التي قدروها بعد الاصلاحات اللازمة لمستحل النظارة الجديد ، واستلفت نظره الى مدرسة الصنائع باسكندرية ، التي لم تتكلف الا ٢٧٠٠٠ جنيه ، بالعدد (٢٣٦) - مع أن الحكومة لو كانت بتتها لما قلت نفقاتها عن مائة ألف جنيه ! ومدرسة دمنهور الصناعية ، واندھاش مستر ولز من فخامة بنائها حتى حمله هذا الاندھاش على أن يظن نقاد المبالغ التي جمعت لانشائها ! وسألت المدير ، فحقق لى أن المصروف عليها لم يتجاوز ١٠ر٠٠٠ جنيه ، وأنه باق من الأموال المجموعة ١٤ر٠٠٠ جنيه تقريبا ! .

فقال : انه يمكنك أن تقنع المستشار المالى بشيء من البراهين ، حتى تحصل على أن تتولى نظارتك أمور مبانيتها ، ويسهل عليك ذلك وجود المهندسين بالمهندسخانة . والى هنا انتهى الحديث ، وانصرفت .

(٢٣٥) أعتقد أن الصدام بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول هذه المسألة ، ربما كان عاملا من عوامل الصدام بينه وبين الأمير بعد أن أصبح سلطانا فمملكة ، وأنه ترك أثره في نفس أحمد فؤاد .
(٢٣٦) أى : بالأرقام ، أو بالضبط ، أو بالتحديد .

في مقابلة الخديوى أمس ، تكلم عن الرتبة التى أعطاها لمصطفى خليفة (٢٣٧) بعد أن حُمل على الاستعفاء من العمدية . واستلقت النظر إلى مارمت « الجريدة » به الحكومة من تغيير التقرير الذى رفعه المحققون إلى نظارة الحقانية في قضية خليل حماده (٢٣٨) ، تمهيدا لبراءته . وتكلم أيضا في مدرسة القضاء .

وكان رشدى يوافق الخديوى على الكلام في « الجريدة » ، فلاحظ له سعيد - عند الانصراف - بأن « الجريدة » لم تقل إلا حقا ، ولا ينبغي التعرض لاقامة قضية ، فتكون عاقبتها وخيمة ! .

[ص ٨٣٩]

أول يونيه سنة ٩٠٩

ثم عدنا إلى الاجتماع في الساعة ٤ من بعد ظهر يوم الأحد ٣٠ مايو سنة ٩٠٩ بالجناب العالى . فلم يتكلم بشيء عن سفره ، وإنما تكلم عن تعيين عمدة آخر في بلدة تلا . وذكر اسم مرسى رسلان ، على أن يتعين عمدة أو يُرَفَّت ! - لا أدري ! وعلى كل حال قال سعيد : ان شيتى أبى كل الإباء أن يكون في هذه الناحية عمدتان .

(٢٣٧) مصطفى بك خليفة ، من وجوه الصعيد (انظر : الجزء الأول من المذكرات ص ١٨٧ ، الجزء الثانى ص ٨٩٧) .
 (٢٣٨) خليل باشا حمادة ، مدير الأوقاف منذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد أسند إليه ادارة الأزهر ، واتهم بضرب الطلبة ، وقدم للتحقيق (انظر الجزء الثانى من المذكرات) ص ٩٠٠ وما بعدها .

ثم حصل الكلام في الدكتور صبحي ، وكان الخديوي يريد تعيينه في إحدى الوظائف التابعة لمجالس الصحة والقورنتينات ، غير أن بطرس وسعيد عطلا ذلك . هذا أهم ما حصل في هذه الجلسة (٢٣٩) .

(٢٣٩) أورد سعد زغلول ، بخط رديء جدا، بعد هذه الصفحة صفحة ٨٤٠ ، وهي لا تعد مذكرات ، وإنما كتب فيها سعد زغلول بعض اللغويات . وقد آثرنا إثباتها بدلا من إهمالها . وهي على الآق :

التناؤه () * ترك الدرس وإهمال المذاكرة .

التن : المثل والقرين .

تتن : ترك أصدقاءه وصاحب غيرهم .

حمار : تنان () *

تهته : تردد في الأباطيل ، التهاته : الأباطيل . وقعوا في التهاته : أي ، الأباطيل .

() * : الأمر الملتبس الملتاث .

غسل فلان : ضربه فأوجع .

() * : الأمرين أمرين .

غُسان وغُسان : أقصى القلب ، وحدة الشباب ، والغُسان : الجميل جدا .

* كلمة أو عبارة غير مقروءة .

١٩

الكبرياء الثالثة عشرة

الكراسة الثالثة عشرة

من ص ٦٣٥ إلى ٧٢٠

من ١٥ يوليو ١٩٠٩

لغاية ٣١ يناير ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- رأى سعد زغلول فى بطرس باشا
- غضب الخديوى وىطرس باشا من صيغة الدستور والحرية .
- العودة الى مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- فكرة الخلافة العربية .
- معارضة المستشار المالى فى تعيين المنفلوطى لعدم وجود شهادة فى يده .

- مشروع الحكومة بنظام توجيه الأسئلة الى النظار من أعضاء مجلس الشورى .
- تدريس الديانة الاسلامية والنصرانية .
- استعفاء سعد زغلول بسبب خلافه مع كيتنج ودانلوب .
- مشكلة تعيين رئيس قلم قضايا الأوقاف .
- مسألة سلطة عقاب تلامذة المدارس .
- مسألة لائحة المحاكم الشرعية .
- تقرير ميزانية الحكومة من قبل أن يقرأها النظار !
- تقديم بطرس باشا استقالته بسبب الخلاف مع سعد زغلول ومحمد سعيد باشا ، ورفض الخديوى لها .
- سوء معاملة الحكومة العثمانية للخديوى عباس حلمى فى الآستانة .
- أصل الخلاف بين سعد زغلول والخديوى عباس حلمى حول مدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة شركة الملاحات .
- ابطال تدريس كتاب يطعن فى الدين الاسلامى .
- مسألة اطلاق حرية طلبة المدارس العالية فى اختيار الكتب .
- انذار جريدة « مصر » بتهمة التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين .
- مسألة عدم عرض الميزانية التفصيلية على النظار .
- الصراع بين مجلس الشورى والحكومة .
- فكرة إنشاء ملجأ للحجاج بالسويس .
- مسألة تغيب النظار عن حضور جلسات مجلس الشورى .
- العودة إلى مسألة شركة القنال .
- قضية لغة التعليم فى مصر .

- مسألة تشكيل مجلس السردار .
- مسألة بناء قناطر الرياح المنوفى .
- مسألة انشاء مرشح لمياه القاهرة .
- مسألة إلغاء جريدة « القطر المصرى » .
- العقوبة البدنية فى المدارس الابتدائية والثانوية .
- مسألة زواج الخديو عباس حلمى من أجنبية أعلنت اسلامها .
- التعليم فى مدرسة الطب ، وسعى سعد زغلول لرفع مستواه .
- مسألة القضاة الشرعيين .

[ص ٦٣٥] (٢٤٤)

١٥ يوليو ٩٠٩

اتخذت قراراً حازماً بأن أدع جانباً كل الأمور التي لا تقع مسئوليتها على عاتقى . وإنى لأجد نفسى فى حالة سكينه ، فقد انقضت الأفكار السوداء ، واختفت الوسوس من المستقبل . ولكنى أشعر بقليل من الضيق لوجود بعض المصريين هنا ، على الرغم من أنى لا أفعل - ولا أنوى أن أفعل - شيئاً يعرضنى للوم . ولا أستطيع أن أفسر لنفسى هذا الشعور الذى أوقفه فى مقابلة مواطنى ، اللهم الا بسبب الأثر السىء الذى خلّفته فى نفسى الانتقادات سيئة القصد التى كانت تكتبها الصحف المعادية من ناحية ، وبسبب الحمل الثقيل الذى أثن تحته فى بلدى من ناحية أخرى .

(٢٤٤) هذه الصفحة والصفحتان التاليتان مكتوبة باللغة الفرنسية ، وقد كتبها سعد فى باريس . وقد قامت السيدة ايزيس راغب بترجمتها ، ولكنى أعدت صياغتها صياغة كاملة ، كما أجريت التصويبات اللازمة .

[ص ٦٣٧]

١٦ يولية ٩٠٩

أشعر اليوم بأن مزاجي معتدل . لقد جاء غتخص التدليك في الساعة ٦ و٤٥ دقيقة ، وقام بعملية التدليك اللازم لى خير قيام فى مدة ٢٥ دقيقة^(٢٤٥) . وقد توصلت اليوم إلى مبدأ ألا أغضب أبدا ، لأن الفرد بين أحد أمرين : إما أن يستطيع الوصول إلى هدفه ، أولا يستطيع . وفى الحالة الأولى يجب على المرء أن يتخذ كافة الوسائل التى تساعده فى الوصول إلى غرضه . أما فى الحالة الثانية ، فلن يفيد الغضب شيئا على الإطلاق . ومن ثم فإن الحكمة تتطلب من الانسان أن يحتفظ بأعصابه باردة . لقد قضيت سهرة أمس عند الأميرة نازلى ، فى فيلاً هنرى بشارع لاكامبان ، وكانت هناك امرأة عرافة ، أخذت تتفوه بأشياء سخيفة ومبهمة ولا معنى لها . ولكن الأميرة كانت تريد تصديقها ، وتفسير كل ما تقوله من حماقات — الأمر الذى أصابنى بالضيق . واستمر عندى هذا الاحساس بالضيق بعض الوقت بعد أن استأذنت فى الانصراف .

لا أستطيع أن أصف حالتى النفسية . فمنذ أيام وأنا أقضى معظم الوقت مهموما ومستغرقا فى التفكير ، وما من شيء يجذبنى أو يشدنى ، وكل شيء أمامى مظلم ، وأتساءل فى كثير من الأحيان : لماذا هذه الحياة قصيرة ؟ وإذا كان وضع الانسان مؤقتا إلى هذه الدرجة ، فلم — اذن — الجلبة والترف والتعب ؟ .

(٢٤٥) كان التدليك فى عصر سعد زغلول من العادات الشائعة ، يطلبه الفقراء والأغنياء على السواء ، وكان أبناء الشعب يطلبونه فى الحمامات الشعبية العامة ، أما الأغنياء فيطلبونه فى قصورهم أو فى الفنادق .

في يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ إنعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة
الجناب العالي ، وقرر تحويل مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه من الاحتياطي
للميزانية الاعتيادية ، لأجل الاستمرار في انشاء سكة حديد في
السودان . وأقر قانون البورصة ، وجعله ساريا على الأهلين كما هو على
الأجانب . وصدق على تعيين عفيفي^(٢٤٦) والقاضي الجديد^(٢٤٧)
عضوين في مجلس شورى القوانين . [ص ٦٣٨] وصدق على تحويل
حسين يسري باشا ، سكرتير مجلس شورى القوانين ، على المعاش ،
وتكميل معاشه باضافة سنتين له ، وتعيين مصطفى الخولى مكانه .

وكانت المالية متوقفة في تكميل هاتين السنتين ، غير أنها عادت
فقررت ذلك ، وعرض المستشار المالى نفسه هذه المسألة على هذه
الجلسة ، من غير أن تكون واردة في جدول الأعمال ! وما السر في ذلك
الا اشتغال البرنس^(٢٤٨) بترويج مشروع القنال . فقد سمعت منه -
قبل ظهورها - مر الشكوى من تصعب المستشار معه في المبالغ اللازمة

(٢٤٦) يقصد : أحمد عفيفي باشا . وقد عين في ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس
شورى القوانين ، بدلا من السيد محمد توفيق البكرى المستقيل -
واستعفى في سنة ١٩١٠ .

(٢٤٧) القاضي الجديد هو نسيب أفندى ، قاضى قضاة مصر ، وقد عين في ٩
نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من يحيى أفندى ،
قاضى محكمة مصر الكبرى الشرعية ، الذى كان قد عين في ١٨ ابريل
١٩٠١ عضوا بالمجلس ، ثم استدعى الى الأستانة في سنة ١٩٠٩ ،
وعين مكانه نسيب أفندى .

(٢٤٨) يقصد : البرنس حسين .

لاعداد محلات الشورى - على زهادتها ، وتوقفه في تكميل معاش يسرى باشا . وبلغنا أنه كان طلب زبائن ستة كتبة بمالية ١٦ جنيه ، فلم يقبل هذا الطلب . ولكنه قبل بعد ذلك ، وبتتد مرتب الواحد منهم ثمانية عشر جنيها .

[ص ٦٣٩]

حصل الكلام على مسألة القنال ، فقال بداريس : إن شرط الضمان غير مقبول ، لأن الناس يجدون صعوبة فيه . وإذا لم تقبل الشركة بلغوه سقط المشروع .

فقال المستشار : إنه لا أمل له في لغو هذا الشرط ، ونحشى أن عوّض اللغويكون محققا بمصر من الوجهة المالية .

قال الجناب العالى : انه رأى من الكونت سريون رغبة شديدة في الاتفاق مع الحكومة . وفي مثل هذه المشروعات يجب أن يتساهل كل من الطرفين في شيء من رغباته حتى يتم الاتفاق . على أن مجلس الشركة اذا لم يقبل لغو شرط الضمان فلا لوم علينا ، بل يكون اللوم على الشركة نفسها . قلت : يظهر أن الشركة مقتنعة بازدياد أرباح القنال عن مائة مليون فرنك . وحيث فلا وجه لتمسكها بالضمان ، لأن هذا التمسك يدل على أنها غير واثقة بالمستقبل . فلم يتكلم المستشار بشيء .

وانصرفنا ، فأمسك الجناب العالى بيدي ، وقال : « خل الأمر في قلبك » ا - مرتين أو ثلاثة (٢٤٩) - وفهمت من هذه الجملة أنه يريد حلى على التحفظ والاحتياط .

حضر عندى أباطة باشا في مساء ٨ نوفمبر ، وفهمت منه أنه

(٢٤٩) أى قالها مرتين أو ثلاث مرات .

معارض للمشروع كل المعارضة ، وأنه سيتكلم ضده في الجمعية العمومية ببيان أوجه الضرر فيه ، ويكونه إن كان نافعا من كل وجه ، فلا فائدة لمصر بالرضاء به ، لأنها لا تملك التصرف في الأموال التي تؤول اليها من هذا الاتفاق . [ص ٦٣٨] قال : ولكنه لا يريد أن يتظاهر بهذا الفكر الآن لأنه لم يقدر أن يعرف ميل الخديوى . وأنه (٢٥٠) أفهم البرنس أنه معه في فكره ! والبرنس يشتغل ليل نهار في ترويج المشروع ، ويُعد من الموافقين له ، وهو يعلم أن أغلبهم ليس من فكره في شيء .

[ص ٦٣٩]

وقد انتقد سعيد وأنا - أمامه - بطرس باشا ، انتقادا مرا ، وحكمنا عليه بأنه جبان ، ظنون ، غدار ، قصير النظر في الكليات ، ويصرف معظم أوقاته في الجزئيات ، ميل الى تصيد الأخبار الكاشفة عن عيوب الناس ، لم يعاشر الا من هو (٢٥١) أضعف منه حتى ظن أنه أقوى الأقوياء ، وليس له بروجرام ، وغايته الوحيدة أن يحفظ مركزه وما عليه بعد ذلك إن خربت الدنيا أو عمرت ، كذوب ، تشكى الحقيقة من تشويهها بلسانه ، ناكرا للمعروف ، محب لأن ينسب لنفسه من الفضل ما ليس فيه !

ولم نجد من أباطة مدافعا عنه ، وانما قال : إنه أحسن من فخرى باشا ! وانقضت الليلة على ذلك .

[ص ٦٤٠]

في يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا بسرأي عابدين ، لحضور استعراض جيش الاحتلال احتفالا بعيد الملك . وكان بطرس سبقنا الى الحضرة الخديوية ، فقلت

(٢٥٠) غير موجودة في الأصل . (٢٥١) في الأصل : « لم يعاشر إلا » .

لسرى مازحا : إنك استفدت - وأنت لا تشعر - من مسألة القنال ! فقال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأن يسرى تحول على المعاش ، مما سهل لمصطفى أن يخلفه . فقال : إني لم أفعل ذلك ! قلت : ولكننا نحن فعلناه جميعا . وأشور عليك أن تتساهل مع البرنس في الأودتين اللتين سبق أن طلبهما منك . فقال رافعا صوته بشدة : أن هذا مستحيل ، ولا يمكن بحال من الأحوال ، مهما بلغت الصورة الاستغناء عنها .

وفي الأثناء دخل بطرس ، وعلم أن موضوع الكلام الأود المذكورة ، فقال : يلزم اعطاؤهما للبرنس . فخفض اسماعيل من صوته وقال : ننظر في ذلك ! ثم صعدنا ، فمال نحوى وقال : إذا كان الكتبة الذين في هذه الأود يرغبون الانتقال ، ماذا أصنع ؟ قلت : تساعدهم فيه ! .

في أثناء الاستعراض ، صاح جماعة من طلبة مدرسة الحقوق - وكانوا وقوفا تحت شجرة خلف السياج - قائلين بالعربية : فليحى الاستقلال ! وبالفرنساوية : فلتعش الحرية ! فتكدر بطرس ، وامتنع لونه ، وعلا شفثيه البياض . وأظهر الخديوى نوعا من الانقباض .

وبعد قليل ، صاح جماعة من المتفرجين قائلين : يحيى الخديوى ، ليحيى الدستور ! فقال بطرس : إن هذه جريمة لا تغتفر ضد البلاد ! قال الجناب العالى : إن هذا من عمل الحزب الوطنى ، ومن ضعف الناظر ! وطعن عليه كثيرا . وقال بطرس : ان اللواء كان يغريهم أمس بهذه المظاهرة . فقلت : اننا أردنا في بداية الأمر تأديبهم - فما أكملت الجملة حتى قال الجناب العالى : إن المنع كان منا ، ولكننا لم نكن نتصور أن يبلغ بهم الأمر الى هذا الحد ؟ .

ثم سبقنا بطرس الى غورست ، ولحقناه . ودار الكلام على هذه المسألة ، وكان غورست يخفى الاهتمام بها ، ولكن الاستياء منها كان

يبدو خلال كلامه . وقال إنه لا شيء في المسألة إلا أن هؤلاء التلامذة لا تربية عندهم !

وانصرفنا على أن أحقق الأمر . فعلمت من « هيل » أن المسألة لم تكن - فيما يظهر - مدبرة ، وأنه أحضر جماعة منهم قبل اليوم المذكور ، وألقى عليهم النصائح اللازمة . وأن المحرض لهم تلميذ يدعى محمد محمود الوكيل ، ورغب رفته . فتوقفت ، وأمرته بأجراء تحقيق أكمل .

ثم ذهبت إلى الخارجية ، وعرضت النتيجة على بطرس ، فكان يتشاغل بقراءة تلغرافات روتر تارة ، ويجمع ما حوله من الأوراق المتشورة تارة أخرى . وكنت كلما رأيت منه ذلك حولت وجهي عنه ، وقطعت الكلام حتى يستعيده . حصل ذلك نحو ثلاث مرات ، وعندما انتهيت ، نهضت [ص ٦٤١] منصرفا .

زرت أمس البرنيسس عين الحياة . وكانت هذه أول زيارة بعد عودتها من السفر ، فاعتذرت لها بكثرة الاشتغال . قالت : أعرف ذلك ، لأن مسألة القنال صرفتكم عن كل عمل آخر . قالت : واني أحدثك بأمر أرجو أن يبقى دائما بيننا : إن كاسل أنشأ سندريكا (٢٥٢) هنا ، من أعضائها أباطة باشا وعلوى باشا وغيرهم ، وعين لكل منهم مبلغا مخصوصا إذا هم سعوا في احباط مشروع تمديد مدة الامتياز . ومن جهة أخرى فان الانجليز يتظاهرون بالترغيب فيه ، حتى يحملوا

(٢٥٢) السندিকা Syndicat في الأصل : نقابة . وتطلق على أي « تجمع » أو تكتل من أعضاء لخدمة غرض معين ، كما أنها تطلق على بعض أنواع الإحتكارات في المجتمع الرأسمالي . والمقصود هنا أن السير كاسل كون تكتلا من السياسيين لاحباط مشروع مد إمتياز شركة القنال - حسب زعم الأميرة .

الناس على رفضه ، وحينئذ تلتجىء الحكومة المصرية للإقتراض ،
والذى يقرضها هو السير كاسل ! ففائدة مصر في قبول المشروع ، بعد
تعديل ما يكون فيه من الشروط ، صعبا . قلت : ولكنهم يريدون أن
يُقبل كله ، أو يسقط كله . فقالت : لا ! فاستغربت من هذه العبارة ،
ورأيت من اهتمامها بمبادرتي بها (٢٥٣) - على كونها لا تشتغل عادة بمثل
هذه السوائل - أن الأمر سرا ستكشفه الأيام .

يدور على ألسنة الناس - من زمن - أن الخديوى ويطرس باشا
والبرنس حسين لهم فائدة في ترويج المشروع . ولم أر الأخير من وقت
ظهور المشروع ، ولكن المتواتر أنه مشتغل بترويجه . أما الثانى ، فلم
أحس منه في مبدأ (٢٥٤) الأمر ميلا للمشروع . وأما الأول فكان يعمل
جهله في ترويجه .

اشتد سخط الناس على المشروع أول الأمر ، ولكن كلمات
الخديوى في التشريفات ، ونصحه الناس باستعمال الحكمة والروية في
بحثه وابداء الرأى عنه ، ثم كلام بعض الجرائد - مثل المؤيد -
ومساعى مثل البرنس حسين - كل ذلك أضعف من السخط العام ،
وربما استمال بعض ضعفاء العقول إلى القبول به .

قابلت هرارى مساء أمس عند غورست ، فقابلنى بفطور - على
غير العادة . وسألته عما اذا كان أتم دراسة المشروع ، وكون له رأيا
فيه ؟ فقال إنه لم يشتغل به . وانصرف عني . ففهمت أن في الأمر
شيئا ، لكنى لم أدرا ما هو ! ثم تكلمت مع الكونت سريون قليلا .
وبعد ذلك قابلنى رشدى ، فقال : إن هرارى باشا متأثر منك ،

(٢٥٣) بمبادرتي بها : أى باحاطتى علما بالمسألة .

(٢٥٤) فى الأصل : مبدع .

لأن المستشار المالى أحضره لديه ، وأنبه تأنيبا شديدا على أنه تكلم معك فى المشروع ، وأعطى لك حسابا^(٢٥٥) فيه . قال رشدى : وقد أكدت له أنك لم تقل إنك قدمت له حسابا .

فقابلناه فى الحال . وفهمت منه أن المستشار المالى أخبره بأنى قلت : إن هرارى هو الذى عمل لى الحساب . وأعلن بأنه غير موافق على المشروع . فأكدت لهرارى [ص ٦٤٢] أن هذا لم يحصل ، وأنى لم أتكلم فى خصوصه مع المستشار ، ولا أمامه . وكل ما حصل أننا كنا فى جلسة - لم يحضر المستشار فيها - وتكلمت عن اشتراك الحكومة فى دفع حصة فى مبلغ الأربعة ملايين جنيه وفوائده ، فقلت : إن الذى ألفتنى إلى هذه المسألة هو حديث جرى مع هرارى باشا ، فالتفت إليها ، وعملت حسابها . فقال بطرس : ومن الذى عمل لك الحساب ؟ فقلت عمله لى شخص من الحاسيين . فقال : أرجو أن ترد الحقيقة إلى نصايها ، لأن لى علاقة بالمالية ، ولا أود أن تتكدر هذه العلاقة ! . على أنى أرى المشروع موافقا .

فقاطعته قائلا : إذا كنت أنت ، وألف مثلك ، يقولون بفائدة المشروع ، فلا يؤثر ذلك شيئا فى اعتقادى ، لأنى لم أكن مقلدا^(٢٥٦) فيه ، بل مؤسسا له على الحجة والبرهان . قلت : وتأكد أنى سمعت اتهامك بأنك من رجال كاسل ، ومن همك إسقاط المشروع - قبل أن أتكلم عنك ببعض الأيام !

والذى استنتجته من هذه الحادثة أمران : الأول ، أن المستشار المالى يتشبث بكل وسيلة لمنع النظر من فهم مشروعه ، وكشف حقيقة ما انطوى عليه من المضار ، حتى يسهل التصديق عليه . الثانى : أن

(٢٥٥) يقصد : عملية حسابية عن المشروع .

(٢٥٦) أى : لم أقلد غيرى فيه ، ولم أنسق وراءه .

فينا من ينقل مجلسنا للمستشار ! ولا أخلى حشمت (٢٥٧) من هذا العار .

علمت من رشدي وسيريون وشفيق ، أنه ورد تلغراف من الشركة بأن ما عرضته الحكومة ، من منح مدة أكثر من أربعين سنة ، في نظير لغو شرط الضمان - غير مقبول . وأن الحكومة ، اذا عرضت تعويضا عن هذا الشرط مناسبا ، وتعهد مجلس النظار بأن يروجه أمام الجمعية العمومية - أمكن للشركة قبوله . ويظهر من لهجة هذا التلغراف أنه موضوع في مصر بمعرفة المستشار المالي وشركائه ! .

ولقد تفاوضت أمس مع سعيد في هذه المسألة ، ورأيت معه أن هذه طريقة يراد بها ربط الحكومة بمشروع ، يمكن إلزامها بتنفيذه اذا لم تصدق الجمعية العمومية عليه ! وسنرى ماذا يكون .

١١ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا أمس بنظارة الخارجية ، وأطلعنا بطرس على نص التلغراف السالف ذكره . فقلت أن ليس لنا أن نعرض شيئا في هذه المسألة ، لأن المشروع - بمقتضى قرارنا السابق - أصبح ساقطا . قال سعيد : إنه يراد عكس الحال ، فنصبح عارضين بعد أن كنا معروضا علينا ! فهز بطرس رأسه ، وأمن على قوله . وكذلك سري باشا . أما رشدي فاختر السكوت ، وقال أن ليس لنا أن نتخذ الآن قرارا . ولم يتكلم حشمت .

ثم ورد خطاب من المستشار المالي ، مرفوقا بصورة خطاب ، ورد إليه من سيريون ، بمضمون ما في التلغراف المذكور ، ونوطة يرد بها المستشار على ما اعترضت [ص ٦٤٣] به عليه في مجلس النظار من

(٢٥٧) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

جهة شرط الضمان ، وما يدل عليه تمسك الشركة به ، والحاحها في قبوله .

فأردت أن آخذه لأتأمل فيه ، فعارض بطرس ! فقلت : أعدم ثقة ؟ قال : لا ، ولكن أنظر ما يقولون في شأن الدوسيه المتعلق بالقنال ، الذى ضاع منك ، وطلبت من حشمت بدله ! فقال حشمت - بعد التمتمة - إن المستشار علم بما طلبت ، فأبدى خشيته أن يقع في يد بعض أرباب الصحف .

قلت : إني لا أرى معنى لهذه الخشية ، لأن ما في الدوسيه المذكور منشور في الجرائد ! قال قائل منا - لا أتذكر من هو - إن فيها مسألة تخصيص مبلغ من مال القنال للسودان . قلت : صحيح ، ولكنى لا أعبأ بمثل هذا الهذيان . وقال (٢٥٨) سعيد : ان هذا تخوين لا يليق !

فقال بطرس : إنهم يتهمونكم بتحريض الناس على كتابة التلغرافات ، والهياج ضد المشروع بواسطة يحيى وأمين ابنه ، وان سعيد قابل محمد فريد وشرع في استمالته للخديوى .

فاحتج سعيد بشدة على هذا القول ، مصرحاً بأنه يقابل كل أرباب الجرائد على السواء ، وان اتهامنا بمثل هذا السعى لم يأت الا من نجيب بك - ابن بطرس باشا - وان الناس يحققون أنك أنت الذى حرضت على التلغرافات على شعراوى وشركاءه ، فقد كنت فى داره مع جماعة من حزبه ، وحرضتهم على ذلك ، ليمهد لك العذر عند الانجليز ، الذين كنت اتفقت معهم على تنفيذ مشروع القنال . فبهت الذى كفر ، واكمد لونه ، وابتضت شفتاه . وكنت أوافق سعيد على قوله . ثم انصرفنا .

(٢٥٨) فى الأصل : قال .

قابل سعيد الجناب العالى أمس فى القبة ، وحكى له طرفا من أحوال بطرس ، ومعاملته لنا . فقال : إنه رجل خرف ! وفهم منه أن بطرس ذهب فى اليوم السابق اليه ، وأسرّه بأن البرنس حسين أبلغه أن يحى وابنه أكدا له بأن سعيد دفعهما الى السعى ضد المشروع ، ودفع غيرهما ! وأكد على سعيد بأن لا ييوح لأحد بها . وقال له ان بطرس باشا أخبره بأنه سيعارض فى المشروع ، ويعمل جهده فى احباطه . وأوصاه بالتأنى . كما فهم منه أن غورست أخبره بزيارتنا له ، ثم تكلم معه عن خلف شيقى ، وأنه جراهام أو هنتر . وان جراى (٢٥٩) أصبح فى يد روبرتسون (٢٦٠) يُصرّفه كيف يشاء . وفى مصطفى ماهر واستمالة غورست الى التخلّى عنه — وغير ذلك من المسائل التى لا أهمية لاثباتها .

فهمنا من أباطة أمس أن بطرس يريد العمل على احباط المشروع ، أو تأجيله إلى ما بعد عودة الخديوى من الحجاز . وأن الخديوى استدعى بطرس وأخبره بأن الكونت سيريون (٢٦١) رغب اليه [ص ٦٤٤] أن تزداد مدة التجديد ، فكلّف الخديوى بطرس بذلك . وأنه هو نصّح بطرس أن يسعى ضد المشروع ، وانه هو ضده بكل قواه . فوعده بطرس بذلك . وأكد لنا أن الخديوى ميال للمشروع ، لأنه تورط فيه .

(٢٥٩) سير ادوارد جراى Sir Edward Grey ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد

فى كشف الجزء الثانى أن اسمه : اللورد وليام جراى ، وهو خطأ .

(٢٦٠) يقصد جون روبرتسون ، من الأحرار الراديكاليين فى مجلس العموم ،

ومن المناصرين للقضية المصرية ، وقد تعاطف مع مصر فى حادث

دنشواى — (أنظر أيضا : الجزء الأول ، ص ٩٧ ، ٢٧٠) .

(٢٦١) فى الأصل : « سيرون » .

ابنه (٢٦٣) يستحسنان المشروع ويمتدحانه ، بعد أن كانا من أضداده ! ورأيت لهجة الجرائد الافرنجية لهجة استحسان للمشروع . وكذلك تغيرت لهجة « اللواء » و « الأهرام » من التنديد به الى مدحه ! ونشر الأخير - في عدد يوم الخميس ١١ منه - حديثا عن موظف كبير مالى (٢٦٣م) ، فيه شيء كثير مما سمعناه من المستشار المالى فى اجتماعاتنا ! .

يوم السبت ١٣ منه

كان الاحتفال بالكسوة الشريفة ، وأخبرنا بطرس بأنه ورد اليه خطاب من المستشار المالى ، ودعانا للاجتماع فى منزله بعد ظهر هذا اليوم ، لاطلاعنا عليه . وأخبرته بأن الاشاعة تقول (٢٦٤) إنه يريد تأجيل المشروع ، حتى تهدأ الأفكار ، وتتم استمالة أعضاء الجمعية العمومية لقبوله . فقال : ان الرجل أحق ، ويقال انه كان أصيب مرة بالجنون (٢٦٥) !

ولم يحدث فى طريقنا - فى الذهاب ولا فى الإياب - ما يكدر من المظاهرات . وكنت أقول للخديوى : إن هذا الهدوء [ص ٦٤٦] يدل على ان مظاهرة بعض تلامذة الحقوق يوم ٩ نوفمبر كانت بنت ساعتها ، ولم تحدث عن اتفاق سابق . وكان بطرس يقول بالعكس ،

(٢٦٣) أمين يحيى باشا ، مليونير مصرى كما أصبح فيما بعد (اقرأ كتابنا : صراع الطبقات فى مصر) .

(٢٦٣م) أى : حديثا أدلى به موظف كبير مالى .

(٢٦٤) كلمة : « تقول » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت لسلاسة العبارة .

(٢٦٥) غير واضح ماذا يقصد بهذا الرجل ، وإن كان يقصد الرجل الذى أطلق الاشاعة .

مستندا على إخبارية البوليس السرى بعزم الطلبة على مباشرتها . قال الخديوى - وأعجبني قوله ووافقته عليه - : إن الأحسن أن نلزم جانب السكون بالنسبة لهذه المسألة حتى يتحرك غيرنا ، لأنه يظهر أن العداء توجه كله نحو الاحتلال لانحونا .

ثم قال (٢٦٥) إنه سيستصحب المفتى معه في الحجاز ، أما شاكر (٢٦٦) والجربى فألصقا أنفسهما بالسفر . وتكلم ضد رؤوف باشا ، وميل « هرقى » لمساعدته . وعدم استحسانه لكون ابراهيم باشا فؤاد (٢٦٧) لم يستأذنه للسفر للحجاز .

ويظهر أن بطرس كان قال له إن هناك اشاعة بأن السفر إلى الحجاز ليس القصد منه الحج ، بل الدعوة الى الخلافة ! - فتكلم في هذا الموضوع كلاما مبهما لم أستطع أن أفهم منه شيئا .

[ص ٦٤٥]

علمت - بعد ذلك - من بطرس نفسه ، أن الایجیسیان غازت الصادر بتاريخ يوم الجمعة ١٢ نوفمبر ، نقل عن « التيمس » أن أمير الكويت وفيصل وغيرهما من أمراء العرب ، ينوون الحج في هذا العام ، وأن قصد الخديوى الحج لم يكن الا ظاهريا ، والحقيقة هي أنه يريد الاجتماع بهؤلاء الأمراء ، والنظر في شأن الخلافة العربية ! .

وحدثني أباطة باشا أن الشيخ على يوسف يريد أن يسافر مع الخديوى ، وأن (٢٦٨) هذا مضر ، لتحاسد أرباب الصحف ، ولأنهم

(٢٦٥ م) في الأصل : « قال » .

(٢٦٦) الشيخ شاكر .

(٢٦٧) ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحقانية .

(٢٦٨) لا توجد كلمة « أن » في الأصل .

وجرى كلام في شأن طلب اطلعنا على جميع المخابرات ، فوافق الكل عليه ، غير أنه تأجل الى ما بعد عودة المخابرات في المسألة .
ويظهر على بطرس أنه محروج ، ومتأثر من المستشار المالي ، وحيران لا يدري ماذا يصنع ! .

في ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩

زرت البرنس حسين ، وفاتحته فيما رأيته منه وبلغني عنه من التأثير ، فقال : إنه دلال أحباب ! قلت : أرجو أن يكون كذلك ! وأشار الى ترشيح درويش بك سيد أحمد ، فأفهمته حقيقة الظروف التي حصل فيها ، وأن استشارته انما هي تكون من طرف الخديوي أو رئيس النظار . ثم قلت له إني علمت بأن سبب هذا التغيير^(٢٧٣) أننا نعارض في مشروع القنال !

وكأنني لمست منه موضع الألم ، فجزع ، وأخذ يدافع عن نفسه ، ويقول إنه ليس موافقا على المشروع بتمامه ، وإنه يريد تعديله من جهة شرط المساواة في نظير تمديد أجل التجديد بخمس سنين . وإنه عرض تعيين ثلاثين مديرا من الآن، وتكلم مع المستشار المالي في ذلك . ثم أخذ - في حديثه - ينتقل من موضوع إلى موضوع .

ثم قال : إنني لا أريد عنه انذار ، وهو أن أجرى على ما يشاء ، فنتيجة - غضب زيد أو عمرو - لأن الحق لا يكون غطاء في - ، ولكن لا تكلف نفس إلا راحة ، فأند ، إذا سمعت بيننا - ، يفاتحني فيه قبل كل شيء . ثم انصرف .

(٢٧٣) أي تغيير شعور البرنس حسين نحو سعد زغلول .

وعلمت ر. تلك الحادثة ، ومن غير ما أتد ، يبدأ له ، وأنه يواجه كل انسان بما يستميله اليه ، ولا يميل هو الى أحد .

[ص ٦٤٩]

يوم الاثنين ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٩

حضرنا الاحتفال باستقبال قنصل جنرال النمسا ، وقدمنا له الجناب العالي . وتكلم في حق « هيل » وضعفه .

وقال بطرس : إنهم يشكون من تدرج نظارة المعارف تضغط على نظار المدارس ، وتمنعهم من توقيع العقوبات التي يريدونها ، ويودون ازالة هذا الضغط . قلت : إن القوانين التي وضعت - قبل وجودي - توجب ألا تتوقع العقوبات الشديدة الا باذن النظارة . ولا مانع عندي من تعديلها بما تتسع معه سلطنتهم ، بشرط أن تعظم مسئوليتهم عما عساه يقع من الحوادث في مدراسهم . قال بطرس : يمكنك أن تتكلم مع دنلوب في ذلك .

قال الجناب العالي إنا نرد أن نكتاتمة في الأستانة ، يطلبون بها بيان مصارف المؤلف التي أنفقها في عمله . ونحن نطلب مخالف للجواب الذي أجاب به الوزير في هذا الموضوع ، تناقروا رجال الأستانة في كلامهم .

وفي الأثناء ، دخل شفيق باشا معنا . رقة يريد عرضها ، فأحسن بطرس بالتبام وأذننا ان يقرأها . ثم قال : أنا كمن يريد ألا يطلعنا على ما فيها . ثم قال : أنا كمن يريد أن نطلعنا على ما فيها . فبينما أنها شتمتة بضمها ، يظن النظار أن ذلك من أجل أناس إلى .

(٢٧٤) أى : نفهم ما في الورقة

القاضى ، أويعامل القاضى مثله ! ثم انتهت المسألة على ما أراد الأعضاء . ولكن البرنس تأثر من هذا الحادث تأثرا شديدا ، لأن حق الأعضاء [ص ٦٥١] تغلب على أمره .

بعد أن تليت المكاتبات الواردة من الحكومة - ومنها الخطاب الصادر من مجلس النظار بوضع قواعد للأسئلة التى يوجهها أعضاء مجلس الشورى للنظار وأجوبتهم عنها - اعترض^(٢٧٩) أباطة باشا على الطريقة التى سلكتها الحكومة فى هذه المسألة ، لأنها لم تصدر أمرا عاليا بها ، وضيق - بالشروط التى وضعتها - حق السؤال حتى أضعفته .

فدافعت عن الحكومة ، وتناقش الأعضاء . ثم لما رأيت منهم الميل الى رفض الجواب ، وابداء الاستياء منه ، رغبت إليهم أن يتدبروا فى الأمر ، ويؤجلوا المسألة حتى يتروا فيها . فتقرر ذلك بأغلبية ضعيفة .

ومما يستحق الملاحظة ، أنهم كانوا يفضلون المباغنة بالسؤال ، والمسارعة بالجواب . وذلك لأنهم يتوهمون أن الأجوبة - على هذه الطريقة - تصدر بما يعلمه الناظر من نفسه ، قبل أن يتعدل برأى مستشاره ! .

فى يوم الثلاث ١٦ نوفمبر سنة ١٣٠٩

أخبرنا أباطة بأنه يريد أن يترك فى مدرسة الحقوق . بالنسبة لكفاءة المدرسين ، ولغة التعليم ، والاتلال من تعليم الشريعة الإسلامية - وفى مدرسة الزراعة ، بالنسبة لمداد علم حساب والمثلثات^(٢٧٩) ، وعدم الالتزام بتعليم اللغة العربية .

(٢٧٩) فى الأصل : فاعترض .

(٢٧٩ م) فى الأصل الثلاث .

مساء السبت ٢٠ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، فعرضت أحمد قمحة ، ولكنى لم أجد من يخلفه . ووافقنى رشدى . ولا تزال المسألة موقوفة .

حضرت جلسة يوم السبت ٢٠ نوفمبر بمجلس شورى القوانين ، مع بقية النظار الاسعيد . ودارت المناقشة فيه على جواب الحكومة المتضمن لنظام سؤال الأعضاء وجواب النظار . ويستخلص الانسان من هذه المناقشة - التى استغرقت ساعتين ونصف تقريبا - أولا : أن جميع الأعضاء غير راضين عن الخطاب . ثانيا : أنهم معترضون على شكله المخالف للقوانين . ثالثا : أن رئيس النظار استعمل حيلة ذنيئة فى أخذ الآراء ! فانه كان يزيد فى الآراء ، وينقص منها ، بحسب ما يشاء ! واعترض عليه أباطة باشا فى ذلك اعتراضا شديدا . رابعا : أن هذا الرئيس كان يستعمل الشدة [ص ٦٥٤] مع الأعضاء ، حتى قال له أباطة - عقب شدة استعمالها مع يحيى باشا - : إنه لم يبق عليك الا أن تأمر باخراجه !

ولما وجد بطرس باشا مركزه حرجا ، واجماع الآراء على طلب مشروع أمر عال بموضوع الجواب ، مع اختلاف العبارات فى عدم استحسان الخطاب أو السكوت عنه - اجتهد فى أن يضيف على هذا الرأى أن أحكام هذا الخطاب يتبعها من يريد السؤال . وكانت الأغلبية التى أقرت على ذلك بزيادة صوتين فقط : ١٤ ضد ١٢ .

أعجبني جدا أباطة باشا فى انتقاده الجواب ، لأنه وفى المقام حقه فى الاعتراض عليه ، من جهة شكله وموضوعه . ورأيت فيه حرصاً شديداً على كرامة المجلس ، وميلا لرفعة شأنه ، واحساسا بالتضامن . فانه كان ينفر من كل عمل مخالف للقانون ، ويعترض فى الحال . وعندما يرى الأغلبية فى غير جانبه ، يتنازل عن رأيه ، وينضم الى الرأى الذى يكون أقرب للحكمة والصواب - ولو كان رأى عدوه !

ولم تعجبني خطة على باشا شعراوى ، لأنها خطة رخوة . وبعد أن اعترض على شكل الجواب لم يثبت على رأيه فيه ، وغلبه الحياء من بطرس أن يضيف الى رأيه جملة : العمل بالجواب - مع أنها مناقضة له .
ورأيت الملقى يبدو من كلام علوى باشا ، فقد قال إنه يعتبر كلام بطرس باشا مثل الدكريتو ! وإنه يعمل بالجواب لحين صدور أمر آخر بمضمونه .

وبالجملة ، أن مجلس الشورى ، ومجلس النظر ، ظهرا أمس بأقبح المظاهر : خداع دقء من النظر ! وضعف ونفاق وعدم احساس بالكرامة وجهل من مجلس شورى القوانين ! وسنرى ما تقول الناس فيهما ! وقد كنت أحيانا أرد بطرس عن التهور والاستمرار فى الحيل الدنيئة بقولى له : إن الجلسة علنية ، ولا يليق أن ترى منا هذه المخالفات ! وكان هذا الكلام يؤثر على رئيس الشورى .

[ص ٦٥٣]

٢١ نوفمبر سنة ٩٠٩

انتقد « اللواء » و « مصر الفتاة » انتقادا مرا خطة رئيس النظر ، وسمّاها الأول : مهاترة ، ووصف (٢٨٣) خطة الأعضاء ، الذين نصرّوه ، بالضعف وعدم الأهلية للنيابة العامة . وكثر الحديث فى هذا الموضوع بين الناس ، ولم أسمع الا منتقدا على هذه الخطة وساخطا منها .

قال البرنس حسين لسعيد هذا اليوم إنه (٢٨٤) كان بين حدة بطرس

(٢٨٣) فى الأصل لا توجد كلمة « ووصف » . وقد أضفناها لتستقيم العبارة .

(٢٨٤) أى البرنس حسين .

بأنه بلغ الباب العالى أن حملة مؤلفة من ثلاثمائة عسكري ، تحت قيادة فتحى باشا ، متهينة^(٢٨٥) للتوجه الى الحدود ، وأن السنوسى متحرك بحركة يُخشى أن تكون عواقبها سيئة على العالم كله . وبعد أن قال ذلك الخديوى ، قال^(٢٨٦) : إن هذه الأخبار تذكرنا بالعهد القديم .

ثم جرى الكلام فى مسألة القنال ، فقال الخديوى — سائلا المستشار المالى — عما اذا كان قد^(٢٨٧) رأى الكونت دى سيربون ؟ فقال : إنه سافر ، [ص ٦٥٥] وإن المسألة واقفة عند حد رفض الشركة لعرض الحكومة ، وانتظار عرض جديد يكون مصدقا عليه من مجلس النظر .

فقلت : إننا قررنا رفض المشروع عند عدم رضا الشركة بما عرضته الحكومة . فسكت المستشار . وقال الخديوى : ولكن يجب علينا أن نفتح آذاننا للمناقشة ! قلت : كلنا آذان مفتحة لسماع ما يعرض علينا ، ولكننا لا نبدأ بالعرض .

وعند الانصراف ، سألتى الخديوى عن مصروفات الطالب الذى دخل مدرسة الزراعة ، فقلت له على مقدارها ، وإننا سنقبله مجانا . فقال : أخشى أن يَعدّوا^(٢٨٧) ذلك عليك ، وأنت أحمالك ثقيلة ! فقلت : ولكنى قوى على حملها برعايتكم . وانصرفت .

فقال بطرس : إنك لم تحسن فى كلامك مع المستشار ، لأن ذلك يزيد السخط عليك منه . قلت : إنهم يريدون أن يمنعوني عن الكلام

(٢٨٥) فى الأصل : « متهينة » .

(٢٨٦) أضيفت « قال » ليستقيم المعنى .

(٢٨٧) أضيفت « قد » لسهولة العبارة .

(٢٨٧ م) أى يحسبوا ذلك عليك ، أو يأخذوا عليك ذلك .

أيضا في مجلس النظار ، الذى هو محل القيام بوظيفتى ! قال : إن المستشار مجنون ، وسأخط عليك مسخطا شديدا . قلت : أنا الذى سأخط عليه ! وإذا كان فى نفسه سائى ، فلماذا ملّفتنى ليلة وليمة الخديوى ، وجاء بسنشيرى ذميا عرضته الجمعية الزراعية ، من من قانون يوجب على المزارعين أن يخرجوا من الأرض حطب التيل والبامية والقطن ؟ ثم انصرفت .

٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٩

أمرت أن تبحث اللجنة العلمية الادارية في موضع غير لتعليم الديانة الإسلامية بالمدارس - وفقا لما وعدت به الجمعية العمومية . فحاول المستشار كثيرا ، واحتج - تارة - بأنه يريد إحصاء عدد تلامذة كل فصل ليعرف مقدارهم ، وتارة ، بأن كلامى في الجمعية العمومية يشير إلى أنه يجب وضع النمر للتعلم الدينى - سواء كان إسلاميا أو نصرانيا ! .

قلت : لم أقصد بهذه العبارة إلا الأول ، ولم أقل في الجمعية العمومية إن السبب في عدم وضع النمر لأولاد المسلمين ، الرغبة في ألا يتأخروا عن أولاد النصارى . لم أقل ذلك إلا دفاعا عن سياستك في المعارف - التى لا أوافق عليها - ولا يصح أن تستعمل ضدى ما استعملته لمنفعتك . التعليم النصرانى ليس بالزامى في المدارس ، ولا يصح لى أن تحمل ملزومية الالزام به ، لأن هذه مسألة فوق اختصاصى ، وانما إلزامى هو الإسلامى ، فهو الذى وحده يجب وضع النمر له . فامتنع لونه ، وأجاب بالامتنال ، ويأن هذا رأيه .

ثم عرض على قرارا من اللجنة العلمية الادارية ، بالغاء امتحان الثلاثة أشهر ، وجعله مرة واحدة في المدارس الثانوية والابتدائية .

معللا ذلك بأنه كان تقرر قبل تقرير امتحان الشهادة الابتدائية والثانوية .

قلت : إن هذه لا تصلح علة الا لالغاء ذلك الامتحان من السنة الأخيرة من الدراستين . أما السنوات الأخرى فلا علاقة لها بتغير الشهاداتين [ص ٦٥٦] المذكورتين . والرأى عندى أن يختص الالغاء بالمدارس الثانوية فقط ، أما المدارس الابتدائية فتبقى كما هي ، لأن تلامذتها في سن يحتاجون فيه لتعهدهم دائما بما يشوقهم ويحملهم على العمل . فتناقش ، وأخيرا رضح .

ثم بحثنا في كيفية تقديم هذا القرار لمجلس المعارف الأعلى . قلت : يمكننا ألا نقدم للمجلس إلا الغاء هذا الامتحان في المدارس الثانوية ، وأما (٢٨٨) مسألة كيفية تقديمه فلا أهمية لها عندى . وانتهى الكلام على ذلك .

٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد اليوم مجلس النظارت تحت رئاسة الجنب العالى . وكانت المواد التى تقررته به عادية ، ولم يحدث ما يستحق الاثبات . وعند الانصراف دعانى الخديوى أن أتوجه اليه غدا بالقبة للكلام في شأن الرجل ! ولم أدر : من ذلك الرجل ؟ .

انعقد مجلس شورى القوانين في الساعة ٤ بعد الظهر ، وحضره بطرس للدفاع عن لائحة المحاكم الشرعية مع ناظر الحقانية . ونظرت فيها (٢٨٩) التعديلات التى أردنا ادخالها في بروجرام السنة الأولى والثانية لمدرسة الزراعة . وأبدى علوى باشا بعض ملحوظات تختص بقبول

(٢٨٨) في الأصل : « وأن » .

(٢٨٩) أى : نظرت في الجلسة .

التلامذة في هذه المدرسة . وشرع غيره في ابداء ملحوظات أخرى . فاستلفت أنظارهم إلى أن ليس لهم أن يتكلموا إلا في موضوع التعديل المعروض عليهم ، أما الملحوظات المتعلقة بمسائل أخرى ، فإن عليهم إرجاء القول فيها ريثما تنتهى النظارة من تعديل قانون هذه المدرسة كله . فوافقوا على ذلك ، وأقرروا التعديل جميعا .

بعد ذلك دارت المناقشة في لائحة المحاكم الشرعية . وكان بطرس يُسكت رشدى مرارا ، ويقاطع على المتكلمين ، وينسب اليهم أغرافها لم يقصدها . ولضعف حجتهم لم يتمكنوا من ابداء آرائهم كما يريدون ! .

ومما يستحق الذكر ، ان الشيخ حسونة (٢٩٠) طلب أن يكون انتقال

(٢٩٠) يقصد : الشيخ حسونة النواوى ، ولد في قرية « نواى » من أعمال أسيوط بمركز ملوى . وتخرج في الأزهر . وعين في وظيفة تدريس الفقه في جامع محمد على بالقلعة ، وانتدب في سنة ١٨٩٤ ليكون وكبلا للجامع الأزهر ، لتغيب شيخه الشيخ الانبأى بسبب مرضه ، ويتى في وظيفته وكبلا مدة من الزمن ، ثم تعين شيخا أصيلا للجامع بدلا من الشيخ الانبأى .

وبتعيينه عادت مشيخة الجامع ثانية للحنفية ، لأنها كانت من قبل للشافعية ، وما تولاه من الحنفية الا الشيخ المهدي والشيخ حسونة ، ولذلك عارض في تعيينه البعض من العلماء .

وفي عهده وقع صدام كبير بين الحكومة وطلبة الأزهر ، حين تفشى وباء الكوليرا عام ١٨٩٦ ، وأصاب أحد الطلبة ، وأرادت الحكومة نقله من الأزهر خوفا من إصابة بقية الطلبة بالعدوى ، فعارض فريق من الطلبة بسبب الجهل ، وأبوا نقله ، واضطرت الحكومة الى الاستعانة بالجيش لارغام الطلبة العاصين ، وأطلق النار على الطلبة ، حتى خضعوا . وبعد مرض الشيخ المهدي العباسى ، مفتى الديار المصرية ، عين الشيخ =

المحكمة الكلية للمراكز مثل انتقال محاكم الجنايات . وطلب فتح الله بك بركات أن يكون الانتقال دوريا - يعنى فى مدد معينة - ولم يكن الشيخ (٢٩٠م) موافقا لذلك. فقليل لهما إن المشروع يقتضى ذلك ، وأفهمرا الشيخ حسونة بهذا الاقتضاء ، فسكت . وأصر فتح الله بك على رأيه . وأرادوا جمع الأصوات على هذين الرأيين - مع كونها متحدتين - وكانت الأغلبية لرأى الشيخ حسونة .

وكان الرئيس - فى أثناء الجلسة - مستاء . وعند خروجنا منها ، اصطف أغلب الأعضاء لوداعنا كما اصطفوا [ص ٦٥٧] لاستقبالنا ، وكان أكثرهم من حزب اليمين (٢٩١) ، وكان لسان حال كل واحد منهم - عند السلام على بطرس فى هذه الجلسة ، وفى الجلسة التى قبلها - يقول : أنا نصرت رأيك ، وعاونتك على تنفيذ غرضك، فانظر الى !

ثم حصل كلام بينى وبين البرنس ، فيما سمعته من دعواه

== حسونه وكىلا له فى منصب الإفتاء. وبعد ذلك انتخب عضوا فى المجلس العالى للمحكمة الشرعية . ثم عين فى عام ١٣١٥ هـ مفتيا لعموم الديار المصرية ، مع إبقاء مشيخة الأزهر فى عهده . (الياس زخورا : مرآة العصر ١٩٠ - ١٩٢ . أنظر أيضا الجزء الأول من المذكرات ص ٢٥٦) !

(٢٩٠ م) فى الأصل : المشروع . ولكن السياق يفيد كلمة « الشيخ » ، وهو ما أثبتناه فى المتن حرصا على متابعة القارىء للموضوع متابعة سليمة . (٢٩١) هذه أول مرة يستخدم فيها سعد زغلول فى مذكراته مصطلح : « حزب اليمين » . وقد قصد به المعنى الصحيح للمصطلح ، وهو : حزب الحكومة .

ولكنه خص به حزب بطرس ، أو المناصرين لبطرس .

انقسام النظار في الجلسة . وخشنت له من القول نوعا .
كتب « المؤيد » فصلا عن مجلس شورى القوانين مليحا
للغاية ! .

٢٣ نوفمبر سنة ٩٠٩

أخبرني المستشار أن السير الدن غورست يسأل عن عقاب
التلامذة ، الذين اشتركوا في المظاهرة يوم ٩ نوفمبر بمدرسة الحقوق ،
وأنة سيقابل هيل في المساء ، ويحدثه في هذا الشأن . فقلت : إنك
أخبرتني بأنك ستعرض على السير الدن غورست رأى هيل وكيتنج في
عقاب التلميذ المحرض لهم . قال : لم أخبر . وحاول أن يعتذر بما لم
يفهم .

ثم تكلمت معه في محاولة كيتنج في انتخاب التلامذة للارسالية ،
وامتناع مدير الصحة عن الاجابة على تعيين بهجت وهبي لغاية الآن .
فلم يفدني بشيء في المسألتين ، وقال : إن كيتنج كان في ذهنه — عند
كتابة الجواب — التكلم على شروط الانتخاب^(٢٩٢) . قلت : انك
تقتصر^(٢٩٣) في هذه المسائل على النقل والرواية بيني وبين كيتنج ،
ولا تبدى لك رأيا خاصا ! فما رأيك بصفتك مستشار ؟ فلم يقدر أن
يجيب بجواب شاف !

ثم ذهبت لغورست ، فلم أجده . وعرضت المسألة على بطرس ،
فطلب أن يسأل دنلوب عنها . فقلت : يلزم أن يكون الكلام
بحضورى ، لأنه يكذب ! فتواعدنا أن نحضر معا لديه غدا . ولكنى

(٢٩٢) أى اختيار تلامذة الارسالية .

(٢٩٣) في الأصل : « يقتصر » .

أخشى أن يجبن وينصر دناوب — خصوصا وإن هذه أول مرة نتحاكم فيها إليه .

ترجعت للقبة في الساعة ٣ ، ومكثت بحضرة الخديوى من الساعة ثلاثة وربع لغاية الساعة خمسة ونصف . وفي الساعة ٤ حضر سعيد ، فجرى الكلام مبدئيا أولا على المعارف ، فقضت عليه طرفا من أحوالها ، فاستغرب . وقلت : إن هذه حالة سيئة جدا ، وهم يعملون جهدهم في تضييق التعليم . فتأثر .

ثم انتقل إلى الحديث في مسألة القنال ، فقال إن المستشار أبدى له أن الأولى تركها الآن ، ولكن غورست يخشى ، إذا سقط المشروع ، استعفاء المستشار المالى ! ويلح على فى معاودة الكلام فيها . وبين ما بين كلام الرجلين من التناقض .

ثم قال (٢٩٤) : وقد قلت له (٢٩٥) : إن انقسام النظائر فى هذه المسألة مما لا يصح أن تتأثر منه ، لأنه عنوان الحرية الممنوحة لهم ، ودليل على أنهم [ص ٦٥٩] يشتغلون باستقلال . ولا يضر أن يخالف واحد منهم أو اثنين الأغلبية ، مادام المخالف لم يكن هو المختص بماوقع الخلاف فيه . فشكرت له حسن هذا الدفاع .

قال : والأحسن أن نقول — فى اجتماع غد — إن المستشار ينبغي أن يشتغل بالنظر فى طريقة تجعل المشروع مقبولا ، ثم يعرضها علينا ، فإن لم نستحسن ما يعرضه ، عرض غيره ، وهكذا حتى نقر على شىء .

(٢٩٤) أى : الخديوى . وفى الأصل : « قال » ، وقد أضفنا « ثم » لسلاسة العبارة .

(٢٩٥) أى لجورست .

قلت : ولكننا نخشى أن نُلزم بالاقرار على شيء غير موافق ، وأن نكلف نحن بعرضه على الشركة ! قال : لا خوف من ذلك كله ! فسكت ، وشعرت — من تلك اللحظة — أن هذا هو الغرض من هذه الجلسة ! .

ثم تكلم فيما وقع بمجلس شورى القوانين ، بمناسبة جواب الحكومة المختص بمجلس النظار . فحكيت له ما وقع — على التفصيل الذى تذكرته — خصوصا ما يختص بالحدة والشدة والمغالطة وتغيير الحقيقة ، وغيرها من الأمور التى صدرت من بطرس .

وامتدحت الخطة التى سلكها أباطة ، وقلت : إن الاجماع كان (٢٩٦) على استحسانها . وكان هو يتتقد عليها بلهجة معتدلة . فقلت : إني سمعت سموكم تحضون بطرس على أن يأتى فى هذه المسألة (٢٩٧) بما يرضى الأمة وترتاح اليه أنفس نوابها ، وإني (٢٩٨) خرجت فرحا بهذه العناية السامية ، وتلك الرغبة الجلييلة ، ولكنى علمت (٢٩٩) من طرف آخر أن أوامر صدرت من « لندرا » (٢٩٩) بإعطاء هذه المنحة ! فان كان هناك اتفاق بين سموكم ولندرا على اعطائها ، فلماذا نعطيها بشروط وقيد تذهب بأصل الفائدة المقصودة منها ؟ ألم يكن من الواجب علينا أن ننتهز هذه الفرصة لاعطائها على وجه مفيد نافع ؟ قال : وهل هى غير نافعة ؟ قلت : نعم . وشرحت له أوجه عدم نفعها .

(٢٩٦) « كان » غير موجودة فى الأصل . وقد أضيفت لسلاسة العبارة .

(٢٩٧) يقصد : مسألة مد امتياز شركة القنال .

(٢٩٨) « وانى » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضفناها لسلاسة العبارة .

(٢٩٩) فى الأصل : « وعلمت » . وقد أضفنا : « ولكنى » ليستقيم المعنى

(٢٩٩ م) أى : لندن .

ثم دخل سعيد ، وعاد الكلام على سائر الموضوعات التي تقدمت . فأيد (٣٠٠) فيها ما قلت ، وزاد بأن الناس معتقدون أن معارضة أباطة انما هي تنفيذ لرغبة سموكم ! فارتاح لهذا . وأضاف (٣٠١) إن المظهر الذي ظهر به شعراوى باشا وزملائه أبعد الرأى العام عنهم ، وأسخطه عليهم . فقال (٣٠٢) : إن البرنس حسين يريد أن أرضى عنهم (٣٠٣) ، ولكنى لم أر الوقت مناسباً . فقال سعيد : إن فريد تنازل عن فكرته (٣٠٤) الأولى ، ويريد التشرف بمقابلة سموكم . قال : الأحسن إرجاء هذا لما بعد عودى ، ولكن لا تقطع أمله .

[ص ٦٥٨]

ثم تكلم (٣٠٥) بعدم مناسبة الانقسام ، خيفة أن يتحد بطرس بحزب الأمة فيتقوى به ، ولكى لا يقال إن هناك تحزبات بين رجال الحكومة ! فأظهرنا استعدادنا للاتحاد ، ولكننا ندنا بحالة بطرس وسوء ظنونه وتصرفاته ، مما ينفر منه أحب الناس إليه . فأشار علينا بالتحمل .

ثم ألقينا بعض كلمات فيما يختص بسير البرنس حسين فى المجلس ، فقال : (٣٠٦) انه كان عند غورست اليوم ، وسأبين غدا

(٣٠٠) أى : سعيد .

(٣٠١) كلمة « أضاف » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضفناها ليستقيم المعنى .

(٣٠٢) أى الخديوى .

(٣٠٣) أى : عن شعراوى باشا وزملائه .

(٣٠٤) الأصل « ذكرته » .

(٣٠٥) أى : تكلم الخديوى ، وقد أضفنا « ثم » .

(٣٠٦) أى : البرنس حسين .

نتيجتها . ثم قال إن لسان حال غورست كأنه يقول لى : لماذا الاجتماع مع أباطة ؟ غير أنى لم أظهر الالتفات لهذه المسألة .

[ص ٦٥٩]

ثم عرض عليه تعيين خالد الفوال (٣٠٧) بصفته مستشار قلم قضايا الأوقاف ، واسماعيل صدقى (٣٠٨) بصفته وكيل الدخلية . فطلب (٣٠٩) منه أن يتكلم مع السير إلدن غورست فى هذه الأخيرة .

(٣٠٧) خالد الفوال ، مستشار بقلم قضايا الأوقاف، وكان محمد فريد يسىء الظن به ، وقد وصفه بأنه من جواسيس المعية ، وأنه كوفىء على تجسسه بتعيينه فى الأوقاف، وكان « سىء السيرة قيحها ، مرتكب للندنايا مع حميه شوقى بك الشاعر » .. إلى آخره (انظر الجزء الثانى من المذكرات ٩٦٠ - ٩٦١) .

(٣٠٨) اسماعيل صدقى باشا فيما بعد . ولد بالاسكندرية عام ١٨٧٥ ، وحصل على البكالوريا عام ١٨٨٩ ، وأرسله أبوه أحمد شكرى باشا وكيل الدخلية فى بعثة إلى فرنسا عقب نجاحه بتفوق فى ليسانس الحقوق من مدرسة الحقوق الخديوية . وقد تولى وظائف القضاء، والمجالس البلدية . ثم عين وزيرا للزراعة فى ٥ ابريل ١٩١٤ ، والأوقاف العمومية فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، والمالية فى أول مارس ١٩٢١ ، والدخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ « حيث أسس قاعلة تزييف الانتخابات فى مصر » ثم فى ١٣ مارس ١٩٢٥ و ٢٠ يونيه ١٩٣٠ ، و ٤ يناير ١٩٣٣ ، و ١٧ فبراير ١٩٤٦ . وتولى رئاسة الوزارة فى ١٩ يونيه ١٩٣٠ ، ثم فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، ثم فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ . وقد لعب دورا محربا للحياة الليبرالية فى عهد دستور ١٩٢٣ ، وألف دستور ١٩٣٠ الذى ألغاه نضال الشعب المصرى بقيادة حزب الوفد ، كما ألف حزبا هزيبا باسم « حزب الشعب » لقى مصير أحزاب الأقلية الأخرى .

(٣٠٩) أى : فطلب الخديوى من سعيد .

وامتدحت هذين التعيينين . ورغب^(٣١٠) أن تختاره اللجنة المكلفة
باصلاح قلم قضايا الأوقاف . [ص ٦٦٠] وتكلم في مسألة الوعظ
في المساجد ، وتعيين مأمور لسيوة - وغير ذلك مما لا يهم ذكره .

وعند الانصراف ، أخذ الخديوى يحكى ما حصل بينى وبين
المستشار المالى يوم السبت الماضى ، ولقد صوتى فيها ! قال : ولولا أنى
تداركت هذه الجملة التى قالها بأنه يجب علينا أن نفتح آذاننا لما يعرض
علينا ، لساء وضعها . فتشكرت له ، وانصرفنا .

أخبرنا أباظة بأن شفيق بحث عنه كثيراً ليصلحه مع بطرس ، وأنه
لا يصطالح معه لأنه قلت ثقته به ، فإنه كان يؤمل فيه خيراً ، ويعتقد
أنه كان يمكنه أن يتحصل - فى مسألة سؤال النظر - على شىء أوسع
وأفيد ، فلم يفعل ، رغماً عن حظه عليه ، والإلحاح برجائه فيه . وإنه
لم يطلعه عليه قبل إرساله ، ولم يعلم به منه إلا صدقة أمام الخديوى ،
وأقسم له جهد يمينه أن الجواب كان فيه قيود كثيرة مضرّة ، وجاهد هو
فى فكها ، حتى انفكت . ولكنه^(٣١١) عجز عن بيان واحد منها . قال :
ولذلك لا يمكن أن أصادقه ! وزعم أن الخديوى لا يقدر هو ،
ولا بطرس ، أن يستميلاه لرأى غير رأيه ، ولا أن يحولاه عن
اعتقاده ، ولكنه معها كلما كانت مصلحته تتفق مع مصلحتها ، أما إذا
اختلفتا ، فله طريقه ولهما طريقهما . فكلمناه بأن يحسن الظاهر^(٣١٢)
معه ، فأظهر الالباء .

يوم الأربعاء ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا بعابدين عند الحضرة الخديوية فى الساعة تسعة ونصف

(٣١٠) أى : الخديوى .

(٣١١) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٣١٢) أى يحسن شكل العلاقات معه ، أو يحسن العلاقات الشكلية معه .

صباحاً ، وجرى الحديث في موضوعات شتى ، أهمها مسألة القنال .
تكلم - فيها الخديوى بما يدل على أنه يريد فيها أمراً ، وأن غيره^(٣١٤)
يعرضه . فلم يبد أحد رأياً . ثم انصرفنا .

وحصر لدى - بعد برهة - سعيد بالنظارة ، وبيده ترجمة خطاب
من دنلوب إلى شينى ، يقول فيه إن ناظر المعارف رفض بتاتاً ضم مبلغ
المائتى جنيه ، الذى يتناوله كيتنج بصفة تعويض عن إدارة المستشفى ،
إلى ماهيته في المعارف ، وإنه^(٣١٥) اتفق مع المستشار المالى على اعتبار
هذا المبلغ ماهية في ميزانية الصحة ، ويؤثر في أسفلها أنه مضاف على
ميزانية نظارة المعارف ، وبذلك تنتهى المسألة . وقال^(٣١٦) :
وإنه^(٣١٧) أكد للمستشار المالى أن شينى وناظر الداخلية قبالان بهذه
الطريقة .

استغربت هذا الخطاب جداً !

وقال سعيد : إني رأيت مع شينى أن قبول هذه الطريقة بدون
استشارتك يجرح احساساتك ، فلماذا رأيت أن آخذ رأيك فيه .

واستحسننا أن نتوجه لبطرس . فأشار بأن نعرض الأمر فيه على
غورست . وقد كنت مدعوا لدى غورست^(٣١٨) في الساعة الثانية
عشرة^(٣١٨) ونصف ، فتكلم معى بشأن عدم [ص ٦٦١] معاقبة
تلاميذة الحقوق^(٣١٩) ، الذين تظاهروا يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩ عند

(٣١٤) أى غير هذا الأمر . والمعنى أنه يظهر غير ما يظن .

(٣١٥) أى : دنلوب .

(٣١٦) أى : دنلوب .

(٣١٧) أى : دنلوب .

(٣١٨) فى الأصل : « لديه » . (٣١٨ م) فى الأصل : « عشر » .

(٣١٩) يقصد : عدم معاقبة سعد زغلول تلاميذة الحقوق .

احتفال جيش الاحتلال بعيد الملك ، خلافا لما طلبه هيل من معاقبة التلميذ المحرض لهم بالرفق . مع أنه (٣٢٠) لم يكن يرى معاقبة أحد — كما قال لنا يوم الحادثة — « لأنك قلت لى إنها لم تحصل أثناء الدروس ! ولكن تبين أنهم ارتكبوا مخالفة نظام المدرسة بالاشتراك فى هذه المظاهرة أثناء الدرس . وإن الخديوى يلقى المسئولية على هيل ، مع أنه لا مسئولية عليه لعدم قدرته على معاقبة المخالف » .

ثم انتقل من ذلك إلى الكلام فى شأن سلطة نظار المدارس ، ووجوب عدم تدخل النظارة مع التلامذة .

فكان جوابى إني — عقب الحادثة — اجتمعت مع دنلوب وهيل ، وتداولنا فى المسألة ، فرأينا الأولى ترك العقاب . لأن العقاب بأقل من الرفق قليل ، وبه (٣٢١) يستفظع الناس ، وربما ترتبت عليه نتائج وخيمة . ورأينا الأحسن أن نفكر فى طريقة أخرى ، كنقل المدرسة من محلها (وتكلمت فى هذا النقل ، لأنى سمعت الخديوى يتألم من مباشرة الاحتفال بميدان عابدين ، ويريد جعل الميدان جنينة ، حتى لا يكون صالحاً لإجراء الحركات العسكرية فيه . فرأيت أن فكرة الانتقال لا يحصل تنفيذها إذا نفذ الخديوى إرادته) . ثم بعد ذلك بيوم أو يومين ، أخبرنى دنلوب بأن هيل وكيهنتج اتفقا على وجوب رفق التلميذ المحرض ! فقلت : إني مستعد للتصديق على الرفق إذا طلبه هيل رسمياً ، على شرط أن يتحمل مسؤولية نتائجه ! فقال دنلوب إنه سيعرض الأمر عليك . فأخطرت بذلك بطرس ، وانتظرت نتيجة رأيك . لكن دنلوب لم يخبرنى بشئ عنها . فإن كان هناك خطأ ، فليس منى ، وإنى متأسف لأنى كنت — إذا دعا الأمر لعفو عن تلميذ ،

(٣٢٠) أى : جورست . وفى الأصل : « مع وأنه » .

(٣٢١) أى : وبالرفق .

أو إعطاء أى منحة للمدرسة — أحمّل هيل على أن يقترحها ، حتى تميل التلامذة إليه ، وإذا اقتضى الحال عقاباً ، أتولى أنا تنفيذ الأمر به حتى لا يصيبه سخطهم . وأنى سأغير هذه الطريقة ، وأجعل له السلطة التى تتكلم عنها . غير أنه يلزم أن يكون مسؤولاً عن كل خلل يقع فى مدرسة .

وتقييد سلطة النظار فى العقاب ، ليست من عملى ، ولكنها فرع عن أصل مقرر فى القانون الصادر قبل وجودى بالمعارف . والنظار الذين يشكون الآن من عدم وجود سلطة لهم فى العقاب ، كانوا يمتنعون عنه أحياناً — كما حصل فى مسألة التلامذة الذين كتبوا فى كرايسهم طعناً شديداً على الحكومة عموماً ، وعلى نظارة المعارف خصوصاً .

وعلى الذين يدعون بأن تداخل النظارة مع التلامذة كان له دخل [ص ٦٦٢] فى كل ، أو بعض ، ما حصل من الخلل ، أن يعينوا ذلك تعييناً شافياً ، وإلا فالكلام المبهم لا يصح سماعه ، ولا ينبغى التعويل عليه ، وإنما يريد هؤلاء الشاكون أن يستروا ضعفهم ، ويعتذروا عن قصورهم بنسبة الخلل لغيرهم .

ولولم يكن فى هيل ضعف ، وأحسن التصرف — لما حصلت تلك المظاهرة ، لأنه وقف بعيداً عنها ، متوارياً عن التلامذة ، ثم أرسل الضابط إليهم يدعوهم للحضور ! ولو أنه كلف نفسه القرب منهم لأبعدهم عن مكان الحادثة . وإنى مشغول بتوسيع سلطة النظار .

قال : ولكن لا فائدة الآن من العقاب ، لفوات الزمن — كما قال الخديوى .

ثم انتقل للكلام عن مسألة « مقدمة القوانين » (٣٢٢) . ورأيت
بيده تقريراً مطولاً من هيل في شأنها . قال : لماذا رفضت أن تطبع
المعارف كتاب « جودبي » ، مع أنه لا يطلب من الحكومة مكافأة
كغيره ، مثل « لمبا » ، « وجران مولان » . ولماذا لم تأمر بترجمة كتاب
هالتون في القانون المدني ؟

قلت : إن السبب في ذلك أن هناك « مقدمة للقوانين » مؤلفة
بالفرنساوية بقلم عالم فاضل - وهي تدرس بالقسم الفرنساوى -
فرايت أن في ترجمتها فائدة توحيد التعليم في القسمين (٣٢٣) من جهة ،
والانتفاع برأى عالم في الفن من جهة أخرى . وهذا المبدأ هو الذى
جرينا عليه ، تبعاً لما شاركنكم في عدم وضع كتب للرياضة باللغة
العربية اكتفاء بما يترجم فيها من الكتب الانجليزية ! .

قال : إن هيل يقول إن هناك فرقاً بين موضوع الكتابين
بالخصوص والعموم ! . قلت : لم أبحث ذلك ، وسأبحثه وأعطي
للمسألة ما تستحق من الحل . ولكنى أستغرب من هيل ، كيف أنه
رفع إليك هذه الملاحظات قبل أن يعرضها على ؟ فقال : لا تؤاخذ به
ذلك لأنى كنت دعوته بشأن حادثة المظاهرة ، فلما انتهى من الكلام
فيها ، سألته عما إذا كان لديه شىء آخر ؟ فتكلم فيها عرضاً . فقلت :
لا أريد مؤاخذته ، ولكنى أستغرب هذا الإجراء .

ثم قلت : إن هناك مسألة أريد عرضها عليك قبل سفرك . ثم
قصصت عليه ما كان من أمر كيتنج في شأن الإرسالية ، ومحاولته في
وضع شروطها ، والامتناع عن إفادق عنها ، رغماً عن تكليفى له شفاهاً
وكتابة ، حتى فات الوقت المناسب . وما كان من تصرف دنلوب

(٣٢٢) أى : كتاب « مقدمة القوانين » .

(٣٢٣) أى : القسمين الفرنسى والعربى .

المدلول عليه بالخطاب الذى أرسله إلى شيتى . فقال : إن ضم التعويض على الماهية كان عرض على من زمن ، بصفة كوفى قنصلاً تجب على حماية التبعية الانجليزية^(٣٢٤) من الموظفين ، فقبلته . وليس فى المسألة ما يستوجب الاهتمام ، لأنها تافهة ، [ص ٦٦٣] ولأولم على دنلوب فيها ، لأنه أخبر شيتى بأنك رفضتها ، ولأنه .. بعد هذا الإخبار — يمكنه أن يبدى رأيه ولو كان مخالفاً لرأيك .

قلت : أرجو أن تفيدنى عما يأتى : هل تقبل أنه — فى حالة وجود خلاف بين الناظر وأحد الموظفين — يسوغ لمستشار هذا الناظر أن يسعى سراً فى مساعدة ذلك الموظف على أن ينال من الحجة فائدة ؟ إنى أدعى — بحق أو باطل — أن كيتنج يعارض فى تنفيذ البروجرام الذى وضعته لنفسى ، ويسعى فى احباطه ، ويستخف بالأوامر التى أصدرها إليه فى شأنه . وهذه الدعوى معلومة للمستشار ، ومرفوعة أمام رئيس النظر للفصل فيها . هل تقبل أن المستشار — فى هذه الحالة — يسعى فى الخفاء لأن يحصل على فائدة لهذا الموظف ؟ أرجو أن تجيبنى عن هذا السؤال ، لأنه يتوقف على الجواب عنه استمرارى فى وظيفتى أو تركها !

فقال : إن المسألة صغيرة . وفى العادة لا يعارض النظر فى زيادة كبار الموظفين من الأجانب . حتى فى زمن رياض باشا لم تحصل معارضة من هذا القبيل ! قلت : هل يزداد هؤلاء الموظفين رغماً عن معارضة النظر ؟ وفى الزمن المذكور^(٣٢٥) لم يُقَلْ للنظار : صرحوا بآرائكم ولا تخفوا شيئاً مما تعتقدون . فقال : سأتكلم مع بطرس باشا فى ذلك . فقلت له : عظيم ، سفر سعيد .

(٣٢٤) أى : الرعية الانجليزية . وفى الأصل : « التبعة » وقد غيرناها إلى « التبعية » — أى أتباع الجنسية الانجليزية .

(٣٢٥) أى : فى زمن رياض باشا .

وانصرفت ، وفكرت في الاستعفاء ، وكتبت صورته وهى :

« مولاي الأكرم :

أتشرف بأن أرفع لمقامكم السامى أنه أصبح من المتعذر على القيام بواجباتى فى وظيفتى ، وأخصها ترقية التعليم وجعله أهلياً ، طبقاً لمقاصدكم الكريمة ، وأمانى رعاياكم المخلصين - وذلك بسبب المصاعب التى يقيمها فى طريقى مسترد نلوب مستشار النظارة ، ولهذا ألتمس من المراحم الواسعة إقالتى من هذه الوظيفة ، وأدعو الله تعالى أن يمد فى بقائكم ويديم نعمة رضائكم على المخلص فى ولائكم .

« الأمضاء »

٢٤ نوفمبر سنة ١٠٩٩

ثم حضر سعيد ، فقصصت عليه القصة ، ورجوته أن يعرض الأمر على الخديوى ، وأن يلتمس منه الاذن بالحضور لرفع استعفتائى إليه . فنصحنى أن لا أفعل ، ولكنى ألححت عليه بأن ينفذ ما رجوته فيه . فراح وعاد بعد طويل ، وقال : إن الخديوى لم يوافق ، واستغرب كثيراً ، وقال : أهذه وطنيته؟ أهذا اخلاصه؟ لا يصح له أن يتركنى فى هذه الأحوال . قل له بأن يعدل عن رأيه ، وأن يصبر ، [ص ٦٦٤] ويقتدى بنا فى تحمل المصاعب . ثم أضاف سعيد بأنه لا يحسن بنا - إزاء هذه الاحساسات - أن نفضل راحتنا على تعب الوظيفة . وإذا تركتني أكون وحدى ، وأتعب كثيراً .

فلطفت هذا من حدى ، ورأيت من الواجب على أن أعدل عن فكرى هذه المرة، شكراً للخديوى على حسن رعايته . ولكنى أشعر بأنى غير قادر على أن أتحمل صدمة أخرى .

فى يوم الخميس ٢٥ نوفمبر سنة ١٠٩٩

توجهت لبطرس فى منزله صباحاً ، وحكى له ما جرى بينى وبين

غورست بالتفصيل ، ولكنى لم أخبره بشيء آخر . وقلت له : ان هذه الحالة لا يمكن دوامها . قال : إنه يظهر أنهم يريدون تغيير سياستهم ، ويستردوا ما تركوه لنا من السلطة ! قلت : فليفعلوا ما شاؤوا ! قال : إني ذاهب إلى غورست .

ثم دعاني إلى منزله في الساعة ٤ بعد الظهر . وقال إنه تكلم مع غورست بأن دنلوب استعمل الخبث في هذه المسألة ، لأنه لم يقل لسعد أن غورست قبل ذلك الضم وأمر به ، حتى كان لا يلقي منه معارضة فيه . فأظهر غورست الغضب من شيتي لكونه أظهر خطاب دنلوب . وأن الاثنين اتفقا على أن يجمعنى بطرس ودنلوب لإصلاح ذات البين .

وقال (٣٢٦) بطرس إن غورست أخبره بأن الملك وكرومر غير راضين عن سياسته اللينة في مصر ، ويرغبان أن يسند (٣٢٧) الموظفين الانجليز ، ويشد أزرهم . وأن اللورد كرومر كتب إلى غورست خطاباً يستحسن فيه مشروع القنال ، ويقول إنه كان عرضه على سالزبورى ، فرفضه لكونه رأى فيه ضرراً بمصالح انجلترا . ولكن بما أن الحكومة الانجليزية لا ترى مانعاً من تنفيذه ، فإنه يجب على مصر انتهاز هذه الفرصة لقبوله .

أخبرنى بطرس — في هذه الجلسة — بأن الخديوى فتح مسألة القنال في الجلسة الأخيرة « لكى أتكلم (٣٢٨) فيها ، وأدعو المستشار لأن يعمل فيها ترضية لهم . فلم أفعل (٣٢٨) ، ولن أفعل حتى يعود الخديوى من

(٣٢٦) في الأصل : « قال » .

(٣٢٧) أى : جورست .

(٣٢٨) أى : لكى يتكلم بطرس فيها .

(٣٢٨ م) أى : فلم يفعل بطرس باشا .

حَجَّه . قال : وتجنبت الكلام فيها مع المستشار أمس ، مع أنه كان يحاول أن أفتاحه في شأنها ، لأنه حضر مرتين ولم يستطع مقابلتي إلا في الثانية ، ولم يعرض على إلا أموراً تافهة .

حضر رشدى في أثناء هذه الجلسة ، وقال لبطرس إنه أراد أن يقابله قبل سفره (كان بطرس عازماً على السفر إلى أبعديته ليمكث بها إلى يوم الأحد القابل) فقال بطرس : لماذا ؟ نحاول رشدى في الجواب (٣٢٩) . فكرر عليه السؤال ، فقال : بخصوص السكة الحديد . ولم يزد ! فلم يطلب منه بطرس زيادة في البيان ، وصرف الحديث إلى موضوع آخر . فتوهمت أن المراد بسكة الحديد : السكة [ص ٦٦٥] الحجازية ، التي زعمت الجريدة أن الخديوى يحج لشرائها لا لله ! وأن البحث جارٍ في إقامة الدعوى على هذه الجريدة بخصوصها . فقلت : هل يستحق هذا الكلام عقاباً ؟ وهل في النية رفع دعوى بشأنه ؟ فكان جوابهما سالباً .

وشعرت أنهما (٣٣٠) يريدان الكلام في غيبتي ! فلم أمكنهما - ثاقلاً منى واعنائاً لهما ! - حتى ذكر الخادم أن اسكندر باشا فهمى بالباب ، ويئسا من انصرافى ، فتكلم في مسألة نجيب فهمى . وتبين أن رشدى عرضها على غورست فرأى السير في تحقيقها ، ووافقه مكلرث (٣٣١) . ولما ابتداء رشدى كلامه فيها ، بدأه بصوت منخفض مضطرب يتخلله شيء من الحشرجة . فقال بطرس : إني قلت ذلك من قبل !

فدخلت في الحديث معها فيها ، وقلت : إن الصعوبة في المسألة

(٣٢٩) يقصد : فتردد رشدى في الجواب .

(٣٣٠) في الأصل : « أنه » .

(٣٣١) السيرمالكولم ماكلريث Sir Malcolm McLlwraith ، المستشار القضائى . وقد

عين في سنة ١٨٩٨ .

أن التحقيق ، إذا جرى على نجيب ، وقع ، ونجا « هول »
الانجليزى (٣٣٢) . مع أن هذا الأخير - إن لم يكن الفاعل الأصل ،
فهو شريك مهم فى التهمة . ولو كان الأمر مسلماً لى لما مسست بنجيب
بسوء ، حتى أتأكد من معاقبة الثانى ! - أو لا أمس الاثنين . فارتاح
بطرس لهذا الكلام .

وبعد كلام طويل ، وقراءة تقرير النائب العمومى ، قال بطرس
لرشدى (٣٣٢) إنه يمكنك أن تتفق مع سعد باشا على طريقة .
وانصرفنا . ولكن رشدى لم يركب معى ، وزعم أنه ذاهب على رجله
لبعض الجهات ! ولكن إذا صبح حذرى فإنه يكون قد عاد إلى بطرس
ليقول له فى غيبتى ما كتمه فى حضرتى !

أمس حضر هيل ، وتكلم معى فى مسألة « مقدمة القوانين » ،
التي يشتغل جودى بتأليفها . وعرض على مذكرة وضعها بخصوصها ،
وهى تشير إلى أن هناك تعصباً ضد الانجليز ، ومحابة لغيرهم .
فأشرت إليه أن يضيها ، فأمضى أصلها الانجليزى ، وترجمتها
العربية . وكلفته بأن يبين لى الفرق ما بين هذه المقدمة ، والمقدمة
الموضوعة باللغة الفرنساوى لمسيو هانرى كاييتان ، أستاذ القانون المدنى
فى كلية جرينوبل .

٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٩

ورد خطاب من كيتنج ، ومعه مذكرة بالشروط التي ينبغي وضعها
لارسالية الطب بأوروبا . وهى تنحصر فى أن يكون الانتخاب من
موظفى مصلحة الصحة ، وأن لا تحسب مدة التغرب فى المعاش ،

(٣٣٢) فى الأصل : الانجليز .

(٣٣٢ م) أضفنا « رشدى » ليستقيم المعنى .

ولا تمحو المدة التي قبلها ، وأن يُحفظ للمنتخب محله « بالصحة » ، ولا يترقى فيه بعد عودته ، ويخدم الصحة سنة عن كل ستة أشهر من مدة غربته .

شاعت إشاعات بأنه وردت أخبار من الأستانة تشير على الجنب العالي بعدم الحج ! ولم أعرف للآن مبلغها من الصحة .

[ص ٦٦٦]

يوم الأحد ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

لا شيء فيه جدير بالذكر

يوم الاثنين ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس المعارف الأعلى في الساعة العاشرة صباحاً ، ونظر في اللائحة التي وضعتها النظارة لآباحة امتحان مدرسة الحقوق لغير طلبتها من الراغبين . فسأل الميسور وكاسيرا^(٣٣٣) عن الباعث على وضع هذه اللائحة ؟ وعما إذا لم يكن في هذه الآباحة خطر على الفروع الأخرى من العلوم ؟

فأجبت بأن الباعث عليه توفر الرغبات من جهة ، ورعاية العدل من جهة أخرى ، وتعميم النظام الجارى في المدارس الابتدائية والثانوية ، وأنه لا خطر على الفروع الأخرى ، لأن الطالبين في الدخول في مدرسة الطب زادوا على المقرر لها .

فقال دنلوب : ولكن هناك مدرسة المعلمين والمهندسخانة !

قلت : أما الأولى ، ففي الاشتراط على المقبولين مجاناً في المدارس

(٣٣٣) الميسور شارل دى روكاسيرا ، عضو مجلس المعارف الأعلى .

الثانوية بالدخول فيها بعد تمام دراستهم ، ما يكفيها ويزيد عن حاجتها . وأما مدرسة المهندسخانة ، فالنقص فيها قليل . على أن الأولى ترك هذا الأمر لقانون العرض والطلب .

ثم قلت : لقد^(٣٣٤) حان الوقت لأن تُرفع الوصاية عن الأمة ، وأن يُترك لكل فرد الحرية لأن يختار لنفسه من الصنائع والحرف ما شاء ، لأن الرغبات في التعليم كثيرة جداً ، وامتحانات الشهادات الابتدائية والثانوية عامة لكل طالب ، فواجباتنا تقضى علينا أن نسهل على الطالبين طريق اتمام دراستهم ، وترغيبهم في ترقية معلوماتهم والتمتع بشمراتها .

فقال مرقس سميكة^(٣٣٥) ومصطفى باشا ماهر^(٣٣٦) : ولكن يُخشى أن يتكون عدد كبير من المحامين الذين لا عدد لهم ! قلت : لم نصل إلى هذا الحد ! وساعدني رشدي في ذلك . وكنت فهمت أن معارضة روكاسيرا والأخيرين ، بسعى من المستشار ! فألفتني رشدي لأن روكاسيرا يعارض لمصلحة المدرسة الفرنسية ! وأخيراً تقرررت اللائحة — ولكن بعبارة أخرى .

ونُظر أيضاً في جعل امتحان واحد بدل اثنين ، مدة السنة الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية . وكان رشدي معارضاً فيه .

(٣٣٤) في الأصل : « وقد » . وقد عدلنا العبارة لتلائم ابتداء فقرة جديدة ، لأهمية ما قاله سعد زغلول .

(٣٣٥) مرقس سميكة ، عضو مجلس شورى القوانين .

(٣٣٦) مصطفى ماهر باشا ، ولد بالاسكندرية في سنة ١٨٦٥ ، ودرس الحقوق ، وأصبح مديراً لمديريات بني سويف والمنيا والدقهلية والغربية ، ثم مديراً للأوقاف ، وكان مشايعاً للخديوى عباس حلمي ، وأنعم عليه برتبة الميرمران (لمزيد من المعلومات انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٤٥٦) .

كان المستشار المالى يظهر اعتدالاً فى المناقشة .

توجهت لبطرس باشا فى الخارجية ، لأنه كان دعانى إلى ذلك — من قبل — للنظر فى خلافى مع دنلوب بمناسبة كيتنج وهيل . فأطلعنى على مذكرة ، وضعها المستشار المالى ، رداً على حساب وضعه أوربى فى مسألة القنال ، ونشرته بعض الجرائد الوطنية ، وذهب^(٣٣٧) فيها إلى أن هذا الحساب مضبوط ، ولكنه لا ينتج أن الحكومة تخسر — إذا قبلت مشروع القنال — ١٩ مليون جنيه^(٣٣٨) . [ص ٦٦٧] بل تربح — بالعكس — ٦٩ مليون جنيه !

قلت : إن مسألة القنال تتعلق الآن بالتاريخ ، فما فائدة الاشتغال بها ؟ قال بطرس : من باب العلم بالشئ ! قلت : إذا أردت أن تعلم بها^(٣٣٩) ، فدعنى أقرأها عندى وإلا فلا ! فسلمها إلى ، على أن أعيدها إليه غداً .

وعند الانصراف ، فى الساعة الواحدة بعد الظهر ، سألنا عما إذا كانت الميزانية تنظر فى جلسة غد ؟ فقال لنا : نعم . وكان رشدى وسعيد حاضرين . قلنا : ولكنها لم توزع ! — ثم تبين أنها توزعت فى الساعة عينها على النظارات ! — قلت : كيف يمكن النظر فيها غداً مع ضيق الوقت ؟ قالوا : كل منا يعرف ميزانيته ! قلت : ولكنه يلزم — أولاً — أن يراجع^(٣٤٠) بين ماطلبه وما قرره المالية ، خشية التعديل ، وثانياً ، يجب أن يفهم — على الأقل — كل منا ميزانية الآخر ! ثم انصرفنا .

(٣٣٧) أى : المستشار المالى .

(٣٣٨) فى الأصل : جنيهها .

(٣٣٩) أى : بالمذكرة .

(٣٤٠) أى : يراجع كل ناظر .

في الساعة ٤ بعد الظهر ، انعقد مجلس شورى القوانين ، وقدم فيه كل من يحيى باشا وفتح الله بك بركات ومرقس بك سميكة ، اعتراضات على الحساب الختامي للسودان . وقرر المجلس - بالاجماع - أن يطلب من الحكومة أن تأخذ رأيه فيما تريد صرفه من الاحتياطي ، قبل حصول التصرف فيه .

وتكلم حشمت باشا^(٣٤١) طويلاً رداً على الاعتراضات ، ومناقشته في ذلك الطلب ، كلاماً خرج به عن الموضوع ، وقد تحدث^(٣٤١) الناس فيه كثيراً ، ورأى الناس فيه روح التملق للاحتلال بنصرة باطلهم^(٣٤٢) على حق الأمة .

يوم الثلاث ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩

انعقد مجلس النظار تحت رئاسة الجناب العالي بعبدين الساعة ١٠ صباحاً ، وتصدق فيه على الميزانية . وتبين أن ما طلبه مجلس الشورى أمس ، وكان يتناقش فيه ناظر المالية مع الأعضاء ، موجود^(٣٤٣) في الميزانية !!

ولو كان هذا الناظر - الذي وقع عليها ، ووزعها - قبل أن يقف في مجلس الشورى - قرأها ، لكان موقفه في هذا المجلس أحسن موقف ، إذ كان يقول لهم : إن ما تطلبون مُنْفَذٌ ، وعماً قريب تجدونه في الميزانية الجديدة ! ولو كان للنظار وقت لقراءتها ، لكانوا أتوا بهذا الاعلان في الجلسة !

(٣٤١) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

(٣٤١ م) في الأصل : « وتحدث » .

(٣٤٢) أى : باطل الاحتلال .

(٣٤٣) في الأصل : « موجودا » .

فمن لى بمنتقد يكشف للأمة هذه الحالة ؟ وبدلها أن ميزانية حكومتها تنقرر من غير أن يعرفها النظار جميعاً - حتى ناظر المالية الصادرة باسمه ! - ولم أرد أن أطلب تأخير الجلسة لمطالعتها ، لأنى رأيت فى اخوانى - فى اليوم السابق - عدم المساعدة ، ولأن حالتى الحاضرة تزيد فى السخط على ، وللسبب الآتى :

قبل الشروع فى تلاوة الميزانية ، عُرضت لائحة وزارية بخصوص السكة الحديد ، وفيها عقوبات ، [ص ٦٦٨] ولم توزع علينا إلا أمس مع الميزانية - فقلت : إنى لم أجد وقتاً لقراءتها ، وأريد تأخيرها . فسأعدنى سعيد ، وسكت الباقي ! وعارضنى بطرس والخدوي بأن المجلس سبق أنه اطلع عليها فى غيابى فى الصيف الماضى ، وأخرها للبحث فيما إذا كان يجب تحويلها على مجلس الشورى ، ورأى قلم قضايا عدم التحويل . فقلت : إن مسؤولية مجلس النظار - فى هذه الحالة - أشد ، فيجب عليه ألا يقر عليها قبل أن يكون على علم تام بها . ولكن الخديوى اشتد فى معارضته ، ولا أدرى لماذا ؟ واستسلم الباقون !

فلم أرد - لهذا - أن أعارض فى الميزانية . ولقد عنفت الباقين على سكوتهم ، مع أنه كان من الواجب أن يُظهروا نوعاً من التضامن فى هذه المسألة ، حتى لا يساء الظن بهم إذا عُرض من جانب الانجليز عموماً - والمستشار المالى خصوصاً - ما يستلزم البحث والتدقيق .

قابلت بطرس فى بيته فى اليوم المذكور ، والذى بعده . وكنت تركت له أوراق ارسالية الطب ، والأوراق المختصة بكتاب « جودى » الذى يريد وضعه فى مقدمة القوانين . فقال : إن كيتنج مجادل (٣٤٤)

(٣٤٤) قد تقرأ : « محاول » ، والأرجح ما أوردها فى المتن .

ملعون ، ولكن هيل ليس مثله في اللعنة . وإنه سيتكلم مع دنلوب بأن ما فعله لا يصدر عن جتلمان .

في يوم الأربعاء أول ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس الشورى لنظر الميزانية ، وتكلم حشمت ، كلاماً طويلاً مشوشاً ، فيما يختص بالاعتراضات التي أبدأها يحيى وزملاؤه على الحساب الختامي ، وعلى كشف حساب السودان . وأخذ رأى الشورى عن ما يصرف من الاحتياطي . ورد عليه يحيى برد غير مفهوم ، يدل على عدم تعقل الرجل وشدة رغبته في الظهور بالمعارضة ، وإلا فالموضوع لا يحتمل الرد ، ولا إتعاب^(٣٤٥) الحكومة فيه ، إلا من جهة كون الناطق بلسانها لم يحسن التعبير عن قصدها .

ولقد ساعدت حشمت ، ففهم الأعضاء سخافة يحيى !

وانتهى الأمر بتعيين لجنة من تسعة أعضاء لفحص الميزانية . وأراد يحيى وأباطة أن يتنحيا منها ، فعارضهما فتح الله بركات ، وطلب ألا يُقبل من عضو تنحية عن عمل كلف من قبل المجلس به ، إلا بعذر مقبول . وقال : إذا ساغ هذا التنحي ، فلا يمكن الانتفاع بالصالحين من الأعضاء . فاستلقت أباطة — بخيانة — الأعضاء لهذا الوصف ، لينفروهم من فتح الله ، ويسخطهم عليه . ورأيت أن تنحيهما هو لقصد أن يمتازا بأنفسهما عن غيرهما بالملحوظات التي يريدان إبداءها ! وهذه مقاصد سخيفة لا تصدر ممن يحبون أن يخدموا أمتهم .

ولقد لاحظت [ص ٦٦٩] ذلك لأباطة بعد انقضاء الجلسة ، فاعتذر بأنه لا يريد أن يضحى فكره لمن لا يقدرون هذه التضحية

(٣٤٥) في الأصل : « ولا تعاب » .

قدرها من زملائه . فأصررت على تخطيطته . وقلت : إن الحق أحق أن يتبع ، ولا ينبغي لانسان أن يخذله في أى موطن كان .

أخبرنا أباظة بأنه اجتمع بالخديوى في اليوم المذكور ، فقص عليه الخديوى حديثاً طويلاً عريضاً ، مضمونه أن بطرس باشا كان قدم استعفاءه ، بحجة أنه يشعر من الخديوى بانصرافه عنه ، وإقباله علينا (سعد وسعيد) . فأكد له (٣٤٦) الخديوى ثقته فيه ، وأزال عنه وهم كوننا ضده ، وأنه كان دعانا في القبة إليه ليحملنا على الوفاق معه . ثم أكد له بعد هذه المقابلة ألا شيء لدينا ضده ، وأنه سيجد منا — مدة غيبته (٣٤٧) في الحج — غاية الوفاق معه .

ثم قال الخديوى إنه (٣٤٩) سمع هذه النعمة بعينها من البرنس حسين ، وتبين له أنه دبرها مع بطرس ، وأنه (٣٥٠) قال له أن يترك النظر ولا يهتم بشأنهم ، لأن أمرهم موكول إليه .

في يوم الخميس ٢ ديسمبر سنة ٩٠٩

حصل الاحتفال بالمحمل ، وكان الهدوء شاملاً أثناء الموكب ، وسمعنا كثيراً من الناس يدعون للخديوى . ولم نجد أثراً لما كان قيل — في اليوم السابق — من عزم الساخطين من الأزهرين على القيام بمظاهرة .

وقد تكلم الخديوى — أثناء الموكب — في سوء معاملة الحكومة العثمانية له في الآستانة . وقص علينا أنهم منعه من الانتفاع بأرض

(٣٤٦) أى : لبطرس باشا .

(٣٤٧) أى : مدة غيبة الخديوى .

(٣٤٩) في الأصل : « قال الخديوى » . وقد أضفنا « ثم » لبداية الفقرة .

والمقصود : قال الخديوى لأباظة باشا .

(٣٥٠) أى : وأن الخديوى .

اشتراها بمائة وخمسين جنيهاً ، ووضعوا فيها قوة من العسكر ، ولم يتركوا للمحاكم الفصل في النزاع القائم بشأنها . كما أنهم ألزموه بأن يخلى أرضاً من أنقاض ، كان وضعها فيها لتقوية رصيف .

قال بطرس : إن محرر جريدة السريستي (٣٥١) حضر ، ويريد أن يؤذن له باصدار جريدة في مصر ، وأن الحكومة العثمانية تعارض في ذلك ! قلت : إنها لم تكن تعارض في مثل هذا الأمر حتى في زمن عبد الحميد ! فقال الجناب العالي : ولكن عندنا الآن قانون المطبوعات ، وقد زادت به مسؤوليتنا عن ذي قبل . قلت : كذلك ! وأعجبت بهذا الجواب !

ثم أشار إلى امتعاض الحكومة العثمانية من النظار للحضور في وليمة « المؤيد » ، واستخف بهم فيها .

[ص ٦٧٠]

وجرى ذكر ما كتبه اللواء عما جاء في الكتاب الذي وضعه مستر سكوت ، المدرس بمدرسة الحقوق ، في الامتيازات الأجنبية ، بمناسبة ما كتبه عنه جريدة اللواء الصادرة أمس من كونه اشتمل على ما يمس بالدين ، ويخرج خواطر الوطنيين . فقال الخديوى : ابحت (٣٥٢) عن هذه المسألة مع التاني والسكون ثم ارفع الأمر إلى ، واحترس ، لأنهم يترسمون خطواتك . قال ذلك أثناء الموكب ، ثم كرره بعد العودة ، وعند الانصراف من عابدين .

[ص ٦٦٩]

وعرض عليه بطرس مضمون مقالة اللواء — التي نشرها في اليوم

(٣٥١) هكذا تقرأ .

(٣٥٢) الكلام موجه الى سعد زغلول .

السابق — عن قنال السويس ، وعمما ورد فيها من أن بطرس اتفق مع غورست على أن الأخير يحمل الخديوى على أن يقهر بطرس بفتح مسألة القنال وقبول مشروعيها . فلم يلتفت الخديوى لذلك . واعترض الخديوى لرؤوف باشا على تصرفات حكومته (٣٥٣) .

عارض ماهر باشا فى تعيين خالد الفوال ، وعرض بدله دبرغلو (٣٥٤) ، أو كالدبنى ، أو [ص ٦٧١] طلعت ، أو زيور . وطعن فى خالد طعنأ شديداً ، رغماً عما أبداه الخديوى من الميل إليه ، والإصرار على تعيينه .

ولذلك امتلأ الخديوى (٣٥٥) منه غيظاً ، واستدعى بطرس وسعيد ورشدى إليه ، وأظهر استياءه من معارضة ماهر ، وأعلمهم أنه لا يمكنه أن يبقيه فى الأوقاف ، وأن لابد من رفته . وعنف رشدى تعنيفاً شديداً على الكيفية التى كتب بها الخطاب الذى عرض فيه تعيين خالد الفوال ، إذ قال فيه : إن اللجنة اختارته لأنها سمعت عنه ثناء جميلاً من سعيد باشا ناظر الداخلية — توهم بذلك أنها لا تعرفه ، وأن اختيارها له كان بناء على هذه الشهادة !

ورأيت سعيد مهتماً كل الاهتمام بهذه المسألة ، فجلسنا نتداول فيها لغاية الساعة أربعة بعد نصف الليل . وكان أباطة باشا حاضراً ، وهو من أنصار ماهر ويريد مساعدته ، ولكنه يسلك فى مساعدته طريق التظاهر بالخوف على الخديوى من تعضيد غورست لماهر !

وفى الساعة الأخيرة ، أبديت لهما الفكرة الآتية : وهى أن اللجنة التى كُلفت بتنظيم قلم قضايا ، مؤلفة من رؤساء رجال القضاء ،

(٣٥٣) أى : الحكومة العثمانية .

(٣٥٤) دبروغلو هو القاضى الذى رأس محكمة الجنايات التى حاكت ابراهيم

الوردانى قاتل بطرس غالى باشا .

(٣٥٥) أضفنا « الخديوى » لبداية فقرة جديدة .

الذين يجب أن يعرفوا أحوال كل منهم ودرجة كفاءته . وأن خالد الفوال كان من رجال النيابة ، ثم صار من رجال المحاماة . فالذين انتخبوه هم أعرف به من غيرهم . والاصغاء لمعارضة ماهر باشا تحط من كرامتهم ، ولا يمكن تأويلها بغير ضعف الثقة فيهم . فالأحسن أن تظهر اللجنة بهذه المعارضة ، حتى ينحصر الأمر بين اللجنة وبين ماهر ، ويبقى الخديوى فوق الكل .

واستدعينا رشدى فى الصباح ، فتباطأ كثيراً ، ولم يحضر إلا قبيل الظهر . وخاطبناه فى المسألة ، فتردد كثيراً ، وأراد أن يتخلص منها ، غير أنى شددت فى الكلام معه . وأخيراً رضى أن يكتب خطاباً لشفيق بذلك المعنى ، فكتبه بالفرنساوية ، وكتبت غيره بالعربية . ولكنه أبى إلا أن يكون بالفرنسوية ، حتى يطلع غورست عليه ! وكنا — عندما نخرجه — يقول : إن خالد الفوال غير أهل لهذا المركز ! فكنت أجابه بأنك لا تعرف القاضى البلجيكى ، الذى تعرض تعيينه بدل ويلمور ، وتحملت العار الذى يلحق بأبناء وطنك من هذا التعيين ، فى سبيل ارضاء المحتلين . والآن لا تريد أن ترضى خديويك بتحمل مسؤولية انتخاب شخص لم يقم دليل على سوء سمعته ! .

فقال : إنكم لا تعرفون الجزئيات ! — ويريد بذلك أن لهذه المسألة أسراراً — فطلبت منه بشدة أن يبيدها لنا ، فلم ييدها . وقال : إن التفاصيل هى عبارة عن كون خالد لم يكن هو الرجل الصالح لهذه الوظيفة . وأصر على كتابة الجواب بالفرنساوية ، وأن^(٣٥٦) يعرضه على الخديوى أولاً ، حتى إذا استحسنته أمضاه . فاستهجننا هذه الخطوة .

(٣٥٦) فى الأصل : « وأنه » .

وأخيراً توجه به - مع سعيد - بعد الظهر ، ثم أخبراني بأن الخديوى إرتاح إليه ، وتأفف منه بطرس . والمسألة لا تزال معلقة .

٤ ديسمبر سنة ٩٠٩

أطلعنى مغربى على عريضة مكتوبة من طبيب استبالية طنطا إلى مصلحة الصحة ، بتاريخ (٣٥٧) أغسطس سنة ٩٠٩ ، برغبته أن يكون ضمن إرساله الطب ، ولم ترسلها الصحة إلى الداخلية إلا فى ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، ولم تردّ على نظارة المعارف إلا اليوم !

انعقد الاحتفال بتوزيع إعانة الكتاتيب ، ولم يحضره إلا القليل من المدعوين . ولم أجد فى نفسى رغبة فى الكلام ، فلم أتكلم خلافاً لما جرت به العادة . ثم تكلمت - عقب الانصراف من هذا الاحتفال - مع ماهر (٣٥٨) فى أن يكف عن المعارضة فى تعيين خالد (٣٥٩) خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، فأصر على رأيه !

يوم الأحد ٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

اجتمعت بسعيد عند بطرس فى الخارجية . فقال الأول إنه كان عند الخديوى بالقبة ، وفهم أن الغرض من هذه المقابلة (٣٦٠) مسألة القنال - إذ يظهر أن المستشار المالى حضر أمراً فيها ، والجناب العالى يريد أن النظار يدرسونه - بصفة غير رسمية وسرية - ويتفاهموا فيه . فإذا وجدوه صالحاً قبلوه ، وإلا رفضوه . قلت : إذن صدق اللواء فيما قال من أنه يراد إكراهنا بواسطة الخديوى على قبول المشروع المذكور !

(٣٥٧) بياض فى الأصل .

(٣٥٩) خالد القوال .

(٣٦٠) من مقابلة الخديوى لسعيد باشا .

(٣٥٨) مصطفى ماهر .

ثم عرض سعيد تنقلات في المديرين . ومما عرضه تعيين محمد صالح مديراً من الدرجة الثانية ، فاعترض بطرس بسيرته في قضيته مع حافظ رئيس محكمة قنا . وأخيراً سلم .

أخبرني سعيد بأن الخديوى أبدى تأسفه من عدم إنهاء مسألة معاشات النظار ، ونسب السبب فيها لتوقف بطرس ، وقال (٣٦١) : وقد أصبحت الآن معقدة بسبب مسألة القنال .

ثم قال إن الخديوى (٣٦٢) تكلم معه في أنى (٣٦٣) خالفت نصيحته — التي أبداها لي بواسطة الشيخ شاكراً عند تعييني في المعارف — من عدم الاشتغال بمدرسة القضاء (٣٦٤) . وأنه متأسف على ما مضى

(٣٦١) في الأصل : « قال » .

(٣٦٢) في الأصل : « وأنه » ، وقد عدلناها الى : « ثم قال إن الخديوى » — لبداية فقرة جديدة .

(٣٦٣) أى : سعد زغلول .

(٣٦٤) يقصد : مدرسة القضاء الشرعى . أنظر كشف الجزء الثانى من المذكرات لتتبع مسألة مدرسة القضاء الشرعى ، خصوصاً حاشيتنا رقم (٢٣٨) في صفحة ٢٥٢ من الجزء الأول .

والمعلومة التى تقدمها هذه اليومية من المذكرات جديدة ، فمن المعروف أن سعد زغلول أنشأ مدرسة القضاء الشرعى على الرغم من معارضة الخديوى عباس ، ولكن هذه المعلومة التى يرويها سعد زغلول تفيد أنه كان يعتقد أنها فكرة الخديوى . وأن الشيخ على يوسف هو الذى أوحى اليه بذلك !

على أن هذه الحقيقة الجديدة لا تنفى أن سعد زغلول مضى قدماً في تنفيذ الفكرة بعدما تبين معارضة الخديوى لها ، ولم ينكص على عقبيه ! ومعنى ذلك أن الأساس في تنفيذ الفكرة هو اقتناع سعد زغلول بصلاحيته لإصلاح المحاكم الشرعية ، وليس لأنها فكرة الخديوى أو غيره ، وسواء وافق عليها الخديوى أو اعترض عليها .

من الخلاف بيننا . فأكدت له بأن هذه النصيحة لم تصلني . وأن مدرسة القضاء لم أفكر فيها إلا بعد ذلك ، والذي ألفت ذهني إليها هو الشيخ على يوسف على أنها فكرة من الخديوى ! وفوق هذا الأساس بنيت ! ولا يعلم إلا الله إلى الآن سبب هذا الانقلاب !

احتفل بالليلة السنوية للجمعية الخيرية الإسلامية (٣٦٥) ، وحضر

(٣٦٥) نشأت الجمعية الخيرية الإسلامية في سبتمبر ١٨٩٢ ، وتعتبر أول عمل اجتماعى فى مصر أنشأه الاحساس بين كبار الملاك بضرورة تخفيف حدة الفراق الاجتماعية ومساعدة ذوى الحاجة . وكان الخديوى عباس حلمى قد دعا فى ٣٠ أغسطس ١٨٩٢ إلى إقامة حفل خيرى يخصص دخله للفقراء المسلمين . وقد اتفقت اللجنة التى أعدت لهذا الحفل على مد نطاق دعوتها بتأليف جمعية استقر الرأى على تسميتها باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » .

وقد صدرت لائحة تنظم أوجه نشاط الجمعية قدمها سعد زغلول أفندى ، وحددت المادة الثانية الغرض من تأسيسها وهو مساعدة الفقراء المسلمين المصريين والاعانة على تربيتهم ، وحظرت الكلام فى الموضوعات السياسية أو مناقشة الموضوعات الدينية . وجعل مقرها القاهرة تحت رعاية الخديوى عباس حلمى . وفى أول نوفمبر ١٨٩٢ أقرت اللجنة هذه اللائحة الأساسية .

وكان من أعضائها أحمد السيوفى باشا وأحمد حشمت وسعد زغلول أفندى والشيخ محمد عبده وحسن بك عاصم ويوسف بك صديق وإبراهيم باشا رشدى (الذى رأس الجمعية) . وقد انهالت على الجمعية التبرعات من الأعيان . وفى عام ١٨٩٣ وافق مجلس الادارة على مشروع تقدم به سعد زغلول أفندى والشيخ محمد عبده وفتحى زغلول وإبراهيم الهلباوى بفتح فروع للجمعية فى المديرىات والبنادر والمراكز . وتزايد شأن الجمعية ومشروعاتها مع تزايد التبرعات والأوقاف التى أوقفت عليها =

الخديوى تشخيص رواية (٣٦٦) فى الأوبرا الخديوية . وكان هناك البرنس حسين ، رئيس الجمعية ، والنظار جميعاً إلا حشمت .

وبما هو جدير بالذكر من حوادثها ، [ص ٦٧٣] ماورد على لسان بعض المشخصين من أن الرتب والنياشين وألقاب الشرف أصبحت تباع بيع السلع ! وكنت عند القاء هذا الكلام ملتفتاً إلى المشخصين ، ولم أرد أن ألفت لوجه الخديوى ، مع شدة رغبتى فى معرفة تأثير ذلك عليه ! ولكنى التفت بعد برهة ، فوجدت وجهه محتقناً .

وأكد لى سعيد - الذى كان يواجهه - بأن هذه الجملة استفزته وأخرجته كثيراً ، حتى كان يجتهد فى كتمان تأثيرها عليه . وكان البرنس حسين ينتقد التشخيص هو ويطرس . أما الخديوى فإنه كان يقول : إنها خطوة نحو التقدم لا بأس بها !

والحق أن التشخيص كان مملوءاً (٣٦٧) بالتكلف ، خلوا من

= وفى ٧ نوفمبر ١٩٠٠ انتقل الاشراف على الجمعية الى يد الشيخ محمد عبده ، الذى تولى رئاستها حتى وفاته فى عام ١٩٠٥ .

واستمرت هذه الجمعية حتى قيام ثورة يوليو ، وكان من أهم مشروعاتها مستشفى الجمعية بالعجوزة ، الذى استولت عليه القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استولت عليه ثورة يوليو بعد قيامها ، فآل المستشفى بذلك إلى الحكومة .

(أنظر : د . حلمى أحمد شلى : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر ، دراسة عن دور الجمعية الخيرية الاسلامية ١٨٩٢ - ١٩٥٢ - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٦ سنة ١٩٨٨ .

(٣٦٦) كلمة غير مقروءة .

(٣٦٧) فى الأصل : « مملوء » .

الحركات والاشارات التى تمثل الطبيعة ، وكان المشخصون يشبهون صوراً جامدة يصدر عنها أصوات من غير روح ولا علامة للحياة . وكنت متألماً من حضوره . ولحسن الحظ لم نستمر لآخر الرواية .

يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة ٩٠٩

أخبرنى بطرس باشا بأنه تكلم مع دنلوب فى خطته عموماً ، وخصوصاً فى مسألة ماهية كينتج . وأنه وجده غير مفهوم . واستغرب من كونى أستطيع فهم ما يبيده ! قال : وقد انتهى بأن أكد الوعد بأنه يسير معى كما ينبغى . قلت : أفلح إن صدق ! ولا أظنه يفعل ، لأن ذلك مناف لمأموريته بالمعارف !

وفى أثناء ذلك قيل أنه بالبواب — وكان سعيد باشا ناظر الداخلية حاضراً — فدخل ، وعرض على بطرس أسماء أعضاء اللجنة العلمية التى قررت كتاب سكوت ، وذكر من أسماء لجنة مدرسة الحقوق « قمحة » . وقال : إن مغربى وعاطف يعرفان الانجليزية جيداً .

قلت : إن أعضاء اللجنة العلمية الإدارية لا يقرءون الكتب التى يقررونها ، وقمحة لا يعرف اللغة الانجليزية ، ومستر هيل هو الذى عرض الكتاب واقترح تقريره . وربما كان فيه شىء من الحقائق ، غير أنه مما لا شك فيه أنه يلقي العداوة والبغضاء بين المسلمين وغيرهم . ولو كنت غير مسلم واطلعت عليه لوجدت فى نفسى كراهة شديدة للمسلمين .

فقال بطرس : الأحسن أن اللجنة العلمية التى قررتها ، تقرر إبطاله ! فبهت دنلوب واصفر لونه ، وقال : ولكن ربما يقال إن الإبطال نتيجة كلام « اللواء » . قال بطرس : هذا لا يلتفت إليه ، واللازم أن تقرر اللجنة بإبطاله . فلم يزد دنلوب إلا اصفراراً . ولم يجد منى

معارضة لهذا الرأي ، فامثل صاغراً ، ثم انصرف والاضطراب يشملهُ .

فقلت لبطرس : إن هذا القرار سرفى ، وقد فعلت ما ينبغى أن يفعل .

[ص ٦٧٤]

قلت لبطرس : إن إجمال الميزانية عرض علينا في مجلس النظر ، قبل انعقاده بأقل من أربع وعشرين ساعة ! والتزمنا أن نصدق عليه من غير أن نبحث فيه ! والأدهى من ذلك أن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، ولم تر المالية — حتى من المياقة — أن توزع علينا نسخاً منها ! ولم نرها إلا في أيدي أعضاء مجلس شورى القوانين !

على أنها ربما تشتمل على أحكام تخالف أحكام القانون المالى ، أو غيره من القوانين ، فلا بد من بحث موضوعاتها بحثاً خاصاً ، قبل عرضها على مجلس الشورى ، حتى يصح أن يقال عنها إنها مشروع الحكومة .

فقال : إني تكلمت في هذا المعنى كثيراً ! قلت : والنتيجة ؟ قال : إن ذلك يكون في السنة الآتية ، وسوف تحصل مناقشة في الميزانية ، ولا يمكننى أن أحضرها — لغياب الخديوى — ولا ينبغى أن يترك الأمر في الدفاع عنها لحشمت . فأريد أن نقرأها جميعاً قبل تلك الجلسة ، ونحضرها حتى نتكلموا جميعاً فيها . فلم أقل شيئاً في هذا الخصوص وانصرفنا .

يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ٩٠٩

تكلمت مع دنلوب في كتاب سكوت . وقال : الطريقة القانونية

هى أن يؤخذ فيه رأى مجلس ادارة المدرسة . قلت : سأراجع بطرس باشا فى ذلك . ثم قال إنه فهم من بطرس باشا أنى غير راض عنه ! قلت : نعم ، والسبب فى ذلك أنك تسعى - خفية - فى تعضيد كيتنج ، من كون أن هناك خلافا بينى وبينه فى غاية الأهمية .

فأخذ يقص على قصة طويلة عريضة ، حاصل ما أمكننى أن أفهمه منها ، أن المستشار المالى هو الذى سعى فى ضم تعويض كيتنج على ماهيته ، وأنه هو أبى أن يحصل ذلك بغير رضائى ، وأنه كتب لشيقي ذلك الخطاب بتكليف من المستشار المالى .

ففندت له كلامه وجهاً ووجهاً ، وقلت : إن تأكيداتك تخالف الأعمال التى صدرت منك ، اذ لا يمكنك بحال من الأحوال أن ترجع الى سبب صحيح ، الخطة التى سرت عليها فى هذه المسألة ، ولا أن تقنعنى بصوابها . فالأولى أن نترك الماضى بما فيه ، ونعتمد على المستقبل . وانى أصرح لك - كما صرحت لغورست ويطرس باشا ، وأصرح به للخديوى عند الاقتضاء - أنه يستحيل السير فى المستقبل كالسير فى الماضى ، لأنه لا يمكن أن يوجد رئيسان فى مصلحة ، يشغل الواحد منها - سرا - فى معاكسة ما يفعله الآخر جهرا ! .

فقال : إنى أحتج على كلمة « سرا » . قلت : احتج كيف شئت ، فلا يغير احتجاجك من الحقيقة شيئا . لأنك تأملت لبطرس باشا من كون شيقي أطلعنى على هذا الخطاب ، وخطأته فى اظهاره ، [ص ٦٧٥] ولأنك لم تجربنى بتلك المساعى التى كنت تبدلها فى معاكسة^(٣٦٨) رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى .

(٣٦٨) هكذا فى الأصل . وواضح أنه كان يريد أن يكتبها : « تعضيد » - أو كان يقصد أن يكتب : « معاكسى بتعضيد رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى » .

قال : إني أعدك بأنى أسير فى المستقبل كما تريد . قلت : إني أسجل عليك ذلك الآن ، وأنعمش أن تؤيد أعمالك أقوالك .

ثم انتقل الكلام إلى كيتنج ، فقلت : إنه ، وجراهم ، من أشد المصريين تعصبا ضد المصريين ، لأنها يعملان جهدهما فى سد طريق التعلم عليهم . ومن مصائب الزمان أن يُعهد إليهما بتسهيل مشروع يودّان من صميم فؤادهما أن لا ينجح ، ويبدو منهما كل يوم برهان جديد على رغبتهما فى احباطه !

ثم سخرت بالشروط التى وضعهاها للارسالية واحدا فواحدا ، ثم قلت : هذه شروط معناها أنه يستحيل على المصريين أن يتكفّنوا ليكونوا معلمين فى مدرسة الطب ! وإذا استمرا على هذه الخطة ، فأحسن طريقة أسير فيها ، هى أن أعلن أبناء وطنى بأن يجتهدوا فى الحصول من مدارس انجلترا على شهادات مثل الشهادات التى بيد المدرسين من الأجانب بمدرسة الطب ، وبموجب هذه الشهادات تعينهم النظارة فى وظائف التدريس بالمدرسة المذكورة ! وإذا سئلت عن هذه المدرسة ، فى كل ما قيدنى به القانون ، أعلن على رؤوس الأشهاد أنى غير مسئول عنها ، لأنى لا أقبل أن يكون العمل لغيرى ، والمسؤولية على .

قال : ولكن كيتنج يقول ويصرح بأن مقاصده حسنة ! قلت : هذا أمر طبيعى ، والعبرة بالأعمال لا بالأقوال ! قال : سأخذ الوسائل اللازمة بشأنه .

ثم انتقل الكلام إلى هيل ، وخروجه - فى التقرير الأول - عن حد اللياقة . فقلت : (٣٧٠) ذلك جزء ما فعلته من تأييد هيل فى مركزه ، والاجتهاد فى نسبة الاحسان اليه والاساءة لى : ولكن سوف

(٣٧٠) فى الأصل : « قلت » .

يرى عاقبة نكره ! فقال : إني لم أطلع على ذلك التقرير ! قلت : إني معتقد أنه كُتب باشتراكك وبإشارتك ! كما اشتركت في جميع أعمال كيتنج ! فأخذ يتبرأ ، وهو يصفر تارة ويبيض أخرى ، ثم كرر الوعد بأنه يسير على الصراط المستقيم ، وانصرف .

ثم أخبرت بطرس بحاصل ما جرى . فوافق عليه .

يوم الأربعاء ٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

عرض دنلوب على أن اللجنة العلمية تقرر إلغاء كتاب سكوت ، بمناسبة نظرها فيما قرره مجلس إدارة مدرسة الحقوق بخصوص الكتب التي تلغى في السنة القابلة ، والتي تتقرر . فوافقه على ذلك . وقررت هذا الأمر فعلا اللجنة في الجلسة التي عقدتها [ص ٦٧٦] آخر النهار ، ولكنها لم تبدسببا للإلغاء ، هربا من تجسيم الخطأ عليها .

تكلم معي ولز فيما ينبغي عمله مع تلامذة المهندسخانة في سنة ١٩١٢ ، لأن التعليم يكون قد تم في جميع سنوات الدراسة الثانوية^(٣٧٠) باللغة العربية ، والتعليم بهذه اللغة في مدرسة المهندسخانة — بالنسبة للمواد الرياضية — صعب ، لارتباط هذه المواد بغيرها مما يدرس باللغة الانجليزية ، ولعدم وجود الأكفاء من المدرسين الوطنيين .

قلت : إنه يظهر أنه لا دخل للغة التعليم في ارتباط العلوم الرياضية بغيرها ، لأن هذه العلوم علوم حقيقية ، لا تختلف حقائقها باختلاف اللغة التي تدل عليها . فالرياضي رياضي سواء تعلم بالعربية أو الانجليزية أو غيرها . وأما الأمر الآخر فسيأتينا في ذلك الوقت بعض تلامذة الارسالية ، مثل عبد المجيد عمر ، والسيد فهمي .

(٣٧٠ م) في الأصل : السنوية .

ويمكنك أن تختار من التلامذة ، الذين يدرسون الآن في أوروبا ، من يستمرون على دراستها زمنا أطول ، ليتكملوا فيها . فوافق على ذلك ، وقال : إنى سافتكر فى هذا المشروع .

يوم الخميس ٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

أعلمنى المستشار بما قرره اللجنة العلمية فى شأن كتاب سكوت ، وحاول كثيرا فى تسبيب القرار ، ادلم يكن^(٣٧١) يريد تسبيبه . فأقنعتة بوجوب ذلك . ولكونه لا يريد أن يثبت بالتسبيب علة الغاء الكتاب ، لم يرد أن يتضمن القرار بالالغاء سحب الكتاب ، لأن فى سحبه تعيينا للسبب ، ووعد بأن يبحث عن سبب مناسب .

ثم تكلمت مع بطرس والخديوى فى شأن اعلان هذا القرار بالجرائد . فرأيا أن يكتفى الحال بما تذكره^(٣٧٢) الجرائد من نفسها عندما يُشرع فى لم الكتاب من أيدي الطلبة .

توجهت مع سعيد إلى الخديوى فى القبة ، فقصصت عليه ما رآه بطرس فى مسألة دنلوب ، وفى مسألة الكتاب . فأبدى تأسفه من وجود موظف بمدرسة الحقوق ، يُلقى على تلامذتها تلك التعاليم المفسدة لدينهم وافكارهم . وقال : آتنى^(٣٧٣) بهذا الكتاب حتى أستلفت الأنظار فى لندرة اليه .

ثم تكلم فى مسألة مصطفى ماهر ، وأخبره سعيد بأنه كان قابل

(٣٧١) فى الأصل : « ولم » . والمعنى أن المستشار حاول كثيرا اقناع سعد زغلول بعدم تسبيب القرار .

(٣٧٢) فى الأصل : « يذكره » .

(٣٧٣) فى الأصل : آتنى .

بطرس ، ويظهر أنه هو الذى أشار عليه أن يقول للجناب العالى كل ما عنده .

ثم حصل الكلام فى الحزب الوطنى ، وعلاقته باسقاطمبول ، واشتغاله بدس الدسائس هناك - فأعلن أنه لا يمكن أن يرضى عنه مع استمراره على تلك الخططة .

وتكلم فى مسألة [ص ٦٧٧] شركة الملاحات ، وأبدى رغبته فى نهوها على وجه ينفع الشركة ولا يضر بالأمالى : فقلت : إن خالد الفوال يمكنه أن يكون نافعا فى استرضاء هؤلاء .

وعرضنا عليه ما افكرناه فى اقامة تذكار لحج الخديوى عند عودته - بدل الزينات التى يريد الأهالى القيام بها - سن بناء ملجأ للحجاج فى السويس واسكندرية ، يكون كتكية لفقراهم يأوون إليها عند سفرهم وعودتهم ، ويكون هناك موظفون يسهلون على الحجاج السفر ، أشبه بموظفى « كوك » (٣٧٤) - فاستحسن ذلك نوعا ، وأبدى ميله أن يساعد الملجأ العباسى أيضا حتى يتم الدور الأول .

ثم تكلم فى مسألة قنال السويس ، وقال : إن هناك مشروعا يضمن للحكومة عشرين فى المائة من الإيراد مهما نقص ، ونصفه اذا بلغ مائة مليون وعشرة فأكثر ، فاذا زاد عن خمسين مليونا ، وكانت هذه الزيادة أكثر من عشرين فى المائة ، كانت للحكومة . وإنه يظهر له أن هذا المشروع أحسن من الأول . ويرغب أن ندرسه ، وأن نكلم بطرس باشا فيه . وبعد بحثه نقرر ما نراه من رفضه أو قبوله . ثم قال إنه سيتكلم هو فيه غدا مع بطرس باشا . ثم كرر وصيته بالاعتدال ، ويأن

(٣٧٤) يقصد شركة كوك للنقل والسياحة ، وهى شركة انجليزية أسسها توماس كوك (١٨٠٨ - ١٨٩٢) وبدأت رحلاتها فى انجلترا عام ١٨٤١ ، وفى القارة الأوروبية ١٨٥٥ .

لا أجعل للانجليز حجة على ، وأن أعمل دائما على كسر أنوفهم باللين
والثاني . وانصرفنا .

ولكني أحسست بانقباض في صدرى بالنسبة لمسألتى الملاحظات
والقنال ، وقلت لسعيد : ما أصعب مركزنا ! لا نكاد نخلص من
صعوبة حتى نكاد نقع في أخرى ! فقال إنه لا ينبغي أن يبحث - في
معاشرة الملوك - عن سلامة الذمم ! فقلت : لو كان الأمر من
الجزئيات لسهل احتماله ، ولكنها كليات ، وضررها شامل ! فتأوهنا ،
وانقطع الحديث بالتأوه .

ومما حصل الكلام عليه مسألة سيوه . وكان من بين المحكوم
عليهم رجل حُكم عليه بالأشغال الشاقة سنة ، أشار الخديوى بتعديله
بالسجن .

يوم الجمعة ١٠ ديسمبر سنة ٩٠٩

قدمت كتاب سكوت للجناب العالى ، فقال إن كثيرا من العلماء
كانوا عنده ، وتكلموا معه في شأن إبطال تدريسه ، فأخبرهم بأنه تقرر
ذلك . قال : وعند ذلك وثب القاضى ، وقال : وماذا جرى لمؤلفه ؟
ألم يُرَفِّت لغاية الآن ؟ قال : وقد تكلمت مع مستر جراهام في شأنه ،
وقلت له : إن ناظر المعارف ورئيس النظائر متفقان على رداءته ، وكلفنا
دنلوب بسحبه . فقال له : إني لم أعلم بذلك ، وسأبحث في المسألة .
وأشار إليه الخديوى بعدم استحسانه لخطه المؤلف .

[ص ٦٧٩]

أعاد الكلام (٣٧٥) في مسألة القنال ، بأن الكونت دى سريون

(٣٧٥) في الأصل : « أعاد القنال » - وهى زلة قلم .

سيعود في ١٥ الجاري بالمشروع الذى كلمتكم عنه أمس .
وسألنى (٣٧٦) : وماذا رأيت فيه ؟ قلت : إني لم أبحثه جيدا . قال :
أليس هو أفيد من الأول ؟ قلت : يمكن ! ولكن العبرة بالتفاصيل .
قال : إني أريد أن نعدل فيه شيئا ، وأنتم تعدلون فيه آخر ، والجمعية
العمومية كذلك . غير أنى أقول لك شيئا بيننا ، هو أن بطرس يريد أن
يستبد بالشئ لنفسه ! قلت : إننا لا نبتغى نسبة شئ إلينا . ونود أن
يكون ما يحصل من التعديل النافع منسوباً كله لسموكم . ثم
انصرفت .

ولم أفهم من هذا الكلام الا شيئا واحدا ، وهو أنه (٣٧٧) متفق —
طوعا أو كرها — على مسألة القنال . وإن صح حذرى تكون المسألة
مدبرة بينه وبين بطرس ، ليخدعنا أو يؤثر علينا — كما قال اللواء . ولو
كان هذا الظن صحيحا لكانت سياسة الوفاق شؤما عظيما على البلاد ،
وصار من الواجب على كل ذى ذمة أن يتنحى عن الأعمال .

السبت ١١ ديسمبر سنة ٩٠٩

حضر المستشار بمنزلى فى نحو الساعة العاشرة ، وعرض على ورقة
تضمنت السبب الذى حدا باللجنة الادارية إلى تقرير إلغاء كتاب
سكوت .، وهو أنه يشتمل على بعض نصوص ، من شأنها تحريك
البغضاء فى نفوس العناصر المختلفة المكونة للأمة المصرية . قال : وقد
أبدى الأعضاء هذا السبب بعد أن دعوتهم للتفكر فيه بحرية تامة .
فاستحسنه . كما استحسنه بطرس والخدوى .

[ص ٦٧٨]

جرت تشريفات الوداع للحج . وتكلم — فى أثنائها — بطرس مع

(٣٧٦) أضفنا : « وسألنى » لتستقيم العبارة . (٣٧٧) أى : الخديوى .

الحديوى ، فى موضوع طلبات تقدمت إليه بخصوص إنشاء نظارة
للزراعة ، وفرع للجمعية الزراعية بمدينة اسكندرية .

[ص ٦٧٩]

عرض على المستشار عريضة ، مقدمة إلى مثل من بعض تلامذة
السنة الرابعة ، يطلبون بها كتباً دراسية - ومنها كتاب سكوت ! -
وهى مؤرخة ٣٠ نوفمبر . قلت : وما القصد من اطلاعى على هذه
العريضة ؟ قال : للعلم برغبة التلامذة فى الكتاب ! قلت : وهل
الطالبون كانوا اطلعوا على هذا الكتاب ، حتى يعد طلبهم له دلالة على
الرغبة فيه ؟ قال : لا أدري ! قلت : هل سبق أن صُرف هذا الكتاب
لهم ؟ قال : لا ! قلت : اذن لا يمكننا أن نحصل طلبهم له على رغبتهم
فيه بعد العلم بما اشتمل عليه ، بل يحتمل أن يكونوا طلبوه لأنهم
سمعوا بنفعه ، أو ليطلعوا على ما جاء فيه مخالفاً لدينهم وعقائدهم .
على أنه - كيفما كان الحال - فلا نتخذ الطلبة قدوة لنا فى اختيار الكتب
التي يليق توزيعها عليهم .

فبهت ! [ص ٦٨٠] وردد بعض كلمات غير مفهومات !
قال : إن بويد كارينتر مخالف لالغا مثل هذا الكتاب ، وحجته فى
ذلك - من وجهة التربية - أنه ينبغى أن يطلع طلاب العلم فى المدارس
العالية على آراء المخالفين ، حتى تنور أفهامهم ، وتنسج معلوماتهم .

قلت : لو أن هذا الكتاب مشتمل على الآراء المختلفة فى المسألة
الواحدة ، لجاز أن يباح للتلامذة استعماله ، ولكنه (٣٧٨) يبدى رأياً
واحداً ، هو رأى الطاعن فى الدين ، والجراح لآحاساس المسلمين ،
ويؤيده بكل البراهين ! ثم هو ينصح الأجانب بأن لا يفرطوا فى

(٣٧٨) فى الأصل : « ولكن » .

امتيازاتهم ، لكى لا يهضم المسلمون حقوقهم إطاعة لأوامر دينهم ! هل يرضى بويد كاربنتر بكتاب يطعن على الدين المسيحى ، ويكشف عن سوءات المحتلين ، ويبث فى أذهان التلاميذة كرههم ، وينفخ فى قلوبهم روح العداوة لهم ؟ إن هذا إلا سخافة يُراد ترويجها باسم علم التربية ! فعلينا - نحن الرؤساء - أن لا نحفل^(٣٧٩) بمثل هذه السخافات ، وأن نضرب بها عرض الحائط .

قال : إني قلت له مثل ذلك ، كما قلت لكروفوت ، الذى هو مصمم - إلى الآن - على استحسان الكتاب الذى توزع على مدرسة المعلمين الخديوية وأمرتم بإبطال استعماله لاشتماله على ما يخالف الدين الاسلامى .

قلت : عجباً لكروفوت ، لأنه قدم الى - من بضعة أشهر - تقريراً ذهب فيه الى عدم تدريس علم الاخلاق فى المدارس ، بحجة كونه مخالفاً للدين ! فكيف ساغ له أن يميز استعمال كتاب فيه طعن فى الدين ؟ إن هذا التناقض من شأنه أن يضعف الثقة بأراء مثل هؤلاء الرجال .

ثم حصل الكلام فى إبطال تقرير الكتب الدراسية للمدارس العالية ، تخلصاً من المسؤولية من جهة ، وإطلاقاً لحرية الانتخاب والبيع والشراء من جهة أخرى . قال إنه فاتح فى هذه المسألة هيل وكيتنج وكاربنتر ، فاتفقت كلمتهم على عدم استحسان هذا الرأى ، لأن النظارة لا تتخلص من المسؤولية مادام الأساتذة يرشدون الى الكتب التى ينبغى اختيارها .

قلت : إن طلبة العلم فى المدارس العالية بُلغ راشدون ، يعرفون النفع والضرر - فاطلاق [ص ٦٨١] الخيار لهم لا ضرر فيه . وعلى

(٣٧٩) فى الأصل : « نحفل » .

فرض أن أستاذًا لم يُحسن إرشادهم ، فإن النظارة لا شئ عليها ، لأنهم لا يشترون الكتاب دفعة واحدة ، ولأنهم اذا وجدوا فيه ما يجرحهم نبذوه . ثم إن في ترك الخيار لهم حملاً للمؤلفين على استعمال الدقة في تأليفهم ، والحرص على أن لا يأتوا بما من شأنه جرح الخواطر وتكدير النفوس . ولذلك فإني أرى — ما رأيته منذ سنتين — من ترك الطلبة أحرارا في اختيار الكتب الدراسية بالمدارس العالية . فقال : إن المسألة دقيقة في ذاتها ، وسنوفها حقها من البحث .

انتقل الكلام الى ما قرره اللجنة العلمية ، من التصديق على ما اقترحته نظارة المالية ، من ترتيب ستة (٣٨٠) جنيهاً للتلامذة الذين يدخلون في الخدمة ، بعد نجاحهم في امتحان القسم الأول للشهادة الثانوية . وأخذ في تأييد هذا القرار ، بما تأكدت معه أنه هو المحرك لنظارة المالية الى اقتراحه — اذ قال : إننا نقابل بالترحاب كل تساهل تبديه المالية في شأن المال ، وإن رفع هذه المرتبات ينفع تلامذتنا ، ويمكننا أن نلغي معه شهادة السقوط .

قلت : نرحب بتساهل المالية اذا لم يترتب على هذا التساهل انحطاط في التعليم العام ، وصدد للتلامذة عن الاستمرار فيه . وبهنا أن نسير مع رقى الأمة ، ونرفع طبقة الموظفين منها ، كلما تقدمت في الحضارة والعمران . فعوض أن (٣٨١) نخرج لها حملة الشهادة الابتدائية ، أو الناجحين في امتحان القسم الأول — نخرج حملة الشهادة الثانوية ، فنفيدها بخدماتهم من جهة ، ونفيدهم بترقية معلوماتهم من جهة أخرى . واذا كنتم قررتم شهادة الأهلية للـ (٣٨٢)

(٣٨٠) في الأصل : « ست » .

(٣٨١) أي : « فبدلاً من » ، أو « بدل أن » .

(٣٨٢) في الأصل : « للـ » .

المدارس الثانوية ، التي كانت فارغة بسبب قلة التلامذة — فلا يحسن بنا أن نعيدها — على شكل آخر — وقد أصبحت مدارسنا تضيق عن قبول كل الراغبين في الدخول فيها .

قال : إن الاحصاء يدل على أنه لم يدخل في خدمة الحكومة من حملة الشهادة الأهلية الا نفر قليل .

قلت : لا ينبغي أن نتخذ من هذا الاحصاء حجة ، لأن شهادة الأهلية لم تمكث الا سنة واحدة ثم ألغيت . فمن يدرى — اذا كانت استمرت سنتين أو ثلاث — ما كانت عاقبتها بالنسبة للاستمرار في الدراسة ؟ على أنه عندنا كثير من الشهادات ، وما على المصالح الا أن تختار من تجده [ص ٦٨٣] أصلح لخدمتها من حملتها . ثم إن تقرير هذه المرتبات اليوم ، يكون فيه اعادة لشهادة الأهلية تحت صورة أخرى — كما أشرت اليه — وهو تحبط في التشريع لا ينبغي لنا أن نتعرض اليه . واني أعلم أن رفضي لهذا القرار لا يقابل بالاستحسان من الكثيرين ، الذين يأخذون الأمور بظواهرها . ولذلك أرى أن يُرفع الفصل فيه لمجلس المعارف الأعلى ، حتى اذا أيد رأى اللجنة بعد أن يتبين تلك الأوجه ، خلوت من المسؤولية . واذا أيد رأى ، تحمل انتقاد الظاهرية (٣٨٣) عنى .

تكلم المستشار أيضا فيما طلبته مديرية جرجا ، من أن نظارة المعارف تأخذ على عهدها ادارة مدرسة ، تريد المديرية بناءها فيها بأموال جمعتها من الأهالي . وقد كنت حولت هذا الطلب على اللجنة العلمية الادارية ، فأجلته من جلسة لأخرى مرات عديدة ، لا لغرض آخر سوى البحث عن التماس عذر لرفض هذا الطلب .

(٣٨٣) يقصد « بالظاهرية » ، « السطحية » .

فقلت : الرأى عندى أن يقبل هذا الطلب ، لأنه لا يكلف المعارف الا القليل من المال ، وفيه مساعدة للأهالى على التعليم ، وتشجيع لهم على تنوير أفكارهم بالمعارف ، ودليل على حسن نية النظارة .

قال : فاذا انهدم المكان بعد تسليمه ؟ قلت : لا شئ علينا عند الهدم . غاية ما يمكننا أن نشترطه ، أن تكون مصاريف الترميم — عند اقتضائه — عليهم لا علينا .

قال : ولكن هناك جهات أكثر سكان من جهة جرجا ، وحاجتها الى المدرسة أشد ! قلت : إن فعل أهلها مثل ما نعل هؤلاء ، تكن لهم منا مثل هذه المعاملة . ونظارة المعارف لا يسعها الا أن تقبل هذا الطلب ، لأنه مضى عليها أكثر من عشرين سنة ولم تزد فى مدارسها الابتدائية مدرسة واحدة ! وأكثر من ثلاثة أرباع الموجود منها تابع للمكاتب الأهلية وللأوقاف . على أن عدد سكان القطر ثمانى عظميا حتى كاد يتضاعف ، فليس من الجائز أن تبقى المدارس على عددها الأول . ولهذا نرى أن الأفيد والألزم قبول هذا الطلب .

وقد (٣٨٤) قررته اللجنة العلمية الادارية فى آخر النهار .

١٢ ديسمبر سنة ٩٠٩ (الأحد)

سافرنا من مصر الساعة ٨ صباحا مع الجناب العالى ، لتوصيله الى السويس ، حيث يبحر الى بلاد الحجاز . [ص ٦٨٢] ولم يكن بمحطة مصر الا العلماء والقليل جدا من الموظفين . وكان فيهم دنلوب ، ولكن لم يره الجناب العالى . [ص ٦٨٣] وقد كان النظر كلهم ، والبرنس فؤاد والبرنس (٣٨٤) كمال الدين ، وعبد الحليم باشا

(٣٨٤) أضيفت : « وقد » . (٣٨٤م) أضفنا « البرنس » .

عاصم ، وبعض رجال المعية . وكانت (٣٨٥) المحطات من مصر الى السويس مزينة ، والناس فيها زمرا يهتفون بالدعاء للخدوي ، والنساء يزغرتون .

ووجدنا محطة السويس خاصة بأعضاء الجمعية [ص ٦٨٥] العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، وكثير من وفود الأقاليم . وكان النظام تاما والسكون شاملا في المسافة التي مربها من المحطة الى سفينة المحروسة . وصعدنا معه اليها ، وأخذ يستقبل المحتفلين بوداعه طائفة طائفة . وقد تناولنا غداء الظهر على ظهر السفينة ، بينما كان مشتغلا بالمقابلات . وكان المدعوون لنمائلة هم انذين حضروا مع جنابه في القطار . وكان الأكل بسيطا ، وكانت تلوح على وجه الخديوى علامات السرور من الاحتفال به . ولم يرد بطرس باشا أن يفارقه أثناء السير ، حتى لاحظ لى ذلك محمود باشا شكرى . [ص ٦٨٤] وقد تحركت (٣٨٦) السفينة في الساعة الرابعة بعد الظهر ، [ص ٦٨٥] وقال عند وداعه : إني مسافر ، تاركا (٣٨٧) الدرك بين أيديكم ، وأرجو أن تحفظوه . فدعونا له .

وكان — أثناء السير — يدلنا على الجهات التي نمر منها ، وأسمائها ، وما فيها من الترع والجسور والآبار والجبال ! ووجدناه يعرفها معرفة جيدة أكثر من كل واحد منا ! ولما صعدنا فوق السفينة لتوديعه ، أخذ يرينا عدة (٣٨٨) المحروسة ، ويرشدنا إلى تفاصيلها ، ووظائفها المختلفة . وكان البرنس حسين فرحا فخورا ، يقول لسان

(٣٨٥) أضيفت : « وكانت » .

(٣٨٦) أضيفت : « وقد » .

(٣٨٧) في الأصل : « تارك » .

(٣٨٨) يقصد : « آلات السفينة » .

حاله : إلى جمعت هذه الجموع^(٣٨٨م) بقوتى واقتدارى ! ولولائى لم يتم شىء من ذلك .

ولكن تخلف من أعضاء الشورى والجمعية العمومية : على شعراوى ، والدمرداش ، ومحمود عبد الغفار ، ومحمود سليمان . وبلغنا أن البرنس ألح عليه^(٣٨٩) إلحاحا شديدا ، فلم يقبل . ولكنه كان يعتذر عنه أمام اخوانه بالمرض سترا لكسوفه ! .

وقد ركب معنا علوى باشا عند العودة ، وترك زملاءه ، فاستغربت ! وتبين أنه كان قدم للرئيس سؤالا يختص بكتاب سكوت ، ليوجهه الى ناظر المعارف ، فأخبر البرنس بطرس بهذا ، فاضطرب ، ورجاه أن يحمل علوى على أن يركب معنا حتى^(٣٩٠) يقنعه

(٣٨٨م) يقصد : جموع المودعين .

(٣٨٩) لم يجدد سعد زغلول من هو الذى كان البرنس حسين يلح عليه من الأسماء المذكورة . ولعله الاسم الأخير ، وهو : محمود سليمان باشا ، وهو المندوب المنتخب فى مجلس شورى القوانين عن أسبوط فى الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وكان معنا وكيلا للمجلس من ١٣ مارس ١٩٠٢ ، ثم ثبت فى وظيفة وكيل المجلس فى ٨ فبراير سنة ١٩١١ ، واستمر فى وظيفته حتى حل المجلس .

أما بقية الأسماء المذكورة فى المتن ، فهم :

على شعراوى (الجزء الأول ص ٢٤٢) ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، العضو المنتخب فى الجمعية عن محافظة مصر فى المدة من أول فبراير ١٩٠٩ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ . ومحمود عبد الغفار بك عضو مجلس شورى القوانين المنتخب عن مديرية المنوفية فى المدة من ٢٥ فبراير إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وقد توفى سنة ١٩١٠ .

(٣٩٠) فى الأصل : « وحتى » .

بالعدول عن السؤال . فأشار عليه البرنس بذلك ، فدعا بطرس علوى أن يجلس بجانبه على المائدة ، وفتح في السؤال ، وقال له : إن الكتاب تقرر سحبه ، وسيعرض - من الآن فصاعدا - على مجلس المعارف الأعلى تقرير الكتب . وطلب منه - بناء على ذلك - أن يسحب سؤاله . فقبل ، ووعد به . ثم ذكر كل ذلك أمامى ، فهزأت بعلى كثيرا ، ولكنى احترست فقلت : إن كان الرئيس قال لك ذلك ، فلا بد من تنفيذه . ثم دعانى بطرس لمقابلته غدا .

يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩

قابلته ، فقال إنه اتفق مع علوى - أمام سعيد وزشدى - أن يسحب سؤاله المختص بكتاب سكوت ، بعد أن وعدته بأن اللجنة العلمية اذا وجدت شيئا فى الكتب يمس الدين تعرضه عليك ، وإن شئت ترفعه الى مجلس المعارف الأعلى . قلت : إنه فهم غير ذلك [ص ٦٨٦] وأكد لى - أمام هذين الزميلين - أن الكتب تنظر جميعها بمجلس المعارف الأعلى ! فقال : لا ، لم يحصل . ثم انصرفنا .

أخبرنى المستشار بأن بعض المدرسين بمدرسة الحقوق يرغب أن يدرّس للتلامذة الخارجين عن المدرسة - ولكنى أعرف من غورست أنه لا يرغب فى ذلك . ويريد هيل أن يعرف رأى سعادتك فى هذه المسألة . قلت : فليعرضها على رسميا مع رأيه ، وعند ذاك أبدى رأى .

تكلمت معه فى شأن العريضة التى قدمها الى تلامذة السنة الثالثة فرنساوى فى مدرسة الحقوق ، بطلب إجازة امتحانهم فى المرافعات ، باللغة العربية . وقلت : مادام هذا مباحا للسنة الرابعة ، فلا معنى لعدم إباحته للسنة الثالثة ! فأيد هيل فى رأيه ، ولكنه لم يستطع أن يعلله بعله مقبولة ! ووعد بالتفكر فى المسألة .

قال : إن هيل لا يعارض مطلقا في جمع كتاب سكوت من أيدي التلامذة ، ولكنه يخشى أن بعض المتعصبين من الانجليز ينتقدونه على هذا الجمع ، بعد سنتين أو ثلاثة . فما رأى سعادتكم ؟ قلت : إن لم اكتب له إلا بتنفيذ قرار اللجنة العلمية الادارية ، القاضى بإلغاء ذلك الكتاب من الان . فإن كان مقتضى هذا جمع الكتاب ، لزم فعله ، وإلا فلا . وإن كان هناك شك في مقتضى هذا القرار ، فما علينا الا أن نطلب من اللجنة العلمية جلاء هذا الشك .

قال : إن اللجنة لا تريد أن تشتغل بالأمر مرة أخرى . قلت : إن كانت لا تريد العودة للاشتغال به ، فهل ترى سحب الكتاب أو لا ؟ قال : لم نتداول في هذا الأمر ! قلت : إذن فما معنى إبطاله من الآن ؟ لأن من شأنه إلقاء العداوة بين العناصر المختلفة . قال : طبعا جمعه ! قلت : حينئذ ليس عليك - بصفة كورك رئيساً للجنة العلمية الادارية - الا أن توضح هذا المعنى لهيل ، بلا مدخل (٣٩١) . فبهت ، وسكت .

سبق أن سحبنا كتابين لطعنهما في الدين : أحدهما من المدارس الثانوية ، والآخر من مدرسة المعلمين . وسبق أن قال لى : إن كروفوت وكاربنتر لايريان شيئا في تقريرهما . ثم كان استنفهم منى مغربى عما يجب أن يفعل بهذين الكتابين ، الموجود كثير من نسخهما بالمخزن ، فقلت لدنلوب : إنا نريد أن نأخذ رأى اللجنة الادارية في هذا الشأن . قال : إن هذه مسألة مالية ، ولا شأن للجنة فيها . قلت : ولكنها يجب أن تنظر في كل ما يكلفها به ناظر المعارف ! وبما أن هذين [ص ٦٨٧] المفتشين يعارضان في هذا الأمر ، فالأحسن أن تنظر اللجنة فيه .

(٣٩١) أى : بدون تدخل .

استدعيت شارمن ، ناظر المدرسة السعيدية ، وسألته عن حقيقة ما ينشره على محمد شكرى ، الذى رفت من المدرسة السعيدية لسوء سلوكه واشتغاله بمكاتبة الجرائد ؟ فقال : إنه كان دعا التلامذة - قبل فصل الأجازات - أن يكتبوا بالانجليزية - ما يشهدونه من الوقائع ، وما صدر منهم من الأعمال مدة الأجازات . فكتبوا ، ووجد فى كتابه هذا التلميذ ما يختص بالسياسة ، فأحضره ، ونهاه عن العودة الى مثل ما فعل . ولم يفعل معه شيئا غير ذلك .

قلت : أرجوك أن تكتب مذكرة ، وتبعثها إلى مع تلك الكتابة . فقال : إني كنت رددت الكتابة المذكورة إلى التلميذ عقب نصيحته ! قلت : إنك لم تحسن فى اقتصارك على النصيحة ، لأن هذا من شأنه أن يشجع التلامذة على الاشتغال بما لا يعينهم ، وانظر : كيف كانت عاقبة هذا التلميذ ؟ فوعد بالالتفات إلى ذلك ، وانصرف . فأخبرت دنلوب بكل ذلك . ولم يقل شيئا .

١٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة بطرس ، بنظارة الخارجية فى الساعة الحادية عشرة^(٣٩٢) ونصف . وأهم ما عُرض عليه وفَصِّل فيه : أولا : مسألة تقليع جذور القطن لغاية ١٥ ديسمبر من كل عام . أعد مشروع أمر عال يكلف كل زارع أرض بإقتلاع جذور القطن والبامية والتيل لغاية التاريخ المذكور ، وإن لم يفعل ، فعلت الحكومة برجائها على مصاريقه ، وأحرقت الجذور . ولا ندرى من وضع هذا المشروع ، ولا من أشار به ، إلا ما قيل من أن أصله الجمعية الزراعية .

(٣٩٢) فى الأصل : عشر

فاستفهمت عما اذا كان الضرر يمتنع بمجرد التقليل ، أو يلزم معه فعل شيء آخر في الجذور - كإبعادها عن الأرض الزراعية ، أو إحراقها ؟ - فلم أتم سؤالى حتى انفعل بطرس ، وقطع الكلام بشدة . فقلت : ما هذا ؟ إنا نسأل سؤالاً ، ونريد الجواب عنه . فقال - هو وسرى على ما أظن - إن مجرد التقليل كاف . ولم يتكلم الباقون بشيء .

ثانياً : مسألة نزع ملكية الأراضي التي يمر بها الخط الحديدي ما بين أشمون والقناطر الخيرية . وجاء في مذكرة الأشغال أن هذا الخط مار بمديرتي القليوبية والمنوفية . فقلت : إن هذا يستلزم أخذ رأى الجمعية العمومية ، فهل أخذ ؟ فشرع سرى باشا فى أن ينكر مروره بمديرتين ، ولكنه بهت عندما قرئت عليه المذكرة المقدمة بذلك ! وكان بطرس يقول : ان المسألة قديمة ! [ص ٦٨٩] وأخيراً تأخرت للاستعلام عن هذه المسألة .

ثالثاً : تعيين لجنة ، تحت رئاسة البرنس حسين كامل باشا ، للنظر فى العلة الحقيقية لنقص محصول القطن ، وعلاجه . وهى مؤلفة من ناظر الداخلية والأشغال ، ومستشاره ، واثنين من جمعية المحاصيل باسكندرية ، واثنين من الجمعية الزراعية . ولم يكن لنا سابقة علم بهذا المشروع . وبعد تلاوته ، قال بطرس : ما رأيكم ؟ فلم أجب بشيء . ثم تقرر الأمر . وفهمت من سعيد أنه لم يكن - هو أيضاً - عنده علم به .

رابعاً : فتح اعتماد ٣٤٢٠ جنيه للقيام ببعض أعمال لازمة بالخط الحديدي السالف ذكره . فقلت : هل هذه الأعمال تتم قبل أول يناير سنة ١٩١٠ ؟ لأنه لا معنى لفتح اعتماد بها فى هذه السنة ، اذا كانت مباشرتها تحصل فى السنة الآتية ! فأكد سرى - مراراً - أنها تتم فى الخمسة عشر يوماً الباقية من هذه السنة ! ومن طريقة تأكيده يمكن الجزم

بأنه لم يقل الحقيقة ! وتقرر ! - وان كان هذا القرار مناف لما تقرر في
المسألة الأولى ، غير أنى لم التفت الى هذه المناقاة الا بعد ذلك !

[ص ٦٨٨]

خامسا : انذار جريدة مصر ، بدعوى أنها تعمل على التفريق
بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين . فقلنا : إنا لم نطلع على أعداد
هذه الجريدة التى تشتمل على ما يوجب هذا التفريق . فلم يجب أحد :
وتقرر الانذار بمجرد تلاوته فقط ! .

[ص ٦٨٩]

بعد انقضاء الجلسة ، حصل الكلام - أمام المستشار المالى - فى
الميزانية . فقلت : إن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، مع أنه قد
يوجد فيها ما يخالف القوانين المعمول بها ، فيعتبر قانونيا مع كونه لم
يوضع موضع البحث . وليس من الجائز أن يطلع أعضاء الشورى
عليها قبل اطلاع مجلس النظار . قال بطرس - بانكماش - : نعم ،
إن نظارة المالية تتعدى أحيانا ، فتصرف من نفسها فى بعض الأشياء ،
مثل زيادة وكلاء النظارات - التى حصلت فى العام الماضى .
قلت : ومثل مسألة الدكتور كيتنج ، التى وضعت فى ميزانية هذا
العام ! .

فأحر وجه المستشار المالى ، واعتذر عما حصل فى زيادة الوكلاء ،
وأخذ يردد بعض كلمات فى مسألة كيتنج لم نفهم لها معنى ! قال : وإن
الميزانية لم يكن موجودا منها الا النسخ التى توزعت على أعضاء
الشورى !

فطعنت فى هذا العذر . وكان الباقون سكوتا ، كأن الأمر
لا يعينهم ! .

وجلست مع سعيد وحشمت ورشدتى - بعد المجلس - فى أودة هذا الأخير . فلمتهم لوما شديدا على سكوتهم فى المواضيع التى تستدعى كلامهم ، بل احتجاجهم . وقلت - فيما قلت : - بأى حق نلزم السكوت فى هذه المواطن ، ثم نطلب من المستشار المالى أن يعرض علينا تفاصيل مشروع القنال ؟ ألا يلزمنا أن نطلب اطلعا على الأشياء التى نقررها ، قبل [ص ٦٩٠] تقريرها ؟ إن لم يكن قياما بالواجب ، وجريا على المعقول المطبوع ، فلأن نظهر على الأقل - لهذا المستشار - أننا نهتم نوعا بالأشياء ! فاعتذر كل باعذاره غير مقبولة .

فقلت : إنى أشعر أن إحساس التضامن لم يكن موجودا بيننا . والتفريط فى حق واحد منا هو تفريط فى كل حقوقنا .

تكلمت مع دنلوب فيما إذا كان اطلع على خطاب الصحة بخصوص الدكتور بهجت ؟ فقال إنه كان يحسب أن اطلعه عليه كان لغرض احاطة علمه به ! قلت : فما رأيك - بصفة مستشار - هل تقبل اتهام نظارتك بهذه التهمة ؟ ومع ذلك ، فقد كنت - أنت وكيتهج - مكلفا بالارسالية ، فينبغى أن اكتب اليكما بالاستفهام عما صدر منكما فيها .

فقص على قصة طويلة ، مفادها أن جراهام كتب الى كيتنج فى لندره بقبول تعيين بهجت ، ولكنه حفظ لنفسه الحق أن يكتب لغورست فيها . وأن جراهام كتب الى وكيله فى مصلحة الصحة بقبول هذا التعيين ! .

قلت : اذن لا شئ عليكم . وإن هى تمحكات من جراهام ، الذى يريد أن يضع طريقة لمخاطبته ، مع أنه إن جاز أن يكون حكيما لا يبارى ، فإننا ننكر عليه أهلية التشريع .

علمت أن البرنس حسين وبطرس باشا والمستشار المالى والكونت

سيريون (٣٩٢م) ، كانوا مدعوين اليوم لوليمة لدى مسيوريو، فنصّل فرنسا ، فاعتذر بطرس عن حضورها . وقد سأل البرنس الكونت سيريون عن السبب في تعديل عودته ، فقال : لبعض أشغال ! قال البرنس : إنه (٣٩٣) ربما أعد بعض أشياء للقنال ؟ قال سيريون : لم أعد شيئاً من ذلك . فاحمر وجه المستشار المالى .

فى يوم السبت ١٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

دعيت إلى نظارة الخارجية ، فوجدت جميع زملائى . فقال بطرس : سينظر مجلس الشورى اليوم الميزانية ، فلا تتوسعوا فى الكلام ، ولا تعدوا بوعده ترتبطون به فى المستقبل ! قلت : انى لا أعلم شيئاً مما سيقال بالنسبة للمعارف !

ثم انتقل الحديث إلى الكلام عن وفاة أدهم باشا ، ووجوب الاحتفال بجنازته ، وقال بطرس : يلزم الاعتناء به ، لأن الجناز العالى عند قومه ، ومحتفل باكرامه .

ثم جاء الكلام فى مسأله انشاء خط حديدى من أشمون للقناطر الخيرية . قلت : إن المجلس أصدر فيها قرارين متنافيين ، وهما اللذان أشرت إليهما سابقاً .

قال بطرس : أعرف ذلك ، غير أن الجمعية العمومية سبق (٣٩٤) أن طلبت إنشاء هذا الخط ! - وأطلعنى على الاقتراح الذى بلغته للحكومة. قلت : ولكن الاقتراحات [ص ٦٩١] - التى تبلغها

(٣٩٢م) فى الأصل : سيرون . وقد تكرر هذا الخطأ .

(٣٩٣) أى : سيريون .

(٣٩٤) فى الأصل : « سبقت » .

الجمعية العمومية - قد قلتَ عنها إنها بمثابة عرائض لا قرارات ،
فلا تغنى عن أخذ رأى شيئا ؟

فانفعل ، ودارت بيننا مناقشة ، كنت فيها هادئا ، وكان هو شديد
الانفعال . ومما قاله فيها : إن الشيء الذى يُعبر عنه بكلمتين ،
لا يكفيك فى التعبير عنه عشرون كلمة ! قلت : إنك وحدك فى هذا
الرأى ! وكل من عرفنى يعرف اقتدارى فى الكلام وإيراد المعانى كما
أريد - غير أنك تحب أن لا يكون هناك رأى يخالفك ! وهذا مالا
يسعنى ، ويمكن أن لا نعارضك ، ولكن لا تطلب منا أن نكون مقتنعين
بما لم نقتنع به ! فانهزم .

وانصرفنا بعد أن خضنا فى حديث غيره ، وطلب منى أن أعود إليه
اليوم . وكان الكل - أثناء ذلك - سكوتا لا يتكلمون ، إلا سعيد ،
فانه أيدنى فى مسألة اقتراح الجمعية العمومية . غير أنى لما استشهدت
بهم على انفعال بطرس فى الجلسة الماضية ، شهدوا بصحة ذلك -
خلافًا لما كان يدعيه هو .

انعقد مجلس الشورى ، وتليت المذكرة ، التى تقدمت من لجنة
الميزانية ، مشتملة على ما رآته من وجوه الانتقاد فيها . فرأيتها ركيكة ،
والأوجه المذكورة فيها تكاد تكون تافهة - إلا ما يختص بالكلام فى
المباني ، والمعارضة فى إنشاء سكة حديد فى السودان بين الخرطوم
والأبيض ، وطلب إيضاح من الحكومة عما يختص بالمبالغ التى تريد
صرفها من الاحتياطى من جهة الأمور التى تريد الصرف فيها ،
والحاجة الداعية إليها ، والفائدة المترتبة عليها .

وبعد تلاوة هذه المذكرة ، أخذ الأعضاء يتناقشون فى وجوها
واحداً فواحداً . وقد أخرج ناظر الاشغال - عند المناقشة فى المباني -

مما (٣٩٥) اضطره إلى تصريحات ربما أُوخذ عليها ! لأنه اعترف بأن فساد المباني كان مترتباً - من بعض الوجوه - على جهل بعض العمال ، وأن نظارة الأشغال رفقتهم بسبب ذلك .

ولما طلب منه أن يكون - فيمن يتولون أعمال المباني - وطنيون ، قال : أولاً ، إنه ليس في الوطنيين اكفاء ! ثم قال قولاً - مقروناً بإشارة دلت الحاضرين على أن الأمر لو كان بيده ، لاستخدم الكثيرين منهم ، ولكنه - مع الأسف - مغلوب على أمره !

وحصلت ضجة في الحاضرين عقب هذا القول - كانت ضحكاً من كيفية الإشارة والقول ! وقلت له إنه تجاوز الحد نوعاً .

ولقد تكلم حشمت مدافعا عن إنشاء سكة حديد السودان ، بكلام يناقض أوله آخره ، ولا تتفق مقدماته مع نتائجه ! فمن ذلك قوله - في بيان وجوب الصرف على إنشاء هذه السكة - أن ليس في البلاد المصرية ماليون ، ولا من فيه الكفاءة لأن يُعد ميزانية - حتى لفرد من الأفراد ، فضلا عن الحكومة ! [ص ٦٩٢] بل ليس فيها من يصلح لأن يكون عاملاً في مصرف ، أو في شركة مالية ! وليس بها مدرسة للتجارة ، ولا يتجاوز من يعرف القراءة والكتابة من سكانها عشرة في المائة .

فقال له الأعضاء : اذن يجب أن نصرف ما يُراد صرفه على السودان في إنشاء المدارس التي تؤهل لهذه الكفاءات ! وكان ينكر الأمر ، فيحتجون عليه بإعتراف المندوب عنهم في لجنة الميزانية ، فيقول : إنه (٣٩٦) مخطيء فيه ! .

(٣٩٥) أضيفت : « مما » لتستقيم العبارة .

(٣٩٦) أى : المندوب .

وفي الجملة ، فقد ظهرت الحكومة - في هذه الجلسة - بمظهر لا يليق بكرامتها ، ولا يشجع على الثقة فيها . وإذا استمر ، يترتب عليه سقوط هيبتها في النفوس . غير أن دفاع سعيد - في موضوع مصلحة الرقيق - كان مناسباً ، خالياً من الحشو ، مقنعاً ، لاثقاً بمسند الوزراء . فبيّض نوعاً وجه الحكومة في هذه الجلسة .

واعترض أباظة على إصدار أمر عال بتشكيل محكمة في سينا ، بدون أخذ رأي مجلس شورى القوانين . فأخذ ناظر الحقانية يدافع عن هذا الاعتراض ، بكلام غاية في السخافة وخفة شديدة - فقلت لأباظة : إن لكم الحق في إعطاء الرأي في القوانين والأوامر المتعلقة بالادارة العامة . وهذا الأمر العالى خاص بتشكيل محكمة مخصوصة لقضية خاصة في واقعة معينة ! فلم يقدر أن يجيب عن هذا البيان ، وعدل عنه للمناقشة مع رشدي في أجوبته .

وكنت مسروراً من مناقشة المجلس ، وقلت : إن استمرار هذه الحالة ، من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب له حساباً في أعمالها ، ويسند الوزراء ، الذين يريدون العمل لخير بلادهم ، في أعمالهم ، ويحملها^(٣٩٧) على التروى في انتخابهم . ولا يبعد أن يكون هذا مقدمة لتوسيع اختصاصات هذا المجلس ، وتعديل طريق الانتخاب له ، حتى يضم اليه الكثير من ذوى الكفاءات^(٣٩٨) والاقتدار .

١٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

ظهرت الجرائد اليوم مشتملة على ملخص ما دار في مجلس الشورى من المناقشات ، ولم تبد واحدة منها ملاحظة عليها - الا

(٣٩٧) أى : يحمل الحكومة .

(٣٩٨) في الأصل : الكفاءات .

« الجريدة » ، فانها نشرت فصلا ، استخلصت فيه منها نتائج ضد الحكومة ، وطلبت أن تلتفت اليها .

شيعت جنازة المرحوم أدهم باشا باحتفال كبير ، حضره خلق كثير من ذوى المقامات المختلفة . ولكن نظام الاحتفال كان مختلا ، وكان السائرون فيه يتكلمون بأصوات مرتفعة ، وأغلبهم يضحكون — وبالأخص ذوى المقامات الرفيعة منهم ! — كأنه فرح لا مأثم ! .

دعاني بطرس ، بعد الجناز ، اليه في نظارة الخارجية ، فقال : إني علمت انك تتأثر مني . ولكني أؤكد لك بأن ما صدر مني لم يكن عن سوء قصد بك ، لأنني احترمتك ، وأعتقد — بدمتي وشرفي — فيك [ص ٦٩٣] الصديق في القول ، والاخلاص في العمل . وانما — أحيانا — أكون مشغول الفكر ، مشوش البال ، فيصدر عني من الأقوال ما لم يكن في الحسبان . فأرجو أن لا يكون لذلك من أثر في نفسك . ثم كرر الإيمان . قلت : إن تكرر مثل ما حصل منك أخيرا دعاني للفكرة بأنك تتقصدي ! ثم دخل — أثناء ذلك — سعيد ، فانقطع الحديث . وكنت متأثرا جدا ، وأريد أن أبدى كل ما عندي ، غير أني لم أرد أن أصل حديثا قطعه . .

وكان رشدي قد دعاني لأن أمر به عند نزولي ، فقال : إني قلت لبطرس إنه لم يحسن معك صنعا . وانه كان يريد الكلام معك ، في هذا الشأن . فحكيت له ما جرى بيننا . وكان سعيد حاضرا ، فلم يقل شيئا ، وخاض في حديث آخر . وانصرفت .

وكان استفهم بطرس منا عما جرى في مجلس شورى القوانين ، فقرأت له الأهرام ، وأصلحت — مع سعيد — ما وجد فيه من التحريف .

يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩

انعقد مجلس النظار الظهر بالخارجية ، ونظر في مسألة مشروع الدودة وتقليع شجر القطن . وبعد انتهاء المداولة فيه انفض المجلس ، وانصرف المستشار المالى . فقال بطرس : إن مجلس الشورى خرج عن حده ، وتناول على الحكومة ، ولا يمكن استمرار هذه الحال . فإن لم يضع^(٣٩٩) المجلس حدا لها ، وجب علينا عدم الحضور فيه . وسأتكلم مع رئيسه في هذا الشأن ، فإن لم يضع في اللائحة الداخلية أحكاما تمنع ذلك التطاول ، وكثرة الكلام بلا طائل ، وجب علينا الكف عنه .

فقلت : ان التطاول ممنوع ، أما كثرة الكلام فمن الصعب منعها ، وغاية ما يمكن أن يُمنع ، كثرة المرات التي يتكلم العضو فيها . ولا يمكن أن يُمنعوا من انتقاد الحكومة بالأدب والاحتشام ، لأن ذلك وظيفتهم . ثم يجب علينا أن نلاحظ حداثة عهدهم بالشورى ، وأن نأخذهم بالأناة ، لأن في ذلك خيرا لأمتنا . فالسفه لا نرضاه ، ولكن يجب علينا أن نشجعهم على أداء مأموريتهم ، فإننا نحتاج — في كثير من الأحوال — إلى معاونتهم^(٤٠٠) .

وكان الباكون سكوتا — الا حشمت ، فانه أخذ يهول في شأنهم ، ويشكو من تصرفهم معه .

ثم انصرف بطرس . وجلسنا عند رشدى ، واستمر الحديث ، وكان حشمت منفعلا جدا ، وقال — أثناء كلامه الكثير — : إنك قلت لى : إنهم لا يقصدون بهذه الانتقادات أشخاصنا ، وإنما تقوينا وتشد

(٣٩٩) فى الأصل : « يَوْضَع » — بالعامية .

(٤٠٠) هذا الموقف من جانب سعد زغلول يؤكد إيمانه بالديمقراطية والحرية ، وانتهائه للفكر الليبرالى .

أزرنّا في أعمالنا ! — أورد ذلك مُظهراً الإمتعاض منه ، وكرره عدة مرات .

فقلت له : هوّن عليك ، ليس ما قلته لك تهمة أو أمراً جارحاً لك . وإن شئت أن تتخذ منه [ص ٦٩٥] ذنباً لي فافعل ! لأن ذلك اعتقادي . ويجب علينا أن نوسع من صدورنا للانتقاد بمقدار ما وسعنا من ذمنا للأعمال . نرتكب ما يخالف مصلحة الأمة ، ثم لا نتحمل انتقاد نوابها ؟ أمران لا يجتمعان . وإذا غلبنا على أمرنا (٤٠١) ، ففعلنا بما لا نرضاه لبلادنا ، فلا يصح لنا أن نلوم أهلنا على الشكاية من هذه الأعمال ! إن الميزانية — التي تدافع أنت عنها — قررناها ، ولم ندبر شيئاً منها ، ثم صدر الأمر العالى بالتصديق عليها من غير أن نعرفه ، حتى كنا نؤكد لمن يسألنا أنه لم يصدر بعد ! — مع أنه كان صادراً ومنشوراً في الجرائد ! — فهل نقبل هذه الأحوال ، ثم يكون لنا وجه في أن نلوم نواب الأمة إذا طعنوا على بعض ما اشتملت عليها (٤٠١) ؟

فادعى أنه اطلع على الميزانية ، ودرسها قبل تقديمها لمجلس الشورى ، وعرف كل دقائقها ! .

قلت : إنك أخبرتنى بأنه لم يكن عندك نسخة منها ، وجرت أمامك المناقشة بين أعضاء مجلس الشورى في شأن عرض الاحتياطي عليهم ، ولم تتكلم بشيء ! فأنفعل واستمر في سخافاتهِ ! فأخذته باللين والضحك تارة ، والشدّة تارة أخرى ، حتى انتهينا .

(٤٠١) أى : اذا غلبنا على أمرنا بواسطة سلطات الاحتلال .

(٤٠١ م) توجه نظر القارئ الكريم الى هذا النقد الخطير من وزير وطني للحكومة التي هو وزير فيها ، والذي يوضح تماماً أن سعد زغلول في ذلك الحين كان هو مشروع الزعيم الذي قاد ثورة ١٩١٩ .

ولكنى أخذت من حالته ، أن تلك الأقوال ، التى كان يكررها ،
ويظهر الاستياء منها حتى صرح بأنه يود الاستعفاء بسببها - ألقاها
لبطرس والمستشار المالى ، وطعن علينا بها عندهم ! .

قد كان بطرس شكالى - يوم العيد - من مجلس الشورى ،
فقلت له : إن عدم حضور النظار ، عقب الحوادث التى جرت ، فيه
محل للانتقاد . لأنه أصبح مقررًا فى الأفهام ، بعد هذه الحوادث ، أنه
انتصر على الحكومة ، وهى انهزمت أمامه - فلا يؤول غيابهم عنه
إلا بالفرار منه ، والعجز عن مناقشة وتبرير أعمال الحكومة أمامه .

قال : إني لا أريد أن نتغيب - الآن - عنه ، ولكن فى المستقبل !
ثم رأيت - فى هذه الجلسة - مشتداً ، يشير بعدم الحضور من الآن !
وأخبرنى سعيد بأنه لابد أن يكون تلقى تعليمات من غورست فى هذا
الشأن ، لأن شيتى رآه (٤٠٢) مستاءً استياءً (٤٠٣) شديداً من تصرفاته .

يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

ظهرت فى « الجريدة » مقالة بتاريخ هذا اليوم ، عنوانها : « لابد
من تغير الأحوال ! » انتقد فيها على النظار انتقاداً مرّاً لاستسلامهم لأمر
السلطة . وقال : إنهم ليسوا الا درعا لبسته السلطة ، لتتقى بها سهام
الانتقاد . وإنها (٤٠٤) لا تختلف عن سابقتها الا بعدم الصراحة ! .

[ص ٦٩٦]

انعقد مجلس المعارف الأعلى ، فى الساعة العاشرة من يوم ٢٩
ديسمبر سنة ٩٠٩ ، ونظر المسائل الآتية :

(٤٠٣) فى الأصل : « مستأ استياءً » .

(٤٠٢) أى : رأى جورست .

(٤٠٤) أى : الحكومة .

أولا : جعل مرتب من ينجح في امتحان الأول من البكالوريا ستة جنيهاً . وقد كنت كلمت - قبل الجلسة - كثيرا من الأعضاء ، في أن هذا المرتب من شأنه أن يصرف التلامذة عن الاستمرار في الدراسة ، وأن يُخْرِج للحكومة موظفين ناقصين في العلم والتربية - فاقتنعوا ، ومالوا لرفض هذا الاقتراح . ولما أحس المستشار المالي منهم بهذا الميل ، ورأى أن صدور هذا الاقتراح من المالية فيه من التهم ما فيه ، قال بأنه عدل عنه ، لأنه لم يكن اطلع عليه . فقال الأعضاء بصوت واحد : إنه غير مقبول ! وتقرر رفضه . ولم ينس دنلوب بينت شفة

ثانيا : لائحة مدرسة معلمى الكتاتيب . فناقش الأعضاء في وجوب أن يكون من يدخلها حافظا للقرآن كله . فكان رشدى والمستشار المالي وروكاسيرا يعارضون في هذا الوجوب ، بحجة أنه ينذر أن يوجد من يحفظ - في السن المطلوب - هذا الكتاب بتمامه ! فحاججناهم (٤٠٥) بالاحصاء .

ثم حصلت المناقشة في جعل مدة الدراسة ثلاث سنين ، عوضا عن سنتين - فقال مرقس بك سمكية : إن هذا التمديد يترتب عليه زيادة المصاريف ، ولا يمكن أن يقر على هذه الزيادة مادام أن الحكومة لا تقبل أن تساعد التعليم الدينى المسيحى بمبلغ من المال . ولكن تقرر التمديد رغما عن هذه المناقشة .

ثم طلبت ، عند تلاوة النص القاضى بحرمان الطالب من المرتب اذا سقط في الامتحان وأذن له بالبيات - وضع نص يميز لناظر المعارف - في أحوال استثنائية - أن يقرر استمرار ذلك المرتب . فقال روكاسيرا : إن الأمر ليس محتاجا لهذا النص ، لأن الحرمان لا يكون

(٤٠٥) في الأصل : « فحاججناهم » .

الا في حالة ما اذا كان السقوط بسبب فعل الطالب أو باهماله — أما اذا كان بسبب خارج عن ارادته ، فلا محل لهذا الحرمان . قلت : اذا كان الأمر كذلك ، وكان هذا رأى المجلس في هذه المسألة وأشباهها ، فإن أكتفى باثبات ذلك في محضر الجلسة ، حتى يكون تفسيرا للنصوص التي من هذا القبيل ، لأن ثلاثة من مدرسة المعلمين قضى عليهم بهذا الحرمان ، ولم تتمكن من معافاتهم بسبب الصيغة ، وكونها واردة بصورة أمر . فتقرر هذا بالاجماع .

ثالثا : وضع نمر لتعليم الديانة الاسلامية في المدارس الابتدائية . فقال مرقس سميكة إنه يطلب أن يكون هذا الأمر عاما لجميع التلامذة ، على اختلاف أديانهم . وساعده في ذلك [ص ١٩٧] مصطفى ماهر . فناقشها رشدي في ذلك مناقشة شديدة ، وقال : إن الحكومة إسلامية ، ولا يمكن أن توجب تعليم دين آخر غير الدين الإسلامي . وكل ما يمكن أن يطلب منها وتفعله ، هو أن تتسامح في تعليم الديانات الأخرى .

ولما رأيت أن الأغلبية في الجلسة للمسيحيين ، وخشيت أن يكون القرار على خلاف ما نريد ، أجلت المسألة للجلسة التالية . وكان كلام مرقس بشدة ، والمسيحيون يرتاحون اليه — وان كانوا يكتسبون ارتياحهم !

في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩

انعقد مجلس النظارة بنظارة الخارجية الساعة ١٢ ، ونظر في المواد التي توزعت على الأعضاء بعد ظهر اليوم السابق ، وكان من بينها : اللائحة الداخلية لمجالس المديرية ، واللائحة المختصة بإجازة الامتحان في مدرسة الحقوق لغير تلامذتها ، تمت شروطها .

مخصوصة ، واقتراحات مجلس الشورى فيما يختص بالجامعة ، وبالنشر عن المرشح اللازم لمياه العاصمة ، وغير ذلك من المواد المهمة .
كلها نظرت ، وتقررت من غير أن نعرف أغلبها ! لضيق الوقت ما بين توزيعها ونظرها .

ورأى بطرس أن يحول الاقتراح المختص بمساعدة الجامعة على المالية — لا المعارف ! فعارضت والمستشار المالى فى ذلك . فأصر على رأيه ، ووافقه الآخرون . ولما سألته عن السبب وعد بإيضاحه فيما بعد . ثم انصرف المستشار المالى .

وحصل الكلام بين بطرس وسعيد فيما اقترحه الداخلية على المالية من جعل مرتب مدير الغربية ١٤٠٠ جنيه ، لأهميتها . ويظهر أن بطرس معارض فيها أشد المعارضة ، فأردت أن أدخل فى الكلام لمساعدة سعيد ، فمنعنى بطرس بانفعال شديد . فسكت موسعا صدرى . ثم بعد هنيهة ، خرجت ، فدعانى وقال لى : لماذا تنصرف الآن ؟ قلت : لأنى أريد الغدا مع مصطفى باشا^(٤٠٦) بالجزيرة . فاستمهلنى .

ثم استمر فى الكلام مع سعيد ، وقال له : إنهم يقولون بأن كل من رجاك فى شىء أجبتَه عنه^(٤٠٧) ، وأن هذه الزيادة من هذا القبيل . فانفعل سعيد ، وقال : اذا لم يكن هناك ثقة بى ، فلا يمكنى البقاء . فقال بطرس : انك أكثر من تكرار هذه العبارة ! فقد قلتها أمس ، وكررتها اليوم ! وإنى أقول لك : إنه ليس بشىء لازم فى هذا العالم ! فان كنت تسير مثل الناس ، فبها ، وإلا فليس بشىء لازم .

(٤٠٦) يقصد : مصطفى فهمى باشا ، حمه .

(٤٠٧) يقصد : لى رجاءه وحقق له مطلبه .

فقال سعيد : كما تريد ! إن كنت لا تريد بقاى فلا أريده ، وإنى ما بحثت عن هذه الوظيفة .

واستمر الكلام على هذا المنوال هنيهة ، كان يشتد فيها بطرس تارة ، ويلين إلى المصالحة تارة أخرى . ولكننا أنصرفنا ، حيث قال بطرس لى : يمكنك أن تنصرف . وتبعنى سعيد ، ثم لحقنا رشدى ، وتخلف حشمت . [ص ٦٩٨] وقال لى رشدى : هدى سعيد ! كان سعيد^(٤٠٨) فى أشد حالات الانفعال ، فركبت معه إلى الداخلية ، وذهبت إلى الجزيرة واعدة بالعودة إليه فى الساعة ثلاثة وربع ، فوجدته يكتب استعفاءً ، فمزقته ، وقلت : لا تفعل ذلك ، ولا تمكن عدوك منك ، واصبر حتى يعود الأمير ، لأنه أوصانا أن لا نفعل شيئاً . فيجب علينا أن نتحمل كل ما نلاقى من الصعوبات ، وأن نوسع صدورنا لكل ما نرمى به من السهام ، حتى يعود صاحب الأمر^(٤٠٩) ، فنعرض كل شيء عليه .

ومازلت معه بهذا الكلام حتى سكن غليانه . واستمررننا معاً إلى الساعة ١١ مساءً ، وخطر له أن يأخذ أجازة ، فلم أستحسن ، وفضلت التمارض عليها - ولكننا رأينا الاستمرار على فكرتنا الأولى ، واطهار الاستخفاف بالأمر المدة الباقية لعودة الخديوى .

أخبر سعيد شيقى بهذه العبارة ، فراح يبحث عن غورست ليكلمه فى شأنها ، فلم يجده ، فالتقاها إلى جراهام ليبلغها إليه . ولم يتصل به خبر بعد ذلك .

(٤٠٨) فى الأصل : « وقد كان » ، وقد عدلناها إلى : « كان سعيد » لتستقيم العبارة وتناسب مع بداية الفقرة .

(٤٠٩) فى الأصل : « حتى يعود صاحب الأمر إليه » ، وقد حذفنا « إليه » لأنها زائدة .

يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

زرت غورست في نحو الساعة الحادية عشرة^(٤١٠) ، فقابلني مع زوجته مسرعاً إلى ركوب العربّة للسفر ، معتذراً بأزوف الوقت ، واعدّا باللقاء يوماً آخر . فلم أسأله عن جهة سفره .

وانطلقت إلى زيارة البرنس حسين ، فوجدت بطرس عنده مزرراً الريدنجوت ، جالسا أمامه كما يجلس أمام الخديوي . وكنت لابسا جاكيتيه ! فقلت : بمثل هذا يستميل الأمير ، ونفّره^(٤١١) ! ووجدته^(٤١٢) مكتئباً ، محتقن الوجه جداً ، فمكث هنيهة ثم انصرف .

وجلست مع البرنس مسافة ، تكلم فيها عن موضوعات شتى لا أهمية لها . ومن لطائفه أن أخذ يفهمني بأن الفكرة في انشاء ملجأ للحجاج بالسويس نبتت أولاً في رأسه عندما كان بالسويس ، فتأمل فيها ، ولما عاد وضع مشروعيها ! فتبسمت ، وهنأته عليها تهنئة طويلة ، وقلت : إن هذه أميرة الفكر ، فلا تصدر إلا عن أمير ! وقال انه سيذل جهده في جمع ما لا يقل عن ثلاثين ألف جنيه ، حتى يكون العمل فخيماً والثواب جزيلاً . قلت : هكذا يُتَظَر من همتك الشّماء ! وانصرفت !

(٤١٠) في الأصل : « الحادية عشر » .

(٤١١) يقصد سعد زغلول أن بطرس يقابل الأمير حسين كامل لابساً الريدنجوت (الملابس الرسمية) بينما يقابله سعد زغلول لابساً الملابس العادية ، فيستميل بطرس الأمير إليه ، ويُنفّر سعد زغلول الأمير منه .

(٤١٢) أى : « وجدت بطرس » .

أول يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس الشورى ، ولم يحضر النظار فيه . وظهرت جرائد أمس ينتقد بعضها - مثل الجريدة ، ومصر الفتاة - هذا الغياب ، الذى وصفته الجريدة بالاضراب ! ويظهر أن حزب الأمة مرتاح لهذا الاضراب ، لأنه يتوهم أن فيه عقاباً لأباطة ، وتنفيراً لبقية الأعضاء منه . وكثير من أفراد هذا الحزب يدافعون عن خطة الحكومة فى مجلس الشورى ، ويرددون أن هناك [ص ٦٩٩] انقساماً بين النظار . ولا يبعد أن تكون هذه العبارة نقلت لهم من بطرس باشا ، أو من البرنس مباشرة ، أو بواسطته - حتى يكون ذلك تمهيداً للعدز لهم ، أو هو التهمة التى يدبرونها ويريدون إلقاءها علينا . والمستقبل كفيل بكشف الغيب .

يوم الاثنين ٣ يناير سنة ٩١٠

انتقد « اللواء » و « الجريدة » و « الأهرام » و « البيراميد » (٤١٣)

(٤١٣) Les Pyramides صحيفة فرنسية كانت تفسح صدرها للوطنيين . وقد أعلنت نفسها فى عام ١٩٠٩ صحيفة يومية سياسية أدبية اقتصادية مستقلة تماماً . وظلت تصدر فى أربع صفحات حتى يوم ٤ مايو ١٩١٠ . ثم احتجبت عن الصدور من ٥ مايو ١٩١٠ حتى ١٩ أكتوبر ١٩١٣ ، وعادت الى الظهور فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٣ فى أربع صفحات لمدة أربعة أيام فقط . وفى الفترة من ٢٤ أكتوبر حتى ٨ ديسمبر ١٩١٣ أخذت تظهر فى ثمانى صفحات صغيرة . ثم عادت الى حجمها القديم بعد ذلك التاريخ . وظلت تصدر حتى احتجبت نهائياً من العدد ٣٣٧٤ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩١٤ (د . محمود نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣) .

تغيب النظار عن جلسات الشورى . وقال « البيراميد » إن السبب في هذا الاضراب هو الاحتلال ، وهو لا يتفق مع البرلمان تاريسم (٤١٤) .
 انعقد مجلس الشورى ، وتكلم فيه أباطه باشا كلاما طويلا ، رمى فيه الحكومة بالفوضى ، والمالية بعدم الانتظام . واتصل بى أن الرئيس كان يعاكسه ، وأغلب الأعضاء كانوا ضده ، فقرروا حفظ كلامه ، ولم يقبلوا رأى القائل بطبعه وتوزيعه - الذى لم يكن من رأيه سوى ستة أشخاص فقط ! ويظهر أن الطريقة التى كان يستعملها أباطة مع الأعضاء ، عندما كانت له حظوة لدى الحكومة ، استعملت ضده ! ومن الغريب أن أنصار هذا الرجل كانوا كثيرين عندما كان يؤيد باطل الحكومة ! ولم يكن له إلا القليل من الأنصار عندما قام يؤيد حق الأمة ! وأكثر مخالفيه فى خذلان الأمة من الذين يتسبون لحزب الأمة وينادون بسلطتها (٤١٥) .

دعانى بطرس اليوم ، وأدركنى عند الوصول إليه رشدى ، فقال : أن الكونت دى سريون أبلغنى أمس بأن الكونت دالمبرج سيحضر عندى اليوم فى الساعة ١١ ، ليكلمنى فى مسألة القنال ، فأردت أن أحيطكم علما بذلك . وكرر هذه العبارة لسعيد وحشمت - اللذين (٤١٥م) حضرا بعد على التعاقب .

(٤١٤) يقصد : Parlementarisme باللغة الفرنسية ، أى النظام البرلمانى .
 (٤١٥) هذا رأى لسعد زغلول فى حزب الأمة ، يوضح طبيعة العلاقة بينه وبين الحزب ، فهو ليس مشايعاً له ، وإنما هو يتفق أو يختلف معه حسب موقفه من القضايا الوطنية ، وهو نفس الموقف بعد ثورة ١٩١٩ ، فقد اتفق معه عند تأليف الوفد المصرى ، ثم افترقت الطرق بينهما افتراقاً خطيراً بعد أن نحى سيد زغلول منحى التشدد والتطرف ومعالجة القضية الوطنية ، ونحى رجال حزب الأمة منحى الاعتدال ، وألفوا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين .

(٤١٥م) فى الأصل : « الذين » .

ثم حضر البرنس المذكور ، وانتظرنا نحن في أودة رشدى .
وعقب خروجه ، عدنا لبطرس ، فقال : إنه لم يقل له شيئا عن القنال ،
إلا أن مشروعه نافع لمصر ! وإنه سيكلف رجلا بأن يكلم بطرس في
هذه المسألة يوم ٩ يناير .

فما فهمت سرا لهذه المناورات ! فلم^(٤١٦) يكن من المهم أن
يستدعينا لإعلامنا باجتماع ذلك البرنس معه ، ثم إذا كان اجتمع معه
لغرض الكلام في القنال ، فلماذا لم يتكلم فيه وضرب للكلام موعدا
آخر بواسطة شخص آخر ؟ كل ذلك لم يكن مفهوما ! .

وبما حصل الكلام فيه - في هذه الجلسة - المشروع المختص
بإدخال العريش في اختصاص محكمة الزقازيق . فقال بطرس إنه
لا حاجة لأخذ رأى الشورى فيه ، لأنه رجوع إلى القانون العام ،
وابطال للاستثناء . فقال رشدى - بصوت ضعيف خافت - : ولكن
ما هذا قانون ! فاشتد بطرس [ص ٧٠٠] معه في القول ! فقال :
أنا مسلمٌ بأنه لا لزوم لتحويله على مجلس الشورى ، ولكن أريد أن
أعرض مسألة أخرى ! فاستغربت ذلك من رشدى ! ولكنى لم أقل
شيئا . فقال بطرس : وما رأيك ؟ قلت : أرى أن لا بد من تحويله على
مجلس الشورى ، لأن الاستثناء كان بقانون ، ولا يبطل القانون الا
بنص قانون آخر - كما صرحت بذلك لائحة ترتيب المحاكم الأهلية -
فنص القانون المبطل يجب أن يصدر من نفس السلطة ، بالطريقة التى
صدر بها القانون المراد الغاؤه . فقال بطرس : نهايته ! يتحول !

ثم جرى الكلام في تغييب النظر عن مجلس شورى القوانين ،
فقلت : إن بعض أعضاء الشورى يريدون استغرابهم من الغياب ، بعد
ذلك العتاب الذى تبودلت عبارته في الجلسة التى قبل الأخيرة ، وبعد

(٤١٦) فى الأصل : « لم » .

عبارات الشكر التي ختم بها ذلك العتاب بين ناظر المالية وناظر الأشغال من جهة ، والأعضاء من جهة أخرى . قال بطرس : ولكن الغياب كان لسبب آخر أيضا ، وهو امتناعهم عن اطلاع الحكومة على اقتراح أباطة المختص بالمالية ! قلت : لم يجوز ذكر لذلك الاقتراح في أسباب الغياب ، فأمن رشدى وسعيد على ذلك .

قال بطرس : إنك^(٤١٨) تكلمت مع حشمت ! قلت : يجوز ! وصار حشمت يتكلم — بانفعال — ضد أعضاء الشورى ، ويقول إنهم أهانوه كثيرا . قلت : مهما يكن مما حصل منهم ، فانه انحسم بالعتاب والصلح . قال بطرس : ولكن ما الذى يضمن عدم حصول شيء منهم فى المستقبل ، وقد رأينا فى الجلسة الأخيرة عيسى نوار ينسب للحكومة التلاعب ؟ قلت : يجب معاقبة من يطعن على غيره . قال بطرس : لابد أن يضعوا حدا لهذه الحالة ! قلت : ماذا يضعون ؟ وما تشيرون به عليهم ، اذا استشاروكم فى تعيين هذا الحد ؟ قال بطرس : يضعون أحكاما لذلك فى اللائحة الداخلية . وناولنى ورقة مكتوب فيها ما يأتى : « للرئيس أن يُذكر العضو بالنظام تذكيرا بسيطا ، أو مع اثباته فى المحضر . ويستلزم هذا الاثبات قطع مرتب العضو خمسة عشر يوما . ويُخرج المجلس — بناء على طلب الرئيس — العضو من الجلسة ، أو يحرمه من العمل مدة معلومة » .

قلت : إن نتيجة التذكير — بالنظام المثبت بالمحضر — لا يقبله الأعضاء ، لأنهم يرونه ماسا بكرامتهم ، وتسليطا للرئيس عليهم ، مع كونه منتخبا منهم — فيخشون أن يسلبهم حرية الرأى باستعمال تلك السلطة . فقال بطرس : إنه يمكن حذف تلك النتيجة . قلت :

(٤١٨) فى الأصل « إن » . وضمير كل من المتكلم والمخاطب يعود الى سعد زغلول .

فالباقى — حينئذ — مقبول ، لأنه مادام الحكم راجعا اليهم فلا يحق لهم رفضه .

ثم ناولنى خطابا ، واردا اليه من سمو الخديوى بامضائه ، يقول فيه — تقريبا — ما يأتى :

[ص ٧٠١]

« نهنتكم بالنجاة من الخطر عند عودتكم من السويس ، ونرجو أن تكونوا متمتعين — مع حضرات النظر — بالصحة التامة ، وأن تكون أعمال الحكومة جارية — بهمتكم ودرائتكم — على ما يرام . ولأنه سيسافر باكرا الى المدينة المنورة . وصحته ، ومن معه ، جيدة » .

قال بطرس : هل تستحسن نشر هذا الخطاب ؟ قلت : أستحسن نشر ما عدا صدره (٤١٩) . قال بطرس : أظنه لا يحسن ، لأن فيه تنويها بنا . قلت : ولهذا التنويه أرى أن ينشر . فلم يوافق ، وتبعه الباقي .

عند عودتنا اليه ، وجدنا لديه شواربى باشا ، وكان يقول : ما سبب هذا الغياب بعد التعاتب وتبادل عبارات الصفاء ؟ فصرفه بطرس بابتسامة ، وطلب منه أن يعود اليه مرة أخرى ! .

٩ يناير سنة ٩١٠

طلب الشيخ محمد زيد ، مدرس الشريعة بمدرسة الحقوق الخديوية ، أن يؤذن له فى تدريس هذه المادة خارج المدرسة لجماعة طلبوا منه ذلك . فلم يوافق ناظر المدرسة على طلبه ، ولا المستشار ، الذى عرض المسألة على السير إلدن غورست ، فوافقهما على رأيهما بحجة أن فى ذلك إضعافا لقوة الأستاذ من جهة ، وقضاء على المدرسة

(٤١٩) يقصد بصدرة : مقدمته .

من جهة أخرى . لأن الطلبة يفضلون أن يدرسوا في الخارج على أن يدرسوا في المدرسة ، لقلة المصارييف ، والحرية .

فحدثت السير إلدن غورست في هذه المسألة ، يوم الخميس الماضي ٦ يناير سنة ٩١٠ ، وقلت له : إن ذلك مخالف لما جرت عليه هذه المدرسة نفسها هذه السنة ، حيث وافقت على الإذن للشيخ سلامه — مع كونه أحدث عهدا بالتدريس ، وأقل كفاءة ، وأكثر دروسا في مدرسة الحقوق . وربما كان في رفض ذلك الإذن للشيخ زيد جرح لاحساساته . وهو لا يستحق إلا الاكرام والتشجيع لأقدميته وسعة اطلاعه . فقال : ليس المراد الخط من كرامته . وإذا كان يكافأ من طريق آخر لا معارضة لنا في ذلك ، وانما الغرض حفظ شأن المدرسة . قلت : إن المسألة أقل من أن يُتناقش فيها ، وسأبحث له عن طريق مكافأة أخرى .

ثم تكلمت معه في عدم تحمل نظارة المعارف شراء الكتب الدراسية للتلامذة ، فقلت : ان الأحسن أن تطرح عن نفسها هذا الحمل الثقيل بالنسبة للمدارس العالية ، لأن فيه مسؤولية كبرى . قال : حقيقة ، غير أنه لا يمكن التحرز عن إبداء ما يجرح بعض الخواطر ، حتى إن أشد الناس تحرزا من هذا الخطأ لا يسلم أن يقع فيه — مثل اللورد كرومر .

ثم تكلمنا في التلامذة ، وسكونهم الآن ، فقلت : إنهم أهدأ من قبل ، ونرجو أن يستمر هدوءهم^(٤٢٠) غير أني أرى أن نكلم الجرائد في شأنهم . ودخولها بينهم وبين أساتذتهم ونظارهم مضر بتربيتهم وبأفكارهم^(٤٢١) ، [ص ٧٠٢] وياحبذا لو تدخلت الحكومة في

(٤٢٠) في الأصل : « هدوؤهم » باللغة العامية .

(٤٢١) توجد في الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠١ عبارة « وزارة المعارف : املاء الباشا على سعيد زغلول » .

هذا الشأن ، فمنعت الجرائد من الكلام عنهم — لا أريد أن تمتنع عن الكلام عن التعليم — أى علاقة نظارة المعارف بالمدارس والتربية — ولكن منعها من التعرض لما بين التلامذة وأساتذتهم . فقال : إن ذلك مما يجب التفكير فيه .

ثم تكلم عن طعن « اللواء » فى الانجليز ، بالنسبة لسياساتهم — على الخصوص — فى الهند ، وقال : إنهم اذا استعملوا هذا اللسان فى بلد محتل بالفرنسيين لما احتملوا منهم هذه المطاعن . ويجب أن ننظر فى هذا الأمر !

قلت : إن اللواء الآن ليس مثل ما كان ! والتعرض له يحمل على الهيجان ، ويكتسب منه اللواء أكثر مما يخسر . واطن أن كثيرا من الناس لا يهتمون بكلامه فى سياسة الحكومة الانجليزية فى الهند . ثم تكلمنا فى موضوعات لا أهمية لها .

يوم الخميس ٦ يناير سنة ٩١٠

حضر رشدى باشا — بأمر بطرس — لجنة تألفت فى مجلس الشورى ، لدرس مشروع قاضى التحضير — بغير علمنا — ونشرت الجريدة ، فى عدد يوم الأربعاء ٥ منه أن النظار لا يحضرون — بجمعهم — فى مجلس الشورى من الآن فصاعدا ، بل يحضر منهم من يكون لنظارته عمل فيه . ولم نعلم من ذلك شيئا !

أشاعت بعض الجرائد عنى وعن سعيد عدم الرضا عن الحالة الحاضرة ، وعقد النية على الاستعفاء عند عودة الجناب العالى .

أبلغنى سعيد ، فى ٨ يناير سنة ٩١٠ ، بأن عفيفى باشا تكلم معه فى أنه انعقد مؤتمران بخصوص قنال السويس فى الأزمان السابقة ، وتقرر فيهما أن امتياز قنال السويس لا يتجدد بعد انتهاء مدته الحالية .

فمشروع القنال مفيد جدا — من هذه الجهة — لأنه سيعطى مصر حقا ،
تقرر في هذين المؤتمرين حرمانها منه . قلت لسعيد : إن هذه دسياسة ،
يطوف بها عفيفى على عقول زملائه ليمهد لقبول المشروع . ولو كان
لهذا الاتفاق من أثر لتمسكوا به في وقت أن كانوا يتمسكون بالأباطيل
والأوهام .

في ظهر يوم ٩ يناير ، اجتمع لدى بطرس الكونت دى سريون ،
وسكرتير شركة قنال السويس ، والمستشار المالى ، اجتماعا استمر لغاية
الساعة واحدة . وعقب انصرافهم قابلت بطرس ، فدعاني للحضور
اليه غدا ، وأخبرنى بأن تلغرافا ورد من الخديوى بتغيير خطة عودته —
مرتبك العبارة — وسأعرضه عليكم غدا (٤٢٢) .

[ص ٧٠٣]

قرأت في البروجريه ، بتاريخ ١٠ يناير ، مقالة في موضوع قنال
السويس ، ممضاة بحرف H ، تكلم فيها عن عودة مشروع القنال الى
البحث ، ويدعو الناس للتبصر فيه وقبوله . ويؤخذ من فحوى كلامه
أنه لابد من التصديق عليه ! وقرأت في الجريدة الصادرة بهذا التاريخ
نفسه جملة تشير إلى هذا الموضوع ، والى عرضه على الجمعية العمومية .

[ص ٧٠٤]

في يوم ١٠ يناير سنة ٩١٠

قال لى بطرس باشا (٤٢٣) إنه حصل كلام فى مسألة القنال ، وإنه

(٤٢٢) فى الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠٢ صورة البطاقة التالية :
« يتشرف بهى الدين بركات باشا وقريته بدعوة ... لتناول ... فى
منزلها بشارع الجيزة رقم ٧ بالجيزة .
الرجاء الرد .

(٤٢٣) أضيفت « بطرس باشا » لتستقيم العبارة .

عرض عليهم إلغاء شرط الضمان ، وأن تكون بداية الامتياز الثانى هى فى اليوم التالى لنهاية الامتياز الأول ، وأن يكون الربح بين الشركة والحكومة مناصفة ، وأن لا تتحمل الحكومة معاش الموظفين الا على شرط تقرير حالة لهم قبل انقضاء الامتياز بعشرين سنة .

قلت : إن هذا التعديل مهم ، وربما سهل معه قبول المشروع .
قال : ليس لنا دخل ، لأننا سنعرضه على الجمعية العمومية . قلت :
ولكن قبل عرضه على الجمعية العمومية ، يراد أن تقر الحكومة عليه ،
وأن تروجه فى الناس ، وبين أعضاء هذه الجمعية . ثم سألته فيما اذا
كان فى النية أن يعرضوا علينا مشروعا بذلك ؟ قال : نعم سيعرض هذا
المشروع .

ثم قال : إن الخديوى كتب لى يستشيرنى فيما اذا كان يحسن العودة
من طريق الشام مارا بالعقبة ؟ ففهمت (٤٢٤) أنه يريد استشارة غورست
أيضا ! فقال لى هذا (٤٢٥) : إنه لا مانع من اتخاذ هذه الطريقة
السياسية . فكتبت (٤٢٦) اليه بذلك ، ويأنه يحسن أن يخبر الدولة العلية
بهذا المرور ، حتى تعد المعدات لاستقباله هناك . فلم أقل شيئا .

ثم حصل الكلام فى التعديل ، الذى طلب مجلس الشورى إدخاله
على مشروع الأمر العالى ، القاضى بجعل لوائح التعليم وبروجراماته
فى شكل أوامر عالية ، تصدر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
وتصديق مجلس النظار - وهو القاضى بجعل لغة التعليم من ضمن
المواد التى تتقرر بأوامر عالية .

فقال : إن الأحسن أن يكتب جواب لمجلس الشورى بأن القاعدة

(٤٢٤) أى : فهم بطرس .

(٤٢٥) أى : جورست .

(٤٢٦) أى كتب بطرس .

أذ التعليم في المدارس هو باللغة العربية ، والتعليم بغيرها استثناء مؤقت ، وإن هذا أقرب إلى مرغوب الشورى من طلبه ، لأن فيه تعهدا بأن التعليم هو باللغة العربية .

قلت : بيننا ، إن التعليم يلزم أن يكون بهذه اللغة ، وهذه هي القاعدة . ولكن هذه القاعدة خولفت ، وحصل التعليم بغيرها من دون علم أحد . فالكلام الآن ليس في شأن اختيار لغة التعليم ، وإنما هو في جعل التغيير والتبديل في لغة التعليم بقانون ، يؤخذ فيه رأى مجلس الشورى كغيره من القوانين — يعنى الغرض تقرير مراقبة من الأمة على تطبيق تلك القاعدة .

فقال : لا لا ، إن الجواب أضمن وأدق في هذا المعنى . ولو صدر أمر عال بأن التعليم يكون بلغة أجنبية ، كان ذلك مضرا جدا . فقلت : ربما كانت فكرتكم أعلى ! وانصرفنا .

قبل الذهاب الى بطرس ، كنت تكلمت مع دنلوب في هذه المسألة ، ورأيت معارضا . قلت : إن رفض هذا التعديل قد يتخذ حجة على أن هناك سوء نية عندنا . وإذا كان لنا في السابق وجه (٤٢٧) [ص ٧٠٦] في عدم أخذ رأى نواب الأمة في لسان التعليم ، فليس لنا هذا الوجه الآن ، وقد دخل في اختصاص هذا المجلس بروجرامات التعليم ولوائحه — إذ يمكنه أن يقول لنا — عند استشارته في كل بروجرام — : إني لا اصدق عليه إلا بشرط أن يكون تعليمه باللغة العربية .

فعنده الان من الفرص ، ومن الوسائل ، ما يمكنه من إبداء رأيه في هذه المسألة ، ويحملنا على احترامه . لهذا ، إن الرفض — فضلا عن كونه غير نافع — يسىء الظنون بنا .

(٤٢٧) يقصد : عذر .

فقال : سأتكلم في هذه المسألة مع السير الدن غورست .

قلت : سنتظر ما يكون من أمره .

تكلمت مع المستشار المذكور في شأن الدكتور جورجى صبخى ، الذى منعه المرض من اتمام دروسه في انجلترا ، حيث حضر عندى ، وأخبرنى بأن كنتج لا يريد أن يجعله في الدرجة من ٢٤ الى ٣٢ ، إلا اذا امتنع عن مباشرة مهنته في الخارج ، وإلا فتكون درجته من ١٢ إلى ١٦ — كما كان في السابق . ورجانى في أن أساعده لوفاة أبيه ، ولأنه أصبح عميد عائلته . فدلتنى المحادثة مع المستشار في شأنه ، أن حضوره عندى كان تمهيدا لمساعدته .

[ص ٧٠٥]

في يوم ١١ يناير سنة ٩١٠ ، عاد المستشار من لدن غورست ، حيث عرض عليه ما أبديته بشأن لغة التعليم . فقال : إن غورست لا يرى مانعا من إجابة طلب الشورى ، ولكنه يريد أن يتكلم مع بطرس في المسألة .

فذهبت الى هذا (٤٢٨) ، وأخبرته بالقصة ، وقلت : أرجوك أن لا تتوقف ، لأن في توقفنا محلا لسوء الظن بنا . ولقد كان التعليم باللغة العربية فتغير الى الانجليزية ، فاذا لم يكن هناك مراقبة على لغة التعليم ، ربما ساءت العاقبة — خصوصا أننا لسنا خالدين في وظائفنا . فقال : أرضى ، على شرط أن يكون الغرض من ذلك استشارة الشورى فيما إذا خولفت القاعدة وأريد التعليم بلغة أجنبية . قلت : في الحقيقة إن هذا هو المقصود .

ثم قال لى إن غورست تكلم معه في شأن تداخل الجرائد بين

(٤٢٨) أى : إلى بطرس .

التلامذة والأساتذة . فشرحته له ، وحكيت ما دار بيني وبين غورست من الحديث في الموضوعات الأخرى . فلم يستحسن كل الاستحسان مسألة الجرائد للعجز عن تقرير أمر نافع .

ورأيت — عند دخولي لديه — محمد محمود مدير الفيوم يتسامران . وأخبرني الشيخ على يوسف أن بطرس تفاوض اليوم مليا مع على شعراوى والبرنس حسين . ويظن أن موضوع التفاوض مسألة القنال . في يوم ١٣ أخبرني بطرس أن غورست كلمه في تلك المسألة^(٤٢٩) ، وأنه سيحول طلب التعديل على نظارة المعارف ، لأكتب لمجلس النظار بذلك المعنى الآنف بيانه .

[ص ٧٠٦]

في يوم ١٢ يناير سنة ٩١٠ .

انعقد مجلس النظار بنظارة الخارجية وقت الظهر ، ولم يحضر فيه سرى لسفره بالسودان ، ولا رشدى لسفره باسكندرية . ومما يستحق الذكر من المسائل التي نظرت به :

أولاً : اتفاق مع الدولة الانجليزية بتشكيل مجلس للسردار .

قال المستشار المالى إن الغرض أن يكون السردار مقيدا^(٤٣٠) بنوع من التقييد في ادارة البلاد . قلت : ولكنه تقييد معلق على ارادته ! وأشرت — فضلا عن ذلك — الى ما في ترجمة هذا الاتفاق^(٤٣١) الى العربية من الركاكة والتعقيد . فتأجل لتصليح عبارته .

(٤٢٩) يقصد : مسألة لغة التعليم .

(٤٣٠) في الأصل : مقيد .

(٤٣١) في الأصل : « الوفاق » — وهو خطأ .

ثانياً : مسألة بناء قناطر الرياح المنوفى .

حيث عرض المستشار المالى إعطاءها^(٤٣٢) لمقاول انجليزى يدعى « أرد »^(٤٣٣) ، الذى بنى قناطر إسنا ، وأن تكون القيمة ١٣٠.٠٠٠ جنيه . قال : وهذا بطريق الممارسة ، اذ ليس فى الوقت سعة لاشهار المزاى ، اذ يتحتم تمام البناء فى ظرف ستة أشهر ، وليس فى مصر مقاول يضارعه . فأشار سعيد إلى مسيو ()^(٤٣٤) بانى رصيف اسكندرية .

وقد ترتب^(٤٣٥) على هذه الملاحظة استدعاء مستر ديوى ، مستشار الأشغال ، فأيد المقاول الأول ، وقال : إن القيمة معقولة ومقبولة ، والضرورة قاضية بمباشرة العمل حالا . قلت : مادامت هناك ضرورة [ص ٧٠٨] وجب أن يتم الأمر لذلك المقاول . وانتهت المسألة على ذلك . وقلت لسعيد - عند الانصراف - انه لا فائدة من المعارضة ! .

انعقد مجلس شورى القوانين يوم الأربعاء ١٢ يناير سنة ٩١٠ ، فى جلسة خصوصية ، بدعوى المداولة فى اللائحة الداخلية . ثم طلب طلبة سعودى باشا معاقبة « اللواء » على طعنه فى بعض الأعضاء ، بمناسبة خطبة أباطه باشا . وعضده على شعراوى ، وبقية حزب الأمة . وطلب أباطه أن يكون العقاب غير قاصر على « اللواء » وحده ، بل على كل ما نحا نحوه من الجرائد . وكان البرنس ميالا للعقاب . وحصل جدال عنيف لم ينته بطائل . وتأجل الأمر ليوم الثلاث القابل .

(٤٣٢) فى الأصل : « اعطأوها » .

(٤٣٣) هكذا تقرأ .

(٤٣٤) بياض فى الأصل .

(٤٣٥) فى الأصل : « وترتب » .

في يوم ١٣ يناير ظهر « اللواء » و « مصر الفتاة » ساخطين على أولئك الأعضاء الذين طلبوا العقاب ، وفصلوا المسألة تفصيلا . وقال « اللواء » إن خصومه في المجلس محرضون من قبل الحكومة . واستدل على ذلك بمقابلة على شعراوى مع بطرس .

يوم ١٧ منه وجدت عند بطرس باشا روكسيرا والمستشار المالى فلم أرد أن انتظر طويلا وانصرفت معتذرا بأن عندى أشغالا (٢٤٣٥) .

يوم ١٩ يناير سنة ٩١٠

استدعانى بطرس [ص ٧٠٧] وقال إنه لم يجد شىء فى مسألة القتال ، لأن الشركة لم تجبني على طلباى الى الآن . قلت : وهل طلبت منها طلبات ؟ فنظر الى مستغربا ، وقال : ألم أقل لك ؟ قلت (٤٣٦) : نعم ، قلت لى إنك تكلمت ، لا إنك طلبت طلبات ! قال : إني طلبت إلقاء الضمان والمعاشات والمدة . ومن الغريب أن بعض الجرائد ... وأولها المؤيد ... زعمت أن الشركة أجابت مطالب الحكومة ! قلت : ولكنى فهمت أنها متساهلة ! قال : إنها أظهرت التساهل !

[ص ٧٠٨]

ثم ناولني نوتة (٢٤٣٦) ، فهمت أنها مرفوعة من المستشار المالى عن مرشح مياه القاهرة ، وتتضمن أن الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه ، يقضى بأنه فى حالة العودة لاستعمال مياه النيل ، تستعمل الشركة مرشح العباسية ، وقيمتها ٢٥٠٠٠ جنيه . وأن الصحة تستلزم العدول عن هذا المرشح الى غيره مما اخترع حديثا ، وبتاء وافيا بالخرص ... ومن

(٤٣٥ م) هذان السطران بخط سعد زغلول .

(٤٣٦) كلمة « قلت » غير موجودة بالأصل .

(٤٣٦ م) يقربا : مذكرة .

هذا النوع مرشحان : مرشح شَپال^(٤٣٧) ، ومرشح چاقل .
والأول^(٤٣٨) لا يكلف الحكومة الا نيفا^(٤٣٩) وخمسين ألف جنيه ، أما
الثاني فيكلفها مائة وأربعين ألف جنيه . غير أن مصلحة الصحة تفضل
الثاني على الأول ، لأنها اختبرته في اسكندرية ودمهور والمنصورة . وان
شركة المياه التزمت أن تخفض ثمن المياه — التي تصرف للحكومة — من
١٥ مليون الى ٨ المتر ، وأن تدفع ثلث قيمة مرشح چاقل . ناولنى هذه
المذكرة ، وطلب أن اعود اليه في اليوم الثاني لأبدى له رأى فيها .

[ص ٧٠٩]

١٩ يناير سنة ٩١٠

في مساء هذا اليوم ، أخبرنى سعيد بأن بطرس دعاه اليه في منزله
أول امس — يعنى يوم ١٧ منه — وتكلم معه في شأن الانقسام
الحاصل . وفهم منه أن السبب في منع النظار عن الحضور الى مجلس
الشورى ، أنى كنت أتغامز معه على من يتكلم من اخواننا ، مظهرين
علامات الاستخفاف به ، والضحك من كلامه . وأن هذا ، وأمثاله ،
جرأ أعضاء الشورى على الحكومة — وغير ذلك من السفاسف ! وأن
سعيدا^(٤٤٠) دافع دفاعا شديدا ، محتجا بأننا لم نجتمع معا في الجلسات
الأخيرة لمجلس الشورى إلا في جلسة الميزانية ! .

ثم قال سعيد إنه^(٤٤١) تقابل مع غورست أمس ، وسمع منه شيئا

(٤٣٧) هكذا تقرأ . وهو ماركة المرشح .

(٤٣٨) في الأصل : « فالأول » .

(٤٣٩) في الأصل : « نيف » .

(٤٤٠) في الأصل : « سعيد » .

(٤٤١) في الأصل : « قال سعيد وانه » .

من ذلك ، وان الانجليز لا يريدون التساهل الآن حتى لا يصاب رجال
الحكومة بتخمة من التساهل لهم !

فعجبت من هذه السخافات ! لأنى كنت أنتظر أن تكون التهم التى
توجه على الوزراء^(٤٤٢) تناسب مقاماتهم ، والأعمال التى هم مكلفون
بإتمامها . ولم أفهم سبب كون سعيد لم يخبرنى بهذه المحادثات عقب
حصولها ، مع أن موضوعها يهمنا معا ! واخبارى بها كان عرضا
لا قصدا ! ولم أفهم السبب لأنه توجه لغورست فى اليوم التالى لمقابلة
بطرس !

يوم ٢٢ يناير سنة ٩١٠

قد بين لى^(٤٤٣) السبب فى ذلك ، بأنه كان قد اتفق - قبل
استدعاء بطرس له - مع شيتى ، أن يتقابل مع غورست يوم الثلاثاء .
وفهمت - من التفاصيل التى أبدأها عن المقاتلتين - أن غرض بطرس
من هذا الاستدعاء استمالة سعيد اليه ، وأن غرض^(٤٤٤) غورست من
مفاتيحه بذلك الكلام ، إفهامه السياسة التى يلزم الجرى عليها .

وقد تكلم معه سعيد فى اجراءات^(٤٤٥) بطرس ، واستشاره
بالسلطة وحده ، وانفراده بالعمل دون استشارتنا . وفاتحه غورست فى
مسألة خالد الفوال ، فأنكر أنه كان المرشح له ، وقال إن الترشيح كان
من الخديوى .

(٤٤٢) هكذا فى الأصل .

(٤٤٣) يقصد : « بين سعيد لى » .

(٤٤٤) فى الأصل : « وغرض » .

(٤٤٥) فى الأصل : « اجراءات » .

[ص ٧١٠]

عدت إلى بطرس^(٤٤٦) في يوم ٢٠ يناير ، وحضر رشدي وسعيد ،
وتكلمنا في هذه المسألة^(٤٤٧) بحضور بطرس ، ثم بغير حضوره .
وملت — أنا وسعيد — لتعيين قوميون طبي لفحصها .

ومما حصل الكلام فيه ، مسألة « القطر المصري »^(٤٤٨) ، اذ تقرر
بيننا لغوه ، لتعرضه للأعراض ، وعودته للطعن على الخديوي . غير
أن القرار لم يصدر بعد رسميا ، لاستيفاء بعض الاستعلامات . وكان
حصل الكلام مع غورست ، وهو خابر حكومته ، فقبلت .

٢١ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست ، وحصل الكلام فيما يأتي :

أولا : في مدرس انجليزى يسمى منكتوش ، بمدرسة السعيدية ،
نسب إليه أنه خطب في الاجتماع الذى انعقد تحت رئاسة أحمد لطفى

(٤٤٦) في الأصل : « عدت إليه » وقد عدلنا العبارة لتتفق مع المقصود ، لأن
سعد زغلول كان قد قطع كلامه عن بطرس ، بكلامه عن سعيد ، الذى
سجله في ص ٧٠٩ .

(٤٤٧) يقصد : مسألة مذكرة المستشار المالى بخصوص الاتفاق بين الحكومة
وشركة المياه ، والبت في اختيار أحد مرشحي المياه المعروضين ، وهما :
مرشح شپال ، مرشح چافل . وكان بطرس باشا قد طلب من سعد
زغلول إبداء رأيه (انظر : ص ٧٠٨ من المذكرات) .

(٤٤٨) يقصد : جريدة « القطر المصرى » لصحابها أحمد حلمى (طالع كشاف
الجزء الثانى لمتابعة الموضوع) .

المحامى (٤٤٩) ، للاحتفال بأول السنة الهجرية — فهم^(٤٥٠) بالدفاع عنه ، وما كنت أريد اتهامه وانما الإشارة اليه ! قال : إن الأمر في شأنه يتوقف على الكلام الذى ألقاه ، وكيفية إلقائه ، وغير ذلك . قلت : ان التفاصيل لم تتصل بى بعد . وانتقل الى الكلام فى تلميذ يدعى محمد كامل ، من المدرسة الخديوية ، جاء فى أخبار البوليس عنه أنه ألقى خطبة فى ذلك الاحتفال ضد الاحتلال . فوعده بالنظر فى شأنه .

ثانيا : فيما^(٤٥١) عرضه بويد كارينتر من تقرير العقوبة البدنية لتلامذة المدارس الابتدائية والثانوية . قلت : إني أميل لهذا الرأى شخصيا ، وقد أمرت مرة بالعقوبة البدنية فى إحدى المدارس — غير أنى أخشى أن لا يرتاح الجمهور إليه ، وأن يصادف معارضة شديدة ، ويشير سوء الظنون . فقال: إذا كان الأمر كذلك ، فالأولى إهماله .

ثالثا : فى شأن ارسالية الطب ، وتوقف جراهم عن الاذن لكيتنج لمخابرة من يرغب من موظفى الصحة فى أن^(٤٥٢) يكون من تلامذتها — الا إذا سُلكت فى مخابراته طرق مخصوصة . فقلت : إن جراهم يتشبث^(٤٥٣) كثيرا بالأشكال^(٤٥٤) ، ورأيت أن الجرى على رغبته يضع الوقت ، فأهملت المسألة .

(٤٤٩) انظر عن أحمد لطفى المحامى ، ص ٨٦٩ — ٨٧٠ من الجزء الثانى ، عن أحداث اعتصاب طلبة الأزهر .

(٤٥٠) أى : هم غورست .

(٤٥١) فى الأصل : فى ما .

(٤٥٢) لا توجد « فى » فى الأصل .

(٤٥٣) فى الأصل : « يتشبس » . ويلاحظ أن الكراسة بغير خط سعد زغلول .

(٤٥٤) يقصد : بالشكليات .

قال : لا ينبغي اهمالها ، والواجب أن يؤخذ رأى جراحهم ، بعد تمام المخبرات مع الشخص ، عند ارساله . واذا كان من اللازم أخذ رأيه ورأى كيتنج في التلامذة ، فذلك لأنهم يُعَدُّون لأن يكونوا مدرسين ، ولا يتعين المدرسون في هذه المدرسة إلا بناء على انتخابها . فالواجب أن يبدى رأيهما في شأن تكوينهم . [ص ٧١١] قلت : كذلك (٤٥٥) . قال : سأتكلم مع كيتنج في هذا الموضوع .

رابعاً : في علاقة مجالس المديرية بنظارة المعارف من جهة التعليم . فأبدى أن نظارة المعارف تستمر على اجراء تفتيش الكتاتيب ، ومساعدة المستحق منها للاعانة . كما تفعل في مدارس الصناعة والزراعة - أيضاً - بواسطة ادارتها . واذا بدت للمجالس ملحوظات في سير التعليم تنظر فيها نظارة المعارف بما تستحقه من العناية .

قلت : إن هذا الرأى يعجبني . وينبغي أن نساعد هذه المدارس ، بقبول انتخاب من ترى ضمّه اليها من موظفي المعارف . وإن المفتشين بالنظارة ، يمكنهم أن يوقفوها على الملحوظات التي تبدو لهم في الكتاتيب أثناء تفتيشهم . وتم الاتفاق على ذلك .

٢٢ يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار في نظارة الخارجية، وتقرر فيه إلغاء جريدة « القطر المصري » . فسأل المستشار المالي فيما اذا كان ما نسب الى الجريدة المذكورة يعد من التعدي على الآداب ؟ فقلت : إنه لا يعد تعدياً على الآداب ، وانما يعتبر طعناً في الأعراض . لأن التعدي على

(٤٥٥) يُكثر سعد زغلول من إيراد هذه الكلمة : « كذلك » ، عند الموافقة على شيء ما . وهي ما تحول إلى تعبير : « وهو كذلك ا » ، الحالى ، والذي يعادل تعبير : O.K باللغة الانجليزية .

الآداب عبارة عن الإتيان بصورة أو بعبارة مخلة بالحياء ، أو موجبة لاستحسان أمر قبيح . والمقالات التى تنشر فى « القطر المصرى » ليست من هذا القبيل ، وإنما هى تقذف بعض أشخاص ، وتندد ، بالاشارة إليهم لمخالفتهم الآداب ، وتهتكهم . فهى تزعم أنها تخدم الآداب بهذا الطعن وهذا الانتقاد ، وأن الأشخاص - المطعون فيهم - هم الذين ينتهكون حرمتها . وأرى أن فى تطبيق هذه المادة على تلك الجريدة ، نوعا من التكلف .

فعارض رشدى أشد المعارضة ، وقال : إن هذه الكتابات ، من شأنها تحريض المطعون فيهم على ارتكاب الجرائم ضد محرر الجريدة . ولهذا كان من اللازم منع هذا الخطر . فأظهر المستشار المالى الميل الى رشدى ، وانحط القرار على الالغاء .

قبل انعقاد مجلس النظار ، وجدت روكاسيرا والمستشار المالى بغرفة بطرس الأولى ، يتحادثان ، وبينهما أوراق مثورة أخذ يجمعها المستشار المالى . ثم غير موضوع الحديث الى الكلام فى سبب انعقاد مجلس النظار . قلت : لعل ذلك للمداولة فى مسألة [ص ٧١٢] مرشح القاهرة . فسألت عما اذا كانت شركة المياه تنقص قيمة ما تأخذه الحكومة ومصالحها من المياه ، فى حالة قبولها لمرشح چاقال فقط أوفى أى حالة كانت ؟ فقال المستشار المالى : فى الحالة الأولى فقط . وعارضه فى ذلك روكاسيرا . قلت : إن فلتر شاپال مستعمل فى الاسماعيلية ، فلماذا لم تحصل تجربته ؟ قال روكاسيرا : الأدهى أن بيتر رفض تجربته بخطاب منه (٤٥٦) عند استدعاء الشركة له ! فتمتم المستشار المالى وهمهم ببعض كلمات ، وخفض رأسه ، ودار فى الغرفة دورة ! قلت : إن المسألة مهمة ، وينبغى أن تفحص بمعرفة قومسيون (٤٥٧) .

(٤٥٦) أى : من المستشار المالى .

(٤٥٧) أى : لجنة .

وعند ذلك دُعي روكاسيرا الى بطرس ، فقال المستشار المالى :
ولكن جراهام يستعفى فى هذه الحالة ! قلت : إن المسألة ليست مسألة
ثقة ، فالمرضى اذا استشار عدة من الأطباء ليطمئن قلبه على حالة
مرضه ، لا يغضب طبيبه الخاص . ثم استدعاه بطرس .

وتقابلت مع الشيخ على يوسف ، فأخبرنى - أنا وسعيد - أنه علم بأن
الكونتيس ، صفية^(٤٥٨) الخديوى ، أعلنت اسلامها ، وصدر إعلام
شرعى بذلك ، بسعى شوقى بك ، وانهقد احتفال أمس ، تلى فيه
القرآن ، ودُبِحت الذبائح . ولا شك أن هذه مقدمة لإشهار زواج
الخديوى بها ، فتكون هذه ضربة قاضية على الخديوى ، وعلى الحكومة
المصرية . واذا كان رجال الصرب ثاروا على أمير أمرائهم بتزوجه بغير
أهل له ، فيجمل بكم أن تجمعوا أمركم على منع هذا الأمر . وكان
منفعلا أشد الانفعال .

فلم يقل سعيد شيئا . وتأثرت لهذا القول ، وقلت : إن هذا أمر
جلل ! .

وراح الشيخ على يوسف فأخبر بطرس به . وبعد انفضاض مجلس
النظار أعاده بطرس لنا ، ولم يعقب عليه بشىء . ثم انحاز بطرس إلى
جهة مع الشيخ على يوسف . واستمر الكلام بيننا فى هذا الموضوع ،
فاستحسنه رشدى وحشمت ، ولم أر أن أبدى شيئا أمامهم .

ثم عاد الشيخ على ، وأخبرنى أن بطرس تأثر من هذا الأمر .
قلت : ولكن بقية إخواننا مرتاحون اليه . ثم تأكد الخبر - بعد ذلك -
من مصادر أخرى .

والذى يخشى منه :

(٤٥٨) أى : صديقة ، أو عشيقة .

أولا : امتناع نساء مصر عن زيارتها .
 ثانيا : ترفع نساء الأوروبيات عن معاشرتها .
 وهل يبلغ ذلك الى حد أن يتداخل أجنبي فيه ؟
 أمر مغيب ! .
 ثالثا : أن يكون له سوء وقع في الأستانة .

[ص ٧١٣]

ويلوح لي أن العلماء ، ومن حذا حذوهم من بسطاء المسلمين ،
 يصددهم إسلامهم عن انتقاد هذا العمل ، ويفضلونه على عيشة
 الرفق^(٤٥٩) . وأن المنافقين - وهم كثيرون - يحسنونه ويجهدون
 قرائحهم في بيان ما ينتج عنه من الثمرات . وأنه يفتح بابا للجرائد
 المعادية للخديوى - مثل « الجريدة » - للخط من مقامه ، والتنغيص
 عليه . ويتبعها في ذلك العقلاء ، والذين يسخطون على الخديوى
 لضرر لحقهم منه ، أو لمنفعة حرهم منها .

ولكن ، هل تقوى هذه الجرائد على تعيب هذا الأمر وتزييفه ،
 مع وجود تلك الكمامة في فمها ؟ وهل إذا قويت على ذلك ، تقدم
 عليه ، ثم تستمر فيه ؟ أمور أشك فيها ، وأترك الحكم في شأنها
 للأيام .

في يوم ٢٣ يناير سنة ٩١٠

توجهنا إلى^(٤٦٠) اسكندرية لاستقبال الجناز العالي ، الذي يُتَظَر
 حضوره غدا . ولكن التلغرافات الواردة منه كانت مضطربة ، وبعضها

(٤٥٩) بالعامية : أى المعاشرة غير الزوجية .
 (٤٦٠) « إلى » غير موجودة في الأصل .

غير مفهوم ! وكان الناس في شك من عودته بطريق بور سعيد أو اسكندرية . ومن العجيب أن المراسلة في هذه الموضوعات كانت بالشفرة ، مع أنه لا داعي للابهام في هذا المقام ! .

امتألت اسكندرية بوفود المستقبلين من الأقاليم المختلفة ، حتى ضاقت بهم نُزُلها . ولم تتسع لهم سراي رأس التين ، فوقف كثير منهم برحبائها . وفي الساعة الخامسة من يوم ٢٤ يناير بعد الظهر ، وصلت السفينة مياه الاسكندرية . وكان معنا السير إلدن غورست .

ولما وصل الخديوى^(٤٦١) الى السراي ، أخذ في استقبال الوفود وفدا وفدا ، وطيب خاطر كل بكلمة . وبلغنا أنه ، في أثناء استقبال الوفود ، كان يستفسر من رجاله ، الذين تخلفوا هنا ، عن الأحوال . وأوقفه شوقي على كثير منها ، وأنه استلفته - بالأخص - الى حالة البرنس حسين ، وإقبال الناس عليه ، واتخاذهم منزله كعبة يولون وجوههم شطرها ! .

وقد ركب مع سعيد ، حيث زار دار البلدية ، التي أعدت له احتفالا فخيميا في قليل من الزمن . وألقى بين يديه رئيسها المحافظ خطابا بالترحاب .

وفي الساعة ٨ من اليوم التالي ، عاد من رأس التين الى مصر ، وكنا بصحبته ، غير أني كنت تعباً جداً ، وأحس بشيء من الدوار زهدني في الفكر والكلام ، واستمررت على هذه الحال حتى وصلت الى مصر . وكنا نجلس بحضرته حيناً ، وحيناً نغيب كلنا أو بعضنا .

وقد فُتحت مسألة القنال - بغير حضوري - وقرر عرضها على الجمعية العمومية .

(٤٦١) « الخديوى » غير موجودة في الأصل .

. وكان احتفال الأهالى فى المحطات عظيما ، وكذلك فى مصر (٤٦٢) - غير أنه كان فى المحطات ذا معنى أكثر منه فى [ص ٧١٤] مصر ، فان الناس كانوا يهتفون له بالدعاء ، ويظهرون الفرح بعودته من الحجاز - خصوصا الطبقة السافلة منهم ، والنساء .

أما فى مصر ، فكانت الجموع كثيرة جدا ، ولكنها كانت جموع متفرجين لا محتفلين ! وقد أقامت لجنة الاحتفال زينة فخيمة ، وزين كثير من الناس منازلهم ، ورفعوا فوقها الأعلام . وحياء بعض طلبة الحقوق بالحج المبرور ومنح الدستور ! وأخبرنى سعيد أنه أوقفه على كثير من التفاصيل ، التى تأسف لبعضها . وقد خرج مساء ، وشاهد بعض الزينات ، وعطف على لجنة الاحتفال ، وألقى بين يديه رئيسها ، عثمان مرتضى ، خطابا بالترحاب ، فردّه بالشكر . وأوفد بعض رجال معيته إلى كثير ممن زينوا منازلهم ليشكروهم .

يوم ٢٧ يناير سنة ٩١٠

جرت التشريفات بسرأى عابدين ، وتكلم بطرس مع الخديوى فى شأن القنال ، وعقد الجمعية العمومية بخصوصه فى ١٠ فبراير . فأشار الخديوى أن يكون اجتماعها فى ٩ ، ليكون عندهم من الزمن سعة للمداولة . وفهمت ، من المناقشة بينها ، أن شركة القنال تريد أن تأخذ الأراضى التى تتكشف المياه عنها فى بور سعيد ! - وهو شئ لم أسمع به من قبل . وكان بطرس يجتنب محادثتى .

وفى اليوم السابق ، دعا رشدى وسعيد اليه ، وأطلعهما على المذكرة الموضوعية بشأن القنال ، فسألاه عنى ؟ فقال : إني عالم بها ! - ولم أكن أعلم شيئا عنها إلا ما سبق اتيانه فى غير هذا المحل ! .

(٤٦٢) أى : فى القاهرة .

انعقد مجلس النظار في الساعة ٣ ونصف بعد الظهر . وأهم ما نظر فيه مسألة مرشح مياه العاصمة . فقال سرى باشا : إنا نريد أن تُبحث هذه المسألة بواسطة قومسيون^(٤٦٣) يتألف من ذوى خبرة . لأن المسألة مهمة ، ولا يصح الاعتماد فيها على رأى رجال الصحة ، الذين سقونا مياهها غير صالحة مدة مديدة من الزمان .

فأخذ بطرس والمستشار المالى يدافعان عن مرشح جُفَل . وعضد الخديوى - تقريبا - سرى في رأيه . وقال رشدى : إن مسألة النقود لاتهمنا ، لأن الصحة فوق المال - وهو يؤيد بذلك رأى المستشار المالى .

وأخيراً انحط الرأى على استشارة الدكتور روفر ، رئيس مجلس الصحة واللقورنتينات ، في هذا الموضوع . ولم أتكلم أنا وسعيد بكلمة في هذا الموضوع أصلاً .

ثم جاء دور مسألة القنال ، وكانت في جدول الأعمال ، من غير أن توزع المذكرة الموضوعة لها علينا ، ولا مشروع الاتفاق نفسه . فأمر بطرس بتلاوة المذكرة .

وهى تتضمن أن مجلس النظار رأى أن توزع الأرباح مناصفة ، وأن تكون بداية الامتداد في اليوم [ص ٧١٥] التالى لنهاية الامتياز الحالى ، وأن تحصل المخابرة مع القومبانية في شأن المعاش ، والأراضى التى يتكشف البحر عنها .

وبعد تلاوتها ، سألنا بطرس - واحداً واحداً - عن رأينا ؟ فكلهم وافقوا . غير أنى قلت بأن المشروع الآن مقبول ، ويمكننا أن نشكر.

(٤٦٣) أى : لجنة .

الذين اجتهدوا في الوصول به الى هذا الحد . قال بطرس والمستشار المالى : ولكن القومبانية للآن لم تقبل به ! .

قلت : اذا كان الأمر كذلك ، فلا أوافق عليه . لأنه كأننا نعرض ملكنا على الشركة لتشتريه ! والحال ليس كذلك . وكأننا ، بسلوكنا هذا الطريق ، نفذنا قرار مجلس ادارة الشركة ، الذى قضى برفض ما عرضته الحكومة من حذف شرط الضمان ، ويأنه يمكن أن يعود الى المخابرة اذا عرضت الحكومة شروطا ، وصدق عليها مجلس النظار ، وتعهده بالدفاع عنها أمام الجمعية العمومية . ونكون سلمنا^(٤٦٤) أمرنا الى الشركة : إن شاءت قبلت ، وإن شاءت رفضت — وهو ما لا أوافق عليه .

فانفعل بطرس ، وقال : إنا سنقول للجمعية العمومية : إن هذه الشروط اذا قررتها ، وقبلتها الشركة ، تكون نافعة . قال الجناب العالى : إن الشركة قابلة بهذه الشروط كلها ، وكان عندى سريون فى الساعة ٣ بعد الظهر ، وأخبرنى بأنها قابلة — حتى بمسألة الأراضى — فكيف القول بأنها لم تقبل حتى الآن ؟ وفيماذا قضيتم خمسين يوما اذا لم تكونوا قد تخابرتهم مع الشركة ؟ .

فقال المستشار المالى : إن القبول بالأراضى خاص بالتي اكتشف منها ، لا بما سيكتشف ! ثم قال : إن رفض المشروع لعدم قبول مبلغ الجمعية وثلاثين ألف جنيه فيه مسؤولية كبرى ! وكرر ذلك عدة مرات .

فقال السليدي لى — بينى وبينه — : ما هذا الرجل يصعب الأمر وهو مهمل ؟ وقال لى بطرس : ما هذه المعاكسة ؟ قلت : إني لا أعاكس فى شيء ! وابتعد عني بمثل هذا الكلام .

(٤٦٤) فى الأصل : « وسلمنا » ، وقد أغيرنا التعديل لتوضيح العبارة .

فقلت : إن أهمية المسألة في شرط الضمان ، فما دام الغاؤه (٤٦٥) مقبولا ، فالمسائل الأخرى ثانوية . وليس لي اعتراض على موضوع ما تقرر ، أما الشكل فقضية أخرى .

وقد حصل اضطراب في أثناء هذه الحركة ، ثم سكن . وتقرر انعقاد الجمعية العمومية في ٩ فبراير .

وعند الانصراف أبدى لي الخديوى امتنانه من خطتي ، وقال : هكذا ينبغي أن يكون ! فاستمر على ما أنت فيه .

وقال لي بطرس : إنك دائما تعاكس ، وقد كادت المسألة تنعكس . إن الذى قلته أنت قلته أنا ! قلت : انك لم تقل شيئا ! قال : إنى عاجلت هذه المسألة مدة مديدة من الزمان ، حتى وصلت إلى هذا الحد ، وكنت أجاهد ألا يفتح الباب الذى فتحته . قلت : إنى لا أعلم شيئا من مجاهدتك ولا معالجتك ! وانصرفنا .

[ص ٧١٦]

٢٨ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست في نحو الساعة ١١ صباحا ، وأخبرته بأن التلميذ محمد كامل ، المتهم بأنه ألقى خطبة ضد الاحتلال في اجتماع أول السنة الهجرية ، لم يكن من مدارسنا .

ثم انتقل الكلام إلى ارسالية الطب ، فقال : إنى فحصت هذه المسألة ، وتبينت أن لاحق لك فيها ، لأن طلب جراهام أن تكاتب الداخلية والمالية في شأن الشروط الموضوعة لقبول الطلبة فيها ، في محله . أما بالنسبة للداخلية ، فلأن سعيد باشا يود أن تكون مخبرة

(٤٦٥) في الأصل : « لغوه » ، وقد عدلناها إلى : « الغاؤه » منعا للالتباس .

الصحة مع المصالح الأخرى بواسطته ، ويسوءه — كما يسوءك ويسوء كل رئيس — أن يتخابر مرؤوسه مع الغير بدون علمه . وأما المالية ، فلأن من ضمن هذه الشروط حفظ وظيفة الطالب له ، الى أن يعود — فلهذا كان جراهم مصيبا فيما فعل ، ولم يكن ذلك منه بسوء نية . وأطال القول في هذا الموضوع بشدة وعنف .

ومما قاله : إنا لانريد أن ينحط التعليم في مدرسة الطب ، بتولية وظائف التدريس من لم يكن أهلا له . وإذا تسامحنا في عدم كفاءة معلمى الرياضة ، فلأن^(٤٦٦) سوء تعليمها لا يترتب عليه ضرر كما يترتب على سوء تعليم الطب ، لأن ذلك يمس بصحة الناس وأرواحهم . فلا يمكننا أن نتساهل في مدرسة الطب ، ولا بد أن يتبع فيها أقوال الاختصاصيين وأراؤهم . أظنك لا تخالفنى في أن ذوى الكفاءة في الطب نادرون ، فمن يداويك اذا مرضت ؟ أوطنى أم أجنبى ؟ قلت : أجنبى . قال : لماذا ؟ قلت : لعدم وجود أطباء مهرة من الوطنيين . قال : ولماذا ؟ قلت : لأنهم لم يكونوا أطباء الى الآن ، ولذلك كان واجبنا عظيما نحو تكوين مدرسين صالحين .

ثم قلت : إن ما قدمه جراهم أو كيتنج إنما هى معاذير لا حقائق ، لأن سعيد لا يتأثر من كون مدير الصحة يأذن لناظر مدرسة الطب أن يعرض شروط الارسالية على موظفيه — لتفاهة هذا الأمر جدا . وأنا كفيل بذلك . وأما استشارة المالية ، فلا دخل لجراهم فيها ، بل هذا أمر يخصنى .

قال : إني لم أهتم بهذه المسألة — على تفاهتها وكثرة أشغالى — الا لأنك قلت لى بأن هناك سوء نية من طرف كيتنج وجراهم . وإني أؤكد لك أنها حسنا النية ، ويودان خدمة المصريين .

(٤٦٦) فى الأصل : « لأن » .

قلت : إني ما كنت اتصور ذلك — خصوصاً بعد التقرير الذى قدمه كيتنج ، وأقر عليه جراهام ، بأن المصريين غير صالحين للتعليم ! ولكن بما أنك تؤكد الآن غير هذه الفكرة ، فلا يسعنى إلا تصديقك . قال : كن على ثقة بأنى [ص ٧١٨] — أنا ومواطنى — نسعى فى الخير لمصر ما استطعنا ، مثلك . قلت : أما بالنسبة اليك وكثير من مواطنيك ، فكذلك — ولكن يوجد فيهم من لم تكن هذه صفته . على أنى لا أبخسهم أشياءهم ، وأنغاضى عن هفواتهم فى أغلب الأحيان . وأقرب مثل على ذلك أنى زودت هيل زيادة استثنائية ، مع كونى أظهرت لك عدم رضائى عنه ، بالنسبة للتقرير الذى قدمه فى كتاب جودى . فhez رأسه ، ولم يقل شيئاً . وبعد ذلك انصرفت ، وهو يشكر لى زيارتى له .

[ص ٧١٧]

٢٩ يناير سنة ٩١٠

دعينا للاجتماع بعابدين ، فابتدأ الخديوى يتكلم عن القضية الشرعيين ، وأن فيهم من ليس بيده شهادة عالم ، فهم لا يستحقون البقاء فى مناصبهم بمقتضى النظام الجديد . فيلزم تخييرهم بين الرفت ، وجعلهم فى درجات مرتباتها أقل من مرتباتهم بقليل . وكان رشدى ويطرس يوافقانه على ذلك .

ثم سألنى رأى ، فقلت : أظن أن هذا يكون صعباً عليهم ، وبضراً بحقوقهم المكتسبة . وانتهى الأمر على النظر فى شأنهم .

ثم وجه الخديوى الخطاب الى المستشار المالى فى شأن القنال ؟ فقال المستشار : إنهم يظهرون صعوبة فى قبول المشروع . قال بطرس : إن لوران متعصب ضده ، والبرنس يميل اليه . وقال المستشار المالى : إن الباقي لا يوافقون عليه . وقال الخديوى شيئاً من هذا القبيل .

وتداول الكلام بين الثلاثة على هذا النحو، بحيث فهمت أن الغرض من هذا الاجتماع ، هو إفهامنا عدم ميل أغلبية ذوى الشأن فى القنال الى ما قرره مجلس النظار . ولم يقل واحد منا - نحن الباقين - شيئا .

وعند الانصراف ، قال لى الخديوى : إنى سأبعث اليك لنجلس جلسة خاصة ، نصفى فيها الحساب . قلت : إنى منتظر الأمر . وكان تخلف سعيد عن هذا الاجتماع ، فلم يحضر الا آخره ..

ظهرت الجرائد حاملة للمذكرة التى وضعها مجلس النظار ، المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير ، وأعدّها للجمعية العمومية ، وهى تتضمن أمرين خطيرين :

الأول ، أن مجلس النظار قرر فى هذه الجلسة رفض مشروع القنال بالحالة التى هو عليها - مع أن مجلس النظار لم يقرر هذا الرفض فى هذه الجلسة مطلقا ، ولم يبحث فى موضوع ذلك المشروع ، وإنما كان قرر - من قبل - رفض المشروع إن لم يبلغ شرط الضمان . وقد رفض مجلس ادارة الشركة هذا الطلب فى أوائل نوفمبر الماضى .

والثانى ، أن لغو شرط الضمان ، وعدم جعل المعاشات على عاتق الحكومة ، وغير ذلك ، أمور يستعرض على الشركة بعد تقريرها من الجمعية العمومية - مع أن الذى كان مفهوما ومعتقولا أن المخابرة جرت بين الحكومة والشركة فى شأن هذه المسائل ، وانتهى الأمر بينهما فيها .

فهل لى بمن يقول : إن الحكومة ، مادامت رفضت المشروع ، لماذا عدلته وعقدت الجمعية العمومية لاستشارتها فى هذا التعديل ، قبل أن يكون مقبولا من الشركة ؟ لماذا ترتكب الحكومة ذلك التزوير ، وتقرر

ما^(٤٦٧) قررت من رفض المشروع في جلسة ٢٧ يناير سنة ٩١٠ ، معلنة بذلك أن جميع المخابرات – التي حصلت بينها وبين الشركة لغاية ٢٧ يناير – لم تنتج الا نتيجة واحدة ، وهي^(٤٦٨) رفض المشروع الأول – مع أن هذا كذب صريح ؟ .

وكيف [ص ٧١٩] تعرض الحكومة تعديلا على الجمعية العمومية ، قبل أن تعرضه على الشركة ؟ هذه معميات لا نفهم لها غاية ولا معنى . غير أن الجرائد لم تلاحظ شيئا من ذلك .

حضر لطفى بك السيد مستاء جدا من قرار مجلس النظار إدخال التعديلات التي رآها على مشروع القنال ، بدون قبول الشركة . وقال : اسمح لى أن اقول إن هذا القرار نتيجة ارتشاء ! قلت : إن التعديلات موافقة ، ولكن مسألة قبول الشركة وعدمها يمكنك أن تتكلم فيها مع رئيس النظار .

يوم ٣٠ يناير سنة ٩١٠

نشرت « الجريدة » فصلا تحت إمضاء لطفى بك ، تصف الطريقة التي صدر بها هذا القرار بالحكمة والشرف ! .

ظهر المؤيد حاملا بحملة كلها انتقاد على صنيع الحكومة . وقد استغربت^(٤٦٨م) صنيع الجريدتين !

دعانا بطرس ، فأطلعنا على نشرة من وكالة شركة القنال ، بأنه يُخشى أن لا يصدق مجلس ادارة الشركة على تعديلات الحكومة ، اذا

(٤٦٧) في الأصل : « بما » .

(٤٦٨) في الأصل : وهو .

(٤٦٨م) في الأصل : « واستغربت » .

رفضت تحويلها . وقال بطرس : إن المراد تحويلها فيما يختص بمسألة الأراضي ، لأن الشركة تريد أن تأخذ الثلثين ، ونحن نريد أن يكون الأمر في هذه الأراضي مناصفة كما هو الحال الآن .

ثم تناقشنا في شكل القرار ، فاعترضت عليه ، وقلت إنه لا معنى لأن نعرض تعديلا أعلنتنا الشركة من قبل أنه مرفوض ! وإنه لا صحة لما قيل - في مقدمته - من أن مجلس النظار قرر رفض المشروع اليوم .

وأخذ بطرس يدافع عنه على طريقته من تسفيه رأى مناظره وتزييفه . وكان الكل سكوتا ، ولكن رشدى كان يعضده ، ويقول : إن الحكومة تقرر المشروع اذا رفض المجلس البحث فيه بناء على هذا السبب .

وأخيرا علمنا من بطرس أن الشركة موافقة على كل التعديلات ، ولا مناقشة لها إلا في مسألة الأراضي . فقلت : إنها مسألة ثانوية .

حضر روفر ، وقال إنه يظن أن مرشح چافل هو الأنفع ، وإن رأيه سيكون ذلك بعد الاطلاع على الأوراق . وكان قد رأى المستشار المالى قبل حضوره ! .

أخبرنى سعيد بأنه كان عند الخديوى بالقبة ، وكلفه أن يخبرنى بأنه كان في نيته أن يدعونى معه في هذا اليوم ، غير أن ما حدث بمجلس شورى القوانين أمس منعه^(٤٦٩) من ذلك ، خشية أن يُظن أن يكون هناك تدبير بيننا وبين أباطة .

يظهر أن مجلس الشورى ، بجلسة يوم السبت ٢٩ يناير سنة ٩١٠ ، تناقش في كون الجلسة الخصوصية [ص ٧٢٠] تعتبر

(٤٦٩) في الأصل : منعى

رسمية ، ويكون لها محضر أولا . وانفضت على غير صورة بعد نزاع شديد بين أباطة وحزب الأمة .

٣١ يناير سنة ٩١٠

انعقدت (٤٧٠) جلسة رسمية في هذا اليوم ، وأعلن فيها على شعراوى ورفاقه غض النظر عن مسألة الصحافة ، واتفق الكل على ذلك . وقد كانت الجريدة - قبل انعقاد الجلسة - نشرت فصلا تدعو فيه الى السلم ! وعلمت من سعيد أن هذا الصلح بعد الخصام ، ترتب على أن الخديوى تكلم مع بطرس في هذا الخصوص بشدة ، وأوعز اليه أن يعمل على حسم الخصام القائم بين أعضاء المجلس . فيظهر أنه تكلم مع البرنس ومع على شعراوى ، وكانت النتيجة ما ذكرنا .

خطة مرقس بك سميكة في الجلسة ، ومتابعة كثير من الأعضاء له ، تدلان على استمرار الدسائس في المجلس ، ولكن المروجين (٤٧١) لها يختلفون باختلاف الظروف والأحوال .

اجتمعنا بعابدين في الصباح ، وحصل الكلام في مسألة القضاة الشرعيين وترتيبهم . فأصر الخديوى على فكره الأول من رفت من ليس لديه شهادة بالعالمية منهم ، ولم تكن له سيرة حميدة ، أما من حسنت سيرته ، ولم يكن بيده هذه الشهادة ، فيبقى على مرتبه . وعارض في تعيين بخيت مفتشا أول (٤٧٢) لنظارة الحقانية . ولكن بطرس ورشدى كانا يعضدان هذا الترشيح .

ثم انتقل الكلام في مسألة القنال ، وانحصر فيما أخبرت الشركة به

(٤٧٠) في الأصل : « ثم انعقدت » . وقد حذفنا « ثم » لزيادتها .

(٤٧١) في الأصل : « والمروجين » .

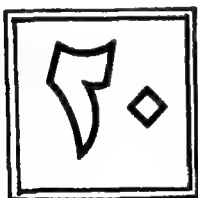
(٤٧٢) في الأصل : « أولا » .

من خشية التردد في قبول مشروع الحكومة ، إن لم تقبل باعطاء الشركة ثلثى الأراضى التى يتركها البحر فى بور سعيد .

ثم ناوله سعيد ورقة تحتوى على بعض تنقلات فى المديرين ، ولم نعلم ما فيها . ولم يحضر هذه الجلسة المستشار المالى لمرضه .

أخبرنى سعيد بأنه تقابل مع الخديوى بعد الظهر ، وتكلم معه فى سوء معاملة بطرس لآخوانه . وقال : إنه سيدعوك اليه بعد ظهر غد . ثم قال (٤٧٣) إن الشيخ على يوسف أخبره بأن البرنس حسين تكلم فى حقى كلاما شديدا للخديوى ، حتى مس فيه سرقى الشخصية ! وأن الخديوى لم يحفل بهذه الدسيسة ورغب أن يلفتنى الشيخ على يوسف اليها من بعد .

(٤٧٣) أضيفت « ثم قال » لسلاسة العبارة .



الكراسة الثامنة عشرة

الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الثاني

من ص ٩١٥ إلى ص ٩٤٩

من ١ فبراير ١٩١٠

إلى ٢ يولية ١٩١٠

محتويات الكراسة

- تحسن العلاقات بين سعد زغلول والخديو عباس
- تأزم العلاقات بين سعد زغلول وبطرس غالى
- افتتاح الخديو الجمعية العمومية يوم ٩ فبراير ١٩١٠

- مناقشة مشروع مد امتياز قنال السويس في الجمعية العمومية .
- حادثة اغتيال بطرس غالى باشا
- صدى الاغتيال بين المسلمين والأقباط
- تحذير سعد زغلول من قبول رئاسة الوزارة
- تشكيل الوزارة برئاسة محمد سعيد باشا
- الخديوى عباس يطلب من سعد زغلول الدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قنال السويس أمام الجمعية العمومية ، وسعد زغلول يشترط أن يكون رأيها قطعيا !
- خطاب سعد زغلول في الجمعية ومناورات خصومه .
- التحقيق في مقتل بطرس غالى باشا .
- محاكمة الوردانى .
- تيودور روزفلت يهاجم مصر في خطبه ، والرأى العام يثور ضده .
- الخلاف حول مدرسة القضاء الشرعى .
- قضية جريده « البهلول » .

[ص ٩١٥]

في أول فبراير سنة ٩١٠ توجهت مع سعيد ، في الساعة الرابعة بعد الظهر ، الى القبة . فأخذ الخديوى يمدحنا - أنا وسعيد - عموما ، ويقول : إني كنت أسمع عنك - وأنت في القضاء - أمورا أوجبتني الاعجاب بك ، غير أنها كانت شعاعا ، ثم صارت نورا بعد معرفتي بك ، واختبارك في العمل . ولقد حفظت في خطبتك في الوليمة التي أعدها المحامون لك ، مركزك فيهم ، ورغبت أن يكون اسمك موضوعا بجانب أسمائهم ، حتى ترجع الى صفوفهم اذا مست الحاجة . وكنت أفضل أن تكون خارج الحكومة ، فتخدمنى - أنت وسعيد - أنفع مما تخدمان الآن عشر مرات . غير أنى لا أرى من يمكننى أن أعول عليه غيركما ، فلى بكما الثقة التامة . ولذلك أرجو أن تتحملا كل ضغط ، وألا يؤثر فيكما أى مؤثر . وعليكما أن تعرضنا على كل ما يسيئكما ، وأنا الكفيل بوقايتكما منه . وإني أعد الدفاع عنكما قبل الهجوم عليكما ، فاتحدا معا ، ولنكن كلنا يدا واحدة في خدمة البلاد ، واقتديا بى في التحمل ، فقد مضى على ثمانية عشر عاما ، مر بى فيها من الحوادث ما يصعب إحصاءه ، ولكنى تجللت وصبرت وتغلبت بالصبر على كثير منها . فشكرنا له حسن عنايته .

ثم قال : إنه يؤخذ عليهما أمران : الأول ، مكاشفة الصحف بما يدور بينكم من المداولات . والثاني ، أن سعيد باشا لا يعرض على بطرس باشا أمور التنقلات وغيرها قبل تقريرها .

ثم لمح بطرس مقبلا ، فقال : يظهر أن المعلم قابل ! فاستدعاه ، وأمرنا بالانصراف حتى يخرج . فقابلنا^(٤٧٤) بوجه عابس مكفهر ، تعلوه صفرة الحقد ، ولم ينبس ببنت كلمة عند اللقاء ، ومكث بحضبرته نحو خمسين دقيقة ، ثم خرج . وقابلني وأنا صاعد على السلم وهو نازل منه ، فزام مبتسما ، ورُزمت كذلك ! .

ثم عدنا الى الجناب العالي ، وعاد الكلام الى موضوعه . فقال إنه^(٤٧٥) أخبرني الآن بأنك كتبت فصلا في المؤيد - أو استكتبته - فيما يختص بالقنال ، لأن الكلام الذي فيه ، سمعه منك قبل نشره ! ولأن رشدى باشا أخبره بأن الشيخ على يوسف بلغه بأنك أنت الذي أدليت اليه^(٤٧٥م) بهذه الفكرة .

فكذبت هذا ، وقلت : هذا كذب واختلاق ، لأنى لم أر الشيخ على يوسف من قبل نشر هذه المقالة لغاية الآن ! وأكد له ذلك سعيد ، بناء على إخبار الشيخ على له^(٤٧٦) بأنه لم يرنى وأنه يود أن يرائى . وأود أن أفندينا يسأل الشيخ على نفسه ، لأنى أرى المسألة مهمة ، وأود أن لا تُترك .

ثم طعنت على رشدى ، وقلت : كنت أفهم فيه الضعف أمام

(٤٧٤) أى : قابلنا بطرس .

(٤٧٥) أى : بطرس .

(٤٧٥م) فى الأصل : « إليك » .

(٤٧٦) أضفنا « له » لتستقيم العبارة .

بطرس ، لا الكذب — خصوصاً على الأصدقاء . قال الجناب العالى : وإن بطرس يقول إنه لم يبد للآن شيئاً ضدنا ، لأنه ينتظر انتهاء مسأله القنال . وإن الخديوى أظهر له عدم امكانه سماع أى شىء ، ووجوب [ص ٩١٧] فهو كل المسائل من الآن ، [ص ٩١٦] وإنه قال له : انك (٤٧٧) بلغت من الكبر عتياً ، ولا يكون لك فضل اذا انقضت مدتك بدون أن تربى رجلاً يخلفك . فاعمل على هذا ، حتى يكون لك أثر دائم .

ثم قال : إن بطرس ، وإن كانت له مهارة فى الكتابة ولفها ، ولكن المهارة فى هذا النوع لها زمن ، ونحن الآن فى زمن آخر يحتاج إلى مهارات كثيرة أخرى . ولقد منعوك (٤٧٨) فى الصيف الماضى عن التوجه الى لوندرة ، ولكنهم إن منعوك مرة فلا يستطيعون منعك مرة أخرى . وعندما تكون فيها فلا يكون همك التفرج ، بل استطلاع الأحوال والتعرف بالرجال .

ثم قال — لمناسبة مسألة مصطفى ماهر — إنه تكلم مع غورست فيها ، وأخبره أنه يفضل عودة مصطفى باشا فهمى ، على الرضا ببقاء ماهر فى منصبه ! ورفض أن يتعين وكيلاً للدخلية . وكان يراد تعيين اسماعيل صدقى فيها ، غير أن غورست معارض . ولا تزال المسألة معلقة .

انعقد مجلس شورى القوانين ، وخطب فى آخر الجلسة البرنس حسين خطبة كلها تملق وتزلف، للصحافة ، والتأمل فيها يرى أنها صادرة عن نفس سافلة خداعة !

(٤٧٧) فى الأصل : « بأنك » .

(٤٧٨) مخاطباً سعد زغلول .

[ص ٩١٧]

قلت للخديوى إن بطرس باشا مُكتفٍ (٤٧٩) بالبرنس حسين ،
فانه يمهّد الطريق أمامه بما يلقيه في حقنا من الدسائس . وطعنت
عليه (٤٨٠) طعنا شديدا . فوافقنى الخديوى ، ووجدته متبرما منه ،
ويقول إنه يلزم قص جناحيه حتى لا يطير . وكان قد علم أن بطرس
يقول — فى أثناء كلامه للواحد منا — : إن هذا عبط ، أو أنت عبيط !
فسأله فى ذلك ، فقال : إنه من باب المزح ! فقلت للخديوى : إذن
لا حرج علينا فى أن نمزح معه بمثل ذلك ! فضحك كثيرا .

قال : وانكما ستمران عليه (٤٨١) عند عودتكما ، وتتفاهمان معه فى
هذه المسائل ، وعلى سعيد ثلاثة أرباع الكلام ، وعليك الربع الباقي .
فقلت : لم يكن فى نيتنا المرور به ، ولا يتأتى أن نسعى اليه بقلوبنا ،
ولا أن نخفض له هذا الجناح ، إلا اذا كنا مأمورين بذلك منك .
فقال : نعم ، وهى مأمورية منى .

فمررنا به . وبعد المقابلة حصل سكوت أخذ يتهيا سعيد فيه
للكلام ، فقال بطرس : والله ما اشتكيتكما ، وما كنت أريد أن أقول
عنكما شيئا ، ولكن أمرا — لا أدري ما هو ؟ — أخرجنى عن الحد ،
لأنى عشت مدى عمرى الطويل لم تلحقنى اهانة ، ولم يمسنى صغار ،
وإنى ضائق من كل شيء ، وزاهد فى كل شيء .

(٤٧٩) فى الأصل : « قلت إنه مكتف » ، وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد فى
الثن ، نظرا لأن سعد زغلول كان قد أضاف ما ورد فى ص ٩١٦ ،
فتطلب استئناف الكلام هذا التعديل .

(٤٨٠) أى على بطرس باشا .

(٤٨١) أى : على بطرس باشا .

ثم عتب على سعيد في عدم إخباره بالتنقلات قبل الاتفاق عليها مع الخديوى والانجليز ، حتى لا يكون مركزه حرجا اذا أراد تعديل شىء فيها . فقال له سعيد انه لم يفعل ذلك قصدا ، وإنه فات ، عليه هذا الأمر .

ثم انتقل الكلام لمسألة « المؤيد » . فكذبتهما إليه كما كذبتهما للخديوى ، وقلت : يلزم أن تصدقنى فيما أقول ، وإن اتفاق الخواطر غير ممنوع . وأشارت إليه إلى ما كتبه « المقطم » فى هذا الخصوص ، وإلى ما كتبه « الجريدة » عن عدم اجتماع النظائر فى مجلس الشورى ، ولزوم حضورهم من الآن فصاعدا واحدا واحدا ، وأنه هو الذى أخبر بذلك .

ثم حصل الكلام فى مجلس الشورى وأسباب الامتناع عنه ، وفى التضامن بيننا ، وفى المعاملة التى يعاملنا بها ، وما شاكل ذلك — فأخذ يتنصل منه ، ويعتذر بأعذار باردة .

ومما قلته له : إنه يظهر أنك تستاء من مناقشتنا ، ولكن ينبغى لك أن تُسر بها ، لأنها ترشد فى كثير من الأحيان إلى الصواب . ولا ينبغى لك أن تعول على الذين يجلسون بين يديك ، ليصدقوا بأفواههم ما تنكره قلوبهم منك ! وأنحيت على رشدى وحشمت ، وأنه لا يصح له أن يعتز بهما . وذكرت له أمثلة صدقه فيها رشدى وحشمت ، وهى آراء باطلة ، وبينت بطلانها .

وأخيرا انتهت الجلسة على حسن التفاهم — فيما يظهر — وطلبت منه أن يجبرنا بكل ما يستاء منه قبل إخباره به أحدا . ولما زعم أنه لم يشك لأحد ، [ص ٩١٩] أشارت إليه أنه مكتف بالبرنس حسين ، لأنه كافيك شر السعى ضدنا ، وهو يتكلم فى حقى فى كل مكان ، وذنبى عنده اجتماعى بأباطه . على أنه لا يصح له أن يطعن الآن فى أباطة ، بعد أن أوصله إلى هذا المركز .

٢ فبراير سنة ٩١٠

اجتمع رشدى وسعيد عند الخديوى ، فأكد لهما رشدى بأنه لم يخبر بطرس باشا بشيء عن المؤيد . وطلب أن تحصل مواجهة ببطرس باشا ، حتى يكذب ذلك صريحا في وجهه ! وأيد هذا الطلب سعيد . غير أن الخديوى قال : يكفى العلم بالحقيقة . [عن ٩١٨] وتكلم مع رشدى ومع اسماعيل سرى^(٤٨٢) بلزوم الاتحاد والارتباط ، وطلب منى أن أزور حشمت .

[ص ٩١٩]

اجتمعنا بعبدين عند الخديوى ، ولم يحصل شيء في هذه الجلسة يستحق الاثبات .

٣ فبراير سنة ٩١٠

أطلعنى بطرس على الخطاب الذى سيلقيه الجنب العالى على الجمعية العمومية عند افتتاحها ، فوجدته يتضمن أنه حصلت مخابرة بين الحكومة وبين الشركة ، انتهت - بعد الجهد الجهيد - بوضع المشروع المعروض على الجمعية . وأن التعديلات ، التى أدخلها مجلس النظر عليه ، هى نهاية ما يمكن الوصول اليه . وأن النظر مستعدون لاعطاء البيانات والايضاحات التى يحتاج أعضاء الجمعية العمومية اليها ، ولاقناعهم بفوائد المشروع ومزاياه وأنه يجب على الأعضاء أن يتذكروا - عند النظر فى المشروع - العواقب ، ويتدبروا فى المسؤولية التى تعود عليهم من الفصل فى مشروع بحثته الحكومة بحثا دقيقا ، ورأته موافقا تمام الموافقة لصالح البلاد .

(٤٨٢) فى الأصل : « وقال ان الخديوى تكلم مع رشدى ومع اسماعيل سرى » . وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد فى المتن ليستقيم المعنى .

فقلت : إذا كان لى رأى فى الأمر ، أرى أن الأولى تغيير أسلوب هذا الخطاب بما يجعل الخديوى فوق الآراء كلها ، بحيث لا يُشعر الخطاب باستحسان ولا استقباح له^(٤٨٣) لأن ذلك يعرضه لظعن الطاعنين ، ويجلب السخط عليه ، وربما حمل الساخطين على معارضته ، فيكون فى هذا خيبة له . فلم يوافقنى على ذلك .

ثم فاتحته فى مسألة المؤيد ، وقلت : إن المقطم نشر فى يوم ٢٨ يناير مضمون ما قلته أنت فى مجلس النظر . ونشرت « الجريدة » مضمون مقالة « المؤيد » فى نفس اليوم الذى ظهرت فيه تلك المقالة — وهو يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ٩١٠ . فلم يستطع أن يجيب بجواب شاف .

وقلت : ما كنت أتوهم أن تشكونى للخديوى قبل أن تخبرنى بالأمر ! فقال : إنى كنت متأثرا ، لأنى ظننت — من كتابة المؤيد — أن الخديوى يلعب فى مسألة القنال .

أخبرنى محمود باشا شكرى بأن الخديوى أظهر للبرنس حسين عدم رضائه عن خطته بالنسبة لنا ، وأشار عليه بعدم التداخل بيننا . فخرج من لدنه مكتئبا . وتأثر من ذلك بطرس ، الذى حضر على أثره ، [ص ٩٢٠] وسمع من الخديوى ما قاله للبرنس .

٤ فبراير سنة ٩١٠

حضر اسماعيل باشا سرى ، وأخبرنى بأنه يريد أن يدعونا لوليمة يوم الجمعة القادم ، فى باخرة نيلية ، نبادل الصفاء فيها ، لأن الخديوى أخبره بذلك ، وقال له إنه مستاء من الانقسامات الحاصلة ،

(٤٨٣) أى : استحسان واستقباح الخديوى .

وإنه لا يود أن يحدث أى تغيير فى وزارة شكلها هو بنفسه ، وعلق عليها آمالا واسعة .

أخبرنى الشيخ على يوسف بكثير من الدسائس ، دبرها بطرس والبرنس حسين ، وكادت تنجح مع غورست لولا أن تداركها الخديوى بحكمته .

٥ فبراير سنة ٩١٠

استدعانى بطرس ، وأخبرنى بالتوجه لمجلس شورى القوانين فى الساعة ٦ السندمة - اذا أردت - للنظر فى مشروع قبول غير تلامذة الحقوق فى امتحاناتها . وأن البرنس سيكتب لى بذلك . فقلت : سأتوجه ، ولكن لا يحسن أن يكون الإخبار فى يوم انعقاد الجلسة .

ثم أطلعتنى على الخطاب الذى سيلقيه الجنب العالى فى الجمعية العمومية ، وقد (٢٤٨٣) عدّله بما كان عليه من قبل نوعا ، بأن حذف بعض العبارات التى تفيد استحسان الخديوى له ، وتحريض الجمعية على قبوله ، وأبقى الجملة الأخيرة - وهى التى ذكرنا مضمونها قبل .

فأظهرت له أنى غير راض عنها ، وقلت : إن كون الخطاب يغفل جميع الحوادث التى مرت فى هذا العام ، وينحصر موضوعه فى مسألة القنال ، ربما لم يكن من اللياقة . فقال : لم يحدث شئ يستحق الذكر سوى قانون مجالس المديريات ! قال روكاسيرا : وحادثة الحج ! - وكثر الأخذ والرد فى هذا ، ولكن لم تنته على طائل . وكنت أبدى الرأى ، وإذا عورض لا أسنده .

ثم وجدت خطابا من البرنس حسين ، يبين فيه أن المجلس سينظر

(٢٤٨٣ م) أضيفت : « وقد » .

في اللائحة الداخلية ، ثم ينظر ذلك المشروع في نحو الساعة السادسة . ففهمت من تحديد الساعة ، أولاً بمعرفة بطرس ، وثانياً في هذا الخطاب — أن يكون القصد الحضور في المشروع دون سواه .

ذهبت في الساعة المذكورة ، ونُظر المشروع ، واعترض الشيخ حسونة عليه بأنه مضر بمدرسة الحقوق ، ويترب عليه وجود كثير من الحقوقيين لا عمل لهم . فرددت عليه طويلاً . وقُبِل المشروع باجماع الآراء الا رأيه ، وطلب الأعضاء فقط جعل رسوم الامتحان ثمانية جنيه ، بدل عشرة . وقام بعد ذلك حسن بكري ، وشكر ناظر المعارف ، ودعا . فأُمن الحاضرون .

وجمعت ورقى ، وأردت القيام ، فأخذ الكاتب يتلو اقتراحاً من حسن بك مذكور . وكان علوى استوفز^(٤٨٤) للكلام ، فقال لي البرنس : إنه يريد الكلام عن غرق باريس ! [ص ٩٢١] وأظن أنه لا يحسن حصول هذا الكلام بحضورك . فقلت : إني أريد الانصراف من قبل ذلك وبدون هذا الملحوظ . غير أني لم أرد قطع التلاوة . ثم سلمت عليه ، وانصرفت .

يوم الاحد ٦ فبراير سنة ٩١٠

حملني سعيد أن أتوجه إلى بطرس ، وأخبره بما حصل في مجلس الشورى ، حتى لا يكون له سبيل في اتهام بتقصير . فرضيت ، لأنى رأيت في إخباره كيدا له ! فقصصت عليه ما جرى بالمجلس ، وأن المسألة انتهت بالشكر والدعاء . فاكتأب ، ولم يجب بغير الزوم !

وقلت : إن البرنس يظهر أن لا يريد أن يحضر الناظر في غير

(٤٨٤) في الأصل : « استوفذ » بالذال ، وصحتها كما هو بالمتن ، ومعناها : تهباً ، أو « توثب » . وهى غير مستخدمة حالياً .

المشروع المختص به ! فتمتم ولم يجب . ثم قال : إن فتحى باشا أخبرنى أن حزب الأمة يريد رفض المشروع ! فقلت : إن الشائع فى البلد أنه يتظاهر بذلك ، حتى يقبله فيما بعد ! وصدق سعيد على ذلك ، ثم قال هو^(٤٨٥) إنه لم يتداخل فى أمر القنال ، وإنه أشار على الخديوى بعدم التداخل .

٧ فبراير سنة ٩١٠

اجتمعنا بعابدين الساعة ٩ ونصف ، وتلا^(٤٨٥) الخديوى الخطاب المزمع القاؤه فى الجمعية العمومية . فوجدته محذوفا منه ما أردت حذفه فى المرة الأخيرة واستحسنه^(٤٨٦) الخديوى . وقال المستشار المالى : يظهر أن الشركة تميل إلى قبول تعديل مجلس النظار .

ثم حصل الكلام فى المظاهرات المزمع اقامتها ضد المشروع ، والاحتجاجات التى تتوالى بشأنه . فلاحظ الخديوى أن المحتجين أناس غير معروفين ! ثم حصل الكلام فى بعض موضوعات لا أهمية لها .

وأخبرنى بطرس أنه هو الذى عدّل الخطاب بالحالة التى هو عليها — خلافا لرغبة الخديوى . فقلت له : أحسنت .

يوم ٨ فبراير سنة ٩١٠

وجدت شفيق^(٤٨٧) عند بطرس . فقال هذا^(٤٨٨) : إن شفيق

(٤٨٥) أى : سعيد .

(٤٨٥ م) فى الأصل : « وتلى » .

(٤٨٦) فى الأصل : « فاستحسنه » .

(٤٨٧) أى : أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى ، ومؤلف « حوليات مصر السياسية » (٩ أجزاء) و « مذكراتى فى نصف قرن » (انظر كشف الجزء الثانى لمزيد من المعلومات) .

(٤٨٨) أى : بطرس .

أصلح خطاب^(٤٨٩) الخديوى حتى صار بهذا التصليح حسنا . وقراه على ، فوجدت محذوفا منه كل ما^(٤٩٠) عارضت فيه من الجمل . فقلت : عظيم جدا ! ثم أخبرنى محمود باشا شكرى^(٤٩١) بأنه هو الذى جعله على هذه الصورة ، لأنى كنت تكلمت معه فى ذلك من قبل .

[ص ٩٢٢]

خطب الشيخ على يوسف يوم ٨ خطبة بنادى حزب الاصلاح ، شدد الوطأة فيها على مشروع القنال ، وانتقد المستشار المالى انتقادا مرا ، وود أن لو طلبت الجمعية العمومية تأجيل النظر فى مشروع القنال ، حتى تُمنح البلاد مجلسا نيابيا . وكان الحاضرون كثيرا من طبقات مختلفة . وقال الخديوى — بقاعة الانتظار بمجلس شورى القوانين — إن الشيخ على يوسف لم يتعرض لشيء فى الخطبة ! فقلت كيف ؟ وقد تعرض لكل شيء فيها ؟ فأدبر متشاغلا بشيء آخر ! وزعم بطرس أنه لم يرها !

[ص ٩٢١]

٩ فبراير سنة ٩١٠

افتتح الجنب العالى الجمعية العمومية ، بالخطاب المنشور فى جرائد اليوم . فصاح البرنس حسين ، وتبعه الحاضرون ، ثلاثا : يحى الخديوى ! وانصرف — كما حضر — مع بطرس . وكان البرنس مكتئبا جدا ، لأنه اتصل به أن الأعضاء مجمعون على رفض المشروع .

(٤٨٩) فى الأصل : الخطاب .

(٤٩٠) فى الأصل : « كلما » .

(٤٩١) محمود باشا شكرى ، هو رئيس الديوان التركى الخديوى .

وعقب انصراف الجناح العالى ، توجه جميع الأعضاء لعابدين .
 فخاطبهم الخديوى بما مضمونه أنه يتعشم أن يراهم مجتمعين كل عام ،
 وأنهم يبحثون المشروع بما يستحقه من العناية والاهتمام ، لأن الموضوع
 خطير ، والأنظار من كل جهات العالم شاخصة اليهم ، وموضوعه يهم
 الدول جميعا . ورد عليه [ص ٩٢٣] البرنس ببعض كلمات
 خفيفة ، ثم انصرفوا . فقال لبطرس : هذا غاية جهدى ، وليس لك
 أن تطلب منى شيئا وراء ذلك ! فقال له بطرس : قد صنعت أكثر مما
 يلزم .

ثم بلغ الأعضاء - شفاها - أن الجمعية تنعقد فى الساعة ٤ أربعة
 بعد الظهر . وانعقدت فعلا ، وعقب نلاوة الأوراق المختصة
 بالمشروع ، طلب شواربى تحويله على لجنة . وأيده أمين الشمسى ،
 وخالفهما أباطة وصوفانى ، وطلبا تأجيل النظر لند . فعارضهما البرنس .
 ولكن أباطه بين أن التأجيل لازم للتأمل فى الخطاب الخديوى وتدبر
 معانيه - خصوصا ما جاء فيه من الاشارة إلى استشارة آل خبرة فى
 مسألة القتال - فاضطرب بطرس وارتعشت يده ، وابيض لون
 البرنس . وصاح الأعضاء بالتأجيل . فتأجلت الجلسة إلى الغد .

وقدّم مشروع لائحة العلانية للجمعية العمومية ، فلم يرد الرئيس
 أن ينظرها ، وأراد أن يؤجلها للجلسة القادمة . فالح أباطة ،
 وعارضه سميكة ، وانتهى الأمر بتلاوتها ، والتصديق عليها ، ووجوب
 العمل بها اعتبارا من الجلسة التالية ، ونشرها بالجريدة الرسمية .

وانقضت الجلسة وقد أخذت الكآبة من الرئيسين مأخذها ، وكان
 الحاضر يحس بأن هناك قوة متماسكة ضد المشروع ، وضد كل تعد
 يحصل من جانب الرئاسة أو الحكومة . ولم يند من الحكومة أدنى كلمة
 فى هذه الجلسة .

دعا « اللواء » وجرائد الحزب الوطنى الى القيام بمظاهرة حول الجمعية العمومية ، عند اجتماعها . غير أن المتظاهرين لم يكونوا كثيرين ، وقد استعمل البوليس السدة نوعا ، فبددهم قبل اجتماعهم . وقال الخديوى لنا أمام شوقى : إن هذا يقول بأن رجال البوليس كانوا أكثر عددا من المتظاهرين ! وتغيب عدد غير قليل من تلامذة الحقوق وغيرها فى ذاك الوقت . وكانت وفود من الطلبة تدور على منازل أعضاء الجمعية العمومية لتدعوهم إلى رفض المشروع .

والأفكار الآن تكاد تكون مجمعة على رفضه ، فقد كثرت إقامة الحفلات فى مصر وفى الأقاليم ، التى خطب فيها الخطباء باستقبال المشروع والدعوة إلى رفضه . ولكن هل يستمر هذا التيار ؟ شىء نترك الحكم فيه للمستقبل .

يوم ١٠ فبراير سنة ١٩١٠

عاد انعقاد الجمعية فى الساعة ٤ بعد الظهر . ولم يكن يريد أن يجعلها الرئيس علانية ، ولكن أباطة اتخذ احتياطة ، حيث طلب من الصباح بعض تذاكر دخول ، فأعطاه السكرتير إياها بغير إذن البرنس ، الذى تكذب من ذلك . وبعد الانتهاء من تلاوة محضر الجلسة الماضية ، قرر الأعضاء — بعد مناقشة — تحويل المشروع على لجنة يكون عددها [ص ٩٢٤] ١٩ ، وقدم الرمالى قائمة بأسمائهم ، ووافقت الأغلبية عليها . غير أن علوى باشا طلب إقالته من اللجنة لكثرة أشغاله ، فعرض فتح الله بركات مكانه عبد الحميد عمار . ثم طلب عفيفى باشا إقالته لعدم كفاءته ، فعارضها طلبه سعودى ، فقررت الأغلبية اقتصار اللجنة على ١٧ . فطلب طلبه سعودى إقالته أيضا . وعلى أثر كلمة فاه بها حسن بك بكرى استعفى سميكة ، رغما عن

تفسيرها بما لا يمس شخصيا . فتقرر أن يكون العدد ١٥ ، تحت رئاسة محمود باشا سليمان .

وكان البرنس الرئيس أثناء ذلك منفعلاً جداً ، ومخاطب من يتكلم من الأعضاء ، الذين يظهر كونهم ضد مشروع القنال — بعنف بلغ حد التعدي . وكان يقول — عند خروج الأغلبية على أمر ضد رغبته — إن هذه طبخة مطبوخة . وأخذ يقول الى سعيد وسرى — بصوت عال — : إننا نحن قلعنا عيوننا بأصابعنا لتحويلنا المشروع على الجمعية العمومية !

وطلب أباطة — بتعزيد صوفاني — أن تبين الحكومة ما إذا كان قرار الجمعية في مسألة القنال قطعياً أو استشارياً ؟ فأحال بطرس باشا ذلك على النطق السامى . وجرت بينه وبين السائلين مناقشة — مفسرة في جرائد اليوم التالى — فأسرع الرئيس بانفضاض الجلسة ! وحصل لذلك تأثير سىء في نفوس الأعضاء والعامّة ، أبدته الجرائد .

وقد ارتبكت الحكومة في أمرها ، فإنها رأت أن الاجماع تقريبا على رفض المشروع . وقد بذل بطرس قواه في التأثير على الخديوى بواسطة غورست ، أن يسعى في استمالة المقربين اليه من الأعضاء إلى قبول المشروع ، أو رفضه بناء على سبب لا يمنع الحكومة من قبوله ! وأفهم^(٤٩٢) الخديوى بأنه لا يشتغل في المشروع من النظار الا بطرس — فتأثر الجنب العالى من هذه المساعي ، وأخذ يستميل الأعضاء . ولكن يظهر أن ذلك ضد رغبته الحقيقية .

يوم ١١ فبراير سنة ٩١٠

تقابلت مع السير إلدن غورست في الظهر — وكان عائدا من عابدين —

(٤٩٢) أى : أفهم بطرس الخديوى .

فوجدته مكتبها ، وقال : إن الحالة رديئة ، لأن الأعضاء متعصبون على
الرفض ، وإن الذين استعفوا لم يحملهم على الاستعفاء الا تحالف^(٤٩٣) بقية
أعضاء اللجنة بالطلاق على الرفض !

فاستبعدت له ذلك ، وقلت : إن سير الحكومة والبرنس أثرا في
الأعضاء ، لأنها قدمت المشروع جافا بدون أن تصحبه ببيان فوائده ومزاياه ،
وبذلك تركت الأعضاء تحت تأثير أقوال المعارضين وكتاباتهم . والجرائد
المتشعبة للمشروع يبغض الوطنيون العربي منها ، ولا يقرأون الأجنبي !
ولأن البرنس استعمل الشدة مع الأعضاء ، وتظاهر بمالأة الحكومة ضدهم .

فلم [ص ٩٢٥] يعترض غورست على ذلك . وتكلم قليلا في
فوائد المشروع ، وأشار إلى أن كسيل معارض فيه حتى تلتجىء مصر إلى
الاستدانة منه . وإلى أن المعارضة توجب حرمان المصريين من الحكم
الذاتي ! فلم أجاره على ذلك .

ونخضنا في حديث علاقة مجالس المديرية بنظارة المعارف —
فأبدى ميله إلى مساعدتها . وتواعدنا على أن نعود إلى الكلام في فرصة
أخرى ، بعد ايفاء الموضوع حقه من البحث .

يوم ١٢ فبراير سنة ٩١٠

عُرضت على مكاتبة من كوربيت ، ناظر الارسالية المصرية
بلوندره ، يطلب فيها الأمر تلغرافيا بارجاع طالين من الطلبة المقيمين
في ريدنج ، وهما : نصار والفقي . فأجلت النظر فيها إلى الغد .

يوم الأحد ١٣ فبراير سنة ٩١٠

انحرفت صحتي ، فلزمت البيت إلى يوم الأحد التالي الواقع في

(٤٩٣) أى : حلفهم فيما بينهم اليمين .

٢٠ فبراير سنة ٩١٠ . وفي أثنائها ، أرسل إلى الخديوى - مع الشيخ على يوسف ومع سعيد باشا - أن أسعى فى المشروع . فقلت : إن بطرس أتم ما أتم فيه بالبعد عني ، واحترس أن يشركني فى أعماله فيه . وكنت عرضت عليه أن أدافع عن المشروع أمام اللجنة ، فلم يقبل .

وكنّا - لما أحسنا من الخديوى تأثير بطرس وغورست عليه فى استمالة الأعضاء - سعيّا فى إفهامه أن المشروع اذا نجح ، ينسب النجاح فيه للبرنس حسين ، فيعظم شأنه فى عين انجلترا ، ولا تؤمن عاقبته ! وألقى اليه كل ما حصل من البرنس مما استاء الناس له . فتأثر من ذلك - بعد أن تحققه - وعزم على رفع البرنس من منصبه ، وأصبح ذلك فى حكم المقرر .

ثم حصل الاتفاق بين غورست والخديوى وبطرس على أن يدافع النظار جميعا عن المشروع . وصرح بأباطة بأنه لا يعدل عن خطة المعارضة . وأظهرت أنه لا يمكن استمالة أحد من الأعضاء ، حتى فتح الله بك بركات ! ثم علمت أن الخديوى يُظهر المساعدة على قبول المشروع ، ولكنه يبطن الخلاف .

فى يوم الأحد ٢٠ فبراير

أحسست بالعافية ، فخرجت إلى الديوان ، ومكثت به الى الساعة ١٢ ونصف ، وتكلم معى^(٤٩٤) المستشار فى مسألة الفتى ونصار ، وقال : إن غورست يرى رقتها . فتأثرت من ذلك جدا ، وأظهرت عدم الموافقة عليه . فطلب أن يراجع الأوراق مرة أخرى .

وهيجت هذه العبارة أشجاني ، فاضطربت أعصابي ، ونزلت من الديوان

(٤٩٤) فى الأصل : مع .

مفكرا في الاستعفاء والخلاص من هذه الحالة . ولم آكل^(٤٩٤م) إلا قليلا .

ثم خلعت ثيابي للاستراحة ، وإذا بخير حادثة بطرس وإصابته في نظارة الخارجية قد وصل ، فلبست ، وتوجهت إلى مكان الحادثة ، فوجدتهم [ص ٩٢٦] يضعونه في عربة نقل . وسرت خلفها إلى استبالية ملتن ، فوضع في غرفة على سرير ، وعاد إليه صوباه ، وكان يتأوه . وأصيب عدة إصابات : في جنبه ، ورأسه ، وبين كتفيه .

فطيروا الخبر إلى الخديوى ، وحضر ، وزاره . كما حضر السير إلدن غورست . ولم يكن يتكلم إلا ببعض جمل متقطعة . وأجريت له عملية ، ثم توفي في الساعة الثامنة من اليوم اتتالى^(٤٩٥) .

واستولى على الناس الهلع والجزع ، وقبض على الجاني ابراهيم الورداني الصيدلى ، وأقر بفعلته ، وأنه ارتكبها لخيانته للوطن : بتصديقه على اتفاقية السودان ، ونشر قوانين المطبوعات ، وترؤس^(٤٩٦) محكمة دنشواى ، وترويج مشروع قنال السويس .

ووجدت معه ، وفي صيدليته ومنزله ، بعض الأوراق ، دلت على

(٤٩٤م) في الأصل : « آكل » .

(٤٩٥) في كل هذه الرواية نلاحظ أن سعد زغلول لم يُبد أى تأثير ، لا للحدث ولا للوفاة — على العكس مما أبدى عندما سمع بوفاة صديقه قاسم أمين . ونعتقد أن موقف بطرس المؤيد لمد امتياز شركة القنال ، وموقف سعد زغلول المعارض ، والصراع الذى دار بين الرجلين على نحو ما أوضحته المذكرات ، كان له تأثيره فى سلبية موقف سعد زغلول من الحادث . وعلى كل حال فإن رأى سعد زغلول فى بطرس باشا لم يكن مما يسبب له حزنا على مصرعه . ويمكن للقارئ الاطلاع على هذا رأى فيما سبق (ص ٦٣٩ من الكرامة ١٣) .

(٤٩٦) في الأصل : « وترأس » .

أن هناك جمعية سرية من قصدها إعطاء مصر للمصريين واستقلالها ، ولو مع استعمال القوة . وعثر على عقد تشكيل الجمعية وقانونها . وألقى القبض على كثيرين من أعضائها . ولا يزال التحقيق جاريا .

وتوجهت الأنظار - من أول الأمر - الى تفتيش منازل زعماء الحزب الوطنى ، غير أن سعيد باشا عارض فى ذلك معارضة وافقته عليها . ثم حصل التفتيش بعد ذلك ، لأن المحقق ظن أنه ربما كان مفيدا .

وقد شيعت جنازته باحتفال عظيم جدا ، حضره خلق كثير ، ولكن على غير انتظام . وصحب كثير من المشيعين النعش إلى القبر ، وفى مقدمتهم البرنس حسين والسير إلدن غورست .

وقد فرح المسلمون فرحا عظيما بهذه الحادثة ، واستبشروا بها خيرا ، وتناجوا باستحسان فعل القاتل ، وود الكثير منهم لو يفلت من العقاب ! - أما المسيحيون ، فتأثروا من الحادثة ، وخصوصا الانجليز منهم ، وعلى الأخص الأقباط . وأظهروا العداء والبغضاء للمسلمين ، وامتألت جرائدهم بالطعن عليهم ، وأخذوا يرسلون التلغرافات تارة بالتماس أن يكون رئيس الوزارة منهم ، وتارة بأن يكون لهم على الأقل عضو فى الوزارة .

أما الجناب العالى ، فقد تأثر ، ولكنه كان يحاول كتمان تأثيره وخوفه . وقال - عقب الحادثة - : إنه يلزم وضع الأحكام العرفية . وكان المستشار المالى حاضرا .

وشاع - عقب الوفاة - تعيينى رئيسا للنظار ! غير أنى ما كنت أجد من نفسى رغبة فى ذلك ، لصعوبة مركز الوزارة فى الظروف الحاضرة ، فان الرئيس بين ثلاث قوى متضادة : الخديوى ، والأمة ، والاحتلال . والتوفيق بين هذه القوى المختلفة ضرب من المحال ،

ومما لاه إحداها على الباقيتين إما خطر وإما اضرار بالبلاد .

وقابلنى محمود باشا شكرى^(٤٩٧) ، فقال : أرجوك ، اذا عرضت الرئاسة عليك ، لا [ص ٩٢٧] تقبلها ، لأن الحالة صعبة ، ولا أتمناها لك . فوافقت ، وفهمت القصد . ثم فاتحنى مرة أخرى عما اذا كنت أرى شيئا فى تعيين أحد زملائى ؟ فقلت : لا أرى بأسا من ذلك ، إن كان هو سعيد^(٤٩٨) ، لأن مبادئنا واحدة ، وأعتبره كأخ لى . غير أنه اذا كان من الضرورى بقائى فى الوزارة ، فلا بد أن أتولى نظارة أخرى غير المعارف ، وإنى أفضل الخروج من الحكومة على البقاء فيها . فعاد الىّ فى آخر النهار ، وقال إن الخديوى قبل ذلك .

ثم حضر سعيد ، وأخبرنى بأن الخديوى كلفه بتشكيل وزارة ، فعلق قبوله على استشارى ، وقبولى العمل معه . فقلت : إنى قابل ، وافتكرت أن أكون فى الداخلية تخفيفا للحمل عنه ، أو نقل فتحى إليها . فرأيت منه الميل إلى بقاءه فيها مع اسماعيل صدقى . فلم أشدد . وتقرر أن يتعين فتحى وكيلا للمعارف .

غير أن ذلك لم يتم ، لأن حشمت وسرى لم يقبلا المعارف بهذه الكيفية — أى أن يكون لهم الاسم ولغيرهم الفعل — وتوجه سعيد إلى غورست ، فقال^(٤٩٨م) له : إن الثقة بك أدت إلى الاتفاق على تعيينك ، غير أنك مشهور بالميل للخديوى وتنفيذ رغائبه ، وهى قد تكون خارجة عن حد المصلحة فى بعض الأحوال ! فأجابه بالسير على حسب ما تقتضيه المصلحة .

(٤٩٧) محمود باشا شكرى ، هورئيس الديوان التركى الخديوى .

(٤٩٨) أى : إذا كان المعين محمد سعيد .

(٤٩٨م) أى : قال غورست .

وكان غورست عرض على الخديوى - فيما أخبرنى به شكرى وسعيد - اسماعيل سرى ثم رشدى^(٤٩٩) ، فلم يقبل الخديوى ، وعرض أن يكون الاختيار بين سعد وسعيد ، فتخرف غورست من سعد وشدته ، وحصل الاتفاق على سعيد .

ثم تكلم معى الخديوى كلاما مملوءا بالانعطاف ، فشكرته عليه . وقد اجتمعنا - قبل التأليف الرسمى - فى بيت سعيد ، واستدعى سابا باشا ، فأخذ^(٥٠٠) يلقي أسئلة عن خطة الوزارة الجديدة بالنسبة للدستور ، وتسكين الأفكار ، والعمل فى الحكومة . وأظهر أنه لا يريد أن يكون ناظرا بالاسم دون الفعل . وكان يسأل السؤال ولا يسنوفى الجواب عنه ، وينتقل إلى غيره ! وتبين لى أن كل هذا رياء فى رياء ، وأنه فى الحقيقة قابل ، ولكن يريد الظهور أمامنا بمظهر أبى النفس . فأبان له سعيد بعض الشيء ، ووضحت له الباقي .

ثم توجهنا - بعد الظهر - إلى الحضرة الخديوية ، فهنأتنا ، وقالت إن أقصى أمانيتها أن نشتغل بالاتحاد ، ونعمل على كتمان مداولاتنا حتى لا تتناقلها العامة .

ثم توجهنا - بناء على رغبته - إلى البرنس حسين ، فأظهر عدم الرغبة فى بقائه فى مسنده ، لنفور أعضاء المجلس والجمعية منه ، وامتناع أغلبهم عن زيارته ، وتكلم الجرائد فى حقه . فراجعته سعيد مرارا . ولم أفه بينت شفة [ص ٩٢٨] رغبا عن توجيهه أغلب الخطاب الى . فسألنى عن سبب سكوتى ؟ قلت : إكتفاء بكلام الرئيس ! .

(٤٩٩) أى عرض اسماعيل سرى ثم رشدى لرئاسة النظار .

(٥٠٠) أى : أخذ سابا باشا .

ثم توجهنا إلى السير إلدن غورست ، فقال — بعد أن أبدى تأسفه على وفاة بطرس باشا — إنه مسرور من تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وإن الاحتلال يرسم خطة الأعمال العامة لمصلحة البلاد ، وأنه ينبغي أن تحافظ الوزارة على كتمان مداولاتها ، وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب بالتي هي أحسن ، وأنه لا أغلبية في مجلس النظار عند اتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع .

وكان الكلام بتكلف ولا حرارة فيه ، فلم أتلقه بالارتياح ، وقلت — عند الانصراف — لسعيد ورشدي : إن هذا الكلام يشبه أن يكون درسا لأطفال ، لا بيانا لخطة حكومة ! ثم زرنا والدته خديوى ، ثم الحرم ، وتقابلنا مع الحضرة الخديوية في القبة ، ولم يحصل في هذه الجلسة ما يستحق الاثبات .

أصر البرنس حسين على الاستعفاء ، فقبل ، فأبدت رغبتى أن أتعين مكانه ، ولوبغير مقابل ، لأنى رأيت أن هذا المركز مهم ، ويمكننى أن أخدم فيه بلادى خدمة نافعة . فتوقف سعيد وقال : إن خرجت من الوزارة فلا أبقى فيها . فلما رأيت منه هذا الانعطاف الشديد ، عدلت . ثم عرضت الرئاسة على فخرى باشا ، فرفض بتاتا . ولمح له غورست — بعد الرفض — بالمرتب ! فاستاء من هذا التلميح ، وزاده اصرارا . ورفض عدلى أيضا . ثم طلب مظلوم أن يكون له مرتب مساو لمرتب السالف (٥٠١) . فلم يقبل المستشار المالى .

وحينئذ عاودت الكلام فى ترشيحى ، فاقنع سعيد . ولكن يظهر أن أباطة أضعف اقتناعه . ومع ذلك فقد عرض الأمر على الخديوى ، فأبى ، وقال له : إن خروج سعد من الوزارة يكشفك ، ويعرضك

(٥٠١) هكذا فى الأصل : وقد تكون العبارة : « لمرتب السالف » — أى للمرتب الذى كان يتقاضاه البرنس حسين .

لمسؤولية لا يمكنك تحملها . فلا تفرط فيه . وأما غورست فقد رفض بتاتا ، ولم يقبل أن يتناقش في الموضوع ، فعرضوها على عزيز عزت وسرهنك ، فرفضوا . واشترط عزيز عزت توسيع اختصاصات الشورى ، وتعديل طريقة الانتخاب ، فتعين محمود باشا فهمى .

وقد اجتمع مجلس النظار يوم الاثنين الماضى ٢٨ فبراير سنة ٩١٠ تحت رئاسة الجنب العالى . وأهم ما تقرر فيه : اختيار « فلتر چقل » لترشيح مياه القاهرة . وقد كنا متوقفين في اختياره ، غير أن غورست أسر إلى سعيد بأنه يرجو منه ألا نتوقف في الأمر ، لأنه [ص ٩٢٩] فرط منه — في محادثته مع مسيور ديوقنصل فرنسا — أنه لا يمكن قبول « فلتر شاپال » . فلذلك لا يمكن العدول عن هذا . قال سعيد : إنى لا يمكنى أن أخفى ذلك عن اخوانى ، بل لابد أن أوقفهم عليه ، لأن ذلك مبدئى (٥٠٢) . وبناء عليه تقرر قبول « فلتر چقل » .

وعارض الخديوى كثيراً في اعطاء عزيز باشا عزت النيشان المجيدى الأول ، لمناسبة استعفائه . ولكنه ارتاح لمنح رتبة فريق لسرهنك باشا . وأظهر امتعاضه من تعيين محمد محمود محافظا للقنال ، وقال إنه كان يتوهم أنه محافظ لبور سعيد دون الاسماعيلية والقنال . وكاد يسقط التعيين ، ولكنه عدل بعد اظهار عدم الارتياح .

ثم اجتمعنا — مرتين — بمنزل سعيد ، لقراءة أجوبة الحكومة على رغبات الجمعية العمومية التى أبدتها العام الماضى . وحضر المستشار المالى فى أولها ، وحصل الكلام فى مسألة القنال ، وهل الأحسن ارجاؤها أو سحب المشروع ؟ فلم نستحسن السحب ولا الارجاء .

ثم حصل الكلام فى عرض ما يصرف من الاحتياطى — أثناء

(٥٠٢) فى الأصل : « مبدأى » .

السنة - على مجلس الشورى ، قبل صرفه . فكان سابا وحشمت يحاولان عدم صحة عرضه ، غير أنى تغلبت - مع رشدى - عليهما . وانتهى الأمر بمراجعة الجارى فى المجالس الأوروبية .

ثم اجتمعنا أمس - ٥ مارس سنة ٩١٠ - عندى ، وأخبرنى سعيد بأن الخديوى متأثر من جواب السير جراى فى مجلس النواب بأنه لا يعلم إن كان للخديوى أسهم فى شركة القتال ! قال سعيد : وإن الخديوى يريد أن نسعى لدى أعضاء الشورى فى حملهم على اتخاذ قرار يُلطف الرفض ، ويفتح للحكومة بابا فيها بعد .

فتداولنا فى هذا الأمر طويلا ، واتفقنا على أن الأمر أصبح الآن متعذراً ، وأن الخطوة التى جرت عليها الحكومة فى هذه المسألة أولا ، ثم قتل بطرس بسببها ، وجواب السير جراى المشار اليه - كل ذلك جعل من المستحيل حمل الأعضاء على قرار غير الرفض . وأن سعيد باشا يجب عليه أن يفهم الخديوى وغورست هذه الحقيقة ، كما ينبغى له أن يفهم منها ما هى تلك الطريقة التى يريدان من المجلس سلوكها ؟ وما هى الغاية منها ؟

ومع كونى عالما بالصعوبة ، ومتحققا من أن كل سعى منا لا يفيد ، بل يعرضنا لنقد الناقدين - فانى سأجس نبض بعضهم مرة أخرى ، ليعلم الخديوى وغورست مقدار ما فى نفوسهم من التحمس ، وما فى قلوبهم من شدة البغض للمشروع ، واستحالة قبولهم اياه .

ثم قررنا أن نجتمع هنا فى الساعة السادسة مساء من كل يوم . [ص ٩٣٠] ثم حصلت عدة اجتماعات بشأن المشروع ، أظهر فيها سابا باشا استحسانه له ، وامتناعه عن تعضيد فى مجلس الشورى لعدم إلمامه بجميع أطرافه ، والتمس من الجناح العالى معافاته من ذلك .

وطلب منى الجنب العالى - غير مرة - أن أدافع عنه أمام الجمعية العمومية ، فأظهرت الالباء حتى أقنع بفائده .
وقد قرر القومسيون للجمعية العمومية وجوب رفضه ، لأن فيه غبنا بالحكومة المصرية ، ولعدم ضرورة انجازه في هذا الوقت .

وقد كان ألح غورست على سعيد بأن يتكلم هو وأنا أمام الجمعية العمومية في صالح المشروع ، فقلت - في اجتماع بمنازل سعيد حضره النظار جميعا - : إني مستعد للدفاع عنه اذا وعدت الحكومة باحترام قرارها (٥٠٣) . على أنى لا اكتفى بهذا الوعد ، لأنهم قد يبذلونه ثم يخلفونه ، ولا نجد - اذ ذاك - وسيلة لالزامهم بالوفاء به . فاللازم أن يؤذن لنا بأن نصرح للجمعية العمومية أن قرارها سيكون قطعيا في الموضوع . فان فعلنا ذلك ، آما الخلف في الوعد ، وأدينا خدمة جليلة لأنفسنا وبلادنا .

فترددوا أولا في قبول هذا الرأي ، فمازلت بهم حتى استحسونه ، وجمعت كلمتهم على السعى في تنفيذه .

ثم اجتمعنا - بنظارة الداخلية - مع المستشار المالى ومسيو روكاسيرا ، اللذين كانا يعارضان هذه الفكرة . غير انى أقنعتهما بصوابها ، فاقنعنا ، وذهب المستشار المالى فأقنع بها السير إلدن غورست ، وأخبر بذلك تلفونيا سعيد باشا . فسررنا لهذا النبأ ، ووعدنى كل من الزملاء بوليمة احتفالا بهذه الفكرة المفيدة (٥٠٤) .

(٥٠٣) أى : قرار الجمعية العمومية .

(٥٠٤) حتى نعرف أهمية فكرة سعد زغلول في جعل قرار الجمعية العمومية قطعياً في مسألة قنال السويس ، يجب أن نتذكر أن الجمعية العمومية لم تكن لها من سلطة تشريعية غير التصديق على ضرائب جديدة . فإذا حصلت الجمعية العمومية على حق الرأى القاطع في مسألة خطيرة مثل مسألة مد امتياز شركة قنال السويس ، فإن هذا القرار يعد قراراً ثورياً .

ثم اجتمعنا بمنزل سابا باشا - بعد أن ودعنا البرنس محمد على يوم سفره إلى سوريا - وجرى ذكر كيفية الدفاع عن مشروع القنال أمام الجمعية العمومية ، فقال رشدى : إن سعيد باشا يبدأ الكلام باعلان الجمعية ان قرارها سيكون قطعيا . ثم تتولى أنت الدفاع .

فشعرت - من هذا - أن بينهم وبين سعيد اتفاقا على ذلك ، فعارضت فيه ، وقلت : إن الألزم أن أباشر أنا الاعلان ، لأنى محتاج لعطف الجمهور على بواسطته - وكنت عند ابداء ذلك متأثرا - فقال سعيد : إني الرئيس ، ولى الحق فى ذلك ، ولا أود أن أكون فى الجمعية صفرا .

قلت : لك أن تتولى جميع الكلام ، ولكن ليس لك أن تجزئه على هذه الكيفية ! وإنى لا أريد نفعاً من الاعلان ، بل دفعا لضرر السخط على سبب الدفاع عن مشروع يكرهه الجمهور ، ثم انصرفنا على غير طائل .

وبعد ذلك حضر عندى أباطه ، وقد كان فاتحه سعيد فى الأمر ، وأظهر له تأثيره منه . وكنت متأثرا أيضا ، ومصررا على عدم الكلام بالمرّة ، لأن ذلك ليس من خصائصى ، بل من اختصاص [ص ٩٣١] ناظر المالية وناظر النظار . فألح على بالعدول عن هذه الفكرة رعاية لخاطر سعيد . فقبلت ، بشرط أن نتقاسم الدفاع عن المشروع .

واجتمعنا فعلا ، وقسمناه كما يأتى :

يعلن الرئيس أن القرار قطعى ، ثم أتكلم أنا عن الغبن ، ويتكلم اسماعيل باشا سرى عن الحاجة للمال^(٥٠٥) ووجوه صرفه ، ورشدى

(٥٠٥) فى الأصل : « الحالة للمال » - وهى سقطه قلم .

عن المخاوف التي تهددنا اذا لم يُقبل المشروع ، وحشمت عن قرارات مجلس ادارة شركة القنال فيما يتعلق بعوائد المرور ، وسابا باشا فيما يختص بضمان صرف مبلغ النقود الناتج من المشروع في الأوجه المخصصة له .

وقد كان المستشار المالى أعد ردا ، فتلونه جميعا ، وعدلنا فيه ما عدلناه . وقد بحثته جيدا ، وطالعت كثيرا من الكتب فى القانون الدولى ، ورأيت العلماء يكادون أن يكونوا مجمعين على أن هذا القنال لا يعود إلى ملكية مصر بعد نهاية مدة امتيازه . وأخبرت بذلك أباظة .

ثم انعقدت الجمعية العمومية . فأحسست من أعضائها سوء ظن بنا ، فاننا عرضنا عليهم - فى الجلسة الأولى - أن يأذنوا بطبع تقرير اللجنة المعنية منه ، حتى لا يطول الوقت على النظر فيه - فرفضوا ذلك ، مع أنه كان نافعا لهم . ثم - فى الجلسة التى انعقدت للنظر فى المشروع - تلا^(٥٠٦) الرئيس مقالا وجيزا ضمنه ذلك الاعلان - ولم يكن قد أطلعنى من قبل عليه - فصفق الحاضرون لهذا الاعلان ، وصاحوا بالدعاء للوزارة الحاضرة .

ثم تكلمت - غير أنى استوفيت الكلام عن الموضوع كله ، ولم أشعر بتذمر^(٥٠٧) من دفاعى عن المشروع ، بل صفق الناس لآخره . وأرادوا المداولة فى الحال ، واصدار القرار ، ولكن البعض عارض . وتأجلت المسألة الى جلسة أخرى ، بعد أن رد أباظة على ردا دل بعضه على أنه لم يفهم جيدا بعض النقاط التى تكلمت عليها .

ثم حضر عندى فى اليوم التالى ، وطلب منى أن لا أتكلم اذا

(٥٠٦) فى الأصل : « تلى » ، وصحتها « تلا » .

(٥٠٧) فى الأصل : « بتزمر » .

تكلّموا ! قلت : اذا كان فى الكلام شىء يغيّر الحقيقة وجب علينا الرد عنه ، أما اذا لم يكن هناك شىء جديد يستحق الرد فلا كلام . ثم جَمَعنا سعيد باشا عنده ، وعرض علينا فكرة عدم الكلام . ومال الجميع لرأيه .

وكنّت ساكنا ، فقلت : إننا تحصلنا على الإذن بذلك الاعلان ، فى مقابلة الدفاع عن المشروع . وفى عدم الرد على ما يستحق الرد إخلال بما وعدنا به . ثم هولا ضرر فيه ، لأن الكلمة الأخيرة للجمعية العمومية . فالرأى أن نرد على ما يستحق الرد ، حتى لا نرمى بتقصير أو بمالأة . فعدل الكل عن رأيهم ، واستحسنوا هذا الرأى .

ثم انعقدت الجمعية العمومية (٥٠٨) ، وقدم أباظة وبعض زملائه ردا مطولا [ص ٩٣٢] تلى فى الجلسة . فأردت الرد عليه ، فعارض أباظة معارضة شديدة . وحصلت بينى وبينه مناقشة طويلة — من ضمن ما قلته فيها : إن الأحسن — لصالحكم — أن تسمعوا ردى ، لأنه ليس فيه ما يضركم ، ولكن فى منعى عن الكلام ضررا بالحرية التى تريدونها . فلا تعملوا لنقض ما تسعون لتمامه .

فقرروا بمنعى من الرد . ولم يتكلم أحد من اخوانى بكلمة . ثم تداولوا فى المشروع ، ورفضوه بالاجماع تقريبا — كل ذلك وما فهمت شيئا من سكوت اخوانى ولا من الحاح أباظة بالمنع من الكلام ! ولما خرجنا لم أر من إخوانى شيئا من علامات التأثر ، وقلت لهم : هل يصح أن تسكتوا ، وأن لا يساعد واحد منكم بكلمة ؟ فلم يجروا جوابا .

وشاعت إشاعات — بعد ذلك — بأن أباظه أفهم كثيرا من الأعضاء — قبل الدخول فى الجلسة — بأن النظر على غير رأى فى الكلام ، وأن عندى أمورا لو تركوا لى التكلم بها لأضرت بالبلاد ضررا

(٥٠٨) فى يوم ٤ ابريل ١٩١٠ .

كبيراً ، لذلك وجبت معارضتي . ونشرت بعض الجرائد - كالعلم ومصر الفتاة - أقوالاً تقرب من هذا المعنى ، ومنها الإشارة لأنى كنت أسعى لدى كثير من أعضاء الجمعية العمومية فى قبول المشروع ! - مع أنى لم أقابل منهم أحداً فى مدة نظر المشروع إلا أباظه - وحاله معروف - وفتح الله بك بركات ، وكان من أشد خصوم المشروع مع أنه من أقرب الناس الى .

ولقد أخذت من كل ذلك أن فى الأمر سرا تكشفه الأيام . وقد دعانى - عقب ذلك - الخديوى للقبه ، وتكلم معى فى موضوعات شتى ، منها موضوع القنال . ولم أفهم منه شيئاً ، ولا ما كان الغرض من هذه المحادثة .

وانقطعت الصلة بينى وبين أباظه ، ولكنه ابتداءً يتردد على الجنب العالى ، واستمرت الحالة بينه وبين سعيد على ما كانت من قبل عليه (٥٠٩) .

صار التحقيق فى قضية قتل بطرس باشا بمباشرة عبد الخالق ثروت ، واتهم كثيراً بالاشتراك مع الوردانى فى الجريمة ، لأنه عثر على أوراق تدل على أن هناك جمعية سرية - من أهم أعضائها الوردانى - غايتها جعل مصر للمصريين بوسائل كثيرة ، منها القوة . ولم يوجد بالقانون المصرى نص يعاقب المؤامرات السرية - إلا فى أحوال مخصوصة ، ليست حال أولئك المتهمين منها - فرأى النائب العمومى عدم ادانة المتهمين ! .

وقد استحسنت - مع سعيد - أن نعرض الأمر على لجنة من

(٥٠٩) كتب سعد زغلول فى الكراسة ٢٠ عن هذه النقطة يقول : « وقد استمر أباطة ملازماً لبيت سعيد ، ولم تمر ليلة بدون أن يجتمعا » .

مستشارى الحكومة الخديويين ، حتى لا يكون للأقباط - والانجليز خصوصا - وجه لانتقاد إخلاء سبيل أولئك المتهمين .

ولم تكن النيابة بحثت - فى التحقيقات التى أجرتها - عما اذا كان الاشتراك على عقد الجمعية السرية ، يمكن أن يتخذ دليلا [ص ٩٣٣] على اشتراك أعضائها فيما يرتكبه أحدهم من الجنايات تنفيذاً لأغراضها - كما ذهب اليه جارو وغوستان هيل . فاتفقت الآراء على أنه وإن كان القاضى لا يحكم بالادانة على أولئك المتهمين ، ولكن الأولى تقديمهم لقاضى الاحالة ، لأنه هو الذى يمكنه أن يفحص التحقيق جيدا ، ويسمع ما يشاء من الأقوال ، ثم يفصل فى الدعوى بالاحالة أو بالحفظ . وكان النائب العمومى من هذا الرأى أيضا .

تقدمت القضية لقاضى الاحالة ، ثم ضبط جواب وارد لأحمد فؤاد ، التلميذ بمدرسة الطب ، من تلميذ تابع لارسالية الجامعة المصرية بليون ، يدعى محمد كمال ، يدل على أنه هناك مخبرة فى شأن استعمال الارهاب وسيلة لانقاذ مصر من الاحتلال . وكان قدم هذا الخطاب صاحب جريدة « مصر » للسير إلدن غورست ، وهو سلمه للنائب العمومى ، الذى قال لى وللمستشار : إنه أصبح يرى أن قاضى الاحالة يحيل المتهمين حتما على محكمة الجنايات بسبب هذا الخطاب .

ثم صدر أمر القاضى بأن لاوجه لاقامة الدعوى عليهم . وحصل الكلام بين الخديوى والسير غورست وسعيد باشا بشأن رفتمهم من المدارس والحكومة . وتكليف النائب العمومى بتقديم تقرير الى النظارات التابعين لها عن تهمتهم . فقدم التقرير لنظارة الحقانية ، وهى أرسلته للأشغال والمعارف ، فقرر مجلس النظار رفتم الموظفين ، وقررت نظارة المعارف رفتم التلامذة وحرمانهم من الامتحان .

فتكلمت فى مجلس النظار بشأن شدة عقوبة التلامذة ! فعارضنى

سعيد ورشدى — ابتداء — بأن ذلك ليس من خصائص مجلس النظر .
ثم عدلا عن هذا الرأى ، وتقرر — بطريقة غير رسمية — الاكتفاء
بالرقت والحرمان مدة سنتين فقط . غير أن نظارة المعارف — بعد أن
اتفق ناظرها معنا على هذا القرار — أصرت على رأيها الأول ، ونفذته .
ولما علمت بذلك من الجرائد ، كلمت فيه رئيس النظر ، ولكنه لم
يستطع أن يفعل شيئا ، لأن نظارة المعارف انتصرت لجورست الذى
أيدها .

هذه الحادثة ألقت الذهن الى أن فى القوانين المصرية نقصا بالنسبة
للجمعية السرية يجب سده ، فكلف مسيو برنيوت^(٥١٠) بأن يضع
مشروعا لتكميل هذا النقص — ويميل هذا المستشار لكثرة التشريع ! —
فوضع مشروعا بتعديل جملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق
الجنايات ، من ذلك تعديل المواد المختصة بمعاينة التعدى على الحاضرة
الخديوية ، حيث جعله جناية لاجنحة . ووضع نصا جديدا لمعاينة من
يتعدى بالطعن على الاحتلال . ونصا آخر يعاقب [ص ٩٣٤] على
« الشروع » فى الجنح كما فى الجنايات . ثم نصا يعاقب من يكتب كتابة
فى قضية مرفوعة للقضاء ، أو تكاد ترفع اليه ، بقصد التأثير على
القضاة . ثم النصوص المختصة بالاتفاقات الجنائية ومسؤولية أرباب
الصحف والتهديد . وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم
الجنايات .

فعارضت فى الأول والثانى والثالث ، وعارض سعيد فى الرابع .
فأما الأول ، فلأن الأحكام الصادرة فى التعدى على الخديوى لم
تصل بالعقوبة إلى أقصاها ، فلا يمكن الحكم بعدم كفايتها وضرورة

(٥١٠) Sir William Brunyate ، المستشار القضائى الانجليزى للحكومة
المصرية .

التعديل . على أن في هذا التعديل إشارة لكون الخديوى مهددا - مع ان الأمر ليس كذلك .

وأما الثانى ، فلا حاجة إليه ، لأن التعدى على الاحتلال إما أن يكون فى شخص الموظفين الانجليز - والظعن عليهم معاقب عليه بالنصوص التى تعاقب الظعن على الموظفين - وإن لم يكن فى أشخاصهم ، ففانون المطبوعات الادارى كفىل بالعقاب .

وأما الثالث ، فلأن « الشروع » فى الجنج لا أهمية له ، ولذلك لم يعاقب عليه فى الشرائع الأخرى ، ولم يظهر أن هناك ضررا فى ترك معاقبته .

وأما الرابع ، فإنى كنت مستحسنه ، لأنه لا ينبغى التأثير على القضاء بحال من الأحوال ، وانما تجب مراقبته ، ويصح انتقاده بعد الحكم لاقبله .

ولكن سعيد - مع موافقته على ذلك - رأى أن فى إمضاء المشروع فى الظروف الحاضرة ، إثارة للسخط العام . فطلب من غورست ارجاءه . فأرجىء .

أما التعديلات الأخرى ، فكلنا أقرناها ، وقرأتها مع سعيد وراسم فى منزل الأول .

فأما مسؤولية أرباب الصحف ، والتهديد ، وإحالة محاكمة الصحافة على محاكم الجنايات - فلأنى كنت أرى ذلك من زمان مديد ، وكنت أندد بشارع^(٥١١) سنة ٩٠٤ لالغائه المواد المختصة بتلك المسؤولية وبالتهديد ، وأستحسن أن يكون لمحاكم الجنايات الحق وحدها فى الفصل فى قضايا الصحافة .

(٥١١) أى : بتشريع .

وبعد أن أقر هذه المشروعات مجلس النظار ، تحولت على مجلس الشورى ، فقامت قيامة الجرائد ، وعدوها تقييدا للحرية ، وأنحوا باللائمة الشديدة على الحكومة - خصوصا فيما يتعلق بمشروع تغيير الاختصاص - وعدوه مقيدا للحرية . فتركهم ينتقدونه .

تكلم غورست مع رشدى - بصفة كونه ناظرا للخارجية - فى شأن أرض واسعة كانت تابعة للسودان ، وأجرتها الحكومة الانجليزية إجارة مؤبدة للبلجيك ، فى نظير أن هذه أجرت لتلك قطعة أرض من أملاكها على التأييد أيضا . وطلب منه أن تتنازل الحكومة المصرية عن تلك القطعة نهائيا ! فتداولنا الأمر ، وقررنا أن لا نتنازل ، وأن الحكومة الانجليزية [ص ٩٣٥] تتصرف بدون دخل الحكومة المصرية . واتفق سعيد مع غورست على ذلك .

بعد أن رُفض مشروع القنال ، تكلم غورست والمستشار المالى مع سعيد ، فى شأن احتياج السودان لمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ، ووجوب اقتراضه ! وفى أثناء جريان المخابرات فى هذه المسألة ، طلب المستشار المالى أن يقابل سعيد فى جلسة خصوصية ، وأسرّه فيها بأنه يراد تعديل قانون المعاشات بالنسبة لمسبرو (٥١٢) لأنه زاد عمره عن الخمسة وستين سنة ، ويجب حتما أن يفارق الخدمة مع شدة الحاجة اليه .

وأنه - بهذه المناسبة - يحسن تعديل نصوص القانون بالنسبة للنظار على احدى طريقتين : إما أن يكون الحد الأقصى ألف جنيه ، والماهية التى يربط المعاش عليها ٣٠٠٠ جنيه - أو يكون الحد الأقصى ١٢٠٠ جنيه ، والماهية المذكورة ٢٤٠٠ جنيه .

وقد حصل كلام فى هذه المسألة زمن بطرس باشا ، لكنه عارض فيها بشدة ، لأنه لم يكن مستفيدا منها ! ولكن الخديوى كان وعد بها من

(٥١٢) هكذا تقرأ . وهو عالم الآثار المعروف ، وله شارع بالقاهرة باسمه .

نفسه . وبعد أخذ ورد ، تقرررت الطريقة الثانية ، وهى مفيدة للأشخاص الآتية أسمائهم على الترتيب الآتى : سابا ، سعيد ، سرى ، حشمت ، سعد ، رشدى . ويظهر أن المستفيدين من هذه الطريقة أكثر ، سعوا فيها . ولكنى لا أجزم بذلك .

وُضع المشروع بهذا المعنى ، فقلت لهم جميعا : الأحسن تأخيرها الآن ، لأن الظروف غير مساعدة على اظهاره . فسيقولون فينا إننا رضينا بتلك السلفة للسودان ، ومشروعات القوانين الجديدة ، فى نظير تحسين معاشنا . ويكون لهذا الانتقاد وجه من القبول عند العامة وخصوصونا .

فلم يحفلوا بهذا النصح ، حتى قلت لهم : ليتنى لم أكن معكم ! تحولت تلك المشروعات على لجنة من مجلس الشورى ، فرأت أن تتدب وفدا منها للتكلم مع غورست ، ثم مع الحكومة ، فى شأن تلطيفها . فقابل الوفد الأول (٥١٣) ، فلم يظفر منه بنائل (٥١٤) ، حيث قال لهم : فلينظر المجلس فى المشروعات ، وبعد ذلك نرى ما يكون .

وقابلوا سعيد فلم يكونوا معه أسعد حظا ، وانتهاز هذه الفرصة وفاتحهم فى مشروع المعاش - كما أخبرنى هو به - وقال لهم : إن كنتم تترددون فيه فلا أرسله لكم . فوعده بتأييده .

وانصرفوا إلى ، فلم أعدهم بشىء . ولكنهم طلبوا منى أن أفكر فى جعل الاتفاقات الجنائية قاصرة على الجمعيات والعصابات والجناح والجنايات السياسية . فوضعت نصا بهذا المعنى ، وعرضته عليهم ، فلم يقبلوه .

(٥١٣) أى : قابل غورست .

(٥١٤) أى : لم ينل منه شيئا .

ثم قررت اللجنة ، بأغلبية خمسة آراء ضد ثلاثة ، بقبول مشروع تغيير الاختصاص - لا بناءً على الأسباب التي أبدتها الحفائية ، لأنهم اعتبروها جارحة لخواطر القضاة [ص ٩٣٦] الابتدائيين ، وغاضة من كرامتهم . ولكنهم لم يبدوا أسبابا أخرى .

وقد حصلت مناقشة بينى وبين أباظة بالمجلس بخصوصه ، انتهت برفض هذا المشروع . ثم عدلت اللجنة - وبعدها المجلس - مشروع الاتفاقات الجنائية ، بأن جعلوه قاصرا على الجمعيات والعصابات ، وغيرها من الاتفاقات ، التى يكون المشتركون فيها خمسة أشخاص فأكثر ، وموضوعها ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد الحكومة أو أحد موظفيها . ولم أشأ أن أناقشهم فيما عدلوه خشية أن يرفضوه . وكان تعديل اللجنة قاصرا على الجمعيات والعصابات ، ولكنى أشرت عليهم بعدم كفاية ذلك ، فأضافوا « الاتفاقات الأخرى » . ورأيت أن أشكر اللجنة على اهتمامها بالمسألة ، والمجلس على اشتراكه فى الشعور بنقص القانون ووجوب سد ذلك النقص .

ولكثره بحثى فى موضوع المادة ٤٧ ، ومطالعتى لموضوعها فى الكتب المختلفة ، تبين لى أن المشروع معيب من الأوجه الآتية :

أولا : لأنه يعاقب الاتفاقات التى يكون موضوعها فعلا جنائيا واحدا ولو كان جنحة ، مع أن القوانين الأخرى - خصوصا القانون الفرنساوى - لا يعاقب الاتفاق الا اذا كان القصد منه ارتكاب جملة أفعال جنائية . وهذا هو الصواب ، لأن الاتفاق على فعل واحد لا يهدد الهيئة الاجتماعية ، ولكنه يهدد موضوع هذا الفعل وحده ، ولا يدل على تشرر^(٥١٥) المتفقين ، ولكن يدل على أن هناك باعثا حملهم على هذا

(٥١٥) هكذا فى الأصل : أى لا يدل على أن المتفقين أشرار .

الاتفاق - وقد يكون هذا الباعث محمودا - ولا يلتزم مع مبدأ : عدم عقوبة الأعمال المحضرة ولا الشروع ، اذا خاب العمل أو لم يتم بارادة الفاعل .

ثانيا : لأن المشروع يعاقب الجنح والجنایات ، ولو كانت لفكرة غير فوضوية . على أن القانون الفرنساوى لا يعاقب إلا على سلسلة الأعمال الفوضوية . نعم إن النص فيه^(٥١٦) عام - ولكن اتفقت كلمة الشراح على اختصاصه بذلك النوع من الأعمال .

ثالثا : لأن المشروع لا يعاقب فقط التصميم والنية المنعقدة ، بل الفكرة الحائمة التى لم تَقَر ولم تبلغ درجة التصميم . ولم يقتصر كذلك فى العقاب على التصميم أو الفكرة المنجزة ، بل على المشروطة أيضا . وهو قلب لمبدأ قانون العقوبات ، الذى لا سيطرة له على الخواطر والنيات ، ولا يعاقب على ما فى السرائر ، بل على الأعمال الظاهرة ذات الأثر فى الخارج .

[ص ٩٣٨]

ولما تفتنت لهذه العيوب ، أردت تعديله بما يجرده عنها ، فتكلمت مع المستشار ، فلم يقبل ، ووضع نوته^(٥١٧) بما فى تعديل الشورى من الاعتراضات . ثم سافرت الى الاسكندرية ، وكان سعيد أخبرنى - بالتلفون - بأن غورست يريد مقابلتى ، ثم قال^(٥١٨) لى إن ماكلرث كتب اليه عن رأيك^(٥١٩) فى المشروعات ، وإنه^(٥٢٠) أوقف الكلام معه لما بعد مقابلتى .

(٥١٩) أى : رأى سعد زغلول .

(٥٢٠) أى : سعيد .

(٥١٦) أى : فى المشروع .

(٥١٧) أى : مذكرة .

(٥١٨) أى : قال سعيد .

فبسطت له فكرى ، وقلت : إنك اذا كنت مستعدا لتعزيد رأيى ، فانى استمر فيه . فقال لى : إن الظروف لا تساعدنى على ذلك . والأحسن أن ندفع بالتى هى أحسن ، فإن لم نجد بدا من القبول ، قبلنا .

فذهبت إلى غورست ، وأبدت إليه ترددى فى المشروع ، وأسفى على عدم ملاحظة ذلك من قبل . فقال : إن ما تقوله وجيه ، ولكن سبق السيف العزل ، لأنى كتبت إلى حكومتى ، ويصعب التغيير بعد ذلك . ويلزم أن نتدبر فى خطاب لمجلس الشورى يكون مطمئنا (٢٠٢٠) . وقال : إن ماكلرث استشار فتحى وروكاسيرا وغيرهما ، فوجدهم على غير رأيك .

ولكن المستشار لم يكن أخبرنى بشيء من هذه الاستشارة ! فعدت إلى سعيد ، وأخبرته بالنتيجة .

[ص ٩٣٧]

ثم عدت إلى مصر ، وعاد الكلام فى المشروعات مع المستشار ، حيث قصصت عليه ما دار بينى وبين غورست ، فقال : إنك كنت راضيا عن المادة ٤٧ . قلت : نعم ، واشتركت فى وضعها . غير أنه تبين لى بعد ذلك ضررها بالحالة التى هى عليها ، وكثيرا ما يحصل أن يتغير فكر الانسان فى الشيء الوحيد — كما حصل لك فى نفس هذا المشروع ، فإنه كان لك فيه كل يوم رأى جديد .

وقد كان وضع مذكرة يرد فيها على تعديل الشورى ، وورد فيها أن القانون الفرنساوى يعاقب الاتحاد اذا كان موضوعه جناية واحدة ، واذا كانت الجناية غير سياسية . فأفهمته خطأه فى ذلك ، وأطلعتبه على

(٢٠٢٠ م) فى الأصل : « مطمئنا » - بالعامية .

ما كنت اطلعت عليه من سُراح القانون الفرنساوى ، فاقنتع .

ثم وقع الاتفاق على أن يُكتب لمجلس الشورى خطاب يتضمن
عدم تطبيق المادة ٤٧ ، إلا فى الأحوال التى تهدد الأمن العام حقيقة ،
لأنى كنت أقول له إن الاتفاق على جناية واحدة ، أو على عدة جنایات
فردية من الجنایات العادية ، التى لا يُقصد بها ترويج مبدأ مضر بالهيئة
الاجتماعية — ليس مهدداً للأمن العام ، ولذلك لا يمكن أن يعد جنائياً
يستحق العقاب . وإن القانون الفرنساوى — باتفاق جميع شراحه — لم
يوضع الا بالنظر للجنایات المتسلسلة التى يقصد بها ترويج مبدأ
الفوضوية .

وبناء على هذا تحرر ذلك الخطاب ، وعُرض على السير إلدن
غورست يوم ١٤ يونية سنة ٩١٠ ، فأقره بعد تعديل خفيف فيه .
وسيكون أساساً لخطاب من رئيس النظار لمجلس الشورى ، وبه يصبح
نص المادة ٤٧ قاصراً على الأحوال المهمة ، التى يكون فيها خطر على
الأمن العام .

[ص ٩٣٨]

وقد كان حشمت قابل غورست بعدى ، وتكلم معه فى شأن
موضوع المواظبة والسلوك ، وجاء يقص علينا نتيجة الحديث بأنه عضد
مشروع نظارة المعارف أمام غورست ، وأقنعه بفائدته ، وبعدم إمكان
قبول تعديل الشورى . فاغتاز من ذلك سعيد ، لأنه مخالف لاتفاق
سابق بينهما على قبول ذلك التعديل .

ثم ذهب سعيد إلى غورست ، وتكلم معه فى هذا الشأن ، فلم
يتمكن من اقناعه ، وغاية ما تساهل فيه أن لا يسرى هذا المشروع على
من كان سنه من تلامذة المدارس الابتدائية اثنى عشر سنة فأقل — وهو

ما كان حشمت عرضه على مجلس الشورى أثناء المناقشة في المشروع .
تحولت محاكمة الورداني على محكمة الجنايات . وقد اتخذ الأقباط
هذه المسألة لتحريك البغضاء بينهم وبين المسلمين ، وقامت جرائمهم
تنسب القتل للتعصب الديني ، وتجسم أمر الحادثة ، وتبالغ في
الحوادث التي ترتبط بها ولا يخلو من وقوعها بلد من البلدان . وتختلق
الحوادث الأخرى للدلالة على وجود ذلك التعصب .

فلما أحس المسلمون بذلك ، نقموا^(٥٢١) وعطفوا على الورداني ،
وتمنوا لو خلاص من العقاب . واثبت هذا الميل خصوصاً في العامة
والنساء والأطفال ، وتمكن من أفراد الحزب الوطني . بل عمل الكثير
منهم على تمكينه في النفوس ، وسعوا جهدهم في تلطيف العقاب ،
واستعملوا لذلك كثيراً من الوسائل .

ووردت كثير من كتب التهديد [ص ٩٣٩] على الخديوي
والنظار وبعض رجال الاحتلال ، محذرة من عواقب الحكم على
الورداني ، ومنذرة بالقصاص إن مُسَّ بسوء . وورد كثير منها على قضاة
الاستئناف الذين تعينوا للحكم . ويُظن ان كثيراً من هذه التهديدات
صادر عن بعض الأقباط ، بقصد تشويش الأفكار ، واتخاذ ما يحدث
عنها من الأثر دليلاً على الاضطراب واختلال الأحوال .

وأثر ذلك في ولاية الأمور ، حتى بالغوا في الاحتياط في الجلسات
التي انعقدت بمحكمة الاستئناف للمحاكمة . ولم يكتفوا بحصر
حضورها في مَنْ بيدهم تذاكر ، بل قفلوا جميع الأبواب الا باباً واحداً ،
ووضعوا الأرصاد على كل باب ، ولم يؤذن لحامل التذكرة بالدخول
الا بعد التحقق منه .

(٥٢١) هكذا تقرأ . وقد تقرأ « نفروا » .

وعين المتهم ثلاثة^(٥٢١) محامين عنه : أحمد لطفي وعمود أبو النصر والهللواوى . واشترط فى قبول تعيين هذا الأخير أن يتكلم فى مسألة دنشواى بالانتقاد عليها ، فقبل هذا الشرط لأنه كان يريد أن يغسل — بمرافعته — أحزان ما اقترفه فى مسألة دنشواى .

ولكن مسيو دلبروجلو ، رئيس محكمة الجنائيات ، امتنع أن يقبل الثلاثة ، وأصر على أن لا يقبل منهم سوى اثنين ! وأصر المحامون على الاضرباب عن المرافعة ان لم يقبلوا جميعا . فتكلم معه مستشار الحقانية — بطريقة ودية — فى أن يقبل الثلاثة ، وأخبرنى بأنه لم يقبل . ثم علمت بأن السير إلدن غورست تكلم معه ، وتظاهر بالتباعد عن المسألة قائلا^(٥٢٢) : إن الأحسن ترك دلبروجلو وشأنه لأنه عنيد ! ، ولكننا رأيناه — عقب ذلك — قد قبل الثلاثة بلا معارضة ! .

بعد أن فرغت المحكمة من سماع شهود الاثبات والنفى ، قررت بتعيين ثلاثة من آل الخبرة ليعثوا أقوال الشهود ، ثم يُبدوا رأيهم فيها إذا كانت وفاة بطرس باشا مسببة عن الضربات التى أصابته أو عن العملية التى أجريت له ؟ وهؤلاء الخبراء هم الدكتور مادن وهاملتون وعلى لبيب ، ولكن هذا بعد أن قبل استعفى ، وتعين بدله الدكتور بهجت^(٥٢٣) وهبى .

(٥٢١) م) فى الأصل : « ثلاث » .

(٥٢٢) فى الأصل : « وقال » .

(٥٢٣) كان قرار المحكمة فى البداية هو تأليف لجنة من الدكاترة : نولن ، الطيب الشرعى ، ومادن الجراح ، وعلى بك لبيب ، لتجيب على السؤالين الآتين :

١ - هل الجروح الناشئة عن الاصابة كانت فى ذاتها مميتة ، بدون دخل للعملية ، أو كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية ؟ =

وعلمت من (٥٢٤) أن الأولين اجتهدوا كثيرا في إخفاء الحقيقة ،
وأنهما على جانب من الظلم من الجهل بفنهما ، وأن ههما كان منحصرين في
تبرير أعمال الدكتور بلان (٥٢٥) دفاعا عنه من جهة ، ومساعدة للاتهام
من جهة أخرى .

ومع تدون المحكمة أظهروا — في الحكم المصادر بتعيينهم —
عجزها عن البت فيما اتدبتهم للفصل فيه بفنهم ، ومع كونهم اختلفوا
فيه ، ومع كون الرأي ، المرتجع اتسبب الوفاة عن الإصابة ، مبني على
وقائع لم تثبت ، الذي أصابته ثبوتنا كافيا (٥٢٦) — فإن المحكمة حكمت
بالاعدام !

٧ - هل أثبتت الدلية مع اتخاذ الاستحياطات الطبية المقررة فنيا ؟
وقد أدى ذلك إلى تأجيل القضية إلى جلسة ١٢ مايو .

على أن على لبيب انتذر عن علم قبول عضوية اللجنة بعد ذلك ،
فصلت اللجنة بعد ذلك قرارها ، وشكلت اللجنة من كل من :
مادن ، وبالمتون ، وبريجت بك وهي — وهي الأسماء التي أوردتها سعد
زغار . (انظر في متابعة القضية كتاب د . محمد عبد الرحمن برج :
دراسة في اللجنة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالي ، ١٩٠٨ —
١٩١٠) .

(٥٢٤) أي : من الدكتور بيجت وهي .

(٥٢٥) هو صاحب « مستشفى الدكتور ماتون » .

(٥٢٦) جاء في تقرير اللجنة التي قدمته للمحكمة ، « إن عدم تشريح الجثة
يمنعنا من إلقاء جراب قطعي — إيجابي أو سلبي — عن السؤال الموجه
إينا . ولكن نظرا للأدلة الكثيرة التي يجوز أن تحدث الوفاة ، فإننا
نظن بأن لنا الحق في إبداء رأينا بأن الجروح التي حصلت كانت في ذاتها
عقبة ، وأنه لم يكن يمكنه أن يعيش بدون العناية .

أما لجنة الدكتور وهي ، فقد خالفنا في الاستنتاج عن هذه
النتيجة ، سيرة ، قال بأننا نظرنا إلى كل إصابة على حدة ، وأبدينا رأينا

ولا انتقد هذا الحكم في ذاته ، ولكن الطريقة التي انتهت به !
ولقد كان السير إلدن غورست متخوفاً من المسألة ، ويخشى أن لا يحكم
بالاعدام فيها . وأظهر لي هذه الخشية شخصياً [ص ٩٤٩] بعد
الحكم التمهيدى .

وفي اليوم التالى لصدور الحكم بالاعدام ، ورد على نظارة الحفانية
خطاب من رئيس محكمة الاستئناف ، بأن المستشارين (٥٢٧) ، الذين
جلسوا في قضية الوردانى ، يطلبون الراحة من جراء الأعمال ، وأنه
لذلك وضع ترتيباً يعفيهم من الاشتغال مدة ثمانية أشهر !

فلم أفهم هذه الحالة ، ووقعت على موقفاً مبكراً ، كما وقعت عند
المستشار ، وصممنا على رفض ذلك . واستدعيت يسى باشا ،
وتكلمت معه في هذا الخصوص ، فاعتذر بأن بوند (٥٢٨) كتب إليه
بذلك ، وهو نفذ رغبته ، وربما كان هناك اتفاق بين بوند وبين المحلات
العالية (٥٢٩) على ذلك ! فلم ألتمت هذه الإشارة .

== عن أهميتها ، وأن مجموع هذه الأصابات -- باشائه مع -- من المصاب --
يحدث حالة كلينيكية خطيرة جداً ، يجوز أن تسبب عنها الوفاة ، ولكن
ليس من الضروري أنها تحدث الوفاة . . .

وفي نهاية التقرير قالت اللجنة : « وفي النهاية نقول بأنه نظراً لعدم
عمل الصفة التشريحية ، فقد فقدنا الوسائط التي بها يمكننا أن نحكم على
نتائج العملية . ونظراً لقلة البيانات التي بناءً على أقوال الشهود ، فلا
نستطيع كلية أن نعطي جواباً مرضياً على السؤال الموجّه إلينا ، وهو :
« هل العملية أجريت مع الاحتياطات الطبية المقررة فنياً ؟ » . (المرجع
السابق الذكر) .

(٥٢٧) كانت المحكمة مشكلة برئاسة المستر د ليرمونتو وعقدت في أمين بك
وعبد الحميد رضا بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٢٨) المستر بوند هو نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٢٩) يقصد بالمحلات العالية ، الجهات العليا .

وعلمت — بعد ذلك — من المستشار ، أن بوند اتفق مع السير غورست على هذه المسألة ! ولم يكن في وسعنا الا تنفيذ هذا الاتفاق ، مع الأسف على عدم احاطتنا به . ثم أطلعني على خطاب من السير غورست يزعم فيه أنه نسي أن يخبرني بذلك ! ثم تقابلت معه ، فاعتذر لي عن هذا النسيان .

غير أن المسألة ليست نسيانا ، لأنه — بعد أن أبدى الى تخوفه من عدم الحكم بالاعدام — جرت بيننا محادثة في هذا الشأن ، قلت في أثنائها : إن الظاهر ، من الروايات عن القضاة ، أنهم يميلون بالحكم بالاعدام ! فتكلم بما يفيد بأنه يعتقد في استقلال دلبروغلو . ووجدت عنده نوعا من الاطمئنان شعرت وقتئذ أنه نتيجة اتفاق ! وما تقدم أيد لي هذا الشعور . وأيده أيضا ما علمت من أن بوند كان — يوم الحكم — ملازما للمحكمة ، من وقت انعقادها لانصرافها ! .

رفع المحكوم عليه طلب نقض وإبرام للحكم الصادر عليه . ولم يشترك الهلباوى مع زميليه في رفعه . وكان من ضمن أوجه النقض^(٥٣٠) أن الدخول للجلسة لم يكن مباحا الا لحملة التذاكر ، مما يضر بعلائية الجلسة .

وقد أمر بوند ألا يؤذن بالدخول لجلسة النقض والابرام ، إلا لمن كان حاملا لتذكرة خاصة . فانخذ المحامون ذلك^(٥٣١) سببا لرده ، وأضافوا^(٥٣٢) اليه بأنه كان عضوا بمحكمة دنشواى ، التى كان للحكم الصادر منها تأثير في الجناية المنسوبة للمتهم . ولكن المحكمة حكمت

(٥٣٠) فى الأصل : « النقد » ، ويبدو أن سكرتير سعد زغلول سمعها منه خطأ أثناء املاء هذه الكراسة .

(٥٣١) فى الأصل : « لذلك » .

(٥٣٢) فى الأصل : « وأضافوا » .

يوم السبت ١١ يونية سنة ٩١٠ برفض الرد ، ثم برفض طلب النقض .

[ص ٩٤٠]

وقد اطلعت على حكم النقض والابرام ، فرأيته وضع بغاية الاعتناء وحسن الترتيب والتنسيق ، غير أنه يؤخذ من تكلفه في رد بعض الأوجه الوجيهة ، أن للغرض تأثيرا في صدوره . فقد ورد فيه - دفعا للوجه المختص بعدم استيفاء شرط العلانية في الجلسة ، لتخصيص الحضور فيها بحملة التذاكر - أن رافع النقض والابرام لم يطعن بالتزوير فيما ثبت بمحضر الجلسة من كونها علانية ، ولذلك لا يكون هذا الوجه مقبولا - مع أن الغرض من هذا الوجه لم يكن إنكار العلانية بالمرة ، بل حصولها على غير المقصود منها - أو بعبارة أخرى ، عدم استيفاء الشروط اللازمة لوفائها بالغرض المقصود من حصولها .

كثرت الشكوى من قبضى يدعى نجيب بك فهمى ، وكيل إدارة البضائع في السكة الحديد ، واتهمه الكثير بالرشوة ، ولم تر الحكومة بدا من التحقيق ضده بعد كثير من التردد ، وكان يساعده الرؤساء الانجليز بهذه المصلحة ، وترددوا كثيرا في ايقافه عن وظائفه عقب الشروع في التحقيق ضده . وحاول بطرس باشا كثيرا أن يساعده ، فلم يفلح .

وأبيت التعرض لمسأله ، وجعلت القول الفصل فيها للنائب العمومى . ولم أقبل ما عرضه من الاستعفاء ، والتجاوز عن حقه في المعاش ، اذا تركت التهمة . فقدمته النيابة لقاضى التحقيق ، وهو أصدر أمرا مسببا باحاله على محكمة الجنايات . فاشتغلت به تسع

جلسات ، وكانت مؤلفة من : عزيز بك كحيل رئيساً (٥٣٣) ،
ومارشال ومحرز أعضاء .

وأظهر الرئيس انعطافاً على المتهم أثناء المرافعة ، واشتد على
النيابة . وكان المترافع عنها ضعيفاً ، فانطلق لسان الدفاع بالتنديد
عليها ، ولم يجد منها مقاومة ، وانتهت المرافعة بتبرئة المتهم ! فكان
لذلك وقع سىء في النفوس ، وعده المسلمون خذلاناً لهم ، كما عده
الأقباط انتصاراً ، وأعد الكثير منهم مظاهرة لمن تبرأ .

وقد ذهب (٥٣٤) الناس في أسباب البراءة مذاهب شتى ، ولكن
الحقيقي منها غير معلوم . ويظهر لي أن نجيب بك مرتكب حقيقة ،
ولكن (٥٣٥) خصومه لم يكتفوا بالاستعانة عليه بالحقائق ، بل لفقوا عليه
أموراً شوهت تلك الحقائق ! وكان لضعف المحقق دخل كبير في
اختلاطها . ولا أجزم بأن هذا كان السبب في البراءة ، ولكنه -
بلا شك - ساعد القضاة على قصد التبرئة .

[ص ٩٤١]

على كل حال ، ففيما بين الحكمين الذين صدرا في قضية
الورداني (٥٣٦) بذلت مساع كثيرة من الحزب الوطني وغيره ، لالتماس

(٥٣٣) في الأصل : « رئيس » .

(٥٣٤) في الأصل : « وذهب » .

(٥٣٥) في الأصل : « وأن » .

(٥٣٦) في الأصل : « بين الحكمين » . وقد عدلنا العبارة كما ورد في المتن ،
نظراً لأن سعد زغلول كان قد قطع الكلام عن قضية الورداني بالكلام
الذي ورد في صفحة ٩٤٥ ، والذي تناول فيه نقطتين : قراءته لحكم
النقض ، وقضية نجيب بك فهمي . فكان من الضروري تغيير العبارة =

العفو عن الورداني . وكتبت في ذلك الجرائد ، خصوصا الافرنجية منها . واهتم به نزلاء الأوروبايين - خصوصا بالاسكندرية - وكتبت عرايض العفو ، ووقع عليها الكثير من ذوى الوجاهة والاعتبار - وعلى الأخص من نزلاء الأوروبايين بالاسكندرية .

ولكن بعد أن قامت هذه الحركة بشدة ، سكنت [ص ٩٤٢] فورا ، ولم يعد يُرى لها أثر ، لا في الجرائد التي كانت متشعبة لها ، ولا في ألسنة الناس الذين كانوا قائمين بها ! وعلمت - من مصدر ثقة - أن غورست سعى لدى قناصل الدول في أن يبدلوا جهدهم في إطفاء هذه الحركة ، وأن العريضة التي كانت قد أعدت (٥٣٧) لالتماس العفو ، اختلست (٥٣٨) من محل استين بالاسكندرية ، بعد أن وقع عليها الكثيرون . وأخبرني سعيد باشا بأنهم يبلغون ثلاثة آلاف نفس ، وأفهمني أن له دخلا في اختلاسها ! وأن سكون الحركة ناتج عن هذا الاختلاس ! .

ولكني لم أركن لهذا ، لأنى كنت عالما بما بذله غورست من المساعي لثني الناس عن التماس العفو . وإذا صحت رواية الاختلاس ، كان المختلس لها (٥٣٩) هو الشخص الذى كانت عنده ! فعل ذلك عندما تغير فكره وفكر اخوانه بسبب تلك المساعي .

تكلم معى الدكتور بهجت بأن جماعة من الألبانيين حضروا

= كما ورد في المتن حتى نعود بالقارئ إلى النقطة التي قطع سعد زغلول عندها كلامه .

(٥٣٧) في الأصل : « أعدت » ، وقد أضفنا إليها : « كانت قد » ليستقيم المعنى .

(٥٣٨) اختلست بمعنى سرقت .

(٥٣٩) في الأصل : « له » .

مصر ، وصمموا على الفتك بالقضاة إن هم مسوا الورداني بسوء !
وسمعت مثل ذلك من على بك جلال ، صهر العائلة الخديوية .
وكانت البرنسس نرلى هانم من مروجى هذا التهديد . ويظهر أن
رؤ وف باشا ، المندوب العثمانى ، كان له سعى مثل ذلك .

وأخبرنى على جلال - قبل الحكم - بأنه لابد من العفو عن
الوردانى ، وأنه من السهل استمالة عائلة بطرس باشا نفسها لالتماس
العفو عنه ، وأنه تكلم مع الخديوى فى هذا الشأن .

واتصل بجورست شىء من هذه المساعى ، فقابلها بالرفض .
وسألنى الخديوى مرة عن ميل غورست ورأيه فى العفو ، فأخبرته بما
تقدم . وتكلم غورست فى تنفيذ الحكم قبل مضى الأربعة عشر يوماً
القانونية ، فقلت له : إن العادة لم تجر بذلك ، ولا يقبل الخديوى أن
يفعل هذا - خصوصاً فى القضية الحاضرة ! . وقال له سعيد مثل
ذلك . وتم الاتفاق على انتظار مضى المدة القانونية للتنفيذ .

زار الكولونيل روزفلت^(٥٤٠) ، رئيس جمهورية امريكا السابق ،

(٥٤٠) Theodore Roosevelt (١٨٥٨ - ١٩١٩) الرئيس السادس والعشرين
للولايات المتحدة (١٩٠١ - ١٩٠٩) . ولد فى نيويورك ، وتعلم فى
هارفارد ، وكان من أكثر رؤساء الولايات المتحدة شعبية فى بلده . وكان
نائباً للرئيس ماكنلى ، وخلفه فى ١٤/٩/١٩٠١ بعد اغتياله .
وهو شخصية فريدة ، فقد جمع فى فترات مختلفة بين المحافظة
والتقدمية ، ومع أنه كان من أنصار توسع الولايات المتحدة ، كما فى
مسألة قنال بناما - إلا أنه كسب جائزة نوبل فى عام ١٩٠٦ لقيامه
بالوساطة فى الحرب الروسية اليابانية . ولكن حين فكرت بعض الدول
الأوروبية فى احتلال جزيرة سانتو دومينجو ، سارع روزفلت الى احياء
مبدأ مونرو الذى يعطى الولايات المتحدة دور رجل البوليس فى العالم
الجديد .

السودان ثم مصر ، وخطب فيهما خطبتين ، أظهر في الأولى الميل والانعطاف للمسيحيين ، وأثنى على الحكم الانجليزى فيها . وأشار في الثانية ، التى ألقاها بمحل الجامعة المصرية ، الى عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ، وأنه يلزمهم زمان طويل حتى يصلحوا له .

فامتعض الناس منه امتعاضا شديدا . وأظهر الخديوى سخطه عليه بعد خطبته الأولى وقبل خطبته الثانية ، وحاول كثيرا أن لا يحتفل به ، ولكنه - رعاية لغورست - رأى أن يدعو للغداء دعوة بسيطة . وبذلت مساعٍ للوفوف على خطبته - قبل إلقائها فى الجامعة - فلم تأت بفائدة . وهم بعض أعضاء الشورى بإيلام^(٥٤١) وليمة له ، ولكن الخديوى [ص ٩٤٣] ثنأهم عنها من جهة ، ولم يجد روزفلت وقتا لديه يسعها .

ولقد أثرت خطبته الثانية تأثيرا سيئا - خصوصا فى الطبقة المتعلمة - وأعد الحزب الوطنى مظاهرة ضده ، علا فيها صياح المتظاهرين بالدعاء عليه بالسقوط - فعلوا ذلك عند التزل الذى كان نازلا فيه ، وعند نزوله إلى الباخرة .

غير أن كثيرا من شبان الأقباط تظاهروا له ، وشيعوه بهتاف التبجيل والتعظيم ، لأنه أظهر العطف على المسيحيين ، وامتدح بطرس باشا ، وأنحى باللعنات على قاتله ، ولأن المسلمين أظهروا السخط عليه .

ولقد خطب فى باريس بجامعة السربون ، وتعرض بعض طلبة

(٥٤١) فى الأصل : « بالام » - والطريف أنها كتبت أولاً « بإيلام » ثم شطبت وكتب فوقها « بالام » . وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأخطاء الإملائية لسكرتير سعد زغلول ، حيث أن هذه الكراسة مملأة وليست بخط سعد زغلول .

مصريين للرد عليه ، والتصفير له . ولما وصل إلى انجلترا التشيع جنازة ملكها ادوارد السابع ، خطب خطبة في « جلد هول » (٥٤٢) امتدح فيها الانجليز على تأسيسهم بمصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة ، ولأمهم (٥٤٣) على سياسة اللين التي اتبعوها في الأيام الأخيرة ، ونصحهم باستعمال الشدة ، أو يخرجوا منها ويتركوا الحكم لغيرهم ممن يعرفون كيف يحكمونهم حكما يناسب أخلاقهم المنحطة وميلهم إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء .

فكان لهذه الخطبة وقع أسوأ (٥٤٤) من سابقتها في جميع القلوب المصرية ، وعدها بعض الجرائد الانجليزية خروجاً عن حد اللياقة ورسوم الضيافة . ولكن الاتحاديين من الانجليز والمحافظين هلموا لها وكبروا ، كما فرح لها أغلب الانجليز النازلين بمصر . ولقد اتفقت كلمة الجرائد المصرية ، وكثير من الجرائد الأجنبية التي تطبع في مصر على استقباحتها ، وكتب الكثير منهم الفصول الطوال في ذم الخطيب ومبعثاته ، ومن بينها فصل وضعه صاحب المؤيد للرد عليه في الخطبتين الأوليين ، غاية في الإحكام ، ونشرته بعض الجرائد الأميركية .

وطعنت فيه جريدة هزلية (المسامير) طعنا فاحشا ، مملوءاً بالسب والشتم ، فشكا منه قنصل امريكا ، وكتبت محافظة مصر لندارة الداخلية تستلفت نظرها اليه ، وتكلم السير غورست مع سعيد باشا في شأن لزوم معاقبته اداريا أو قضائيا . فتكلم معي سعيد في ذلك ، كما تكلم مع النائب العمومي .

Guildhall. (٥٤٢)

(٥٤٣) في الأصل : « ولكنه لامهم » ، وقد حذفنا « ولكنه » لأن الكلام الذي لام روزفلت الانجليز عليه لا يتعارض مع زعمه تأسيسهم في مصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة .
(٥٤٤) في الأصل : أسوء .

فقلت : إنه لا يمكن معاقبة هذا الجرنال بأى طريقة من الطريقتين : الادارية والقضائية^(٥٤٥) .

أما الادارية ، فلأن مانشر فى تلك الجريدة لا ينطبق على نص المادة ١٣ من قانون المطبوعات ، اذ ليس فيه ما يمس النظام العام ، ولا الدين ، ولا الآداب العمومية .

وأما الطريقة القضائية ، فلأن القاعدة التى جرت عليها النيابة منذ زمان طويل ، واستعارتها من القانون الفرنساوى — أن لا تقيم دعوى القذف والسب الا اذا اشتكى المَقْذوف [ص ٩٤٤] والمسبوب . وقد تغالت^(٥٤٦) فى السنين الأخيرة فى الأمر ، حيث لم تكتف بمجرد الشكوى ، بل طلبت أن يقيم الشاكى نفسه مدعيا بحقوق مدنية .

ولأنه يُخشى أن القاضى يرأف بالمتهم رأفة واسعة ، بناء على أن روزفلت تعدى على المصريين ، وطعن عليهم فى شعورهم واخلاقهم ، فحرضهم بذلك على قذفه وسبه ، فحيث^(٥٤٧) تكون نتيجة الحكم لوما رسميا لروزفلت !

وفوق ذلك ، فان معاقبة تلك الجريدة بعقوبة ادارية أو قضائية ، يقع عند الناس موقعا سيئا جدا ، ويزيد فى سخط الأمة على الحكومة ، ويبعث الناس على سوء الظن بها ، وعلى الاعتقاد بأن كلام روزفلت فى الأمة المصرية أمر متفق عليه بينه وبين الاحتلال — ولهذا يكون ضرر العقوبة أشد بكثير من ضرر اهمالها .

(٥٤٥) أضفنا : « الادارية والقضائية » لسلاسة العبارة .

(٥٤٦) فى الأصل : « وتغالت » .

(٥٤٧) فى الأصل : « وحيث » .

فارتاح سعيد باشا لهذه الأسباب ، وطلب أن اقنع بها غورست . فذهبت اليه اليوم ١٤ يونية سنة ٩١٠ ، ووجدته مريضا ، فأفهمت ذلك كله إلى سكرتيره ، فاقنع ، واكتفى بأن نظارة الداخلية تنبه تنبيهها شفها على صاحب تلك الجريدة بالكف عن الطعن . وقد تنفذ ذلك .

١٤ يونية سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار بنزل زيزينيا تحت رئاسة سعيد باشا . وأهم ما تقرر فيه مشروعات القوانين الجديدة ، وتعديل قانون المعاشات — خصوصا فيما يختص بالنظار — ومشروع المعارف — فيما يختص بالمواظبة والسلوك — وحدثت بخصوصه مجادلة عنيفة — على الأخص بين رشدى وحشمت باشا .

فقد وضعت نظارة المعارف مواد ذلك المشروع على طريقة توهم أنها تساهلت مع الشورى ، وفي الحقيقة لم تتساهل إلا في أمر صغير جدا لم يدخل في حساب الشورى ، ولم يلتفت اليه . ويرجع ذلك إلى عدم رفت التلميذ ، الذى يقل سنه عن ١٢ سنة ، الا في آخر السنة التالية للسنة التى لم ينل فيها الدرجة المطلوبة بالنسبة للمواظبة والسلوك — بخلاف من تجاوز هذا السن ، فإنه يرفت في أى وقت من السنة المذكورة .

وأصر حشمت على ما عرضته نظارته ، فعرض رشدى تعديلا خفيفا جدا في هذا الحكم ، ولكن رأى أن الأحسن الأخذ بتعديل مجلس الشورى . فأقرت الأغلبية على رأى رشدى . ولكن لم يلتفت — لا هو ولا سعيد — إلى المعنى الآتى — الذى ألفتهم اليه فيما بعد — وهو أن تعديل مجلس النظار بمعنى لا يتفق مع مطلوب الشورى ، ولا يختلف مع غرض نظارة المعارف الا في نقطة ضعيفة جدا لا أهمية لها — ينقل المسؤولية من نظارة المعارف إلى مجلس النظار ! بخلاف ما لو صدقوا

على تعديل الشورى ، أو على تعديل نظارة المعارف — فان المسئولية تبقى على [ص ٩٤٦] عاتق هذه الأخيرة .

مع استمرار المناقشة في هذا الموضوع مدة طويلة ، فان سرى باشا لم يتدخل فيها ، إلا بكلمة أو بكلمتين ! أما سبابا باشا ، فإنه مكث صامتا ساكتا طول الجلسة كلها ، حتى لم يسعني الا أن أقول له في آخرها — بالفرنساوية — ما معناه : إني معجب بسكوتك الطويل ، حتى كأن الأمر لا يهمك في شيء ! فقال : نعم لا يهمني !

وقد اجتمعت معه وعبد الخالق باشا ثروت في العشاء — وكان وردت تلغرافات بتصريحات للسير جرای في مجلس نواب الانجليز — فأخذ سبابا يقول : يلزم الرد على هذه التصريحات ، وأن يقوم عقلاء القوم للدفاع عن صوالح البلد ، فانه لا يحسن بهم السكوت ، ولا بد من فعل شيء . قال ذلك وكرره مرارا ! فلم يسعني الا أن رددت عليه بما أظهر له أن هذا القول لا يلتئم مع السكون الذي التزمه في مجلس النظر — خصوصا فيما يختص بالمسائل الحيوية ! .

قبض الجناب العالي — قبيل سفره — يده عن التدخل الظاهري في الأعمال ، حتى ما كان منها متعلقا به ، كمسألة الأزهر ، وما كان يعده من مظاهر سلطانه ، كالترؤس (٥٤٨) على مجلس النظر . فترك أمر الأولى لسعيد باشا ، يتصرف فيها بإشارة السير إلدن غورست ، وتكلم مع العلماء — في يوم وداعه — بما يدل على عدم ارتياحه من الخطأ ، التي جرى الكثير منهم عليها ، في الاعتصاب وتشجيع الطلبة على الاضراب عن الدروس .

وترك سعيد باشا يترأس مجلس النظر ، وكانت به مسائل يهتم

(٥٤٨) في الأصل : « كالتراش » .

بمثلها كثيرا ، وصرح له إنه يريد ترك الأمور للانجليز يتصرفون فيها ، لأن الوطنيين يكرهون تداخله ، والانجليز يودون الاستقلال بالأعمال .

وكان عرض عليه سعيد تأجيل مسألة معاشات النظار إلى وقت آخر ، فلم يقبل - كما أخبرني سعيد - وأصر على تنفيذها في الحال ، قائلا له : إنه لا يعلم الا الله بمصير الأحوال ! .

[ص ٩٤٥]

ورد أمس - ١٤ يونية سنة ٩١٠ - تلغرافات من لوندرة ، تشير إلى أن ناظر الخارجية صدق على أقوال روزفلت ، وأنه متفق مع رؤساء الأحزاب على اعتبار حالة مصر موجبة للاهتمام ، وداعية إلى استعمال الصرامة في المراقبة ، وأنه يستحيل منح مصر حكومة ذاتية مادام الحزب الوطنى يناوئ الانجليز العداء ، وأن هذا الحكم لم يصبح أبعد عن مصر مثل ما هو بعيد الآن ، بسبب الخطة التى جرى عليها الحزب المذكور ، وأن الحكومة واثقة كل الثقة بالسير إلدىن غورست ، وليس أمهر منه فى تنفيذ سياسة الحكومة الانجليزية .

وأشار اللورد كرومر إلى خطورة الحالة ، وسهولة حلها إذا نظر بالعقل النير إلى الأسباب الحقيقية فى سوء الحالة . قال : وإن وجود هذه الأسباب يمنع - من باب أولى - تعيين مندوب سام . ولعله يشير بذلك إلى الخديوى . وستكشف الحالة عندما ترد التفاصيل .

[ص ٩٤٦]

١٦ يونية سنة ٩١٠

انتقد « العلم » وجريدة « مصر الفتاة » الوزارة على التصديق على

القوانين الجديدة . ونشروا جواب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار ، وهو ما قصد به تخصيص الأحوال — التي تنطبق عليها مادة ٤٧ عقوبات مكررة — بما كان منها مهلدا للأمن العام بما يجعله على خطر ، وبما لا يضر في حال من الأحوال بالحرية الشخصية .

وعوضا عن أن تسجله^(٥٤٩) ، ليكون دلالة على قصد الشارع ، ومانعا للقضاة من أخذ النص على عمومه ، وتطبيقه على غير المقصود منه — صرحنا بأنه لا يفيد شيئا ، ولا يضمن تقييد القضاة بالغرض منه . مع أن صدور هذا الخطاب من النظارة^(٥٥٠) [ص ٩٤٧] التي حضرت المشروع إلى مجلس النظار ، الذي بنى عليه تقرير المشروع والأمر بتنفيذه ، ثم مخاطبة مجلس النظار لمجلس شورى القوانين بمضمونه — كل ذلك يقيد معنى نص تلك المادة تقييدا لا يسوغ للقاضي أن يتوسع فيه ، وإلا كان حكمه مخالفا لمعنى القانون ، وحق على محكمة النقض والابرار أن تلغى حكمه .

نشرت جريدة « التيمس » عدة مقالات لمحررها الماسيو شارل ، عقب أن زار مصر واجتمع ببعض رجالها — ومنهم سعيد باشا رئيس النظار — حمل فيها حملة منكرة على الحالة الحاضرة لمصر ، وأشار بالشدة في معاملة المصريين ، وانتقد رئيس النظار — خصوصا في سكوته عن تأيين بطرس باشا ، وعن اطفاء الحركة الوطنية المتهورة . وأشركني في اللوم من جهة هذا السكوت . وانتقد كذلك الانجليز في نظارة المعارف ، وقال إن دنلوب لا يستحق أن يمثل الحكومة الانجليزية فيها ، وأشار باستبداله .

(٥٤٩) أى : عوضا عن أن تسجل الجريدتان خطاب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار . وفي الأصل : « يسجله » وقد عدلناه إلى « تسجله » .
(٥٥٠) في الأصل : « من نظارة » .

وكان هذا المحرر تقدم إلى سعيد باشا ، بواسطة السير إلدن غورست ، الذي طلب إلى سعيد باشا أن لا يخشى منه شيئا ، وأن يقول له كل ما يريد ، لأنه لا ينشر منه في جريدته الا ما يأذن هو بنشره . ومن ضمن ما سأله فيه : ما إذا كان يود ان يعمل بالاشتراك مع الانجليز في ادارة الحكومة المصرية ؟ - فقال له : إنه لا يود هذا الاشتراك ، وإنه يتمنى ان يكون منفرداً في العمل . والظاهر ان هذا الجواب ، ومثله ، قرر في ذهن هذا المحرر ، وأكد له أن رئيس النظار من أركان الحزب الوطنى ! .

ولقد فاتح سعيد باشا غورست ، يوم الخميس ٣٠ يونية ، في هذا الخصوص ، فلم يبد أسفا من تلك المعاملة ، وقال : إننا أردنا أن نوسع عليكم الأمر ، فلم تفهموا ، ولذلك يلزمنا أن نشدد الوطأة ، وأن يكون الأمر أمرنا في هذه البلاد ! فقال له سعيد : إننا لم نر أننا نلنا شيئا عظيما ، ولم ننفر بالرائى ، بل الأمر حاصل بالاشتراك ، ولا يمكننى أن أغير خطى . ويظهر أن المناقشة كانت حادة بينهما .

ومن هذا تأكد لى صحة ما روته « الايجبسيان جازت » من أن غورست هو الذى أوحى بمعانى تلك المقالات إلى ذلك المحرر .

[ص ٩٤٨]

قدم حشمت باشا مذكرة لمجلس المعارف الأعلى ، فى آخر جلسة عقدها فى ٢٨ يونية سنة ٩١٠ ، ضد مدرسة القضاء ، بأنها تعلم أزيد من العدد اللازم ، وتتساهل فى امتحان القبول والانتقال ، وأن لجنتها طوع لإرادة ناظرها ، والمدرسين فيها غير أكفاء . وكان غرضه عدم الاقرار على زيادة فصولها .

فعارضه رشدى معارضة انتهت بعدوله مؤقتا عنها . وكان موافقا لحشمت مصطفى باشا ماهر . ووضع عاطف بك ردا على تلك

المذكورة ، وسُلم لسعيد باشا . ولم يجد حشمت ما يعتذر به لمن يلومه على هذا العداء الا أن ناظر المدرسة غير معتنى به ، وأن أعضاء اللجنة مستخفون به ، وأنى وفتحي نثري ناظر المدرسة بعرقلة مساعيه (٥٥١)

[ص ٩٤٧]

قابلت غورست يوم الجمعة أول يولية سنة ٩١٠ ، وكان في دور النقاهة من مرضه ، ولم يجز الكلام على شيء مهم . وفهمت — من خلال كلامه — عدم صحة الاشاعة التي جرت بنقله ، لأنه كان يقول : إني سأستريح مائة الأجازة ، وبعد العودة ننظر في المسائل الموقوفة .

ثم جرى الكلام في مدرسة القضاء ، وفهمت منه أنه تكلم مع حشمت بخصوصها ، وبأنه رغب إليه أن لا يتحدث بها [ص ٩٤٩] تغييرا حتى يعرضه عليه . وفهمت من كلامه أن حشمت شكاه إليه تداخلى في هذه المدرسة ! فقلت : إني لم أتناول فيها ، ولكن يهمني أمرها ، لأنى أنا الذى أنشأتها ، وتحملت الصعاب فى إنشائها . ولأنى — بصفة كونى ناظرا للحقانية — أريد أن يكون نظامها كافلا لتكوين قضاة حائزين للصفات المطلوبة . ثم تكلمنا فى الأزهر ببعض كلمات ، وانصرفت .

ويلغنى من سعيد أن غورست شدد الكلام مع حشمت فى مدرسة القضاء ، وأن حشمت وعد أن يدرس حالتها درسا أوفى ، ويضع بشأنها تقريرا بعد انتهاء الصيف .

انعقد مجلس النظار بسرأى زيزينيا يوم ٢ يولية سنة ٩١٠ ، تحت رئاسة سعيد باشا ، وحضره اللورد سيسل بالنيابة عن المستشار المالى .

(٥٥١) أى : مساعى حشمت باشا ، ناظر المعارف الذى خلف سعد زغلول .

وأهم ما تقرر فيه : لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ، والغاء جريدة
البهلول بحجة أنها مضرّة بالأداب ا .

وكنّت معارضا في هذا القرار :

أولا : لأن ، ما اشتملت عليه رموز لم تكن مفهومة تماما ، وأقبح
ما يفهم منها أنها تقذف أشخاصا معينين ، ولكن للقذف عقوبة مقررة
في قانون العقوبات .

ثانيا : لشدة العقوبة بالالغاء ، من غير أن يكون ذلك مسبوقا
بانذار أو توبيخ . وقلت لاختواني : إنه يلزم ألا نندفع في معاقبة
الجرائد ، وألا نتساهل^(٥٥٢) في شأنها ، لأن الالغاء قد يكون فيه
خسارة لرأس مال عظيم ، [ص ٩٤٨] ولأن التساهل قد يجر الى أن
يُطلب منا إلغاء بعض الجرائد المهمة لمثل ذلك السبب .
[ص ٩٤٩] والأولى التدرج في العقوبات ، لا الابتداء بأشدها .
ولكنهم لم يحفلوا بهذا ، واتفقوا على الالغاء^(٥٥٣) .

(٥٥٢) في الأصل : « وتساهل » ، وقد أضفنا : « وألا » لتوضيح العبارة .

(٥٥٣) تعتبر هذه الصفحة النهاية الفعلية للكراسة ١٨ ، لأن صفحة ٩٥٠

وما بعدها حتى ص ٩٥٣ تحتوي على ما كتبه سعد زغلول عند استقالة

مصطفى فهمي باشا وتعيين بطرس غالى باشا رئيساً للنظار .

وفيا يبدو أن سعد زغلول كتب تلك الصفحات في آخر الكراس ،

ثم تركها . وعندما أراد املأه يومياته ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٠

تناول سكرتيه هذه الكراسة دون أن يدرى بأن الصفحات الأخيرة منها

مكتوبة بالفعل عن موضوع قديم .

وقد اعتبرنا هذه الصفحات هي الجزء الأول من الكراسة ١٨ ،

وصلدنا بها هذا الجزء الثالث من المذكرات .

ثبت بنصاحه ومراجع الدراسة والتحقق

ابراهيم مصطفى الوليلي : مفاخر الأجيال في سير أعظم الرجال ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٣٤)

أحمد أحمد بدوي : أحمد حلمي (القاهرة ١٩٥٧)

أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)

أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الأول والقسم الثاني (مطبعة مصر ١٩٣٦)

أحمد لطفى السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٢)

أحمد فهمي حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ)

- الياس زخوره : السوريون في مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
- الياس زخوره : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)
- اميل فهمي شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظر المعارف (دار الفكر العربى ١٩٧٧)
- أمين سامى باشا : التليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)
- أنور الجندي : الصحافة السياسية في مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
- أنور الجندي : عبد العزيز جاويز (سلسلة أعلام العرب ٤٤)
- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، مرفوع من جانب السير الدون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسي في مصر الى جانب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها ، (مطبعة المقطم ١٩٠٩)
- حسن الشبيحة : عبد العزيز جاويز (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧)
- حلمى أحمد شلبى ، الدكتور : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى في مصر ، (سلسلة تاريخ المصريين ١٦)
- زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية في القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣)
- سعيد اسماعيل على ، الدكتور : قضايا التعليم في عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤)
- صبرى أبو المجد : أمين الرافعى (كتاب الجمهورية ٢٣)
- طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)
- عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١ .

عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة : مكتبة البابى الحلبي ١٩٤١)

عبد الرحمن الرافعى : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)

في أعقاب الثورة ، الجزء الثانى ، (القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ١٩٤٩)
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الافريقية الصادرة عن اليونسكو)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)

عبد حسن الزيات : سعد زغلول من أقصيته (دار الكتاب اللبناني — بيروت)

عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم في مصر ، وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧ — ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية

(١٩٨٠)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

قليبي فهمى باشا : مذكرات قليبي فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)

ماهر حسن فهمى : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠)

ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى (سلسلة أعلام العرب رقم ٦٤)

محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة (القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣)

محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم)

- محمد توفيق خفاجي : أضواء على تاريخ التعليم في الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)
- محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الرابع والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)
- محمد خيرى حربى والسيد محمد العزازى : تطور التربية والتعليم في مصر في القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)
- محمد عبد الرحمن برج ، الدكتور : الحركة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ - ١٩١٠ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨٥)
- محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتى بعد الهجرة (هيئة الكتاب ١٩٠٤ - ١٩١٩ (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)
- محمد نجيب أبو الليل : الأمانى الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣)
- مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)
- وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا في أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)
- وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)
- يونس لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)
- الموسوعة العربية الميسرة ، جزءان (بيروت ، دار نهضة لبنان)

دوريات

الوفد ١٩٨٧

المؤيد ١٩٠٨

الجريدة ١٩٠٨

المقطم ١٩٠٧ ، ١٩٠٨

اللواء ١٩٠٨

سراج أجنبية

1 - Cromer, The Earle of, Abbas II (Londn, Macmillan & Co. 1915)

2 - Cromer, The Earle of, Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)

3 - Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)

4 - Marshall, J. E., The Egytian Enigma 1890 - 1928 (London, John Murray 1928)

Collins Concise Encyclopedia (Great Britain 1984)

The New American Desk Encyalopedia (U. S. A. 1984)

الكشافات *

- ١ - كشاف الاعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

* قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذان سامى عزيز فرج ومصطفى الغاياتى والسيدة
استيرة غالى .

الكشافات

١ - كشاف الاعلام

(أ)

أبازة انظر ← اسماعيل أبازة

أبافراس : ١٥٢ ،

إبراهيم الحلباوى : ١٠٩ ، ١١٤ ، ٢٤١ ،

٣٥٨ ، ٣٥٥

إبراهيم فؤاد : ١٩٥

إبراهيم نجيب : ٨٥ ،

إبراهيم الوردانى : ٢٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ،

٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٤

إبراهيم رشدى : ٢٤١

أحمد براده : ٥٦

أحمد حشمت : ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٧ ،

٩٤ - ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ،

١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٥ -

١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،

١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ،

١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ،

٢٤٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ،

٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ،

٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ،

٣٧١

أحمد حلمى : ٢٩٤ ،

أحمد زكى : ٨٦

أحمد شفيق : ٢٧ ، ٨٥ - ٨٧ ، ١٠٢ ،

١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢١٩ ،

٢٣٨ ، ٢٣٦

أحمد شكرى : ٢١٨

أحمد شوقى : ١٤١ ، ٢١٨ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،

٣٢٩

١٧١ ، ١٥٨ ، ٧٦ ، ٧١
 اسماعيل سرهنك : ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٣٨
 اسماعيل سري : ٥٤ ، ٦٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
 ١٠٩ ، ١٢٧ - ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ،
 ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ - ١٥١ ، ١٨٦ ، ٣٢٢ ،
 ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ،
 ٣٦٧
 اسماعيل صدقي : ٩٩ ، ١٤١ ، ٢١٨ ،
 ٣١٩ ، ٣٣٥ .
 اغويان ، باغوص : ١٤٠
 الأمير العطار : ٩٣ .
 الأنباي « الشيخ » : ٢١٢٠ .
 البرعي : ١٠٩ ، ١٩٦ .
 البكري انظر عمد توفيق البكري
 الجري : ١٩٥
 الخديوي انظر عباس حلمي الثاني
 الدمرداش : ٢٥٨
 الرمالي : ٣٢٩
 السنوسي : ٢٠٩
 السيد أبو حسين : ١٤١
 السيد فهمي : ٢٤٧
 الشعراوي انظر « على شعراوي
 الصوفاني انظر « عبد اللطيف الصوفاني
 الفقي : ٣٣١ ، ٣٣٢
 المنفلوطي : انظر « مصطفى لطفى المنفلوطي
 المهدي العباسي « الشيخ » : ٢١٢
 الهلباوي انظر « ابراهيم الهلباوي
 الياس زخورا : ٩٧ ، ٢١٣
 أميرة خواسك : ١٦
 امين الشمسى : ٣٢٨
 امين سامي : ٦٣
 امين يحيى : ١٩١ ، ١٩٣
 اوليفيه : ١٤٦

أحمد صادق : ١٢٣
 أحمد عفيفي : ٢٠٢
 أحمد فتحي زغلول : ٢٦ ، ٨٤ ، ٩٦ ،
 ١٠٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ،
 ٢٤١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٧١
 أحمد فؤاد « البرنس » : ٤٦ ، ٦٤ ، ٦٧ ،
 ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،
 ٢٥٦
 أحمد فؤاد « التلميذ » : ٣٤٥
 أحمد قمحه : ٢٠٦ ، ٢٤٣
 أحمد لطفى « المحامي » : ٢٩٤ ، ٣٥٥
 أحمد لطفى السيد : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
 ١٢٥ ، ٣٠٨
 أحمد مظلوم : ٢٦ ، ٣٣٧
 أحمد يحيى : ١٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ،
 ٢٠٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣٥٧
 ادهم « باشا » : ٢٦٥ ، ٢٦٦
 ادوارد السايح : ٣٦٤
 أرد : ٢٩٠
 استوارت انظر « ستوارت
 استيرا غالى : ٤ ، ١٥
 اسكندر فهمي : ٢٢٧
 اسكندر كفروني : ١٦٣
 اسكوفيه : ١٣٨
 اسماعيل « الخديوي » : ٦٤ ،
 اسماعيل اباظة : ١٠ ، ٢٢ ، ٩٠ - ٩٢ ،
 ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٨٤ ،
 ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ - ٢٠٦ ،
 ٢٠٨ ، ٢١٦ - ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،
 ٣٢١ ، ٣٢٨ - ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ -
 ٣٥٠ ، ٣٤٤
 اسماعيل حسنين : ٤٦ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٧٠ ،

۲۰۸ ، ۲۵۰ ، ۲۶۴ ، ۲۷۶ ، ۲۹۵ ، ۲۹۶ ،
۲۹۸ ، ۳۰۴ ، ۳۰۵ ، ۳۰۶ .

جراى إدوارد : ۳۳ ، ۹۲ ، ۱۰۵ ، ۱۹۲ ،
۳۳۹ ، ۳۶۷ ،

جلاد : ۱۱۶ ،

جودى : ۲۲۳ ، ۳۰۶ ،

جورجى صبحى «دكتور» : ۲۸۸ ،

جورست ، إلدن : ۸ ، ۹ ، ۲۱ - ۲۵ ،
۳۳ ، ۳۵ ، ۳۶ ، ۳۸ ، ۵۰ ، ۵۲ ، ۵۴ ، ۵۵ ،
۵۷ ، ۵۸ ، ۶۱ - ۶۳ ، ۶۵ ، ۷۳ ، ۸۰ - ۸۵ ،
۸۷ ، ۹۰ ، ۹۲ ، ۹۸ ، ۹۹ ، ۱۰۱ - ۱۰۵ ،
۱۰۷ ، ۱۱۰ ، ۱۱۹ ، ۱۲۰ ، ۱۲۲ ، ۱۲۴ -
۱۲۶ ، ۱۲۷ ، ۱۳۵ - ۱۳۷ ، ۱۴۳ ، ۱۵۲ ، ۱۵۷ ،
۱۶۴ ، ۱۶۵ - ۱۶۷ ، ۱۶۹ ، ۱۸۶ ، ۱۸۸ ،
۱۹۲ ، ۱۹۳ ، ۲۰۰ ، ۲۰۲ ، ۲۰۴ ، ۲۰۸ ،
۲۱۴ ، ۲۱۵ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۲۰ ، ۲۲۶ ،
۲۲۷ ، ۲۳۷ ، ۲۳۸ ، ۲۴۵ ، ۲۵۹ ، ۲۶۴ ،
۲۷۲ ، ۲۷۷ ، ۲۸۲ ، ۲۸۳ ، ۲۸۶ ، ۲۸۸ ،
۲۸۹ ، ۲۹۲ - ۲۹۴ ، ۳۰۰ ، ۳۰۴ ، ۳۱۹ ،
۳۲۴ ، ۳۳۰ - ۳۴۰ ، ۳۴۵ - ۳۴۹ ، ۳۵۱ -
۳۵۳ ، ۳۵۵ ، ۳۵۷ ، ۳۵۸ ، ۳۶۱ - ۳۶۴ ،
۳۶۸ - ۳۷۰ ، ۳۷۱ .

جونستون : ۱۰۴ ،

(ح)

حافظ : ۲۴۰ ،

حامد العلایلى : ۹۴ ،

حسن بکرى : ۳۲۵ ، ۳۲۹ ،

حسن زاید : ۱۴۱ ،

حسن صبرى : ۹۱ ، ۱۰۹ ،

حسن مذکور : ۳۲۵ ،

حسونة «الشيخ» انظر ← محمد حسونة النواوى

حسين رشدى : ۳۵ - ۳۸ ، ۵۳ ، ۵۵ ،

ايزيس راغب : ۴ ، ۱۸۲ ،

(ب)

بارنز : ۹۴ ،

بخيت و الشيخ : ۱۶۵ ، ۳۱۰ ،

براده انظر ← احمد براده

برنار : ۶۰ ، ۷۴ ، ۹۱ ، ۱۶۲ ،

برونايت ، وليم : ۱۳۰ ، ۳۴۶ ،

بطرس غالى : ۱۱ ، ۱۹ ، ۲۴ ، ۲۵ ، ۳۳ -

۳۸ ، ۵۰ ، ۵۲ - ۵۵ ، ۵۷ ، ۶۷ ، ۷۹ ، ۸۰ ،

۸۴ - ۸۹ ، ۹۲ ، ۹۴ ، ۹۵ ، ۹۷ ، ۱۰۷ ،

۱۰۹ - ۱۱۲ ، ۱۱۵ ، ۱۱۷ ، ۱۲۰ ، ۱۲۲ -

۱۲۷ ، ۱۳۰ ، ۱۳۲ ، ۱۳۵ ، ۱۴۲ - ۱۴۴ ،

۱۵۲ ، ۱۵۸ ، ۱۶۲ ، ۱۶۴ ، ۱۶۹ ، ۱۷۴ ،

۱۸۴ - ۲۰۲ ، ۲۰۵ - ۲۰۹ ، ۲۱۱ - ۲۲۱ ،

۲۲۴ ، ۲۲۶ - ۲۲۸ ، ۲۳۱ ، ۲۳۳ ، ۲۳۵ -

۲۳۷ ، ۲۳۹ - ۲۴۵ ، ۲۴۷ ، ۲۴۹ ، ۲۵۱ ،

۲۵۷ - ۲۶۶ ، ۲۶۹ - ۲۷۲ ، ۲۷۵ - ۲۸۲ ،

۲۸۴ - ۲۹۴ ، ۲۹۸ ، ۳۰۲ - ۳۰۴ ، ۳۰۶ ،

۳۰۸ - ۳۱۱ ، ۳۱۸ - ۳۲۰ ، ۳۲۲ - ۳۲۸ ،

۳۳۰ - ۳۳۲ ، ۳۳۴ ، ۳۳۷ ، ۳۳۹ ، ۳۴۴ ،

۳۴۸ ، ۳۵۵ ، ۳۵۶ ، ۳۵۹ ، ۳۶۲ ، ۳۶۳ ،

۳۶۹ ، ۳۷۲ .

بهجت ومى «الدكتور» : ۹۸ ، ۲۱۴ ،

۲۶۴ ، ۳۵۵ ، ۳۶۱ ،

بى الدين بركات : ۲۸۵ .

بونند : ۳۵۷ ، ۳۵۸ .

بيتر : ۲۹۷ .

(ج)

جارو : ۳۴۵ ،

جران ، مولان : ۲۲۳ ،

جراهام ، رونالد : ۸۵ ، ۹۰ ، ۹۸ ، ۱۹۲ ،

٢٤٩ ، ٢٩٣

خليل ابراهيم : ١٠٩

خليل حادة : ١٧٣

(د)

دالمبرج « الكونت » : ٢٧٩

درويش سيد احمد : ١٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨

دلير وجلو : ٢٣٧ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

دنلوب ، دوجلاس : ٨ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٦٤

٦٥ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١

١٢٠ ، ١٢١ ، ١٥٥ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٦٩

١٧٨ ، ١٧٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ - ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١

٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠

٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧

٣٦٩ .

ديلبس : ١١٦

دي روکاسيرا ، شارل : ١١٥ ، ١١٨

١٣٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٧

٢٩٨ ، ٣٢٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢

دي سريون « الكونت » : ١٤٩ ، ١٥٠

١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٠

٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠٣

ديوي : ٢٩٠

(ر)

راسم : ٢٤٧

رشدي انظر ← حسين رشدي

رؤوف : ٩٨ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ ، ٣٦٢

روب : ١٥٩ ، ١٦٠

رويرتسون ، جون : ٥١ ، ١٠٥ ، ١٩٢

٦١ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٨ - ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٩ - ٩١

٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤

١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ - ١٣٣

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٢

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧

٢٠٢ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠

٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ -

٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ - ٢٨١ ، ٢٨٤

٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٦

٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩

٣٦٦

حسين فخري : ٢٦ ، ٢٧ ، ١٨٥ ، ٣٣٧

حسين فهمي : ١٦٧

حسين كامل « البرنس » : ٤٩ - ٥١ ، ٦٤

٦٧ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٦

١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٣

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٨

٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٣٥

٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠

٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١

٣٢٣ - ٣٢٥ ، ٣٢٧ - ٣٣٢ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦

٣٣٧

ح بن يسري : ١٨٣ - ١٨٦

حشمت انظر ← احمد حشمت

حلمي احمد شلبي « دكتور » : ٢٤٢

حلمي مسلم : ٩٤

حمدي سيف النصر : ٤٦ ، ٨٨

حمزه فهمي : ٦٧

(خ)

خالد القوال : ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ - ٢٣٩

٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،
٣٣٣ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ،
٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ،

سعيد انظر ← محمد سعيد

سعيد زغلول : ١١

سكوت : ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ،

سلامة « الشيخ » : ٢٨٣ ،

سمير سرحان : « دكتور » : ١٥

سميث « دكتور » : ٥٩

سميرة عرابي : ١٥

سميكة انظر ← مرقص سميكة

سوانسون : ٩١ ، ١٢١ ،

سيد مرعي « دكتور » : ٩٤ ،

سيف الدين « البرنس » : ١٥٥ ، ١٦٧ ،

سيف النصر : ٩٠

(ش)

شارل : ٣٦٩

شارمي : ٢٦١

شاكر « الشيخ » : ٩٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،

١٩٥ ، ٢٤٠

شاويش انظر ← عبد العزيز جاويش

شفيق « باشا » انظر ← أحمد شفيق

شكري انظر ← محمود شكري

شواربي « باشا » انظر ← محمد شواربي

شويروج : ٥١ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،

شوقي انظر ← أحمد شوقي

شيتي ، أرثر : ٦٩ ، ٨٨ - ٩٠ ، ٩٢ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٤ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ،

٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ،

٢٩٣

شيرون : ٧٨

روينسن : ٧٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،

رودك : ٥١ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧ ،

روز فلت « كولونيل » : ٣٦٢ - ٣٦٥ ، ٣٦٨ ،

روفر « الدكتور » : ٣٠٢ ، ٣٠٩ ،

روكاسيرا انظر ← دي روكاسيرا

رياض « باشا » انظر ← مصطفى رياض

ريبو : ٢٦٥ ، ٣٣٨ ،

(ز)

زرفوداكي : ١٣٨ ،

زكي « باشا » انظر ← أحمد زكي

زيد الشيخ انظر ← محمد زيد « الشيخ »

زيور : ٢٣٧

(س)

سابا زكي : ٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ،

٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٦٧ ،

سالزبوري : ٢٢٦ ،

سامي عزيز : ٤ ، ١٥ ،

ستوارت : ٥٦ ، ٧٠ ،

سرهك انظر ← اسماعيل سرهك

سري باشا انظر ← اسماعيل سري

سريون ← دي سريون

سسل « اللورد » : ٨٦ ، ٩٠ ، ٣٧١ ،

سعد زغلول : ١ ، ٣ ، ٥ ، ٧ - ١٤ ، ٢٢ ،

٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٣ ،

٦٤ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ،

١٨٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ،

٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ،

(ص)

صبحي «دكتور» : ١٧٤
صالح باشا انظر ← محمد صالح

(ط)

طلبة سعودى : ٣٢٩ ، ٢٩٠
طلعت : ٢٣٧

(ع)

عاطف انظر ← محمد عاطف بركات

عباس حلمى «الخليوى» : ٨ ، ١٢ ، ٢١ -
٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٥٧ ،
٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ -
١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،
١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٧ ،
١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٣ -
١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ - ٢٢٧ ،
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ - ٢٤٢ ،
٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ،
٢٩٩ - ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ - ٣١١ ،
٣١٧ - ٣٢٤ ، ٣٢٦ - ٣٤٠ ، ٣٤٤ - ٣٤٨ ،
٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨

عباس حلمى «التلميذ» : ٦٥ ، ٩٨ ،
١٦٤

عبد الحميد الثانى «السلطان» : ٢٣٦

عبد الحميد عمار : ٣٢٩

عبد الحميد رضا : ٣٥٧

عبد الحليم عاصم : ٢٥٦

عبد الخالق ثروت : ٨٤ ، ٩٦ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧

عبد الرحيم أحمد : ٦٠

٣٨٦

عبد الرحمن الرافعى : ٩٤

عبد العزيز جاويز : ٨٨

عبد العظيم رمضان «دكتور» : ٤ ، ١٦

عبد الكريم سلمان «الشيخ» : ٩٧

عبد اللطيف الصوفانى : ٣٢٨ ، ٣٣٠

عبد المجيد عمر : ٢٤٧

عثمان فايد : ٩٤ ،

عثمان مرتضى : ٣٠١

عدلى يكن : ٣٣٧ ،

عزت العابد : ١٥١ ، ١٥٢ ،

عزيز حبشى : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢

عزيز عزت : ٨٩ ، ٣٣٨

عزيز كحيل : ٢٤ ، ٣٦٠

عفيفى : ١٢٤ ، ١٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٢٩

علوى انظر ← محمد علوى

على جلال : ٣٦٢

على شعراوى : ١٠ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٩١ ،

٢١٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣١٠

على الشمسى : ٩٤

على فهمى كامل : ١٠٥

على لبيب «دكتور» : ٣٥٥

على يوسف «الشيخ» : ٣٥ - ٣٧ ، ٩٠ ،

١٠٤ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩٥ ، ٢٤٠ ،

٢٤١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ،

٣٢٧ ، ٣٢٤ ، ٣٣٢ ، ٣٣٢

عيسى نوار : ٢٨١

عين الحياة «هانم البرنيسيس» : ١٦٧ ، ١٨٧

(غ)

غورست انظر ← جورست ، إلدن

غوستا نيل : ٣٤٥

٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥
 ٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ،
 ٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
 كتل «مستر» : ٩٤
 كوك ، توماس : ٢٤٩
 كيتشى : ٨٢ ، ٨٤

(ل)

ليب البتنون : ١٠٩
 لطفى السيد انظر ← أحمد لطفى السيد
 لمبا : ٢٢٣
 لوران : ٣٠٦

(م)

مادن : «دكتور» : ٣٥٥
 مارشال : ٣٦٠
 ماسيرو : ٣٤٨
 ماكليث ، مالكولم : ٣٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ،
 ١٢٥ ، ٢٢٧ ، ٣٥١ ، ٣٥٢
 ماكنلى : ٣٦٢
 ماهر باشا انظر ← مصطفى ماهر
 منشل : ٢٢ ،
 محرز بك انظر ← محمد محرز
 محمد اباضه : ١٣٩ ،
 محمد أحمد الوكيل : ٢٠٠
 محمد المويلحي : ١٥٢
 محمد توفيق البكرى : ٨ ، ١٢٤ ، ١٦٥ ،
 ١٨٣ ، ٢٠٢
 محمد حسونة النواوى «الشيخ» : ٢١٢ ،
 ٢١٣ ، ٣٢٥
 محمد زكى : ٦٣
 محمد زيد الشيخ : ٢٨٢ ، ٢٨٣

ج ٣ - سعد زغلول - ٣٨٧

(ف)

فتح الله بركات : ٢٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٢ ،
 ٢٣٤ ، ٣٢٩ ، ٣٣٢ ، ٣٤٤
 فتحى زغلول انظر ← أحمد فتحى زغلول
 فخرى «باشا» انظر ← حسين فخرى
 فريد انظر ← محمد فريد
 فيصل «الأمير» : ١٩٥

(ق)

قاسم أمين : ٣٣٣ ،
 قطة «باشا» : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣٦
 قمحة انظر ← أحمد قمحة

(ك)

كايتان ، هانرى : ٢٢٨
 كارينتر ، بويد : ٧٠ - ٧٢ ، ٩٠ ، ٩١ ،
 ١٠١ ، ١٢١ ، ١٦٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٥٢ ،
 ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٩٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ،
 ٢٩٥
 كاردى انظر ← هارى ، جيمس كير
 كاسيل : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٨٧ - ١٨٩
 كالدينى : ٢٣٧
 كتشنر «اللورد» : ٩
 كروفوت : ١٠١ ، ٢٠٠ ، ٢٦٠
 كرومر «اللورد» : ٢١ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٦٢ ،
 ١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٣ ، ٣٦٨
 كلارك : ٧٢
 كمال الدين «البرنس» : ٢٥٦
 كوربيت : ٣٣١
 كيتنج «دكتور» : ٦٩ ، ١٠٨ ، ١٦١ ،
 ١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١

محمد لطفي جمعه : ٩٤
 محمد حمز : ٣٦٠
 محمد محمود : ٢٨٩ ، ٣٣٨
 محمد محمود الوكيل : ١٨٧
 محمد يوسف : ١٩٣
 محمود ابو النصر : ٣٥٥
 محمود ابو حسين : ١٤١
 محمود حمدي الفلكي : ٦٣
 محمود خليل : ١٠٩
 محمود سليمان : ٢٥٨ ، ٣٣٠
 محمود شكري : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٢٥٧ ،
 ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦
 محمود صدقي : ٢٣ ، ١٦٧
 محمود عبد الغفار ، ١٠ ، ٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٥٨
 محمود فهمي : ٨٤ ، ١٦٧ ، ٣٣٨
 محمود نجيب ابو الليل : ٢٧٨
 مرسى رسلان : ١٧٣
 مرقص سمكة : ٨٠ ، ١٠٩ ، ٢٠٤ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣١٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩
 مسيرو : ٣٤٨
 مصطفى الخولي : ١٨٣ ، ١٨٦
 مصطفى الغاياتي : ٤ ، ١٥ ، ١٦
 مصطفى خليفة : ١٦٥ ، ١٧٣
 مصطفى خليل : ١٤١
 مصطفى رياض : ٢٢٤ ،
 مصطفى عزت : ٨٨
 مصطفى فهمي : ١١ ، ١٩ ، ٢١ - ٢٤ ،
 ٢٦ ، ٢٧ ، ٦٣ ، ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٧٢
 مصطفى كامل : ١٠٥ ، ١٢٥
 مصطفى لطفي المنفلوطي : ١٧٧ ، ٢٠٥ ،
 مصطفى ماهر : ٤٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ١٣٩ ،
 ١٩٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ - ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٤ ،
 ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٧٠
 مظلوم أنظر ← أحمد مظلوم

محمد سامي كمال الدكتور : ٩٤
 محمد سعيد : ٣٤ - ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ،
 ٦٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ،
 ٩٨ ، ١٠٢ - ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
 ١٢٣ - ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٥ - ١٣٨ ،
 ١٤٠ - ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
 ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ،
 ١٩٠ - ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ ،
 ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ - ٢٤٣ ،
 ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ،
 ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ -
 ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،
 ٣٠٩ - ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ - ٣٢٢ ،
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ - ٣٣٦ ، ٣٥١ -
 ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧١
 محمد شكري : ٢٦١
 محمد شورابي : ٢٨٢ ، ٣٢٨
 محمد صالح : ١٢٤ ، ٢٤٠
 محمد عاطف بركات : ٧١ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
 ٢٤٣ ، ٣٧٠
 محمد عبد الرحمن برج (دكتور) : ٣٥٦
 محمد عبده (الشيخ) : ٩٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢
 محمد علوي : ١٨٧ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٥٨ ،
 ٢٥٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٩
 محمد علي البرنس : ٨٦ ، ٣٤١
 محمد علي مغربي : ١١٨ - ١٢٠ ، ٢٣٩ ،
 ٢٤٣ ، ٢٦٠
 محمد فريد : ٢٤ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٩١ ،
 ٢١٧ ، ٢١٨
 محمد فهمي : ٩٤
 محمد كامل : ٢٩٥ ، ٣٠٤
 محمد كمال : ٣٤٥

هراری «باشا» : ۱۸۸ ، ۱۸۹ ،
 هملتون «دكتور» : ۳۵۵ ،
 هنتر : ۱۲۴ ، ۱۹۲ ،
 هول : ۲۲۸ ،
 هویدا عبد العظیم رمضان : ۱۵
 هیل : ۱۸۷ ، ۱۹۶ ، ۱۹۹ ، ۲۰۰ ، ۲۱۴ ،
 ۲۲۱ ، ۲۲۲ ، ۲۲۳ ، ۲۲۸ ، ۲۳۱ ، ۲۳۳ ،
 ۲۴۳ ، ۲۴۶ ، ۲۵۲ ، ۲۵۳ ، ۲۵۹ ، ۲۶۰ ،
 ۳۰۶

هیل ← أنظر هوستانهل

(و)

وب «مستر» : ۶۸ ،
 وهبی «الدكتور» ← بهجت وهبی
 ویلز ، سیدنی هربرت : ۴۹ ، ۱۲۱ ، ۱۷۲ ،
 ویلمور : ۲۳۸

(ی)

یحیی «افندی» : ۱۸۳ ، ۲۰۲ ،
 یحیی «باتشا» أنظر ← أحمد یحیی
 یسری «باشا» أنظر ← حسین یسری
 یعقوب آرتین : ۶۳ ، ۶۴ ،
 یوسف العتای : ۱۵
 یوسف صدیق : ۲۴۱

مقار «باشا» : ۱۰۹ ،

ملتون «دكتور» : ۳۵۶

منشی ، باخوردی : ۹۷

منشی ، جاك : ۹۶

منكتوش : ۲۹۴ ،

موزلی : ۱۲۵ ، ۲۰۸ ،

(ن)

نازلی هانم «البرنسیس» : ۱۸۲ ، ۳۶۲

نجیب «باشا» : ۱۶۷

نجیب بطرس غالی : ۱۹۱ ،

نجیب فهمی : ۱۰۰ ، ۲۲۷ ، ۲۲۸ ، ۳۵۹ ،

نسیب «افندی» : ۱۸۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۳ ،

نصار : ۳۳۱ ، ۳۳۲ ،

نوبار «باشا» : ۶۳ ،

نولن «دكتور» : ۳۵۵

(هـ)

هاردی ، جیمس کیر : ۹۳ ، ۹۴ ،

هارفی ، بول : ۸۰ ، ۱۱۰ ، ۱۵۰ ، ۱۹۵ ،

۱۹۷ ، ۲۰۸ ،

هازلتون : ۹۴ ،

هاشم الأشمونی : ۴

هالتون : ۲۲۳ ،

٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٣٠٠ ،
٣٠١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٢٢ ،
٣٢٤ ، ٣٢٦ - ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٠ - ٣٤٤ ،

(ج)

حزب الأحرار الدستوريين : ٢٧٩
حزب الأحرار الراديكاليين : ١٠٥ ، ١٩٢ ،
حزب الإصلاح : ٣٢٧ ،
حزب الأمة : ٩١ ، ٢١٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩ ،
٢٩٠ ، ٣١٠ ،

حزب الشعب : ٢١٨ ،

حزب العمال : ٩٤ ،

الحزب الوطني : ٨٥ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٤ ،
١١٤ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٤٩ ، ٣٢٩ ،
٣٣٤ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠ ،

حزب الوفد : ٦٤ ،

الحكومة العثمانية : ٤٦ ، ٦٤ ، ١٠٦ ،
١١٨ ، ١٧٨ ، ٢٣٥ - ٢٣٧ ،

(د)

ديوان الأشغال : ٥١ ،

ديوان الأوقاف : ٨٨ ، ٩٠ ،

(ش)

شركة كوك : ٢٤٩ ،

شركة الملاحات : ١٧٨ ،

(ق)

القورنتينات : ١٧٤ ، ٣٠٢ ،

(ك)

كلية جرينويل : ٢٢٨ ،

الكلية الحربية : ٦٤ ،

كلية الآداب : ١٦ ،

(ل)

اللجنة العلمية الادارية : ٧٤ ، ٧٦ ، ٨١ ،
١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ،
٢٥٤ - ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ،
لجنة الميزانية : ٢٦٦ ، ٢٦٧ ،

٢ - كشاف الهيئات

(أ)

الأزهر : ٥٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٥٥ ، ١٦٥ ،
١٦٨ ، ١٧٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧١ ،

(ج)

جامع محمد علي : ٢١٣ ،

جامعة أكسفورد : ٥١ ،

جامعة السريون : ٣٦٣ ،

جامعة كمبردج : ٥١ ،

جامعة لوزان : ٨٢ - ٨٤ ،

الجامعة المصرية : ٤٦ ، ٦٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ،
١٥٨ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣ ،

جامعة المنوفية : ١٦ ،

جامعة هارفارد : ٣٦٣ ،

الجمعية الخيرية الاسلامية : ١٦٧ ، ٢٤١ ،
٢٤٢ ،

الجمعية الزراعية : ٢١٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦١ ،
٢٦٢ ،

الجمعية العمومية : ١٠ ، ٤٦ ، ٩٢ ، ١١٧ ،
١١٨ ، ١٢٥ - ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ - ١٣٦ ،

١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ١٩٠ ،
١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،

محكمة الإستئناف : ٣٥٧ ، ٨٢ ، ٧٥
محكمة الجنائيات : ٣٣٧ ، ٣٤٥ - ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

محكمة دنشواي : ٣٥٨ ، ٣٣٣
المحكمة الشرعية : ٩٧ ، ١٨٣ ، ٢١٢ ، ٣٧٢
مدرسة بولاق : ٦٧ ،

مدرسة الحقوق : ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٢٥ ،

المدرسة الخديوية : ٦٥٠ ، ٢٩٥
مدرسة الزراعة : ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١١
المدرسة السعيدية : ٢٦١ ، ٢٩٤
مدرسة السنية : ١٠٤

مدرسة الصنائع : ٥٧ ، ٦٧ ، ١٧٢
مدرسة الصيدلة : ١٦١

مدرسة الطب : ٥٩ ، ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٦ ، ٣٠٥ ، ٣٤٥

مدرسة القضاء : ٩٩ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٢٢٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٥٣

مدرسة المهندسخانة : ٤٦ ، ٤٩ - ٥١ ، ٥٩ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧ ،

مصلحة الرقيق : ٢٦٨
مصلحة الصحة : ٢٦٤ ، ٢٩٢
مصلحة المباني : ١٦٣
المعية السنية : ٩٦ ، ٢٥٧
ملجأ الحجاج : ٢٧٧
الملجأ العباسي : ٢٤٩

(م)

المجالس الأوروبية : ٣٣٩

المجالس البلدية : ٢١٨

مجالس الصحة : ١٧٤

مجالس المديریات : ٨٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

المجلس الحسبي : ١٦٧

مجلس شورى القوانين : ٣٣ ، ٤٦ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٦١ - ١٦٤ ، ١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٢ - ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،

مجلس العموم : ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٩٢

مجلس المعارف الأعلى : ٧٤ ، ٨٧ ، ١٠١ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٢ ، ٣٣٠ ،

مجلس النظار : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ - ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ - ٣٠٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ - ٣٧١

مجلس النواب : ١٠ ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٣٩

المحاكم الأهلية : ٦٦ ، ٢٨٠

المحاكم المختلطة : ١٤٠

وزارة الحفانية : ١٠٠ ، ١٧٣ ، ٣١٠ ،
 ٣٦٩ ، ٣٥٧ ، ٣٤٥
 وزارة الخارجية : ١٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ،
 ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ،
 ٢٩٦ ، ٣٣٣ ،
 وزارة الداخلية : ٦٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦
 وزارة الزراعة : ٢٥٢
 وزارة المالية : ٩٤ ، ١٦٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣
 وزارة المعارف : ٥٢ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٥ ،
 ٨٢ ، ٨٣ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٦٤ ،
 ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٢٠ ، ٢٣٩ ،
 ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ ،
 ٣٣١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

(ن)

نظارة انظر ← وزارة

(هـ)

الهيئة العامة للكتاب : ٣ ، ١٥

(و)

وزارة الاشغال : ٥١ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ،

٢٠١ ، ٢٦٧ ،

وزارة الأوقاف : ٢٥٦ ،

الأوبرا الخديوية : ٢٤٢ ،
أوتيل آيات : ١٢٥ ، ١٣٦ ،
أوروبا : ٩ ، ٥٠ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١١٨ ،
٢٢٨ ،

ايتاي البارود : ١٦٢ ،
إيطاليا : ٦٤

(ب)

باريس : ٩١ ، ١٨٢ ، ٣٦٣ ،
البحيرة : ٥٥ ، ١٠٠ ،
بلجيكا : ١٧٠

بنى سويف : ١٠١ ، ٢٣٠ ،
بور سعيد : ٨٥ ، ١٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
٣٣٨ ، ٣١١

(ت)

تركيا : ٢٢ ، ٩٤ ،
تلا : ١٧٣

(ج)

جرجا : ٢٥٦ ،
الجزيرة : ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
جنيف : ٩٣ ، ١٣٩ ،
الجزيرة : ٢٨٥ ،
جيلد مول : ٣٦٤

(ح)

الحجاز : ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ،
٣٠١ ، ٢٥٦

(خ)

الخرطوم : ٢٦٦

٣ - كشف البلاد والأماكن

(أ)

استباليا ملتن : ٣٣٣ .

الأبيض : ٢٦٦

الاستانة : ١١ ، ١٠٦ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ،
١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٩٩ ،

اسطامبول : ٨٥ ، ٨٨ ، ٢٤٩ ،

الاسكندرية : ٢٢ ، ٢٦ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٣ ،
٧٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٥ - ٩٨ ، ١٠١ ،

١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ،
١٣٩ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ٢٠٢ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ ،

٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ،
٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٥١ ، ٣٦١ ،

الاسماعيلية : ١٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٣٨ ،

اسيوط : ٨٨ ، ١٠١ ، ١٦٧ ، ٢١٢ ،

اشمون : ٢٦٢

المانيا : ٩٣ ،

امريكا : ٣٦٢ ، ٣٦٤

انجلترا : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٩٩ ،

١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٧ ،

١٢٤ ، ١٦٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ،

٣٦٤ ، ٣٣١

(غ)

الغريبة : ١٠٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٥

(ف)

فرساي : ٨٧

فرنسا : ٦٠ - ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢٦٥ ، ٣٣٨

فيشي : ٨٤

فيينا : ٦٤

الفيوم : ٩٥ ، ٢٨٩

(ق)

القاهرة : ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ٢٧٨ ، ٣٠٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٨

قصر رأس التين : ٥٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٦٤ ، ٣٠٠

قصر زيزنيا : ٣٦٦ ، ٣٧١

قصر عابدين : ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ١٤٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠

القصر العيني : ١٦١

قصر القبة : ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٣١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤

قصر المنتزة : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٢٣

القلعة : ٢١٢

القليوبية : ٢٦٢

قنا : ١٠١ ، ٢٤٠

قناطر استا : ٢٩٠

القناطر الخيرية : ٢٦٢

قناطر الرياح المنوفى : ١٧٩ ، ٢٩٠

قنال بنيا : ٣٦٢

قنال السويس : ٤٦ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٢ -

(د)

الدقهلية : ١٠٠ ، ٢٣٠

دمهور : ١٧٢ ، ٢٩٢

دمياط : ١٩٣

(ر)

رشيد : ١٩٣

روديس : ١١٠ ،

ريدنج : ٣٣١

(ز)

الزقازيق : ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٨٠

(س)

سان كلو : ٦٠

سانترومينجور جزيرة : ٣٦٣

السودان : ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٦٧ ، ٢٨٩ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٦٣

سوريا : ٣٤١

السويس : ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢

سويسرا : ١٧٠

سيناء : ٢٦٨

سيوة : ٩٩ ، ١٠٨ ، ٢١٩

(ش)

الشرقية : ٢١٠

(ط)

طنطا : ٨٤ ، ٢٣٩

(ع)

العريش : ١٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٨٠

العقبة : ٢٨٦

محطة مصر : ٢٥٧ ، ٢٥٦ ، ١١٠ ،
 محطة المتزه : ١٢٤ ،
 المدينة المنورة : ٢٨٢ ،
 مريوط : ٩٠ ، ١٦٣ ،
 مستشفى منشي : ٩٧ ،
 مسجد أبي العباس المرسى : ١٠٠ ،
 مصر : ٩ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٦٠ ،
 ٦١ ، ٦٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٧ ،
 ٩٨ ، ١٠٥ - ١٠٨ ، ١١٠ - ١١٥ ، ١١٧ ،
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ،
 ١٦٥ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٠ - ١٩٣ ،
 ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٨٥ ،
 ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
 ٣٦٢ - ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ،
 المطرية : ١٤١ ،
 ملوى : ٢١٢ ،
 المنوفية : ٢٦٢ ،
 المنصورة : ٦٨ ، ٢٩٢ ،
 المنيا : ٢٣٠ ،
 ميدان عابدين : ٢٢١ ،
 (ن)
 النمسا : ١٦٥ ، ١٩٩ ،
 نوای : ٢١٢ ،
 نيويورك : ٣٦٢ ،
 (هـ)
 الهند : ٢٨٤ ،

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
 ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ - ١٣٤ ، ١٣٦ - ١٣٨ ،
 ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ - ١٥٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،
 ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ،
 ٢٥١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٨٩ ،
 ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ - ٣٣٠ ،
 ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

(ك)

كلوب محمد علي : ١٢٥

كومبو : ١٠٥

الكويت : ١٩٥

(ل)

لوزان : ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ،

لوندرة « لندن » : ٢٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٣٧ ،

٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٦٤ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٦٨ ،

ليون : ٣٤٥

(م)

محطة اسكندرية : ١٣٩

محطة الرمل : ١٠٠ ،

محطة السويس : ٢٥٧

محطة سيدى جابر : ٩٠ ، ١٢٣ ،

٢٣٦ ، ٣٣٣ ، ٣٤٧ ، ٣٦٥ ،
قضية الورداني : ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠
قضية نجيب بك فهمي : ٣٦٠

(٢)

مسألة إنشاء خط حديدى بين أشمون والقناطر
الخيرية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ ،
مسألة روزفلت : ٣٦٢ - ٣٦٥ ، ٣٦٨ ،
مسألة سيوة : ٩٩ ، ١٠٨ ، ٢٥٠
مسألة شركة الملاحات : ٢٤٩ ، ٢٥٠
مسألة قتال السويس : ٨ ، ٤٦ ، ١٠٥ ،
١١٠ ، ١١٢ - ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ،
١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ،
١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،
٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ،
٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ،
٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ،
٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ -
٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ -
٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ - ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،
٣٤٨

مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين :
١٥٥ ، ١٦٧

مسألة كتاب حودى : ٢٣٣ ، ٣٠٦ ،
مسألة كتاب سكوت : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ - ٢٦٠ ،
مقتل بطرس غالى : ٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،
٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٦٩
مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف : ٩٣ ، ١٣٩

(٣)

وفاة ادهم باشا : ٢٦٥ ، ٢٦٩

٤ - كشف الحوادث

(أ)

إنشاء سكة حديد السودان : ١٨٣ ، ٢٦٦ ،
٢٦٦

(ث)

ثورة سنة ١٩١٩ : ٢٧١ ، ٢٧٩ ،
ثورة العرابية : ٣٩
ثورة يوليو : ٢٤٢

(ج)

حادثة الحج : ٣٢٤
الحرب الرومية اليابانية : ٣٦٢
حرب العالمية الأولى : ٢٧٨ ،
الحرب العالمية الثانية : ٢٤٢

(د)

سشواى : ١٠٥ ، ١٩٢ ، ٣٥٥

(ق)

قانون المطبوعات : ١٢ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩

(س)

السويستي : ٢٣٦

(ط)

طنين : ٩١ ،

(ع)

العلم : ٣٤٤ ، ٣٦٨

(ق)

القطر المصري : ١٧٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧

(ل)

لايورس ايجيسيان : ٢٦ ،

الولاء : ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٨٦ ،
١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ،

٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٢٩

لى جورنال دى كير : ٢٧

(م)

المسامير : ٣٦٤

مصر الفتاة : ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢٧٨ ،
٢٩١ ، ٣٤٤ ، ٣٦٨

المقطم : ٨٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣

المؤيد : ٧٣ ، ٢٤ ، ٩١ ، ١١٤ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٥٢ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ، ٢٣٦ ، ٢٩١ ،

٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٦٤

(ن)

النوئل : ٨٣ ، ١٣٩ ،

(و)

الوقائع المصرية : ٩٧

٥ - كشاف الدوريات

(أ)

الأهرام : ٨٣ ، ٨٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٨ ،
الاييجسيان جازت : ٦٧ ، ٨٥ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ١٩٥ ، ٣٧٠ ،

(ب)

براميد : ٢٧٨ ، ٢٧٩

البروجريه : ٢٨٥ ،

البهلول : ٣٧٢

(ت)

التان : ٩٣ ،

التامس : ١٩٥ ، ٣٦٩

(ج)

جازيت دى كولونى : ٩٣

الجريدة : ٩١ ، ١١٤ ، ١٥٢ ، ١٧٣ ،
٢٢٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ،
٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ،

جريدة مصر : ٢٦٣ ، ٣٤٥

الجريدة الرسمية : ٣٢٨

(د)

الدليل پوست : ٩٦

من أهم أعمال المحقق

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان . (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) .
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثورى في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
(القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر في محكمة التاريخ .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء في مصر .
(القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان)
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
(القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات .
(القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- ١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٣ - تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- ١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون ماراو .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
● التقديم	٧
١ - الكراسة الثامنة عشرة الجزء الأول	١٧
٢ - الكراسة العشرون الجزء الأول	٢٩
٣ - الكراسة السابعة عشرة	٤٣
٤ - الكراسة السادسة عشرة	١٥٣
٥ - الكراسة الثالثة عشرة	١٧٥
٦ - الكراسة الثامنة عشر الجزء الثاني	٣١٣
● ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق	٣٧٣
● كشافات الاعلام والهيات والأماكن والبلاد	
والحوادث والدوريات	٣٧٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتاب ١٨٤٦ / ١٩٩٠

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٤٢ - ٠

